UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232455

UNIVERSAL
LIBRARY

حاشیہ شرح ملا جامی

بسم اللہ الرحمن الرحیم

قولہ + الحمد + مصدر المعلوم واللام للجنس والاستغراق ای کل حمد من الازل الی الابد من ای حامد کان ویحتمل ان یکون مصدر المجہول او القدر المشترک بین المصدرین فان مقام حمد سبحانہ تعالی یلیم الاسباب کما یلیہ الاستغراق ویحتمل ان یکون المراد الحاصل بالمصدر معنی سیاتی بعینہ تش قولہ + لولیہ + ای المحری لتجنس الحمد الخفی مافی ترک التصریح باسمہ سبحانہ من التعظیم والاجلال وادعاء التعین وان لوہم لا یذہب الی ان الجدیر بالحمد غیرہ تعالی وتعلیق الحمد صریحا بما یشعر بالعلیۃ وغرابۃ الاسلوب التی تجلب الطباع الیہ لکون الجدید لذیذا قولہ + والصلوۃ + ای الرحمۃ او الفاضۃ الخیر نازلۃ من علو جناب الحق سبحانہ قولہ + علی نبیہ + من النبوۃ بمعنی الرفعۃ وہو فی الشرع عبارۃ عن انسان بعثہ اللہ تعالی الی عبادہ للتبلیغ ویظہر مما ذکرنا فی الفقرۃ السابقۃ وجہ ترک التصریح باسمہ صلی اللہ علیہ وسلم علی ان فیہ حسن المواقبۃ قولہ + وعلی آلہ + ای اہلبیتہ قولہ + واصحابہ + جمع صاحب کطاہر واطہار او جمع صحب بسکون الحاء کبہر وانہار او صحب بہ الحاء کقمر واقمار مخفف صحاب بناء اعلی ماقیل من ان فاعلا لا یجمع علی افعال قولہ + المتاوین بادابہ + ادب نگاہداشتن حدیث خیرکم الذین اذا رؤیتم ذکر اللہ بہم ای الذین وقت دیدن ایشان بیاد خدا میافتید یعنی متادب باداب والانصباغ بصبغۃ فضائلہ وآثارہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم قولہ + نہند + ای ہا سیلی یکنک قولہ + فوائد + جمع فائدۃ من الافادۃ یعنی آنچہ گرفتہ دادہ شود از دانش وسال قولہ + جل مشکلات یحتمل ان یکون من الاشکال بمعنی الالتباس او من الشکل بمعنی الامر الذی لا یتاتی الا بامر آخر یماثلہ فی الصعوبۃ وانما سمی العلم الالہی مشکلا لانہ یشتبہ الباطل والحق فی مکاشفتہ للمبادی والمعلوم اذ الحق باعتبار الرسا

قوله + للعلامة + تاء المبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه المجيد بذلك لتوهم النائبة قوله في المشارق
والمغارب + كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان
الى اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع
تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة
مشرقي الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله + الشيخ + خواجه قوله + تغمده الله +
قدس سره في الحاشية التغمد الستر افتعل من الغمد يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللايق بجنابه او الناشي من محض فضله من غير
سابقة عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه وجعله تعالى له قال في التاج التغمد كناه بوشيدن
فلا بد حينئذ من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله
+ واسكنه بحبوحة جنانه + بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها وهي من كل شئ وسطه
وخياره فالمعنى جعل الله خيار جنانه مسكنا له قوله + نظمها + النظم در رشته كشيدن جواهر استعير لتاليف
بسايط كلامه المترتبة المعاني التناسب الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى
ان بسايط كلامه كالدر في الصفا والجلاء انما قال ذلك تنبيها للطالبين قوله + في سلك التقرير + السلك رشته
والتقرير قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله + وسمط التحرير + السمط بكسر السين رشته
مروارید یا شبه وجزآن والتحرير نقش خط برگرفتن والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك قوله + المولد العزيز
العزيز گرامي وارجمند وكمياب قوله + ضياء الدين + بضياء بيت وسراجه كانه ضياء يهتدي به الى الدين قوله
+ عن موجبات التلهف والتاسف + التلهف در بيع خوردن واندوهگين شدن التاسف دريغ وورد خوردن
قوله + لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية + اي لانه في السبب والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائية التي
تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل نسبة الى الباعث والمحرك قوله + وما توفيقي الا بالله + التوفيق جعل
الاسباب موافقة للمطالب قوله + وهو حسبي + بسنده بودن اخور سنده كردن قوله + ونعم الوكيل +
الوكيل آنكه كارى چوى گذارند والجملة معطوف على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل
والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله + مضمار النفس تخييل الخ + اي ترك ذلك الجعل كمضمار النفس وذلك الكمر

بخيل ان كتابه من حيث انه صنفه لابن من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك
ترك مخالفتهم فانهم انما استحسنوا جملة خبرا فيما يقصون بشانه وما هو في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث
الدائر على الالسن وهو ان كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اي مقطوع لا تيم فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله ان
المامور به هو التلفظ سواء كان مع الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله + وبدأ بتعريف الكلمة
والكلام + وبدأ بتقسيمها ايضا لانه من تتمة تعريف او تحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله + لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالها + اي احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء ثبت لانفسهما او لاقسامهما من حيث
انتهاؤهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا البحث ويخرج ما على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد
منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف قوله + فمن لم يعرفا اي لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة
اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا فالتحصيل ما هو الواجب ان قيل لو اجاب اصل قبل التعريف متوقف
على تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل
المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى
المخاطب زيادة المعرفة قوله + وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام + اي سواء نظر الى افرادهما او الى
مفهوميهما وجهة التقدم من جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت بقية
الوجودات الاربعة الكتبي واللفظي والذهني والخطي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة
توافقت في التقدم الوجودات ما عدا الخارجي قوله + قيل والكلام مشتقان من الكلم + الاشتقاق
ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير
مرتب كجذب من الجذب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تغاوت ما يبقى في المخرج كنعق من نهق
وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل ولكن اثر المناسبة لان تاثير الجرح تاثير
تقبحه الام ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان مناسب ان يقال بين تاثيرا نفسهما
تقرع الاسماع وتقش الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت

من مستتبعات الفوت التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة
فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام في ان تاثيرها للقوة المفهومة من جرس تلك الحروف قوله +
الجرح + الجرح بفتح الجيم خستة كردن قوله + وقد عبر بعض الثقات + يعني ان ذلك التشبيه
قوله + جراحات السنان + جمع جراحة بكسر الجيم خستكي السنان سرنيزه وعصا وتيري هر چيزي الا ان هذا
آمدن قوله + جنس + واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين قوله + بدليل قوله تعالى
الكلم الطيب + فانه لو كان جمعا لوجب اثنانية ذيدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله + وقيل جمع +
ذهب صاحب الصحاح واللباب قوله + والكلم الطيب هو البعض الكلم + فان الصاعد الى محل العرض
الا بعض الكلم وهو الطيب كلمة التوحيد لا الخبيثة فيجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالانعام
في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله + واللام فيها للجنس + هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضيه
تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي المعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد
الخارجي ولا بيان المطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة
قوله + والتاء للوحدة + والقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة
عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في معاني
التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر ليس اثباتا منافيا للوحدة حتى تمنع التجريد
بدليل كلمتين وتمرتين قوله + ولا منافات بينهما + هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه قوله + لمجاز انضمام
الجنس بالوحدة + طبيعية كانت او صناعية اخيرا لك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي
هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا اخذت بما هو مصطلح النحاة صارت
الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم
كنسبة تمرة الى تمر قوله + والواحد بالجنسية + يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يحمل الجنس
على الواحد وحده او بالعكس قوله + اللفظ في اللغة الرمي ورمي شيء من الفم والتكلم قوله + ثم نقل في عرف النحاة
المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هيهنا

ههنا فلئلا هذا لايكون فيه نقل لايقال يلزم على هذا التعريف خروج المعنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ
حقيقة او حكما وعمل هو مكتب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله
+ ابتداء + فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام
وليس فيه مؤنته تعدد النقل قوله + او بعد جعله بمعنى الملفوظ + فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا
اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى الحكم ابتداء او بواسطة قوله + الى ما يلفظ به +
التلفظ كالقتل والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف
هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انه اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني استدل عليه بصدق تعريفها و
قد اجيب عنه بما ذكرنا من تحقيق معنى التلفظ وتعجب اذ ظاهر قوله + او حكما + يدخلها قوله + الانسان +
انما قيد به تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم قوله + او حكما + اي تلفظا حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به حقيقة في الاحوال
قوله + مهملا كان او موضوعا + قال قدس سره انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها
على ان مراده بالمستعمل هو الموضوع والا لزم الواسطة بين المهمل والمستعمل اذ هو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل
انتهى قوله + قبل ان يستعمل + اي قبل ان يطلق ويراد منه معنى فالمستعمل في عباراتهم المشهورة بمعنى ما يصح استعماله
او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله + او ذكر كما قيل انما صح اطلاق اللفظ به على المركب من الحروف لانه في
مصدر قوله + واللفظ الحقيقي + اي الملفوظ الحقيقي قوله اذ ليس من مقولة الحروف والصوت الذي هو ايجاد الحرف لا او ردا
انه كان اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن غير من المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر
صونا للسان عن حذف الفاعل قوله + ولم يوضع لفظ خاص به + فلما لا يكون مذكورا تقديرا لا يكون مذكورا بعبارة
خاصة دالة عليه كما جعلوا المثل هو وانت كناية عنه وعاريه قوله + وراجعا عليه + عطف على قوله ليس والمراد
بالحكم الاسناد اليه والمسند عليه وتاكيده والابدال منه وذكره واحالة الى غيره وذلك قوله + والمحذوف لفظا
حقيقة + او على تقدير وجوده في الخارج تلفظ به الانسان نحو كلمات الله تعالى وانقذته + اي في اللفظ
المقتضي لهذا التعريف لانها مما تلفظ به الانسان في بعض الاحيان وانكشف بالقياس اليه بحيث لا يصدق عليه
انه لم يتلفظ بها الانسان ولا انها مما تلفظ بها حكما كالملفوظات قوله + وعلى هذا القياس كلمات الملائكة

والجن + لايقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغائر بالشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ماذكر عليها لانا نقول هذا الدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الاوائل فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لايخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الكلمات امر سبحانه تعالى قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون او نقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان قوله + والنصب جمع نصبة + وهي ما نصب لتعيين المسافة والطريق قوله + غير داخلة في اللفظ + الذي هو دال بجزء من اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يرد علينا به ان الكتاب يتصف كما تصفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كانا متساويين عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يميز الفصل جنسا والجنس فصلا قوله + لانه لم يقصد الوحدة + اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من يقول بالملفوظ واما لما سيأتي قوله + لعدم الاشتقاق + مطابقة الخبر للمبتدا شروط ثلثة شروط الاشتقاق او ما يحكم كالمنسوب والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدا وعدم تساوي المذكر والمؤنث بجريح وقد اشتمل هذا الثلثة باسرها قوله + الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز + فكان الواضع يجعل بسبب المعنى حيز اللفظ قوله + تخصيص شيء بلحوظ + بخصوصه او بعنوانه كهيئة المفردات والمركبات قوله + بنفسه + سواء كان بلحوظ بخصوصه او بعنوانه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله في خبر بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له ان قلت الكلمات البارزة داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع فلنا يمكن ان يجاب بانه بتحريك التخصيص عن جزء السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة متربة لم تتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى الكل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل واحد لا يوجد في المرادف الاخر وبان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد وبما ذكرنا يعلم الجواب عن شبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع به خاصا قوله + بحيث اي حال كون ذلك الشيء المخصص بلا بتلك الجهة التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجا بغرض الترتيب

غرض التركيب قوله + متى اطلق وسمع او احس + بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرائط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال هذا المقام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة تهاثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص قوله + فهم منه ان لم يكن معهودا + او فهم منه فهم قد انتفت فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل قوله + يخرج عنه وضع الحرف + وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والموصولات فانها كالحروف عن المحرون قوله + واجب لا يجاب + بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه ما حفظ وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله + متى اطلق او + اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غايته له قوله + ولا يبعد ان يقال + يعني انه لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله + المعنى ما يقصد بشئ + ويرد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا استعمل وارد في حضور زيد وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ قوله + اسم مكان + من المصدر المعلوم او المجهول قوله + او مصدر ميمي للمعلوم + او المجهول قوله + بمعنى المفعول + يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل قوله + مخفف + معنى تخفيفا غير قياسي الذي جرى على بعد الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد قوله + فذكر المعنى بعده + مبني على تجريده + فان المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها تفيد تقيس الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يوجد المعنى بالوضع لان تخصيص شئ بمعنى اي بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا تصور لاستمراره عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل وادراك التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وستوقف على سر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز لكل من جزئي الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وهو صوغ فلا فائدة في ذكره الا التعلق به قوله + للمعنى قوله + والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل

ولك ان تجعل الطبع فى مقابلة الوضع قوله وبقيت الحركات الخ اى حروف تقدر باسمائها كالعين بالنون وهى حروف المبانى المقابلة لحروف المعانى قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد ايب عن الاستكالين بالتغيير ههنا اى فى مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اى مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت فى انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب به ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى فانه انما يتجه على تركها واذا قال او مركبة قوله فليس هو ذلك اى فى مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظ معنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انسانى مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمى وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع اه وذلك لانك اذا عبرت عن شئ بمافيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما فى صيغة نقل او غيرها فهم منه فى عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما يركب فى جعل من قتل قتيلا وهو جار بطريق المشاركة فكذا فى المفرد قوله ومعناه ح ما لا يدل جزؤه من حيث انه جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد فى عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكانه النكتة فيه التنبيه وكان النكتة فى تقديم الوضع على الافراد وكانه لاحسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة وما يتوقف عليها وهو الوضع قوله حيث اتى به بصيغة الماضى استعير صيغة سبق الزمانى للسبق الرتبى قوله فعلى انه حال من المستكن فى وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بمنزلة كونه فى ضرب قائما زيد اقلنا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة المحال وهى انما تتاخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم عدم ذلك لجواز ان لم يكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات واذا تغير المعنى يتغير على تقدير جعله حالا عن الضمير ولا فساد فى افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ قوله ان المعنى يمنع المتاخرين فى تجويز الحال من النكرة من غير اشتراط كما سيذكره لا يقال لو كان حالا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا عن تقدمها

تفقد بها علیه مطلقا متنع عند اکثر البصریین کما فهم من کلام المصنف فی الایضاح قوله مفعول به للفعل واللام زائدة فی کونه مفعولا وجوبا لا فانه عامل الحال وصاحبها قوله لاخروج المرکبات فان المرکبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعی کما اشرنا الیه قوله فیخرج به عن حد الکلمة مثل الرجل ومثل رجل ایضا فان لام التعریف و التنوین من حروف المعانی اتفاقا واما تاء التانیث فالحرکة والالف وتاء النسبة وعلامتا التثنیة والجمع کمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشیخ الرضی وجماعة الی انها من حروف المعانی وذهب جماعة الی انها من حروف المبانی وجعلوا مجموع الصفة والاعلی المعنی المقصود والاعن تلک الدلالة لما کانت بزیادة تلک الحروف لیست الدلالة الیها کانسب الطلب الی سین الاستفعال والمطاوعة الی نون الانفعال وقوله اعرب باعراب واحد کان المراد بالاعراب معنی یشتمل الحرکة الاعرابیة والنیابة والحاصل انه لم یعتبر لکل من الجزئین حاله اللائق به فان الاخیر فی قائمة لم یستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قایم فجعل المجموع ککلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا یخفی ان هذا ظاهر فی قائمة وبصری وجبلی وحمراء دون الرجل ورجل والمثنی والجمع بالواو والنون

فان المعرب فی الاول لیس الا الجزء الثانی وفی الثانی الجزء الاول وکذا فی الاخیرین فان علامة التثنیة والجمع فیها اعراب بالحقیقة وفیه تامل قوله مع انه معرب باعرابین ان قلت ما توجیه الاعرابین لکلمة واحدة وتعدد الاعراب لیس الا العدد المقتضی ولا تعدد للمقتضی فی کلمة واحدة فی اطلاق واحد قلنا قد یعتبر فی الاعلام الاحوال التی یقتضیها الوضع السابق کما مر فی الوضع کذا فی المطول وقال صاحب اللباب ان الاعراب آخره محکی کما فی نابغة شراحیل لما کان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه فی جزء الفارغ کما اظهر اعراب ملبد غیر فی الاستثناء فی لغیر قلیس لعبد الله علما اعراب واحد وقوله لا یخفی اه اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحیح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والمیل الی جانب المعنی یخل بذلک الغرض ولا یخفی ان ذلک اذا امکن لا یجری فی کل ما یعد بسدة الاشتراک لفظة واحدة بل فیما اعرب باعراب الکلمة الواحدة قوله فانه لا یقال نقطه واحدة هکذا قالوه وفیه انه ان اردنا باللفظة ادنی ما یطلق علیه اللفظ کفرة الاستفهام لم یدخل فی التعریف الا ندرة من الکلمات وان اردنا ادنی نوع وحدة لم یخرج عنه مثل عبد الله علما وان اردنا خصوص وحدة فلا نسلم ان تلک اللفظة للمرة والمفهوم منها ما یتکلم به دفعة قلنا لا شبهة فی جواز التکلم بعبد الله علما دفعة بل یجب ان یتکلم به کذلک الا تری ان یقال المراد بالمرة ما یتکلم به مرة

وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فيخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين قوله وبقي مثل قائمة
وبصري الى قوله واخلا اى مسامحة ومجاز قوله لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر وهي ثلثة اقسام
وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت
بغير ذلك قوله كدلالة لفظ ويزيد المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر
دلالته اذ لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ معلوم بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اى منقسمة تثليثية
هذه الاقسام السر في تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام قوله منحصرة يفهم من السكوت
في معرض بيان الاقسام وتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دايرين بين النفي والاثبات كما
يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان
قوله اما من صفتها قيل التقدير هكذا ان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله
الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول
اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها
ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما تندفع من الثاني فلا يليق التأويل
فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا اجعل ان يدل بمعنى الدال وقال السيد قدس
سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله
احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى مفردا او مركبا اليها قال الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال
الثاني حرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف او لا ثم تجعل الجمع جوابا وكذا الحال في قوله
الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف الخ اقول هذا اظهر بدليل قوله الآتي وطرده قوله اني جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل اني في جانب من الكلام
لانه قد يقع خبرا وتخريده لا يجدي قوله ان يعتبر في ذلك المعنى الدلول عليه بغيرها في الفهم عنها اما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد
الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقيق كضرب مصدرا او ما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس
وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمها عن الكلمة كما اذا تحقق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو اى سمي اسما

اسما حال كونه ماخوذ منهما واصله سمو بحركة السين فحذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه
ثم اتى بهمزة الوصل ليلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرقع المسمى قوله وقيل من الوسم
ريد فيه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوسام او ارتكاب القلب بعيد
قوله لتضمنه الفعل اللغوى فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من
لا يجد به الاشارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذى افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة
قال وقد علم بذلك اى بوجه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء للاستعانة و
وضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن ينفي الذهن وكمال الكشافة واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه
التعظيم بجودته قال حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى
اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره فى بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها
بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن فى قوله منها للتبعيض والجار
والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اى فى هذا الفن فان الحد غد الادبا وهو المعرف الجامع الما نع
او فى هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للوسم قوله وعند المصنف
الدر فى اللغة اللبن وفى خبر كثير غد العرب فاريد به الخير مجازا فيقال فى ذم لا درره اى لا كثير خيره وفى المدح صدره
وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى البحر سجانه تقصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب و
الدر اللبن والمعنى تعجبوا من عظم ربت به كما فى العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قال الكلام لم عطف
على السابق لانه فصل آخر من الكلام قوله فى اللغة ما تكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاما كما عطا اعطاء مع ان
فى الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل للجزء يريد قوله اى يكون كل واحد منها فى ضمنه فان التثنية اختصار
العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت انباء للاستئناف لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع
الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يا ول بان يقال المتضمن بالفتح
كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى على جعل الهيئة جزء الكلام ويلزم حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل
مسامحة ولو لم يجعل جزء له كما فى التشريح احتيج الى التاويل قوله فلا يلزم التحام دهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط قوله

ای تضمنا حاصلا بسبب اسناد ویجوز ان یکون الباء للالصاق ای تضمنا متعلقا بالاسناد قوله والاسناد نسبت احدی الکلمتین ✣ ای ضم احدی الکلمتین او نسبت مدلول احدی الکلمتین قوله ✣ حقیقة او حکما الکلمة الحکمیة ما یصح وقوع مفرد موقعه لا یقال یخرج عنه الاسناد الذی فی الجملة الشرطیة لان الشرط قید للجزاء علی زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد الیه من خواص الاسم وقال لا یاتی ذلک الا فی اسمین او فعل واسم ولو جعل الرابط بین الشرط والجزاء کما حققه السید قدس سره یخرج عنه نظرا الی انه لا یصح التعبیر عن طرفی الشرطیة بمفردین والدلیل علی ان الرابط بینهما صدق قولک ان ضربنی ضربتک وان لم یوجد منک ضرب المخاطب قوله بحیث یفید المخاطب فائدة ای من شانه ان تقصد به افادة المخاطب فائدة یصح السکوت علیها ای لو سکت المتکلم علیها لم یکن لاهل العرف مجال تخطئته نسبته الی القصور فی باب الفائدة فدخل فیه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ایضا اسناد الجملة التی علم مضمونها للمخاطب قوله ✣ خرجت المهملات ✣ الصرفة واما المرکب من الکلمتین والمهمل فلم یخرج قوله سواء کانت خبریة ای ای محکیة بها عن الواقع قوله ✣ انشائیة ✣ ای غیر محکیة بها عن الواقع قوله فی حکم الکلمة المفردة لان النسبة فی تلک المرکبات مجملة فیجوز التعبیر عنها بما یفید الاجمال وهو المفرد وقوله اعنی قائم الاب او ذا قوله فانه فی حکم هذا اللفظ ولا یصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتی لا یحتاج الی هذا التاویل لما حققه السید من ان الالفاظ غیر آلة علی انفسها بل هی تحضر انفسها لا بد ان فی ذهن السامع فیحکم علیها ولئن سلمت دلالتها فلیست بالوضع لتعهدها فی الالفاظ المهملة ودعوی وضع المهملات لانفسها مما لا یقدم علیه من له مسکة فی مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم یکن الالفاظ موضوعة لانفسها لم یکن اسما فکیف یصح الاخبار عنها ولحوق التنوین بها قلنا ان الالفاظ لما صارت فی تاویل الاسم المفرد قبلت احکامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوین بها من الخواص الاضافیة للاسم بمعنی انها لا یوجد ان فی غیر الاسم اذا کان ذلک الغیر موضوعا للمعنی ومستعملا فیه اما اذا لم یکن کذلک فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوین به والالفاظ کلها متساویة الاقدام فی ذلک مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسم مهمل قوله اعلم ان کلام المصنف ظاهر فی ان نحو ضربت زیدا قائما بمجموعه کلام ولا یخفی انه یلزم علیه ارتکاب تحقق افراد من الکلام فی هذا الترکیب قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمیة فان الکلام هو جواب القسم الجملة القسمیة انشاء او استدرکا فان الکلام هو الجزاء علی زعمهم واما التحقیق فلیس شیء من الشرط والجزاء کلاما بل الکلام هو المجموع قوله نحو الکلام فانه لا یصدق علیها لان الاسناد فیها وسیلة لما هو المقصود بذاته

بدأ به قال ذلك اى الكلام استنادك الى الكلام لا الى تعريفا والى المتضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام سبق الكلام وليعده ولان قوله لا يتاتى استنادة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهى اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب المتعلق من الاثنين يرتقى الى ستة قوله الا فى ضمن اسمين حقيقة او حكما مفهما كيب من قبيل تحقق العام فى ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الطرفين والمفرد وانما قدم هذا القسم لاستحقاق مرتبة التقديم قوله او فى ضمن اسم وانما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم وانما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ فموافقة الذكر لواقع تقدم الفعل على الفاعل قوله بتقدير او هو المنقول الى الاثنا قبل التقدير او بعده قوله اى كلمة دالا فصل فى التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن فى نفسه جعله صفة لمعنى سواء كان راجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوا للدال او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول دال بنفسه او فى حد ذاته وعلى الثانى دال حال كونه معتبرا فى حد ذاته لان فى جعل فى بمعنى البا خلاف المذهب المختار وبجازا غير مشهور فى التعريف ولان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ فى حد ذاته بل هى ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعانى مبنية على تصور فى دلالة الحرف ولا تصور الا فى معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور فى الدلالة فان كثيرا من المعانى الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثير منها يحتاج فى تفهمها الى ضميمة كتقدم المرجع فى ضمير الغائب والخطاب والتكلم فى ضميرى المخاطب والمتكلم والاشارة فى اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم تصورا فى الدلالة كما لا يستلزم ذلك التصور توقف على القابل والفاعل

قوله دال على معنى باعتباره فى نفسه اى ملحوظا فى حد ذاته لا فى ضمن غيره كما فى مقابلة قوله كقولك الدار فى نفسها اى الدار الملحوظة فى حد ذاتها الملحوظة فى حد ذاتها وغيب الهما بذا الحكم فى حد ذاتهما لا باعتبار امر خارج عنهما من كونهما وسط البلد قريبة من بيت الفلانى اعترض عليه الشيخ الرضى بان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم يدل على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمتها الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان المؤدى فى الموضعين واحد بل لا تصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا فى نفسه وملحوظا فى غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بنفى مع كونه متنا وحكمها وكذا حكمها بل المقصود التنبيه منها باعتبار

تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتياز اقوله كان في الخارج موجودا اه اى كما ان موجود الخارجي قد يكون وصفا
لامرتا بعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في اللفظ وقد لا يكون وفيه شبيه المعقول بالمحسوس
ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القايم بالجوهر التابع له صح ان ينسب
الى ذلك الامر ملفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه
بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قايم بذاته بمعنى انه غير قايم بغيره قوله دالة لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير
هو المستقل قوله فلا يصلح لشئ منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا
بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المستقل الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء
ولما كان ذلك المستقل غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالتبع كانت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا يدرج
من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله فلا حاجة في الدلالة عليه من دلة على كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم اه
يعني ان ليس مرادهم كون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا تعلقت
وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل ما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة
وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب
الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لان حيث هو
هو بل هو معنى قايم بالسير بالقياس الى البصرة قوله وجعله اه لتعرف حالها اى لتعرف نفسه لان من حيث هو هو بل من حيث
انه حال للطرفين ومنسوبا اليهما قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه اه
اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة الخصوصية بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك المتعقل
لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات وبعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة
وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك
فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات اه انما لا تستعمل الا في الجزئيات
وتعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجازا لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية
كما قيل لانها خصص لمفهوم الابتداء لو حظت بعاد انبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان تلاحظ

ان تلاحظ قصدا لكن لا يبقى ح معنى حرفيا قيل ان معنى من نسبى من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه فى نفسه بابى عن الاستقلال اليه قصد اقوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان المراد بكينونة المعنى فى غيره من المعانى او فى كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة فى المعنى الا خير اى كون المعنى بلحوظ فى نفسه وذلك تقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله وارجاع الضمير الى المعنى اى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كان فى عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها اه قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فى وتحت وقدام وخلف اذ الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية انا نقول المفهوم المستقل تقتضى صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ بحد ذاته ولا يقدح فى استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك العارض خبر المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل فى الاول خارج عن الثانى قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها اه يعنى لان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ فى مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا فى مطلق وان يستفاد الخصوصية بضم ضمه مع الضميمة والا يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتدا بسير البصرة وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمنى يعنى انه اراد بالمعنى ما يشتمل المعنى التضمنى فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقى لم يدخل فيه لان المعنى المطابقى للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قال باحد الازمنة الثلثة يعنى زمانا ان فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مونة التفسير قوله ضمنه بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد بعدم الاقتران اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اى وضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافى فدخل فيه يزيد وتكسر علمين لان معناها العلمى غير مقترن باحد الازمنة بحسب الفهم عنها بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثانى غير مقترن باحد الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافى او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المسلوخة عن الزمان لان معانيها وهى عن الزمان مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعانى الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال

لان المعنى المستقل فى تلك الافعال ليس الا مقارنة صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول متقرن وذلك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمى غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية وح يكون الحكم بانشائيتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد تكون خبرية وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان الوضع لها بازاء المعانى الانشائية ولما كان القول بان الوضع لاسماء الافعال فى المعانى الفعلية وللافعال المنسلخة فى المعانى الانشائية بعيدا غير مرضى للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذه الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التى لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا للمعانى بها قال الشيخ الرضى العربى الفح اى الخاص ربما يقول صبرا انه لم يخطر بباله لفظة اسكت قوله فدخل فيه اسماء الافعال الذى حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقبولا لما يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيدا وهو مصغر اراد مصدر اراود اى ارفق تصغير ترخيم اى ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا قوله او غير صريح اى لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معانى الافعال عن واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد قوله على وزن قوقاة فاصل هيهات هيهية كقوقية قال قدس سره فى الحاشية الدجاجة تقول اى تصيح قوقاة وقيقاء على فعلل فعللة وفعلا لا قوله نحو امانك زيدا اى تقدم وعليك زيدا اى الزم قوله فانه على تقدير استتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس قال ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ لما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك قوله منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التى تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثمائة قوله ومن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد كانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس لا دون الانسان لا يقال يفهم منه ان قولهم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة فى جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما فى مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز قوله

قوله وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص به من جزء الحد وانما لم يقل ما يوجد في شئ ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج المحمول بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر وطباق الشرح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عدا لذكرها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ واراده المشتق قال دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقربها قوله اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء ونحو اللام فيها بذا من المضاف اليها وللعهد الخارجي او الذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه قوله لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له الظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء وقوله في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات وجواز ان يقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار اللام على الالف واللام هذه الاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه ليتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلا هما قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها قوله الى انها ال كهل وايضا لو لم تكن كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذرة قد سبق قوله الى انها الهمزة بضعيف شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه تعيين معنى مستقل سمعت عن بعض الافاضل نقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه هي لتعيين المعنى المستقل والمجردة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير متضمنة مطابقة او ضمنية لزم جواز دخول اللام على المعنى المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال بهذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن ياتي عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصحان ان يقال

لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست الكثيرا خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه وكذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا ايضا لتلك الخواص خواص وفرايا كثيرة مبينة في علم المعاني ولا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظة ومحلة ولو اريد بالجر مجرد جر مجهولا كان عطفا على دخول اللام ودخل عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كالتنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف انشاء الجر او حروف الجر بمعنى الفعل الى الاسم ويعضد الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فانها فرع اولا نه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان تخصيص بيان لمخالفته بانها مقصورة على وجهين احدهما ان تخصيص بقسم مقابل للاسم وهو الذي تختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخل والفعل قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه لكون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاخلال الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشئ مسندا اليه وان اعترض فيه بانه دخل في الاختصاص وهو الشئ وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يتعلق بقيد الاضافة ثم تعتبر تلك الاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية والحيته مضافة اليه فتعتبر به تلك الاضافة تاكيدا الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواص الاسناد الى الشئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر بقيد النظر الى خصوص المضاف اليه وبعده والقول برجع الضمير الى الشئ المذكور في الطباع اولى اللفظ بعيد قوله لان الفعل يعني ان العرب لاحظت

لاحظت معنى الفعل منسلخا فالى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظه لا على وجه ينساق الى شيء
او ينساق اليه شيء فلذا كان صالحا للمعانى قوله من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد
بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه اهل الجواز ان تقول ضرب يوم مريد بنفس الطبيعة ولا شبهة فى ان هذه الاضافة
للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار فى الفعل كيفما لاحظته بالنظر الى الحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدرى
وهو معنى اسمى فلم يوجد الا فى الاسم قلنا المعنى المصدرى متى وان كان فى قالب المصدر او الفعل لكن ذلك التقييد كيف لا
والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل منظور فيه للزمان الذى هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض
الآتى بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين وما يقوم مقامه
ولا يوجد شيء من ذلك فى اخويه واما الحسن الوجه فمحمول على غلبة طرد الباب قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا اى
لا بمعنى شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله فى مقابلة كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف
على الاسناد بعيد وقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المعنى ... وعبارة المفصل بين هذين
الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنى من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف
الى الفعل انما اراد المضاف او اراد الجميع من الاضافة لانها انما تضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف
يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لاشتباهه فى انا نجد بين المضافين فانا منتقيته تارة الى حرف وتارة الى آخر فلعله
يدعى انها يجوز ان تصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على
قدر مشترك هى مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتها على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل والجملة اشارة على اختلاف القولين
ذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثانى قال الشيخ الرضى الظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو اتيتك
يوم قدوم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من
حيث المعنى فالمصدر وهو المضاف اليه الزمان فى الجملتين قوله وقد يقال هذا بتاويل المصدر وينبغى ان يكون هذا
القول مرضيا للمخالف السابق من اختصاص الجر فى الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم
ولعله يخالف قول المصنف فيما سياتى المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه كما يابى
عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع تعلق الفعل عن التعريف

نحو اتيتك يوم قدم زيد الحمار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومعنى منسوب في كلامهم قال وهو معرب
من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل الظهار المعاني وازالة فساد الالتباس ومن اعربت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه ظاهر لان من الاعراب المعرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح
وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لاعدة حتى يكون القياس ما ذكره قال ومبني من البناء المقصور فيه
القرار وعدم التغير وذلك لان شبه صوغه في قالب هيئة لا تتغير بالبناء قال فالمعرب الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء
الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم بين اللام الداخلة على قيد القسم
للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم
بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل وذلك
لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل للمبني الاصل
فذكر الاسم للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساما فلعله شبه بعضها بعضا وفيه
بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي مشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون
بناؤه بعارض المشابهة لا نفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمعنى
مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين
زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والانظنى التعريف محمولة على المتبادر فالظاهر صدق
التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج ما عامله معنوي ويبعد ان يراد تركيبه
مع العامل انضمام معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذي لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية
بالمناسبة التي هي اعم منه لان المفسر بذلك [illegible] وذلك لان نوع الاعراب هو الثاني لا خصوصية
الاول ولانه اقال المبني ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي منبئة في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة
كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بمعهود مراد قوله اي المبني
الذي هو الاصل في البناء لم فسره بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة

الاصالة دون العروض والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبني سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي اه كما زعم المصنف وذا بضم الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة اي يعني ان العلامة انما تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف بهذا بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم ان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان العارف بالحكم اه كذلك اي معرفة القطع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم الكائن مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن من هو علم او لحن او كناية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب اه اشار به الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف بيانه ان المقصود من تعريف العرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اي مركب لشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت في المثال المذكور معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف اي ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في تعريف التوقف فان الحكم نفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا ستره عليه قوله حقيقة او حكما

المراد بالتبدل الحقیقی تبدل ذات الدال وبالتبدل الحکمی تبدل دلالة المقصود مع بقاء الذات فان هذا التبدل فی حکم تبدل الذات قوله او صفة ای حالة مشبهة بالصفة لا صفة حقیقة لان الحرکة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما یقوم به الحرف لکنها تابعة له قال باختلاف العوامل فان قیل ان فاعلا اذا کان صفة لا یجمع علی فواعل فکیف جاء جمع عامل علی عوامل اجیب بانه سمع جمعا قوله اراد اختلفه علیه به خرج عن حکم المعرب اختلاف منوا ومنا وه منی باختلاف العوامل لدلالة علی المستفهم عنه کجاءنی زید ورایت عمرا ومررت ببکر قوله وانما خصصنا اختلافها بکونه فی الاخر کما ینبئ عنه العنوان قوله ای تخلیف لفظ اخره ای صورة آخره او تقدیره ای تخلیف آخره بحسب التقدیر سواء کان بحسب تقدیر نفس الاخر فقط کما فی عصا وقاض او بحسب تقدیره بالصفة فقط کما فی جبلی وغلامی فان آخرهما لا یمتنع عن قبول الاعراب بحسب العرض والحکم وانما یمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله ای تخلیف اختلاف لفظ او تقدیرا ای اختلافا منسوبا الی الصورة او الی التقدیر علی ما مر وانما لم یقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان الاختلاف موصوف بالملفوظ مجازا باعتبار سببیته وسببیته لو جعلت الحرکة لفظا لم یحتمل قوله لفظا او تقدیرا تفصیلا للعوامل ای سواء کان العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ینحصر فی الملفوظ والمقدر لانه قد یکون معنویا ولا یلائم قوله الآتی التقدیر واللفظی فی بیان ضبط اعراب الاسماء وذلک لان الظاهر انه اشارة الی ما یشیر الیه قوله لفظا او تقدیرا نحو له رایت احمد مررت باحمد او رایت جبلی ومررت بجبلی وقولنا رایت مسلمین ومررت بمسلمین ای مدلول هاتین الصورتین فان ظهر شموله للمثنی والمجموع قوله علامة النصب ای علامة هی النصب الذی دل علی المفعولیة ونحس علیه علامة الجر قوله فان قلت لا تحقق الاختلاف لا فی آخر المعرب ولا فی العوامل اذا رکب الی قوله مع عامله ابتداء وان قلت الترکیب مع العامل لا یکون الا اذا کان العامل لفظیا فیجوز ان یکون الترکیب مع العامل ابتداء سببا للترکیب الذی یتحقق معه عاملان معنویان یتحقق الاختلاف فی آخر المعرب وفی العوامل اجیب بان المراد باختلاف العوامل کما مر فی اختلافها فی العمل وذلک لا یوجب فرضا لان عمل العامل المعنوی لیس الا الرفع قوله قلت هذا الحکم آخرا یعنی ان حکم الاستثناء لا یلزم ان یکون لازما له ان قلت یجوز ان یقید الاختلاف بالعوامل باحد الامرین . ورجح یکون لازما للمعرب وان لم یکن یقیده بالظرف لازما له فحینئذ یصرف الکلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلک التقیید ایضا غیر لازم لجواز ان یتحقق معربه لم یتحقق معه عوامل فی شیء من الامرین نعم

نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعليته الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاعم بمعنى يشمل الاختلاف الذي مبدأه حالة البنائي وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العوامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يفيد معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية بالقياس الى المبنيات وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكم ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا تحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيئ من الازمنة اولا تحقق فيها عوامل في للازمنة كان خاصة شاملة لكل فاعل معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اي حركته او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قال اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون واجاب عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الآخر والكان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والمجموع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة قوله ولا يرد العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجهما اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة بتاثيره وانما خروج المقتضي فلان الله الشبي سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف رح لم يجعله من تمامه قوله خرجا بسببية الخ ان قيل ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب قلنا ليس للعلة التامة سببية الا سببية اخراجها اذ اخراجها مشتركة من قريب وبعيد بخلاف سببية قريب سوى الاعراب يصح النقض به لا يقال لو كان المراد بسبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي

ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشئ سبب التعلقه علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ لا بينه وبين سببه البعيد ولا يخفى
انه لا يقتضي استلزام السبب لما يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل كما في
التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة والحرف
بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه
علامة للاعراب كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانها قيل التثنية والجمع بعد التركيب علامة لهما فالعلامية من حيث
واحد كما في التشبيه
والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف رح وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف
يطرء ويظهر فيه بعد كونه معربا قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى
وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء التثنية وعلامتي التثنية والجمع
فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان بعيد عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس
من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة قال ليدل على المعاني جمع معنى
بمعنى ما يقوم بالشئ وهو نائب العين قوله واللام في ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب اي
وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة و
ذلك للاعتناء بشانها قوله فانه بعيد اذ لا نظر في وضعه لقصد ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان
دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لانه الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب
وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه
بقوله المشعورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف رح انما اخترت
هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود
في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب يوضح المعاني ويزيل فسادها لالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات
هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو
عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعربات سيبين اختلافه وسببه وقد بين ان الاختلاف

ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يحمل اعرابا متعين ان يكون سببه اعرابا واما المعنى فليس فيه الا عدم الاختلاف
اى البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب بتقضيه بل كيفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء اليس الحركة
او السكون فى آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف
من حيث هو كذلك حاصل فى الجملة وذلك كاف فى جعلهما متقابلين قوله يعنى الفاعلية قال الشيخ الرضى المعانى المعتورة
اى كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته قال المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم
المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعانى بهذا الوصف ليس
الا لان المعانى باعتبار هذا الوصف تقتضى الاعراب والوصف الذى به اقتضاء الاعراب هو كون احدها عارضا ابدا لا كون احدها
معتورا عليه فاذن تعين الكسرة وتوافقه الرواية ايضا ويرشدك الى ما ذكرنا ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المعانى فى الكلمة
قد يطرء بعضها على بعض ولا بد للطارى من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج المجازى قرينته والطارى الغير اللازم
لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يعتبر له صيغة الكلمة كما فى التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما فى المثنى وقد يكون كلمة
مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طريان المعنى لا بالكلمة فان كان الطارى واحدا لكون الفعل
عمدة فى ما ترك منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للملتبس بغيره وان كان الطارى اللازم احد الشيئين والاشياء
فالليق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون فى الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التى
هى اخف الحروف وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد التى لم تجلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل فى الاسماء
الاعراب وفى الافعال والحروف البناء قوله على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء فان اخذ الشئ مستولى ومستعلى
عليه ومثله الطريان قوله يقال اعتوره والشئ الا غتوره دست بدست كردن چيزى را والتعاور والتعور مثله و
جعل ههنا مستعارا لتعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا من التناوب قوله وانما جعل الاعراب
فى آخر الاسم اى جعل الاعراب الذى هو الاصل حالا فى الاخر او جعل مطلق الاعراب فى الآخر تحقيقا للحال فى المحل
كما فى الاعراب بالحركة او تحقيقا للكل فى ضمن جزئه كما فى الاعراب بالحرف او جعل فى جانب الآخر لا يقال على التقديرين الاول
لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان
والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفته اى صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية

ومقابليها صفات الدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات الدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال جعل الاعراب في
الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله فالاغلب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل
ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب
بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي
لانها تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر
وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ المرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف
في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وتنسب عليه اخوية فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها يتوهم انها مع
لا بعده واذا استبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان والتاخر عما عدا
الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر
خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على الحد كما في قولك البيت سقف وجدران قوله هذه الاسماء
الثلثة الخ اعلم ان الحركات اذا بنيت تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية
كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا تختص بها
بل معناها تشامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة
والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين وتبعه رفعها عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم
وتبعه نصبه لكان الفم كان ساقطا فنصبته اي اقمته فتحكسايا ه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كالكسر
الشيئ اذا المكسور يسقط ويهوى الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف
والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما
عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعارة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلته بالقرينة
كقوله بالضمة رفعا الخ قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف سيدعى الرفع لكن قد يتخلف
عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما ذكر
بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل ايا وفيها للنسبة واراد بالخصلة

المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيهه الشرح اقرب من توجيهه
الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم مضافا قوله اى كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية
والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا وانما لم تقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك
زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به لو كان الجر زائدا كالجار نكانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل
بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليهما وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ وذلك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات
فيناسب العمدة قوله فاعطى الثقيل للقليل اى بحسب الاصل للتعليل للتعادل وكذا اجعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف
او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يتم الخ انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف
اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تميزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل
وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان اتصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف
مدخل في ذلك اعتبر عليها اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولهذا جاز العطف بالجر على لفظ وبالنصب
على محله ونظير نصبه اذ حذف الحرف ثم يخرج الجر في مرضيين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما
فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسبيا مبنيا الثاني في المجرور والمسند اليه كمر
بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو الا لكن لما كان
الواو في الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان الا يدخل غير الفضلة كالمستثنى المفرغ
لم يريدوا عما لهما فبقي ما بعده بهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيانه
اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه واما اخره عن الاعراب
لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما الاستيفاء وذكر العلل الاربعة التي هي مقاصد
هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل وتاخيره عن
المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لسياق بيان الصورة اليها اذ لانها مقصودة
بالذات والمراد ببيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون

تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى والشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذى له تاثير فى المعنى حتى لا يرد النقض بالباء فى بحسبك زيد قال ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام للحصر اذ لا مدخل له فى التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اى ما عدوه آلة التكلم واعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لا يقال فتوقف اثبات التعريف على التتبع لعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ومبطل ما قيل فى عدول المصنف عن تعريف الجمهور وللمعرب لان العامل ماخوذ فى تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنته التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص فى الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم فى اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق وضع الطبع واما على الثانى فلان حق العلامة من حيث هى علامة ان تتقدم على ما هى علامة له لشرفه لتعرف اولا ثم يعرف ما هى علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علامة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل فى الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا يجتمعين مختلفين كما فى كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل فى الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق فى الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فلذا تقدم وتاخر بجهتين مختلفين قوله اى تحصيل فسر القوام بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل قوله اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية اى بالفعل الذى فى رايت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل فى المفعول لانه صار فضلة تجمعهما قوله وفى مررت بزيد الباء عامل اى فى لفظه واما فى محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن مذكورا كالمقام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز

وجازا تا الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الجر صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي قال فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان الكل من انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء ليبانها قوله الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة ما الحق بالمثنى والمجموع لانها واقعة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان اسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم سيدعى شموله لجميع الافراد ولا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يابا ه مع ان ذكر المنصرف رح لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف شيئا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد يحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة والكتفي في الاحتراز عن المحصورة باوفى شيء اوليس الاعتناء بمحالها كالاعتناء بما لا تنحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب زجدا قال الجمع المكسر المنصرف انما يقيل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو الجمع المكسر والتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يابى عن توهم التغليب لم يابى عن توهم المشاكلة في الحذف فيكون من قبيل قوله تعالى وسارت مرتفقا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن بناء الواحد فيه لازما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا باحرواحده واو ونون ولا الف وتاء ينظيرهم خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر من قول فلك جمعا لفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة تحقيقها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة قال والفتحة نصب قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور باجازة المصنف انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كما فيه في كونه

عاملا وذلك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر قوله وتحمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالنصبة حال كونهما مرفوعين واعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افاد ذلك قال جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاط عن اقسام الاسم المعرب بشبهه بالفعل وهو يفيد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث والان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة لجمع انتهى لا بجر ورعلى انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانها في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقصى وشله بدل عنده قوله مرهوما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده موتنا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين فلا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معرب وهو ما كان على صيغة لم يجئ في اخراج الثاني الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا خلي وطبعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا بحسب صيغها بل بحسب امورها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يقال ابوك الخ بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء الستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه قال بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حرف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله اذ مصغرا تها اي ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر قوله

قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وهو انما يتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا بحسب سكونه ليشابه الحركة
قال مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو والالف وذلك لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف
وجعل الظرف عاملا فيه مع ان يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما
اخره اولان للخارج تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن المرقع او مراعاة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة
يجوز ان يكون حالا من ضمير الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم الخ تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والمقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية
الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا
تكون بينها وبين الاحاد ولان الحروف اذا كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لتقلبها بحركات الاعراب فهي اقوى لان
كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يسبق المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد الاقوى قوله لمشابهتها
المثنى في كون معانيها مبنية عن تعدد كالاخ دون عدد ليظهر ذلك التعدد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود
حرف صالح فاستروحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها
محذوفة قبل ساكن منها فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد
فلم يزد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيتين في حالة
الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلين من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلهما من الحركات من جنسهما للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة بدل فهي بدل تقيد ما لم يقيده المبدل منه وهو الاعراب
كالتاء في بنت يفيد التانيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بانه لا محذور في
جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف
المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد وبجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك
كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر لجواز اضافته
فان المثنى لا يضاف والف بدل من الواو لا بدال التاء منها في المونث ولم يبدل التاء من الياء والالف اثنين وقال السيرافي

بدل من الياء لسماع الامالة ولا يميلون اسما تلا ثيا على غير الشذوذ والا ما كان من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابها كالام في كلا وانما جيئ بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من الف التانيث فلهذا لم ينقلب تاء كما انقلبت في البنت واخت وفي الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب وجاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصنف حيث قال ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلا هما ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا اضيف الى المضمر يجب ان يكون معرفة قوله ولو اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافقته معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا بالحروف خالوا وحملوا موافقا للمتبوع في الاعراب ثم اطردوا ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئني كلا هما واذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا قال وانسان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير او كانه كان مذروي ثم ثنى لم يكفه مثل ذلك ** في ثنايان وذلك لان معنى ثنا ولم يستعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنى كما لم يكن ان يقال في المفرد اثنان اثن او ليس في المفرد معنى التثنى فالثنايان طرفا الجبل المثنى فالثنا في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو الرجع ذوا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون بجمع المونث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونث السالم لمحاقبه واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الواو على عشرين لانه جمع والياء في على عد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف لخفة لقلة عدد المثنى والواو لثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما يكمو قوله لانه ضمير المرفوع للتثنية اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لاحاجة على اعرابه بسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا لالف المثنى واو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف العلين الا التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فخلت الف المثنى واو الجمع في الجر يا فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونها علامتي الفضلة بخلاف الرفع قوله وترقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى

الثابتة قبل اعني المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو بقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السبب لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واما مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فلان تغير التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع أن حذف نونا هما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنويناً ساكناً في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر ويفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بفتحة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع ثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب قوله الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير واغما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظي المعرب بلام العهد بما اراده كما بين والتفصيل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون التقدير اه بيان لمحل التقسيم لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اشار اليه اولا والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك لاحتياج الى في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال في الامثلة ولغوات الملائمة كما سبق من بيان محال الاعراب ولان في في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو المغاير للتعذر او الاستثقال وهو لا يخفى فساده قوله الذي تقدر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تقدر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله الذي في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة من الحركة مطلقا. القصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف والخفاء امارة القسم وظهور مقابلته مثل بالاول وترك الثاني فقال كعصا وغلامي خبر مبتدا محذوف والتقدير هو اي ما تقدر عصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون وغلامي بدلا من قوله ما تقدر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما تضمنه الكاف من معنى التمثيل وما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى تقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثاني حال من قوله كعصا وغلامي

والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف ما دام الفا قوله وكما في الاسم
المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا كان ادلى
ليخرج مثل عصاي فان تقدر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى باب غلامي مبني الاضافة الى المبني وخالفهم
المصرح لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا توجب البناء الا بشرط سنذكره انشاء الله تعالى قوله فانه لما استثقل
الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد فجوته عن نفسه وهو ههنا مضاف الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل
وهي مستلزمة للكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه المصنف مبني على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما على الشرطية وتوضيحه
ان كسرة الملاءمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلت لاوجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء
على ما كان وان العناية بكسرة الملاءمة اكثر خصوصا اذا لم يقع جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لا يجوز
ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم ح تواردا المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر واحد كما يستحيل تواردا المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم تواردا المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققها فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علاميتها على الاعراب المستند الى
العامل هو موثر اصطلاحا وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو موثر حقيقي قوله اي في
حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقال المقدر والمعنى كاستقال قاض وقت مرفوعيته
ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل مصدرا اي استقال رفع وجرا وحالا مما اضيف اليه
الاستقال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله
لاستقال الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي ذلك محسوس لضعف الياء وثقل
الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يثقل الحركتان كظبي وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف كقاض
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا على قوله قاض اذ لو قصد مجرد لفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه
ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يصح ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في
التمثيلات خصوصية المذكورات بل يزاد المذكورات واخواتها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها قوله فان اصله مسلموي

مسلموى قال الفاضل الهندى ان تلفظ الاعراب فى مسلموى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى العصا لكن المؤثر فى
التقدير فى عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها
بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف بالاسكان وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب فى حالة
الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة بالواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المونث السالم
بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعلنا الياء بدلا عنها لكان الكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى
بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء والهمزة ايضا يائية على ما سيجىء قوله وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا فى الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحرف ولا فى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا او لا كما
فى قوله تع والمقيمى الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل ولا فى آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفى القوم ولعلها انما لم يعده
لعدم لزوم بيان الاعراب اللفظى والتقديرى الثابت للاسم فى ذاته لاباعتبار عارض وكان الياء فى مثل
غلامى ومسلمى لشدة امتزاجها والكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد فى مع ان اعرابه ينبغى ان يكون بالواو تقديرا فى
حال الرفع كما فى مسلمى ولما لم يعده من التقديرى بطل قوله واللفظى فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا فى باب غلامى
نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهى فمى وان كانت قليلة نعم يبقى الاشكال فى الاعلام التى تحكى فى لغة الحجاز
نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تقديرا اعرابه وجوبا بالاشتغال المحلة بحركة الحكاية وكذا فى المثنى المحكى اذا جوز
الحكاية فيه قوله والكفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده فى المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف
بانه مافيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا ومثل ما سبق فى تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة
المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذى يسلب عنه الجر والتنوين يشبهة الفعل و
يحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشىء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لجواز
ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قال غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمى المنصرف به
لاشتماله على زيادة على الاعراب اعنى علامته وهو التنوين او لاضافته بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عنى مقابله
عن تلك الزيادة سمى بغير المنصرف قوله اى اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة
ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفى

وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشايع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال مانعيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا ما يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل سمى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال مانعيه سببان ولم يقل مانعيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله واستجماع شرائطها انما قال ذلك لئلا يعطل مانعية التعريف بجمع وبهذا منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما بما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض في ما ذكرانا في الاولين فان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص بهما بالاسم ان قلت ينتقض النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده بقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا على الموئث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه التاء ليست محضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى ولك ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان تحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى ان تقيد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشئ بما يساويه والحصر فيها استقرائي قوله من علل تسع او من تسع علل والاول ارفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت اثنتان منها منعتا الصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد

سعيد الانبارى النحوى وانما لم يذكر اولها حتى يكون غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع التسعتين حقيقة او حكما قوله بالمجرد والمحافظة فجرت عن التراخى وارید به مجرد المشاركة وذا لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سلف وكذا الحال فى التركيب قال والنون فيه مسالة اذا العلة مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقى او يدل بحذف الموصوف اى نون زائدة او خبر مبتدا محذوف انى هى زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تمهيد للموانع لان الخبر محذوف اى تلك التسعة هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف الى اخره الجملة حال من صاحب الحال الاول فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر فى زائدة فتكون من الاحوال المتداخلة او صفته قوله ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين مما اذا جعل ظرفا للزيادة او نفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثانى لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعنى ان ذكر العلل الخ من نسر التقريب بالاقرب فلعلهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجئ للتكثير وفيه انه اذا كان مستديما يجئ للتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله او القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع او ليس فى كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان علة اراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففى وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما و لا يخفى انهما لا يتناول نحو اكحل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففى وقد تكلف فى اعتبار التركيب هناك متكلفا لا معنى له فلا فائدة فى ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل فى نحو امراة اذا سمى به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت فى اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت متعقبة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان مراعات الاصل مندرجة فى اعتبار الوصف الاصلى

ومنع صرف اثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين

قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه ولا يقال جارت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث استعماله على علمين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة فيرجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلمين وما يقوم مقامهما صرف عن المناسق الى الفهم قال ان الكسرة والتنوين انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبط ولا يخفى ان ذلك الحكم لم ينظم في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمونث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف عليه بل تشملها وغيرها كالفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر كون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبر بها ولم يعلم وجهه قوله فاذا وقع في الاسم علتان الخ لم يقع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في انتهائها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا قامت مقامهما اثنتين قوله فشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال بني وعطي عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطي عمله ولا يبني لضعف اصل الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابه بوجهه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل يتزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم تتبعه الكسرة او ينزعان معا قوله فمنع الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين ولا تتم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي يعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لامنع الصرف ايضا كما في الوقف والام والاضافة فاراد النص من اول الامر على انه لم يستحق المشابهة الفعل فخذفوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف انما يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله

قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على تقوم به قوله لانك تقول قائم الخ فهو فرع له لفظا ولاغلب المذكر على المونث كان فرعا له فى المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طارء على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجردا عن التانيث والمذكر هو هذا الادراك فانه المشترك بين المذكر والمونث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل قائم الرجل يعنى ان التعريف طارء على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه مجهولا لما كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف صار عتهما بالفى التانيث الممدودة والمقصورة فى انثى واتا وكونهما زيدتا معا دحذفتا معا وكون اولى الحرفين فى كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه لا يدرج من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل فى كل نوع اه يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر الذى فى اوله احدى الزوائد الاربع قال ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدودة فى الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية قوله اى لا يمتنع الجواز تقديرا وبه امكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وتقديرا به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجود الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى وتقييد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اى جعله فى حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غايته فى حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاتى اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدما فى الحكم بالانصراف وخالفهم فى التعريف كما بنياه بعيد جدا قوله فكقوله صبت الخ الصب رنجيدن آب قال قدس سره فى الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله عنها فى مرثية النبى صلعم واوله * ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا * وفى حاشيتها جمع غالية بوى خوش اعم من مرثية تخفيف اليا وكمغفرة بر مرده ستايش كردن وكريستن يقال رثيته ورثوت ايضا التربة خاك الندى غالية والمعنى ما الذى اداى شيئى وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله فكقوله اعد الخ يجوز الكسر فى ان وح يكون الجملة استيانفية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام والعالم يمثل للضرورة لظهور امرها قوله

قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عدا الشعر اذ ضرورة قوله لان رعاية التناسب بين
الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنائي للشيء ومرائي والاصل امرائي عند من لم يثبت مرائي وقال
الله تعالى والفجر ثم قال سير ويسار سجيء لموافقة قلى قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب المنصرف
الذي لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الاي فانها كالقوافي يعتبر توافقها
وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس بصارف لعدم اشتهاره بحيث يجوز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون
للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا في نفسه
قبيح غير فصيح واغلالا حسنة وجعله فصيحا وكذا يبدئ الخلق سيئة قوله تعالى يعيده والا فالفاتحة الفاشية بيدأ
روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار ان المركب قد حار وانضم الراء في ياحار فقال الكاتب ياسيدي
ياحار بالكسر افصح فامره بما امره اولا واراد به ان التناسب بحيثية قوله مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا قال ما يقوم مقامها اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف قوله
احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة
اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها
لتكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية
اما نحو ثمان فشاذ واما نحو الترامي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يماني وشآم
في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى
يائي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويار النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء في
المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة وانما
لم يعد يار النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوبا الى العار لانها تثبت في واحده وصيغ هذا الجمع على تلك الاعتبار
الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية
نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثاني هو المعدود وليس الالف الذي فيها غير
الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك الياء غير الياء واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد

مفرد شاذ او جمع تقدیرا و اما نحو اکلب و اجمال فان لم یات لها نظیر فی الاحاد فلا عتذار فیهما انهما جمعا قلة و حکم جمع القلة حکم الاحاد بسهل تصغیر لفظه کتصغیر الاحاد فصاعدا کانها باقیان علی افرادهما و لا یصح الاعتذار بمجیئ افعل فی او حد نحو ادرع اسم موضع لکونه مشتقا لان الجمع کذلک انما جرد لانها اجمیان و لیس لک ان تحمل ان یکون فاعلا و ان شذ لانه جمع شذ علی غیر القیاس او جمع لا واحد له بدلیل تانیث الفعل المنسوب الیه قال قدس سره فی الحاشیة کاکالب جمع الکلب و هی جمع کلبة و اساور جمع اسورة و هی جمع سوار و انا عیم جمع انعام و هی جمع نعم انتهی السوار یاره دست و قد یلحق التاء باساور و علیه قوله تعالی فی قراءة فلولا القی علیه اساورة من ذهب نعم جهار یانه و اکثر ما یقع هذا الاسم علی الابل و اراد و بجمع جمعه التکثیر فقط لان جمع الجمع اما ان یراد به التکثیر او الضروب المختلفة کذا فی الصراح قوله او حکما کالجموع الی آخره انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابه من وجوه ثلثة احدیها انه علی وزنه و ثانیها انه جمع مثله و قد اشار الیهما قدس سره و ثالثها انه تمتنع من الجمع مرة اخری قوله و الممدودة الهمزة فی الممدودة منقلبة عن الالف و هی للتانیث دون الالف التی قبلها و لما لم یفارق احدیهما الاخری نسبتا الی التانیث تغلیبا قوله فانها لیست لازمة للکلمة ای للبناء و ان اتفق فی بعض الاسماء لزومها کالحجارة و تجاره قال فالعدل الخ تفسیر العدل و اخواته ای بیان نفس مفهوم السبب او شرط تاثیره و علیته و هو فی اللغة الصرف یقال اسم معدول ای مصروف عن بنیته قوله مصدر مبنی للمفعول فصح تفسیره بالخروج لان مفهومه اعم من ان یکون بسبب الی الاخراج اولا و الکثیر المتبادر الخروج بغیر و انما لم یفسر المصنف بالمصدر المعلوم لانه لا یدل علی ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به یتحقق الغیریة و هو ههنا المعدولیة لا ما قام بالکلم قوله ای خروج الاسم ای خروج ماده اذ لا تصور خروج الکل عن حیزه قال عن صیغة کانه اراد بها ما یشتمل صورته الحکمیة ایضا فان خروج سحر معینا من السحرلیس خروجا عن صورته الحقیقیة اذ لا دخل للام فیها نعم لها دخل فی صورته الحکمیة لان اللام بمنزلة جزء الکلمة و لذا لا یجوز الفصل بینها و بین مدخولها مع هذا یبقی الاشکال لانها غیر مساویة للصورة الحاصلة بمن و الاضافة و لهذا غیر التفسیر بانه خروج عما هو حقه من الصیغة او استلزام کلمة اخری معه و فیه انه لا یلزم ان یکون یوم الجمعة معدولا عن صمت یوم الجمعة مع انه لیس معدولا عنه و لا یرد علی تفسیر المصنف اذ لیس للفعل مدخل فی صورته الحکمیة لجواز الفصل بینها و بین مدخولها بالحرف الزائد و یمکن ان یقال ان ذلک الخروج غیر تام لان المقدر فی حکم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغیرات القیاسیة قیل لم یدخل فی الخروج لانها مخرجة لا خارجة و فی دخول المعدلات ح تامل قوله و اما المغیرات الشاذة

كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في ياس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل
لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما
اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى
ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
ولهذا ايضا فان اليها فيقال جمعهما ولو كان مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ كان
ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا انظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف
ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا لفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة
وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال
الاصل فنفى بعض امثلته لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الاقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالناني
هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى
ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس
باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه
ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ان ثلث فرعه وليس
فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي
فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف
او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض قوله نعني بهذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلق
واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اي خرجا متحققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه
وكذا معنى قوله تقديرا نال كلث وثلث صفة بعد صفة فخروجا اما خبر مبتدا محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك
انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكررا نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء

بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات
لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة قيل انه اصله قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو وبدل الى قوله وفيما وراءها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضى جاء فعال من عشرة فى قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون
عليها الى التسعة نحو خماس ونحس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع باء النسبة نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى قوله والسبب الى قوله العدل والوصف
والوصف عند سيبويه وذهب جماعة ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر
او اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهى موضوعة
للواحدات لا لحاله الوالدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الواحدات مجازا وذلك المعنى المجازى لثلثة
ثلثة لما وضع لفظ ثلث وثلث لم صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها لقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبى مجازا فى المعنى
الوصفى قوله وآخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات و
آخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى وفضليان فضليات وفضل قوله لان معناه فى الاصل استئخارا
اى فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد واخراى رجل
آخر لا حمار وامرأة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه
فلا نسلم القياس وان اريد ما استعمل منه فى معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار قلنا
نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس فى آخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة
لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع و
الوضع لا يقتضى واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضى واحدا منها لا بعينه لان مدعى العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ
الى تعيين التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فعال مفهم انه معدول عما فيه اللام يعيده لزوم
المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول
والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا اجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما فى سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر
ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد

سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فحص زعون الرسول وان سمي فلانة لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبنى لتضمن معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كما مس حاذة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فمبنى عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يومك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكره من يريد به شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل فيمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن ظواهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف الاخر لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان اللام دخلت في صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في آخر جمع اخرى لعدم احتياج آخر واو اخر اليه وعدم اعراب منع الصرف في البواقي قوله لانها توجب اه الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرار الاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الا علاة اوبداته سابغة وقياس فعلاء افعل لكانت الخ عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلى انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله والكانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما كان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف اذا العلم ولا ان يقول انه علم جنس قوله والا خر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كما سار وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعي كافضل وفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعناه قرارت الكيء اجمع انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم

عن لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فضار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مونثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء وخشناء
في حسن وخشن بجردا انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد سار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى
قوله وعلى ما ذكرناه من تغيير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد المجموع الشاذة اى لا ينتقض التفسير بها
قوله كيف ولو اعتبر جمعها يعني ان قوسا وانيابا لو كانا مغيرين الى قواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة
الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة
المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء او لا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم
من مخالفتها الشذوذ فقال او تقدير اكمر قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس
غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا خر
جمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كختع في مبالغة خاتع اى ذاهب في الارض فلا عدل فيها
واما ان يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق ففيها العدل عند النحاة حتى لو سمي بها
مذكرا لم تمنع صرفها وتمسكوا بان الاصل فيها مساواتها للمبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع او لا دليل على
ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل
العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كدوابي قبيلة وانا حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع
للشرطين غير منصرف واضطر ارباح الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاتم وعدم قتم قبل العلمية فهو معدول عن قاتم
اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزافر
قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنسي
انتهى ان قلت الشرط الاول بناني ما فائدة ما سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا
قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر
ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على مع بعض النحاة قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اى لينضم
الى مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها له عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء
والا لبني كلام وسحاب واغاغنوا ببناءها لتحصيل الكسر اللازم لسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة

المستحقة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعى الخفة والبناء الخف على الاعراب قوله وبهذا يقال ذكر باب
نظائرهم ههنا ليس في محله فانه ذكر استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصوب قد يكون للحمل على الاخوات
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الاتسب تفسيره لخفائه قوله وهو كون الاسم دالا وانما خبرة
لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر
لان الاوصاف الماخوذة من صيغ مقيدة الى ذوات معينة لا تدل على ذات المبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض
الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة المادة على مادة كثير لا على ذات باعتبار الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على
ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل نوير مصغر ادور جمع دار يدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف و
لهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فلا يرد
ان يقال كون الاسم دالا على ذات المبهمة لم تعين لا ببعض الصفات الماخوذة منها او بما قيس اليه ذلك البعض فان
قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر قوله كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه لا العرضي لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت
والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصفي العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل
بقبول التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على عمل لان اربعة للمذكر واربعا للمونث
والمذكر مقدم في الرتبة على المونث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يقيد بالوزن الاصلي في عمل بسبب عروض ما اخرجه عن الوزن
فكيف يقيد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شبه اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا
بشيء ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذا ليس بتانيث بل للتذكير لان تولك اربعة رجال او زيدون باعتبار
الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من خصائصها بحاشية الذكر ويؤيد ما قاله انقلاب التاء ها في الوقف وعدم انصراف
قولهم اربعة نصف ثمانية قال المصنف التاء الداخلة في العدد تاء التانيث والتاء في اربعة ليست كذلك قال شرطه ان يكون
الاولى ان يكون ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكاتبة لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية
وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة

الافادة والاستفادة علیه کان الوضع اصلا لان الاصل ما یبنی علیه شیئ واذا کان اصلا والدلالة فرعه صح نسبة الدلالة الیه بقی توهم ان اشتمال الاصل علی الفرع کاشتمال الظرف علی المظروف ولک ان تقدر مضافا والتقدیر فی زمان الاصل قال فلا تضره الفاء للتفریع قوله ومعنی الغلبة ای معنی غلبة الاسمیة اختصاص الدال علی المعنی الوصفی ببعض افراده او معنی الغلبة مطلقا اختصاص الدال علی معنی ببعض افراده الخ ذهب شیخ الرضی الی ان غلبة الاسمیة علی الوصفیة مشروطة ببقاء المعنی الوصفی فاذن لم یصر اللفظ الدال علی المعنی الوصفی اسما محضا وان خرج عن کونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه علی غیر ذلک الفرد وهی ظاهر ولا غلبة لا بثبوته فی المفهوم قال السعید قدس سره ظاهر کلام المصنف یقتضی عدم الاشتراط لعدم تقییده الحیة والحیة بالصفة وفیه ان الحمل علی الاطلاق مخالف للغة قال فی الصراح اسود مار بزرگ سیاه وارقم مار بسیه قال وان اوهم اسم للقید من الحدید لما فیه من الرهمة فالاولی ان یقال انه بصدد تعیین الذات ولا مدخل فی ذلک لتقییده بالصفة قال فلذلک الفاء للنتیجة فیدل علی ترتب العلم واللام للتعلیل فتقید ترتب المعلوم فلا یغنی احدهما عن الاخر وذلک اشارة الی ما ذکر من مجموع الاصلین المرتب احدهما علی الاخر لا الی الاصل الاول لیصح عطف امتنع علی صرف وجه ذلک ان یجعل مجموع المعطوف والمعطوف علیه متفرعا علی مجموع الاصلین ویحال رد کل فرع الی اصله علی ذهن المتعلم واما قوله ضعیف فهو عطف علی صرف قال صرف نسب الصرف الی الکل لانه صفته لجزئه قال وامتنع اسود ای صرف اسود وامتنع اسود من الصرف قال منع ابنی مار بزرگ قوله استعقاقه من الجدل المحکم تافتن رسن را قال بطائر قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر یخالط لونه سواد یصول علی کل شئ قال فی الصراح اخیل نام مرغی که اورا بفال بد دارند قوله لتوهم اشتقاقه من الخال خال نقطه سیاه که بر اندام باشد ونشان خیلان جماعة قوله لانی الاصل ولا فی الحال اما الاول فظاهر انه لم یثبت واما الثانی فلان المستعمل لم یقصد بتلک الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غیر ملاحظة تغیر وقوت وخال وان کانت فی انفسها متصفة بتلک الاوصاف قال التاء بالتاء هی تاء زائدة فی اخر الاسم مفترقا ما قبلها تنقلب فی الوقف هاء وانها اخت لیست للتانیث لانتفاء القیدین الاخرین تقابل هی بدل بن الکلام فلو سمی باخت مذکر صرف ولو سمی بها مرئت کانت کهنه قال السعید قدس سره یحتمل انها مصروفة علی قیاس ما ذکره العلامة فی عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء اللفوظة فیها لیست متمحضة للتانیث فلا یعتبر فی منع الصرف ولا یمکن تقدیر تاء اخری معها اذ لم یعهد فی کلامهم تقدیر

مع التاء والملفوظة وان لم يكن متحققة قوله فانه لاشرط له للزوم الالف قوله ليصير التانيث لازما اى بعد ما لم يكن لازما لان التاء فى اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث وهى لا يكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او وصفة كحارة حسنة وقد يجئ على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعنا اثباتها واتمامها بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها ضرورة او مع حكمها كما فى الترخيم فانه فى غير المنادى ضرورة اشعروفى المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما فى الاعلام التى ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقض او تغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا فى جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة وذلك ان تقول ان التصرف فى تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا العجمى فالقب به ما شئت فكانه ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التى هى من كلمهم قوله والتانيث المنوى اى ما يكون تاره مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اى كالتانيث اللفظى بالتاء وقيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم لدوال اوتحرك الاوسط اى بالفعل فدار كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة ان قلت ان الثقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسبوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفى الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذى ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول المكان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل فى تاويلها بالقبيلة والحى قوله فيمتنع صرفها او يمتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المونث مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذى كان منقولا عن مذكر اذا سمى به مذكر صرف وكذا حائض فانه يبقى الاصل مذكرا وهو الشخص لان الاصل فى الصفات ان يكون المجرد من منها المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم يجوز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الحقيقى

الجنسي في المذكر ثم ان تساوي استعماله مذكرا ومونثا تساوي الصرف ومنعه وان غلب استعماله مونثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مونثا فمنع الصرف واجب السابع في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول تسميته طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرء وعرض فلم يبق التانيث والسابع في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشرط قوله لان الحرف الرابع هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبتة الكانت بمعنى الجماعة فمخذوفة اللام واصلها شبي والكانت بمعنى وسط الحوض فمخذوفة اللعين واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان تقدير المضاف اي تعريف المعرفة او ان يعتبر المخبتية اي المعرفة من حيث انها معرفة قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرط العلمية اي علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت ثم لم يات باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا لزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا الزيادة قوله في العجمة قوله بان تكون حاصلة في ضمن الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية قوله ليجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في الجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا اجرى في قوله وما فيه علمية موثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية او ثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس بتجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان المعرفة بمقابل النكرة والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ حاصلة غير العرب لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القرآن سمي به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت شرطا الى تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي تقضي ان لا ينصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم تقضي ان ينصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه

اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطر وعليه فيقبل الاعراب وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان في كركان واذربا كان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار بتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثاني ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي او غره تحتم منع ماه وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتانيثها بالبقعة وفيه انما يستعمل الاذكر اذ لا يرجع اليه ضمير المونث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلمك اسم ابي نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لانه غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد الجمعي يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرط بما ذكره قدس سره قال صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض بعرجان بناء على انها بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا جمع حمار على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكلابات قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لانها قوله ليكون صيغة معدولة عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح ان ترفع اصلا هو الصرف

الصرف قوله بغير باء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا باء بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا مال لك كنت بما ينافي المال وهو خبر آخر بشرط اضافته لقوله صيغته قوله منقلبة عن تاء التانيث الخ فعلى الاول يكون قوله بغير ها مقيدا بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بحالة الوصل قوله جمع فارهة كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفورهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مر وزيرك ويقال للفرس رايع ايضا قوله انها لو كانت مع باء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال شاعة وفرازن وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كشاعة في جمع اشعثي لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للالحاق كجوارب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان هو معرب قال واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته وان المراد نحو فرازنة وان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى معه انه يجوز ان لا يكون منونا قال وحضاجر علما للضبع ليس منسوبا باعنى لان المنصوب به فلما يخ عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم بما شئ من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال النكرة ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الا بهام قوله بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص بر جال علم يات بشئ لان نوع

ابهام منافيا للعلمية لازم بمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية فلم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفي فيه كما اذا سميت شخصا باحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر ضباعين كسرجان وسراجين انتهى قال في الصراح حضاجر كقناديل وضبع كقنفذ وضبعان بالكسر كقناديل ضبعانة مادة وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما آدانكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم بحنس شامل للضبع لا الضبع اخبى بدة الفاء ويل بناء على تسليم ثابت الضبع قد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولامكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قال المجمي خبر مبتدا محذوف قال حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما يمنع من الصرف اخر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما لان جمع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلب واسجر قوله لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم هولاء ان يقولوا الجمع وما اشبهه الجمع وقد قال بعضهم لذلك قال تقديرا اى قدر تقديرا قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كما ان اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم ذلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شرادم جمع شردمة وهي القطعة وفيه ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان لما مثلا قال فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا صرف

صرفتا كان كما ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف فوازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان
السراويل مفرد عجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالنذور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي
كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض الا اكابن اسم امرأة واعيل مصغرا على لا معصورا على فان
الالف فيه ثابتة لخفتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة
من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجواز هذه الكلمة اي وان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع
الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فوازنة المشبهة بكراهية قوله وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين
عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال يوجب الفتح في حالة الجر
والقول بان الفتح في حكم الكسر لا نه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام
الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده فاصل جواري جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري
بحذفها واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جواز تعويض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل بحذف
الياء للساكنين قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي نسيجة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته +
ولكن عبد الله مولى موالیا + ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي بتشديد الياء حذفت الياء الاولى
وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة
في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق
التركيب فيصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون
الا علما لانا نا تم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي وينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي
كما اذا انكرة ذلك المعنى فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه قوله من غير حرفية جزء ان قلت
اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الاتصاف
بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين

اسنادیا کان اضافیا ولما لم یوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله ليأمن من الزوال والانحلال
او لتحقق سبب اخری حتی یترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة ای اللزوم قال وان لا یکون باضافة ولا اسناد
ای بل للملابسة ای ان لا یکون ذلک التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلک لان کل کلمة نقلت
عن مرکب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه وغناها باعتبار المنقول اليه فلا یصح اعتبار منع صرفها باعتبار
رصفها العلمی لامتناع اعتبار حکمه قوله لان الاضافة الخ اولان تاثیرها اما فی الجزء الاول وهو باطل لما عرفت
واما فی الجزء الثانی علی قیاس بعلبک وهو ایضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحکایتی قوله فکیف یؤثر فی المضاف الیه
ای اذا کان فی طباع شیئ اقتضاء امر لا یجوز ان یکون فیه اقتضاء ما یفاده وسیاتی مادة واحدة حکما فان المرکب
الاضافی فی حکم کلمة واحدة قوله من قبیل المبنیات عند جماعة منهم المصنف ومن قبیل المعربات المحکیة عند جمع ولا یبعد
ان یحکم بعدم انصرافه وان لم یظهر اثره لفظا قوله کانه اکتفی انما قال کان لان المذکور فیما بعد مع بعده حکم لما یتضمن
حرف العطف بالفعل لما لا یتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الی ان نحو خمسة عشر علما معرب
غیر منصرف ومن ههنا یتقدر جواب آخر وهو ان المصنف وافقهم فی منع الصرف قوله من غیر ان یقصد بل من غیر نقل
عن مرکب مستعمل فی معنی فیکون غلبا علی الارتجال قال الالف والنون قیل الواو یعنی مع ذلک اعتبار العطف او لانم الحکم
علیه بقوله الخ قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه کحسان لجواز ان یکون من
الحسن کما جاز ان یکون من الحسن ویرجح قوله لمضارعتها الفی التانیث فی منع دخول تاء التانیث لما کان منع صرفها
دائرا علیه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم یجعل غیره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوی الوزنین صدرا
کسران وجمراء وکون الزائدتین فی سکران مختصتین بالمذکر کما ان الزائدتین فی حمراء مختصتان بالمونث وکون المونث
فی نحو سکران صیغة اخری مخالفة للمذکر کما ان المذکر فی حمراء کذلک ولا یدور علیها منع صرفها الا تری الی صرف ندمان
مع تحقق تلک الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما کونها مزیدتین ومزیدیتها للمزید علیه لا یظهر علی هذا التقدیر
وبه یستقیم امتناع التاء الا ان یقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما یزید علیه التاء والاصالة تنافی الفرعیة التی
توثر ان بسببها قوله واما مشابهتهما فالفی التانیث ای فی منع دخول تاء التانیث ان قلت لا بد فی السبب من فرعیة
ولا فرعیة علی هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابهة فان کان الاولی فهو للطرفین وهو ظاهر وان کان

والمكان الثاني فهو فرع لما زيد تا عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة لان المشبه من عداد المشبه به فلاجئة فيه
الى اثبات زعيمة مغائرة لزعيمة المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء الثاء
غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية
قوله وافراد الضمير باعتبار انها سبب واحد او مجموع والتثنية الضمير في قوله ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسها قوله او
شرط ذلك الاسم فيه انه مخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تأويل باعتباري الواحدة والتعدد
كما في التوجيه الاول قال نشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لا السبب
لانها كالتي التأنيث يقومان مقام علتين قوله او ليتمنع او ليتحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب قال كعمران وسلمان
وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الغاء وفي الصفة لم يجيء كسر الغاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المرتضى
مع اتباعه قال او صفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرط قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون
توجدان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا
في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثة فعلى اخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما
وحكموا بالانصراف قد افاد انه وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس
مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المحقق الى ضعفه بقيل
ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب
قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء موكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود فعلى قوله لانه
صفة خاصة للبداهة تقول ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث
بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في لتأنيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان
فعلانة مع ان الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان
التأنيث بالقياس لا يغير ولا يكفي قال وزمان لما كان المراد به مان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا يتنون
ولا يكسر بهنا الالتفات الى المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة
الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والام يحتج الى قوله فشرطه وذلك

ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله نشترطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للغرضية ولا غرضية
الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل اخ في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص
راجع الى الوزن وبالعكس وذا اغرب كما هو المشهور قوله وكذلك بدرهم من بدرهما لان اسرف قوله وخصم من خصم
الشيئ الكلي بجميع فيه قوله وسلم علما مرتجلا بالعبرانية لم يضع بالسام يقال هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب
على البناء للمفعول ومثل ضرب على البناء للمفعول بوزن فعل مجهولا من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا ديئل
لدويبة وديئل العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس ذا التخصص قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل
وقال فيجوز ان يكون منقولا من ديئل بمعنى اسرع واما ديئل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى مشى
مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست
شاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين تؤثر
وذهب عيسى الى تاثيره اذ كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا * ولولا ذلك لنون جلا ويرد
بانه ان كان علما محكي مع الضمير وهما غير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن جلا جلاء الى انكشف امره او كشف الامور قال
او يكون انا علم يقل به لا ويغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال لم يحكي في الاسماء
الاخاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مونة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا
ذلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يتجوز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له
زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بان اختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله
او يكون غير مختص حضه به تقوية المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان المنع الخلو ان النسبة
بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد وشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا
واستبرق اعجمي وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل قوله اي اوزان وزن الفعل اه لما كان المراد من وزن الفعل كون
الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن الى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد
على الاول صح لفظ في لان الصفة تنسب الى موصوفها بمعنى وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة بين

بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص نفيا وبالعكس اولان المراد في
موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يصر كوراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا الوقف
في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعل او بالادغام كاشد او بالرد الى ماكان اذا سميت
بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف فانك تمد المحذوف لان الساقط للجزم او الوقف الجاري مجراه
لا يكون في الاسماء فنقول في بعل وخشن اسمين جاريقول وخاشن قال غير قابل اي حال كنت الى آخره حال من ضمير
اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل امتناع اعملا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد
غير قابل لتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلى قال ومن ثم امتنع احمر وانصرف
يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يذب بانه جعل
اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله
بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم
الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالفه التانيث الممدودة قوله بواحد من
الجماعة اي المفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد والاولى يصح توصيفه باحرى لانه
نكرة قال لما تبين اي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء ما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييده
المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من
المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد
بلا عاطف ولو جعله المصنف قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية لكان اظهر دلالة واخصر
عبارة ولعل النكتة في الاصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر
واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر مع وزن الفعل سواء كان الاسم
غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاصبع وزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف
قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال شيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق واما آخر

وجمع واخواته اعلاما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قال وهما متضادان
دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها
مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورودها
قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث وآخر وسحر وامس عند بني تميم ونظام ايضا عندهم قوله اي
لا يوجد شيئ من الامرين الدائر بعيني ان المستغنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي
هو احد الامرين للزوم استثناء الشيئ من نفسه بل مفهوما مردد بين مجموع السببين واحدهما او مفهوما منهما
اعني ما يجامعه العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور
وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما
ذر بيجان قوله وايضا قد عرفت به يندفع النقض بآخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام
او الاضافة اومن قوله وما كان قول التلميذ اظهر الخ بعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم ح جعل قول سيبويه
اصلا مع انه مناف للقاعدة المحققة عنده واستناع نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية
او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد قال في مثل احمر علما حال عن احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك افعل
التفضيل وكذلك ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر
ودون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كاكمل قال اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا لخالف
لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله كاثابت قوله
وفيه بحث اه ان قيل جاز اعتبار شئ من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود
الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش
قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع
فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم علة للنفي لا للمنفي قوله فان
العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم و
الخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في شان

شان اثر وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منها شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف
الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا
تقدير احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان التدافع
بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو
المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوزنا استعمال المشترك في المعنيين وان لم نجز فذلك
ليس بمتقابل ولك ان تقدر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء
الوجود العيني فكر هو ان يكون في عالم اللفظ ما يندرج في عالم العين ولا يكون فيه في بادي النظر وهو
تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين ولا وانما قلنا في بادي النظر
لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي
قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقيق
قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر
بطريق الاستعارة لان الكسر بالتاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا
فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية
والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيران لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف الخ قيل سبب
توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كما ثبت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا لمنع
الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله
ان العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة
كالفضل والحسن قوله كالصافات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على
ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر نافلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف
وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدا او محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا او التقدير

المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى الكل والبعض من المرفوعات اوالى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشئ الا ان يقال ان اللام افادت معنى الحقيقة وانحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان النظر وقال على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاوني المرفوع ليس باعتبار ماخذه فاذا اخذ الماخذ في تعريفها من قبيل اخذ المعرف في تعريفه والمن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور والاحالة خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع ما له نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزءه وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه للطارى والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله اذ معنى الرفع المحلى انه في محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية مع ان شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له اولا عتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له اولما هو في محله لكان الامر هينا قوله وكيف يخصص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قوله اى من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويابى عنه قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يحمل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب الا الكرم الا ناد قولهم بك والله اى راى ويدفع لانه نادر ولانه لا ينسبح بالعامل وفيه انه قد ينسبح نحو كفى بالمرء ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد قوله التى هى اصل الجمع لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه وجود محسوس بخلاف عامل المبتدا وبانه عدمى معقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكره في المبتدا لانه لا تفيد قوة رفعه بل شيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان مساعدة يصلح ان يرد اليه جميع المرفوعات كما ان الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلمة قوله ولانه يحكم اليه بكل حكم

حكم ولانه يحكم عليه بمتجدد فلا استيعاب وهو فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل
في قوة ان مع الفعل قال يسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية
مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا تخفى بعدها عن التعريف قال او شبهه او للتنويع
لا للشك او التشكيك قوله اى ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله
حقيقة قال وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او قوله لان الاسناد
الى ضمير شيئ اسناد اليه في الحقيقة لانه مقر الاسناد ونوازيد لا اسناد بحسب الدلالة اللغوية لكن ذكر قوله
قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المصنف في الشرح قوله والارادة تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله المراد
وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزاءه من لوازم
المعرف والا لزم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع
في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على تعيين الفائدة
وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد
في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحج الى الاضمار وتغيير محل الموجود اهون من
اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيد اضربت الا نصب ولا يلزم عليهم نصب كلما صنع لان الفعل لا يقع
عليه وكذا حكم اخواته قوله اى اسنادا واقعا اشاره الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند او صفة لمصدر
قيل تحميل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيئ لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك
قوله على طريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله يقال عملت هذا الفعل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقه
وشكله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت
موجود لامر وانتصاف ذلك الامر به والتغيير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا
ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيئ لامر ثبوتا يماثل القيام
ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام
قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله والكان للمصدر المجهول

لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اليه
اكثر المتقدمين البصريين قوله وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابواه لكان مضايفا قصده لان ابوه يحتمل ان يكون
مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قايم كما في زيد عام قال والاصل الخ هو في اللغة ما يبتنى عليه شيئ
وفي العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما اثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يقال
مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة
قاعدة لا يجوز رد بها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض احكام كما بينه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة
تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما يسير
بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس
الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من
الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه وينظر ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن قال ان يلي لم يقل ان يليه مع انه احضر واستعمل
شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه
الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو
فاعل داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم وكما ان الهيئة لا دلالة لها على النسبة كانت جزء الفعل كذلك
الفاعل لدلالة على ما هو في قيام النسبة كان في عداد اجزائه قوله ويدل على ذلك دلالة ان كما ان السابق
دل عليه دلالة لم ويدل ايضا ذلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك
اللام للتعليل فتفيد ان كون الاول اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز
والامتناع فيها على العلم بالاصل السابق والتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك
في الجمع بين الفاء واللام ولا تخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه
لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
تقدم الشئ على مرتبة كون الشئ بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل اولم يتقدم وهو رجح في حكم المتقدم لان ثبوت

ثبوت السبب فی قوله ثبوت المسبب فیکون من قبیل وضع السبب موضع المسبب قوله خلافا للاخفش وابن جنی لیکون ایاها فانهما جوزا اتصال ضمیر المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشده اقتضاء الفعل للمفعول به کاقتضاء الفاعل وفیه انه لاتقتضی تقدمه علی الفاعل نعم یستدعی تقدمه علی ماسوی الفاعل قال الشیخ الرضی الاولی تجویز ذلک ولیس للبصریة المنع مع قولهم فی باب التنازع انتهی قیل تجویز الاضمار قبل الذکر فی باب التنازع فی العمدة والضمیر المضاف الیه غیر عمدة وقیل تجویز للضرورة اذ لولم یضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غیر جایز او التکرار وهو قبیح وفیه ان ارتکاب القبیح اهون من ارتکاب الممتنع مع ان مثل ماذکر جایز منها لان حذف المضاف الیه بلا قرینة غیر جایز واظهاره یوجب التکرار وقد یقال ان اعمال ان ینبغی یقتضی الغاء الاول فی الاسم الظاهر فلو اظهر لم یظهر کونه ملغی قوله جری ربه الخ الجملة دعائیة والمراد بالکلاب العادیات اما شرار الناس او حقیقتها قال قدس سره فی الحاشیة عوی الکلب عواء اصاح انتهی وقد جملة اخباریة وقعت علی سبیل التفاؤل بان الدعاء قد اجیب قال لفظا تمیز ای اذا انتفی لفظ الاعراب قوله فی ضمن الامثلة فان حصار الفرد متضمن لاحصار جنسه خصوصا اذا لم یکن لغرض متعلقا بخصوص فرد کما فی التمثیلات قوله والمفعول المتقدم ذکره فی ضمن الامثلة او فی ضمن ذکر المقابل الذی هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلین الی الاخر قوله فلا یرد مع ان التعمیم بعد التخصیص شائع قوله نحو ضرب موسی عیسی فان القرینة فیه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظیة الاعراب اللفظی تابع احدهما واتصال ضمیر الثانی بالاول نحو ضرب غلامه موسی قوله بعد الاشتراط توسطها بینهما الخ ای بعد الاالواقعة بینهما فی صورة التقدیم الثابت والتاخیر الذی یحکم بامتناعه یعنی التقدیم الثابت مشروط بتوسط الا بینهما اذ لولم یتوسط وقدم الفاعل علی المفعول لزم الفصل بین اداة الاستثناء والمستثنی وذلک غیر جائز والتاخیر الممتنع ایضا مشروط بتوسط الا بینهما لم یذکره قدس سره قوله فلنتحرز عن الالتباس الخ بالمقصود مع رعایة النظم الطبعی لقائل ان یقول التحرز عن الالتباس المخل یقتضی امتناع تقدیم المفعول علی الفاعل فی نحو موسی ضرب عیسی لالتباسه بالاسمیة التی تخل بالمقصود قوله فلما فات الاتصال الخ الانفصال انما یلزم خلاف المفروض قوله مع جواز ان یکون عمر ومضروبا بشخص اخر هذا ظاهر فی مثال المذکور ونظائره مما کان الفاعل خاصا

اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا
له قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم
فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه
فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتنازع عليه واحال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه
ما ضربت احدا الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين ما عند اكثرهم فلا يجوز استثنا شيئين باداة واحدة
بلا عطف وللجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نؤمنك الا اتبعك الاذلون هم اراذلنا بادي الراي الا ترى ان
اتبعك احد في حالة من الاحوال الا الاذلون هم اراذلنا بادي الراي اي بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف
متعلق بفعل مقدر اي اتبعوني بادي الراي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل قال واذا اتصل به وكذا
اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي
ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها قال وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذاكر احوال
الفاعل قال لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة
مصحح لا باعث قوله لان تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل
فيسال عنه فالجواب المنطبق على السوال تعيين الفاعل لانه ذكر المبتدا او حمل شيئ عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية
ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يوتى بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير
متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السوال معنى قال الشيخ الرضي ان زيدا
في المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم
تقديم المسئول عنه قوله زيد مرفوع والاصل على زيد لان البا يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن
المعارف الزوزني قدس سره ان زيد منادى بحذف حرف النداء في الجملة الندائية متعرضة وذلك لان المناسب للمقام
ان يدعى ان الصارع والمخبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا زيد ناسب ان يبكى عليهما وذلك لانك
في رخاء ونعمة قوله بقرينة السوال المقدر المدلول عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه سنشاء للالتباس والتردد
وهو منشاء للسوال فنزل السبب منزلة المسبب قال للخصوصية اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصوصية

بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت وح يحتمل خصومة وخصومة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيئ لان الجار يكتفي برائحة من الفعل لا بيكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح جكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختبط السائل من غير وسيلة اى بغير علقة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طيح للنسبة مثل لابن وتامر يقال طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب قوله كلوا قمح جمع ملقحة من الالقاح بالتين كردن يقال رياح لواقح اى للسحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية لانها اكثر من الموصول بمعنى التي اهلكتها الطوائح من الاموال قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء لانه يأبى بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء بالهلاك الطوائح يزيد مما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه باى سبب كان وايضا الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه قوله اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدي معناه كان الدال على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير في تأويل المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة تخرجه ولو ان ذات سوار لو طعنتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل على وح يحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتعاطى ممن دونه واصله ان رجلا شرع لطعمة امه قوله فحذفت الجملة انما يقدر جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية قال وانما تنازع الفعلان من قبيل تجاذبا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع قوله اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم وهو يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البعض وعلى الاول فالبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مرتبا لتنازع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمراجم مفقودا وهو المؤثر والاسم قليل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقان ولا يخفى

ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق بمرتبتين او لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجد ان كل منهما معمولا ولاحال التصور الذي هو مبدأ التحقق قوله ويصح ان يكون هو وقوعه في ذلك الموضع اي لا بأي من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما التصور النزاع ولا يخفى ان مطلقا في جنبي وجنبتها مطلقين از ائدان منطلقا لا بأي او عن وقوعه معمولا للفعل اذ في بل بأي او عن وذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع بأي او عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره كما استتار الضمير كذا قالوه وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال لكن الاضمار انما بطريق الاتصال فلان الضمير لا تحصل الا بعامله وبما هو كجزئه والاسم عامل ولا كجزئه واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتباينين فيه وكل من الغيرين التسترا لغاء احد العاملين لانه المفعول بضرورة بلجئته الى تحريك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ورد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على راي الكوفية فيكون من تقارع الاصل السابق واما ذكر اقتضاء المفعول التتميم البحث قوله فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الاحكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيصه بالظاهر قلت لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن بالاستعمال الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يجتنب ولا يجابا ندعي المهملة الكلية لصحة المهملة على القدر المشترك اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيدا مثابة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار فلا يستعمل الا كذلك قال فقد يكون الفظ بحسب اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى لبيان اقسام التنازع وهو يكون الجزاء قوله فان اعملت او اهملت الذي هو جائز اعمال كل منهما وفي بعض النسخ قوله ليس فيه اهتمام بامر التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه فراغه وتكريره ايضا قال محققين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون مما رجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع فعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه معنى فعل توهمي قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي ورود الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوجب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لاجواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي

نعتي القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء القصد قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز
الاضمار قبل الذكر لان المفسر حينئذ في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع ولكن
في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار
قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسره في الجملة وان لم يكن مضافا فيه قوله ولعدم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ او هو او تثنية قوله دون الحذف ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز
حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب اكرم
الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرمن القوم بحذف الواو والياء
في الاول والواو في الثاني لسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فلان المصدر قد ينزل منزلة الجواهد فليس له
فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف
نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا بمنزلة اللازم
فلم يكن في باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن
البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فانه في عداد المستثنى وزيد من تنزيل ما يرى قوم منهم منزلة ما علم اسمع بهم وابصر فبانه ليس
مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم المجاز وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة
والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزء منه مسد الكل قال خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار قبل
الكسائي خلافا قال وجاز الجملة اعترضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روي عنه تشريك الراءين فيلزم توارد العلتين
على معلول واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه
قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة
بان تقول معنى اضمار الفاعل قبل الاول اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز
بل يقول بما نقل عنه او بان تقول جاز اهمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز كذلك فيما اذا اتفقا
في طلب الفاعل فانه يشترك قال ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد

مفعولی باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف
بعض الاجزاء المفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها والكان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول برأسه
ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر
بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق بينهما تعين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى
ائتوم اقرأوا الكتاب على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قال الان يمنع مانع اى اضمرت في جميع
الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكلا واحد بعيد قوله لو اضمر مثنى خالف
المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانتا واحدة وقبله ان كن
نساء او الضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان مطلقا وفي التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى
انه لا تصور التنازع الخ مبني على ان تاويل المفعول الاول بكلا واحد مما لا يعبأ به قوله لما استدل لا يقال لقائل
ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف
لضرورة انكسار الوزن قوله لا دنى المعيشة زندگاني دانيه بمان زندگاني كنند والمراد هو هذا قال وقول امرأ القيس صرح
باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله امرو قوله على تقدير توجه كل من كفاني
الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كان الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلت
لا يجوز الاول لزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف
والاعتراض تنوء عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله
لا يستلزمه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء الله قوله وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي فلما مر من ان المراد
من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك
بقوله ولكنها السعي قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه

انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا في الحال ولا يجد الكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المؤتل ولو سلم فمقول صحة
الاستدراك باعتبار توصيف الجد بالمؤتل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك انه لما قال طلبت
الجد كان لقائل ان يتوهم ان يقول انه طلب نجدا في افضل الازمنة الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنى
فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار الجد البيت الاتي وهو مقيد بالمؤتل
فالمناسب تقدير مطلقا تولد شدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل ويشتركا معه في الاحكام قال كل مفعول فيه
ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اتجم للاستغناء بالطرد قال حذف فاعله بالمعنى المذكور للفاعل
التحقيق فلا يرد النقض بانت البريح اليقول ان الفاعل المعنى المذكور مذكور لا محذوف قال واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا
يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قال الى فعل اى الى الماضي المجهول
يعني انه اراد باسم الشهر او صافه او اراد باسم الشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه قال ولا يقع اى لا يصح وقوعه
لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الاسلب ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث باب اعلمت لان الثاني منه
ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع
في ان يكون المسند الى مسند اليه شيئ اخر نعم لا يجوز ان يكونا مسند اليه لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه
كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره لتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث
اشهر من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز فيهما مقام
الفاعل قوله بلام التعليل بالام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول
معه قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدال على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا
مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول وبما تحصيل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز
اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض
بانه يجب امتناع ضرب التاديب والمقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم وتعاكل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال
بلم عن الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا المذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان
يذكر في جواب السوال عن العلة فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربا وضرب التاديب قائمين خلافا للكوفيين وبعض

المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة فى قوله تعالى لولا انزل اليه القران بالنصب وقرأ ابى جعفر المدنى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقرأ عاصم وكذا يحيى المؤمنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا اذ لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقى متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالظاهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلى ولا يمكن المجاز العقلى مع وجود ما هو له ان قلت باى علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا اما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل او قابل له وكان الاولان محلين للافعال وهى مؤثرة فيهما نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا مشبهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير سيرا شديدا فى قوة فعل سيرا شديدا ان قلت هذا التحقيق يقتضى ان نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل فى هذا الفعل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب فى الدار فان النسبة ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر معنى ضرب فى الدار ضرب فيها لا انها مضروبة مجازا قلت النقل فى المفعول بلا واسطة لما فى المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقى لا مجازى بقى هناك شيئان احدهما ان ما ذكر يقتضى ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغى ان يتعين بقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبة الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق التوسع وجب فى قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد فى ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذكره قوله تشبيه بالمفاعيل بلا واسطة واما قيد بذلك لان الظرف والمكان مع فى مفعول فيه عند المصنف فلا يتم شرح القول بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقى سواء لكان اخصر واظهر يعنى البواقى سوا فى جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقى قد علمت فى تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها فى تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح بردمن قال ان البواقى على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح بردمن قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين قوله اذا وجد الخ فوا اى جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المعين والمفعول بالواسطة ان قلت

ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة مبتدأ لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية
ملائمة لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد مما يساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها
موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن مغنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل
يقتضي ان يكون الاول اولى من ثانيه لانه لا امكان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله واما عند عدمه الخ
ان قلت يجوز وقوع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه فلا خوف الالتباس بناء لان التاخير وان دل على انه
مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الخيرة
والاشتباه كثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قال ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل قوله او من جملة المرفوع
بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيها
اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ لصيرورة اليه للضرورة
ولهذا لم يكن قائم في قائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبر المبتدأ زيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه
كلام تام كالفعل ومثاله على فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما يتكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما في العامل المعنوي
وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قال هو قيل
اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده
والتباسه اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا
على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي لتاكيد
الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فقيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند الصفة
فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف و
لا يخفى ان الحصر ليس للرد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة بجواز ان يكون هذا القسم
من المبتدأ صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا او تاويلا فذلك فيما يصح وضع اسم مرضع قوله
نحو ان تصوموا سواء عليهم وانذرتهم ام لم تنذرهم قال المجود قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجوده

لان امكان الوجود احتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم البير قال اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله
اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة والكلمة ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما
باعتبار ان اللام بطلت معنى الجنسية فصار الجنس منتفيا او باعتبار ان سلب العموم ولو كان اعم من عموم السلب لكن المراد
هو هذا بقرينة المقام فالقول بان العبارة ان حملت على احد دل لفاد عموم السلب غير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا رد على
من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية توابع المبتدأ والخبر كباب ان واخواتها فلما ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك
لان الذهن لا ينتقل من العوامل المنطقية الى خصوص ان واخواتها فكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك
لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان الجر داعم من ان يكون
حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز
ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد
اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدأ وثانيا فلانه غير خاص لمادة الشبهة بجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس
مع انها غيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان
القضية سالبة لا معدولة الموضوع وقوله وثانيها يسمى المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك
لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قال او الصفة لفظة او للانفصال
الحقيقي ومن قال انها تمنع الخلو دون الجمع لم يات بشيء لان استقاء اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت
كان بالاستقراء واعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في قائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما
ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكونها غير رابطة لكونها مبتدأ لها. لا يخفى ان التعريف لا يدل على قولك
قوله او جارية مجراها كقرشي وفاته في قوة منسوب الى قريش قال الرماني لفظة بعد حرف النفي او الاستفهام والا فهي حد
الحرف والالف ليكون الحصر شاملا فيدخل ايجاد غيره هل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف للاصالة
ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كمل ما نحو اين ومتى وكيف وكم واياني التمثيل بهل وما وذكرناه
قبله واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائما صفة صالحة لان يكون خبرا لمبتدأ ما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح
ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان مفعول ضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف

المعطوف اومن باب عموم المجاز ولك ان تريد باللفظ معناه اللغوى اى البارز قوله لم يجز تثنية على اللغة المشهورة
قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم يحتيجوا عن التباس المبتدأ بالفاعل فى مثل زيد قائم فلم يجوزوا تاخير المبتدا وجاب بان
جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان فى جعل زيد فى قائم زيد فاعلا خلاف الاصل
وهو جعل المبتدا مسندا وفى جعله مبتدأ خلاف الاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعى للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما
اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس
قوله اى الاسم المجرد ولك ان تقول اى هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
على يضرب فى يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم
حقيقة يخرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان جملة او لفظا يراد به نفسه كالجمل وضرب ومن وكان الاسم حقيقة او حكما دخل
فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور
لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذى اقيم مقامه الى زيد
بمعنى هو هو نعم يبقى امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمى لفظ يعد واحدا او يصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق
على يضرب فى يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب فى زيد يضرب قوله اى ما يوقع به الاسناد وقد اشار
الى ان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن بالاسناد لانه نفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى البا قوله ولك ان تقول
المراد المسند اليه المبتدأ بقرينة اتحادهما كان مثلا زمان كما اشار اليه بذكرهما معا فى العنوان قوله او يجعل البا بمعنى الى
قال قدس سره فى الحاشية وكان النكتة فى تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتدأ فيظهر
لقوله به فائدة والا لاضافة اليه وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدا
كما يخرج به يضرب فى يضرب زيد لكن فيه ان ضارب فيه زيد فضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ
مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا
للاعراب اجرى الاعراب على المجرد القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا
الى المبتدأ نفسه كما فى زيد جسيم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضارب لم يسند الى شئ اصلا لان الاسناد
هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب فى زيد يضرب ابوه.

ویضرب فی زید یضرب ویضرب فی زید ابوه یضرب مع انها لیست اخبارا لزید قوله ای بتجرید الاسم
ان قیل التجرید عدمی فلا تؤثر فالاولی ان یفسر الابتداء بجعل الاسم فی صدر الکلام تحقیقا او تقدیرا للاسناد
الیه او اسناده الی شیئ قلنا العوامل فی کلام العرب علامات لتاثیر المتکلم لا موثرات والعدم الخاص یجوز ان یکون
علامة مع ان ما جعله اولی امر اعتباری فلا یصح ان یکون موثرا قوله لیسند الی شیئ کما فی القسم الثانی من المبتدا او لیسند
الیه شیئ کما فی القسم الاول من المبتدا وانما قال ذلک لیخرج التجرید الذی یکون للعدم قوله فمعنی الابتداء عامل
فی المبتدا والخبر بطلبه لهما علی السواء قوله وقال آخرون هذا الوجه قوی عند الشیخ الرضی وهناک قولان آخران
فکانه قدس سره لم یعتد بهما قوله لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا یرد النقض بقولک المنطلق
زید ان قیل هذا الدلیل جار فی الفاعل فینبغی ان یکون اصله التقدیم اجیب بان تقدیم الحکم فی الجملة الفعلیة لکونه
عاملا فی المحکوم علیه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظی دون الامر المعنوی لان الامر
اللفظی ظاهر والاعتبار بالظاهری دون المظنون علیه وبان الفعل محتاج الی الاسم والاسم مستغنی عن الفعل
فاردوا فی الجملة المرکبة منهما تتمیم الناقص بالکامل قال ومن ثم اشار بطریق الاستعارة الی الحکم السابق فان الحکم
الذی یستخرج منه شیئ مشبه بالمکان قال جاز فی داره زید وانما یقال فی داره رجل اذ لا حد ان یناقش
فی اصالة تقدیمه لوجوب تاخیره اعلم انهم اختلفوا فی جواز فی داره قیام زید منعه بعضهم لان ما اضیف الیه
المبتدا لیس له التقدیم وجوزه الاخفش لان المضاف الیه شدید الاتصال بالمبتدا فله حکم المبتدا وقد جاء
اکفانه فی بیت المیت قال وقد یکون المبتدا نکرة انما لم یقدم علیه مواضع لزوم تقدیم المبتدا علی الخبر وعکسه
مع انه المناسب للاصل الذی مهده آنفا لئلا یلزم الالتباس بینه وبین الاصلین الاخرین وهما تعریف المبتدا
وافراد الخبر المفهومین من لفظة قد فی قوله قد یکون المبتدا نکرة وفی قوله والخبر قد یکون جملة ولئلا یلزم تقدیم ما یبتنی
ابتناء ما علی المبتنی علیه کما یظهر عند التفصیل قوله والمط المهم القول بان الحکم علی الطبیعة المستفادة من المعرف
بلام الجنس مهم دون الحکم علیها اذا کانت مستفادة من النکرة غیر ظاهر قال بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة
ولما کان التخصص منحصرا فی امثال الامثلة المذکورة کان الانسب ان یقول اذا اختصصت بمثل ولعدم من
الی آخره لان لفظ ما ینبئ عن عدم الانحصار قوله یقل استقراءها واحتمالاتها او یرتفع قوله وحیث وصف بالمومن

وصف بالمومن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المبتدا عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما بمجال العموم في كل رجل جاءني قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احد هما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وقيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل رجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فتعينت وتخصصت سيجيء ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض المجانب شيئا ليس لسائر امثاله قوله فانه لا تعدد في جميع الافراد وخلاصة هذا الوجه جاز فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله ونحوه تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد او لان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل او لان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي قوله لتخصصه بما يختص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما يسمى تخصيصه فاعلا وقوله اذ يستعمل في موضع ما اهر واناب الاشيء يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت قوله وما يختص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وما لها بمعنى ان السامع كما لا ينفر عن الاصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا ينفر عن الاصغاء اذا كان المحكوم عليه نكرة بالافهام قوله قد يكون خيرا لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين

للتعميم فلا حاجة الى التقدير قوله علم خبرا بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ اولذلك خص بالظرف
وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته قوله تخصصه بالنسبة
الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويلي لك ويلي لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم الفا
بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر
لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر
الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان
سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن
يكون معنى سلام عليك عليك سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اى جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه
بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل
سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصر الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا لا نلزم بطلان
قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول رعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت
فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالاراءة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا
نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيد وروهو في المفسر
فيحتاج الى التفسير مرة اخرى وكذا فتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت سلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحج الى
التفسير انية مغرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر
مصدر لا فعل الله كما ان سبحان الله الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر مسبح بمعنى نزه قوله وعدل الى الرفع
لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث قوله اى سلام من قبلي في التفسير تامل قوله مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة انظر قوله في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان
به بلا بها صح الاخبار والا فلا الخبر عنه نكرة والا فلا بها لم يصح الاخبار والا كان الخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب
الى الصواب نظر وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تسود وجوه يوم تبيض وجوه وهل من مزيد قوله فيوم لنا ويوم علينا الى
غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت

قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر من قوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى التقسيمية ويكون افراده
اصلا قال الخبر قد يكون جملة ثم يقيد بكونها خبرية لكنا نتبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون
خبرا للمبتدأ وهم من منعوا استمساكين بالاطائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من
احواله الاباويل مثلا اذا قلت زيدا اضربه فمطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب
او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية
قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو كانا خبرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن
فيها رابطة لم يكن للمبتدأ محلا لفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة
لكنه يصير محلا لفائدة التي تضمنها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا وذما و
غير ذلك قوله فلا بد في الجملة كذا لابد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا اما ولا بتاويل المشتق بخلاف ما اذا وقع عرفا كقولك العالم
المكان المستوى والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوى غليظ وكلة تاكيد للضمير قال الكسائي لابد في الخبر
مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا في قولهم كان زيدا خاك كان زيدا خاك هو و
لا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالته كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت
ان الدلالة على معنى مختص بالفعل فلم يكن ذا من الضمير قال من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم لا ولا المنصب لاسم يشبهه
بالمضاف قوله كالام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المضمر موضع المضمر ان كان في عرض التفخيم جاز قياسا والا
فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اى لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا
كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك ستولى زيد قائم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا
بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة
لكان المبتدأ الثاني نكرة كما في الثمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف
غير مقصود كما في قوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر
ولا ينبغي ان يقدر منه موخرا لما يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان

غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكردرى وازده شتر وارهذب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الملء قوله وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا الخ الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جمعهما بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشيخ قوله اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان يعنى ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جارا على اسم العين اى ما يقوم بنفسه وبغيرها بالنجمة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى بما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين استقرارا لعدم الفائدة لان الازمنة الخبرية ظرف للمخلوقات الكائنة معا كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضى عدم الفائدة لجواز ان يكون للمسامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان الخريف سامعا يعرف كونه في الخريف تامنها ما قاله الشيخ الرضى وهو ان ظرف الزمان لكان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكير المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفى خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعيض والكان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة بجميع الاشهر دنانتها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو نحن بمنى مكان قريب اى مكانك منى مكان قريب او انت بمنى ذو مكان قريب والكان معرفة فالرفع مرجوح وربما ما تى له ايضا وهو ان كلا من ظرفى الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو انك منى فرسخ وفرسخ منى ليلة على حذف مضافين اى ذوات مسافة فرسخ وذو مسافة سيرى ليلة ومنى متعلق بمحذوف لوقوع الخبر اى بعيدة او بعيد هذا الصدر رواما انتصاب نحو داري خلفك اودون خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعدت فرسخين فانفرسخان بعيدان لها كالان للدار في امتلاء الاناء ماء اى وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اى بعد فرسخين قال فالاكثر الفا لتضمن البعد امنى الشرط فان مافى الواقع موصولة او موصوفة قال فى انه اى كائنون واقعون عليه قوله مقدما اى ذا

ما دل بجملة جعل التقدير بمعنى التاويل ليصح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر البار في الجملة
قيل في توجيهه ان البار زائدة دخلت على التمييز نحو بدحليب باب الى اباد المعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث
انه جملة اي مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او ان البار للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات ما في
الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشائعة الاستعمال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد
يكون من الافعال الخاصة اذا اقتضاه الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد
الظرف مسده واما قوله تعالى فطار امستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لابد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك
وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد
ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لانم
ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتاويل قوله والاصل في
العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة
فيما نحن فيه قلنا المتبادر الحال الدهن من الظرف المستقر معنى واحدا فاثبت التقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله
والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الكل ان ولا يخفى ان علم افادة الزمان والتقوي يقوي الافراد قوله وجاز تاخيره للاتساع
وعدم التضييق كما هو شان العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام المتممة كما يكون في الشرع
يكون الى النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالة تضمنية او مطابقية او من امر متقدم عليه نحو زيد
قائم ادام متاخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على معنى وجب لصدر الكلام اي صدر دلالة او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام
وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو نوع تضمين مثل الذي ياتيني فله درهم والجملة
ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التقدير ان السامع يعني الكلام الذي بالمصدر المغير على اصله فلو جوز ان يجيء احد
ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك
ذهنه قوله وهو مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمش المصنف رحمه الله بالمثال المتفق
عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد مفاده الابتداء ام الخياط مثلا

والوصف متعينين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكلي في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن المحاط بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو او خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه قال او كانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو يوسف ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كاغنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لشيوعه في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل اين في اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو فاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة ح الى لفظ له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح قلت ذلك المبتدأ مشتمل على ما صدر الكلام لاشتماله على النفي ومعلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل ازيدان قائما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام قيل الموجب لتقدير الخبر منحصر في الاستفهام قوله تقديره في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام كيفية ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من اركان تلك الجملة ولا من متمماتها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز نحو تلك الذي ان تضربه تضرب فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق

متعلق با لمجرد وسبب حرف الجر قوله بشبهه يمنع منها تقديمه انما حكم باستلزام تقديمه للزوم تقدم الشئ على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور وقال في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد منها الجواز تأخير الخبر بان توسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله مثل تعلق الجار بالكل انما يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول بما له لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اذا جعل مثله مبتدأ قال او خبرا عن ان شرط ان لا يكون ان بعد با لتحوا ما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفائها قوله اذ في تأخيره خوف لبس دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون خبرا عن المفتوحة مع اسمها وخبرا اذ لا يجوز ان يكون ما في خبر ان المكسورة معنى لصدارتها ولا ما في خبر ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا لان المفتوحة مع اسمها وخبرا اذ لان المكسورة بعكسها والثاني باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخرها او ظرفا لخبرها قوله لامكان الذهول عن الصفة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله او في الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو قال وقد يتعدد لفظ قد للتقليل او للتحقيق قوله وذلك للتعدد واما يجب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل ح يجب العطف وتوجيهه ان يعطف او لا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوف ضمير المبتدأ لان المبتدأ محكوم تقديرا مكان قلت في المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان لا تجعلهما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد وستعلم ذلك على وجهين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات اصنافها كما قيل بناء على ان الطعمين مترجحا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شئ من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شئ ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شئ من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه نقص عليه ما يرد الاحوال اعلم انك اذا اخبرت شيئا باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم الغير

واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا اعلم اعرض وجاز ان تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الخبر على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتها للمبتدأ افراده وتثنيته وجمعا وفيه بحث لان مطابقتها يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الاعراض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الاعراض قوله اى مز قال قدس سره في الحاشية المزاج مع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي نقده الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائع مانع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد الخ يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل قال معنى الشرط الاضافة ببانية او لامية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد ما يكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة قوله او للحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد عليه نحو ما يكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة متصفة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظ ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها متصفة بهم قلنا فيه بحث لان من العلوم استناد المصوق الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ خيليا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة اذا الصفة ماضية اريد بها لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له قال وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا حد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق

فالجواب الحق ان المراد تضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط
كما سيجيئ حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمن صحة
دخول الفاء ولا يخفى ان مراد النقض ليست منه رجة في ذلك تأمل تظهر قال بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل
والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة قوله وفي حكم اسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم
لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قال او النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد
الى المعطوف والمعطوف عليه بارز فقال الذي ياتيني الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد
جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قوله او في الدار ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين
قوله فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصوف ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت
تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فررت منه الشخص فجاءك كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء
مبنية على العموم اذ به يصير شبيها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا
قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم
قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضى
التصدر دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من
قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعي ان ليس ههنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بهما
نقل عن المصنف انه قال في الايضاح مع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة الصنعة والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في
كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي واما الصنعة فبعيد منه وقوعه في مخالفة الواضحات
قوله فوالله ما فارقكم قالينا لكم القلا بالمد والقصر وشنمني وشتمني واشتن قال لقيام قرينة اللام للوقت
لا للاجل لانه مصحح لا مقتض ودواع والداعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص
بالمدح او الذم خبر عما لا يعتد به قوله ليعلم الخ حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه

مخالفا للاعراب ماقبله لان فى الاقتران وتغيير المالوف زيادة تنبيه وايقاض للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة اهتمام به لمدح اوذم اوترحم يعنى به زيادة اعتناء به كانه اراد انه امتاز بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ الم يتبين فى صورة الوصف فلم يبين بانه فى الاصل وصف ثم غير قوله فى مقول المستهل المبصر اذا قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم قال الهلال ماه نوتا سه شب وبعد القمر قوله لان مقصود المستهل تعيين شئ الخ لاتعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال برأيت او ارى وذلك لان الاصل فى المفردات الوقف قال فاذا خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد بهما لزوم مابعدها لما قبلهما اى مفاجاة السبع لازمة لخروجى وقيل زائدة وفيه انه لايجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لايطرد فى مثل فاذا السبع فى الباب وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اى فى وقت خروجى حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لايقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى مابعده وعامله محذوف اى ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال فاجأت تنزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما فى الوجوه الآخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج قال فيما التزم يقال التزمت الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته قوله فى تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اى فى خبر والالزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضميرا فى موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب اللفظ لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا فى التركيب فيغنى غناء الضمير قوله وذلك فى اربعة ابواب لايقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا رعاية ام لفظى فليس هو من باب حذف الخبر وانتزام غيره مسده قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالته لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشعر الخ الازراخواره ندى نمودن قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير مركبة من كلمتين كما يترأى وفيه ذهب الكسائى لان لولا لو كانت مركبة من لو لا لامتناع لو لا النافية لم يجب حذف الفعل الرافع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط

الشرط وجب تكراره لان اللفظة لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب قوله
وقال الفراء ولو لاهي الرائعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوبا الى الفاعل او المفعول
قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفردة
كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو وعلى الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق بيت
قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتابله فصاح قوله واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما
لا اخطب اوقات كونه والكان لشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون
مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال
الساده مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا
قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف
الى ما الشروع تقديرا لزمان معها وشروع الاسناد الى الظرف مجاز نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير
يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد يكونه
مقيد القيام لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم كيف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون
ح حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه والكان عامله حاصلا لزم اختلاف
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره
الراجع الى زيد من تمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فليثبت على هذا بوجه آخر قوله ثم حذف اذا مع شرطها سمي مدخولها شرطا
والكانت اذا طرفية لرائحة معنى الشرط واذا نبه للاستمرار كما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات
كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال
مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا سمع تعريفه
مرة ولان الالف في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لما لزم الواو ولان دخول الواو
في اخبار الافعال الناقصة ليس الا تشبيها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا

وذلك . لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه بنفس ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق
للترجيح بلا مرجح قوله وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في
قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله اي ضربي زيدا اضربه اي ضربي اياه الا
هذا الضرب المقيد قوله الى ان هذا المبتدأ الاخير له كما في القسم الثاني من المبتدأ قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده
امتناع تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر
على هذا التقدير غير ظاهر قوله وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب
قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو الى بمع كان خبرا كذا هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح
ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو اذ لا معنى مع اذا وقع خبرا لاستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى
ما بعده بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى الصنعة كاروپيشه كردن صراح ان قلت لا يجوز رجع الضمير
في ضيعته الى كل الظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصد واضح فان المعنى ان كل رجل
مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر فيه
انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة
لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني
فبان المعقول معه لا بد له من فعل غير الدال عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة
قوله اي كل رجل مقول مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر
مثنى محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة
المبتدأ قيل لهذا الخبر حينئذ حينئذ كونه خبرا عن زيد وحينئذ كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال ضيعته
سادة مسده ويكفي في اينائه حينئذ واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومعنيا للقسم فان تعينه ليدل
على تعين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لا فعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال
نحو لعمرك لافعلن قوله اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدا محذوف الخبر قرينته ما سبق قوله

فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشتق بكونه يابا على حدة قوله اى شبابها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينها من التقارب والتماثل كما بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها انما شابهت ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يقال فيها قال بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف الكان مجموع اخبار تلك الحروف فلا تخفى عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها والكان كلا من خبران واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اى خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يراث اثرتيها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانجذاب معانيها الى معانيها فان تاكيد الحكم مثلا ينجذب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينقض التعريف قوله بمثل يقوم وبخبر المبتدأ الذى بعد ان المخففة بما او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال الخ وان يقال زيدا اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق قال الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجرى المجاز والمجرور مجراه لمناسبته للظرف او كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبرا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا تقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل قال المصنف

ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف في اللفظ صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي
ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبرية لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا منصوب واعترض
عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو
انما قال ليجوز ان ترتفع صفته حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا تقيد بالظرف ونحوه من الحال بدون
سماجة قوله مثلا يلزم الكذب واعلم يلزم الكذب ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك لا بلق هذا ابيض وهو اسود والحاصل
نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على
احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان
النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على اشتمال اول لان نفي رفع الوجود وفيه ان المستفاد
من لا رفع الوجود المطلق سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري
من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا اقامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف
وعند الحجازيين يجوز قوله او لم يراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء
الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا
على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس
المفهوم من المثال ومن قوله اشبهتين ليس لان تشبيهها ليس بشيء بل هما عاملتين عملها بصحة اجراء حكمها عليها وذلك ان تقول
الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل قوله قليل او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر
قوله من صد قال قدس سره في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها
للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فانه زال الى عنها باعراضي عنها قوله اي لا براح لي لقائل ان
يقول هب ان لا ليس لنفي الجنس لم يجوز ان يكون براح مبتدأ لانا نقول يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة
الاسم لا الى التحضير فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان تخصيص بتقديم الخبر فان كان ان نقدر الخبر مقدما
او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم
على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة

بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب وانفتح فانه نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي لفظ ان لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا بكبر ما فالاولى ان يقال لانه لا براح لنفي الجنس يجوز فيها بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه شاذ والتكرار واجب مع الفصل بينها وبين مفعولها ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا يطلق طرد والتعريف بمسلمات في مرات بمسلمات قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشيء يلحق به ومن عداده قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لافاعل الفعل فعل المذكور كان مفعولا اما العين ذلك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعول حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى ان هذا لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا يغني بكونه مفعولا الا انه حاصل لمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الى آخره قوله بخلاف المفاعيل الاربع حسر النحاة المفاعيل في الخمسة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ الجملي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة

لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان به علقه بواسطة انه خرج من امر ذي صيغة معلوم على سبيل الاتفاق ومن ههنا
اعنى من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب فى المفاعيل اصلا وفى غيرها
تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اى لا يصح اطلاق المفعول اللغوى عليها فلا ينافى اطلاق المفعول
العرفى على الخمسة ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد واستثناء صدق
المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشتمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما فى زيد حسن الغلام قال ما اضيف اليه فاعل
فعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اى على تقدير ان كان
مثبتا او سواء كان بطريق النفى او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضرب ضربا شديدا قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما
ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضرب الثانى فى
ضرب ضرب لانه شئ فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال ما فعله
كان فى قوة اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضرب قوله والمتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل هو يقابله فى
اصطلاحهم ولم يكن داخلا فى ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولسلم التناول فيهما باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج
به وان اريد بفعل مضمونه الذى هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون
مدلول تضمنى وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها
كما يقال ان ضربا فى ضرب ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول مشاحة الفعل مشاحة
والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضرب باعتبار انه مقول ليس بمسمى الا الفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد
الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد لصح ايضا
لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما فى سائر صدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها
وغيرها مما فى حكمها كالتاويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث اجارى على الفعل انما سمى به لانه من صدر اذا
يرجع وهو محل يرجع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل يرجع اليه الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على
المفعول المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلنا فى الغالب لانه قد لا يكون مصدرا نحو اما ان يدل على الحدث
نحو التاويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورايته الفا قوله وهو اعم يعنى ان الفعل الاصطلاحى

الاصطلاحي المذكور اعلم وذلك التقسيم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا
على قوله مقدرا في الفعل المذكور كما شمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعلي قوله بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل
عليه الخ لم يرد باشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شديدا اذ الكنى به عن الضرب
بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم او انه ذكر من حيث انه بيان للجزء متحد
معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلوله للفعل مغايرة لكراهت التي هي
متعلقها في التحقق تقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب والكان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يرد
التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له فيقال بقيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي
فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون
اعتبار اصله قال التاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت
لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز
وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان لانه امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن
في مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس الكان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يقيد التنوع
والعدد والكان للتنوع وجب ان يعمم بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد وقوله ان دل على بعض انواعه او
كلها سواء كان التنوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصيغة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه
نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربته او ضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو التهقري وغير الدالة
عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم
التفضيل بعض ما يضاف اليه وذلك ان تقول انها صفتان للمصدر مقدرا اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب
اي الذي ينبغي ان يسال عنه بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء
كان العدد مفهوما من الصيغة او اللفظ الدال على الحدث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو سوطين او اسواطا اي ضربت ضربين
او ضربا بالسوط هو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من
العدد والعريج مع ذكر تمييز ونحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو اية الفاء الى الدرية

ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اوراتبه رويته الفاقوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على الماهية المغايرة للمقصود في نفسها بخلاف فرد ما شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنيته اخويه وجمعها لارادة الفرد منها قوله لبوا لعدد لايكفي في تصدقه والمصدر يتجدد والامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قال وقد يكون قد نهنا للتقليل لانه والجلوس كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظة او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قال بغير لفظه ح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله اى مغايرا للفظ فعله وهو ما مصدرا وغير مصدر وقد مر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو يدرسه اى الدرس والاجفني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة في المثالين الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذلك قال مثل قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس فان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبته انبتا فانه مصدر نبت بجعل منقولا بالهمزة اما لانه في ضمن انبت جعله ذا نبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه غير انبات قوله وسيجيء ما يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثله قوله تعالى لا يضرونه شيئا اى ضرا قليلا قال كقولك لمن قدم خيرا مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء قوله لحكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله اى سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيكون قياسيا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابطة الذي هو العلة الموجبة للحذف قال نحو سقيا اه كلها دعاء دائما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد فانه قد يكون خبرا قال وجدعا وعاء عليه بالنزل وتقبيح الحال والجدع بالذال المعجمة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال الشيخ الرضي الذي اراه ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها عينيا قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وحنانيك اى بعد الوجه لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول

مفعول به على المعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة فى حمد لبيان النوع اى الحمد الذى ينبغى كما فى قوله تعالى وقد مكروا مكرهم قال منها ولم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لا تحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفى الخ انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد ينافيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان اراد وا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير لينحى عن الكلام معنى الحدوث راسا لعدم صريح الفعل برعاية المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر الذى يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فان اريد نفيه اه ذلك لفوات الحصر الذى قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفى قال داخل قيل صفة لنفى والاظهر ان يقال صفة لكل من نفى ومعنى نفى قال على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداء او بالعامل قال الشيخ الرضى دخول النفى على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون فى نحو ما كان زيدا الا سيرا وما وجدتك الا سيرا البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه قال لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه اه ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين موضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط فى المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله اى فى موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف قوله نحو دكت الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين الضدين الخ لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سير اسير اوح ينبغى ان يقال ان الحذف اوجب قال الا سير البريد البريد بيك قال ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى ينقل الذهن منه الى غاياته التى هى مصادر وفيامها مقام عواملها قال لانه مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فاما قرأة بعد او بيا ويشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة لينحو نحو له سفر يصح صحة او يغتم اغتماما لا ينحو نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب

والبعيد ليس من اثار السفر بل من انواعه قال مقدمة بيان للواقع او احتراز اذ اجوز تقديم التفصيل نحو اما تنون منا او تقدون فدا شد واقوله مصدرها اى المصدر المفهوم منها قوله وباثره فحرضه اى غايته وانما سمى غاية الشئ اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذى يكون بعد المؤثر قوله اى لان يشبه به امر اى لان يشبه بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة تجب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر فى موضعه فعلى هذا الوفسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب فى مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصف كاسم كما جعلوا الحال المؤطية حالا لان فى وضعه معنى الحالية ولذلك لم يجيء تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضى لا مانع عندى ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو لزيد صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قال علاجا ليس فى كثير من النسخ ولم يكن فى نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولا من شرط آخر هو ان يكون الاسم عارضيا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة فى المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسم اذ انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وليس ذلك فى مررت به فاذا الصوت لانه قطع بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى فى مثل الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف بعضه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل فحكمها ما لا بد للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل قال فاذا الصوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على احد تاويلى الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن فى له واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او خبر اما على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل وبجيز التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز

لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل واما على انه جامد ماول بالمشتق اى منكرا فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان لاغير قوله من صات اه يعنى ان صوتا جار مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانگ كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى واز دانه استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت قال وضراخ بانگ كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر قال ما وقع مضمون جملة حال او خبر لوقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى قال لا محتمل لها غيره اى لاحتمال للجملة من المصادر غيره فتحمل مصدريتها وغيره مفعوله قال نحو له على الف درهم له خبر وعلى متعلق به او على العكس ولكل وجه لفظى او معنوى ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق اى دعا الى الحق لانه دعا الى الصلوة ومنه ايضا ان زيدا لقائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضى الجملة المتقدمة فى هذا القسم ويا يقابل عامله لفظا ديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يوكد نفسه وذاته كما يوكد ضربا فى ضربت ضربا نفسه الا ان الموكد ههنا مضمون المفرد اعنى الفعل وفى مسئلتنا توكد مضمون الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها تحتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد لا تحتمل غيره نحو القهقرى فى رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان منه على يقين فالمقصود من اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اى قولا حقا كما قاله الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة المورودة للموكد لغيره اما صريح القول او مانى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا فعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا استثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان افعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التى لا ترد فيها فقول التقدير الاصلى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا بقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقوله قال ويسمى هذه ايضا من المتاخرين قوله وتحمل اليه وهب المصروف بفوات حسن التقابل لان اللام فى تاكيد النفسه للصلة لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر ويحمل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغى اه قوله اصله الب لا البى من التلبية

لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل اه كل ذلك ليفرع الجيب بالسرعة من التلبية فيفرع لاستماع الامر
به حتى يمثله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء الكلدى وليس بشئ لبقاء ياءه مضافا
الى المظهر قال المفعول به قال المص انما سمي به لانه اقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به
او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره اى الاسم ولك ان
ان تقول لاحاجة اليه لانهم يجردون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام
مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية
قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا واثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال
المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف
بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير
الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرو افليس عمرو انما قصد جهة فاعليته بل قصد
جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يقال لا يصح اخراجه لانه
مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد
صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان المفعول المطلق عين فعله فيه تامل قوله فخرج به نحو زيد ضربته فان زيدا لا يخرج بذلك القيد
لكن في صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظرا الى انه مفعول به لكنه مرفوع قال وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر الفضلات
سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف ومرضعها اثناء الكلام قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان
معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له مضيب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في حيزان كوقوع فعله
موكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موذن بكونه مهما فتشافيان في الظاهر قوله
تخصصها بالنكرة اه ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية
الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال خاك اخاك اى الزمه ونحو الحمد لله الحمد ونحو اما في زيد فالفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين قال نحو امر واد نفسه الواو واما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه تصريده ولسانه عنه قوله
والقصد واخير الكم اى مما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ جبلي بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن

الذهن الى نحو اقصد وايت، او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف بجواز ذكر الفعل معها وانما يجب ا
ترك الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خير لك اي حسبك فعلت معها هذا الامر وايت
خيرا لك وارك اوسع لك اي تنح وتصدد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امر اقاصدا اي وسطا واما عند
سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعلها اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله اعلا
التفتازاني قدس سره من انه ليس لها من حيث انها ان الاستقبال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار
لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الخصيصة لا يستدعي وجوب حذف امر قال وسهلا عطف مثال على مثال قوله
اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون ثمة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي
كما انك قلت اتيت اهلك اقاربك قوله وطيت الوطي كوطئ براه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل
والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله فقيل نداره تعالى يجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء
ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال
كونه مسئول الاجابة قوله يا سماء الخ لك ان تقول ان نداءهولاء من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح النداء قوله
فان المندوب الضا كما قال بعضهم اه هو الجزولي ويؤيده قولهم في المراثي لا بعدا اي لا تهلك كانهم من ظنهم بانه
تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا بعدا اي لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى ادخاله مع ان فيه ضم شيء الى
مناب ادعوا الانشائي لان الجملة النداءية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في
الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قول داحترزبه عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال
بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا باقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله اي للمنادى بان يكون حالا
من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو نصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند
المبرد نحو يا زيد قائما او انا دية في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء وسده مسد الفعل فيه ان القول
بانه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون بسيطة فعل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز
هذا المجاز قوله وقال ابو علي اه ورد بان الصيرة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير
المتكلم لا يستتر في اسم الفعل بانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات

النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر بخلاف بمعنى التصيير وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلا ما كالجملة الصلة والشرطية قال يبنى على ما يرفع به اى بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعده بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد ومعرفة ومستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم معين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء ومثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر * سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام * قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشباب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى المجاز والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في ارجاعه الضمير الى المنادى قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالف تلك الارادة فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يحتاج بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما للمثنى واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمرو اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما الغت فانه لدلالته على معنى في المجموع بمنزلة جزئه وشرط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة جعل النعت المفرد وصفا نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء

النداء فانهم مضطرون الى حمل الممنوع بالجملة والظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب المضاف للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل ح الا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع التي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست بضافي التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سر اليه الخطاب بواسطة حرف النداء اجري مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وما رعي في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتباعد الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو قوله وكذلك افرادا وتعريفا انما اعتبرها لتقوي جهة الاتحاد لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا في ذلك اي ان قلت لم شبه بالشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشئ مناسب لذلك الشئ قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجملة كلامه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناءه قال ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قال وتخصيص خص لفظة يا بالاستغاثة قوله وهي لام التخصيص لا دعوة المقدر لضعفه بالاضمار قوله ودلالته على انه مختص هذه الدلالة لا يدان يكون لام يعتنى به وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث وقد تستعمل المستغاث له بمن نحو يا لعمر من لام الفراق وهو متعلق بعامل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لعمر من لام الفراق قوله لان علة بنائه اه ان قيل فحرف الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخار جا عن الافراد وفيه ان البدل يبني ما بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ وبان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الياء

في اخر المستثنى فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واوا او يارا او الفا قال يا طالعا جبلا فانه لم يعتبر اعتمادة على موصوف مقدر لم يصح حمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شيئ وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة بنكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف انما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا اوقعت لنصب رجلا اي يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل غير معين احال كون رجلا غير معين قيد يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون مضافا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا يجهل القدوس بل يقال قدوسا ذلك لانه كره وصف الشئ بالمعرف بعد وصفه بالنكرة وانما كان ذلك قبل النداء قال وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جئ به المتوسط اعتمادا على ما سيذكره قوله لان توابع المنادى المعرف غير البدل والمعطوف الا سيئ حكمهما قوله تابعة للفظة فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو لم يحملوا على محله النصب كما في يا لجني ضرب زيد وعمرو قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا تتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا تتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا وذلك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ومبني على ما يرفع به فلا حاجة حينئذ الى التقييد قوله او شبهها بالمضاف انما هو لانه لا حاجة في ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى تحمل كما اشير اليه قوله فانهما لما افترقا انتهى اه فاعتبر حكم المفرد لتحقق العمل بالشبهة بالمفرد كما تحقق العمل بالشبهة بالاضافة اذا كانت منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله المبني هو صريح في شرح المفصل به قوله لان التأكيد اللفظي اه وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص في التأكيد وفي جعل الى على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا لما يفيده الاول واذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تأكيد لفظي موصوف فاجرى بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيدا العالم على الاقتضاء وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قال وعطف البيان وهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده

عنده قال والمعطوف بحرف التمنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر شيء الى مانع الاستقلال
وهو امتناع دخول يا عليه ليخرج عنه نحو يا محمد والله يتعين الرفع قال ترفع ولا يعني الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي ترجمه
الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء شبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا لم يظهر اثر هذه الشبهة
في المنادى المكان النباء قوله او الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا مولاي فان ضمتها تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ
الرضي الاظهر ان يقال ان لهولاء ضما محليا لان مفردا معربا لوقع موقعه بضم كما ان نصبا محليا لان مضافا
لوقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف المتمنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله
نحتار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف اه نظر ابو عمرو الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلالا فجعله مرفوعا بنيابها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان نختار الرفع
اذا كان المتبوع غير المضموم بين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي و
لا تصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ايضا قال الكان الحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه
لانه قال الكان في اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام اي معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح
بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الحسن اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد
التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه يأبى
شرحه يابى عنه اذ فسره بما فسره به شراح قدس سره قوله اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم
فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن
موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه وان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك لتلمح الوصفية و
قصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسما او معنى جنسيا
يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب والخنزير في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام
لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد مخصوصة
مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والا تفاقي
فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرفت بنوته للمعنى العلمي ومنها لا يتصور معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء

الكواكب مختصة ومنها لا يتصور له ذلك لكن لم تثبت كما في اعلام الاسبوع من الثناء والاربع والخمس لانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وبهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لها ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وحوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منها مطلقا وحال كون كل منها تابعا للمفرد او مضاف قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتها علما قوله تخفضوه بالفتحة وتحذف الالف خطافي ابن وابنة وخفضوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء وتحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركة الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل قال واذا نودي المعرف باللام اتى بان نداء متى العلم وجمعه المعرفين باللام تحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداءه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبادئها اعني الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها وذلك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام البدء وسط فيه اي او هذا او هذا كما قيل في لكل فرعون موسى ان المراد ان لكل ظالم عادل قوله بتوسط اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة واما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بنيت على الضم قوله مع ها التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه ما يجيء قريبا ها التنبيه ما فات بعد حرف النداء قوله بتوسط هذا ليس بضائر لصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا او يوتى بتابعه كما يوتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يوتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذي اللام قوله بتوسط الامرين معا ايسر في توسيط ذلك الامرين

ان يقع النداء على ما قصد نداءه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شيئا الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة مبهما والا لوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة بأي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه بالتنبيه لما عرفت فانها حينئذ مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيفت اليه التنوين فانها حينئذ معينة اذا اضيفت اليه وهي حينئذ يرفع ابهامها اما باللام المعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق قال لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قال لانها توابع منادى معرب اذ نوع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يرفع الضرورة بان التنوين في معرب للوحدة فلا ينقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرو في المثال المذكور ليس تابعا للمعرب واحد فان زيدا باعتبار يعد واعرابه معربان لامعرب واحد وفيه ان للموصوف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى مستقل فيكون منصوب المحل قال يا احد اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض اليمين وآخر تبركا باسمه نحو اللهم وقد يزاد في اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا قثم ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال جعل نومان نحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله ان يكون كخطبته قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيره نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اي الكبير قال خاصته اي خص خصوصا قوله عن اجلك اه اخره وانت بخير بالوصل اعني قوله في قولهم يا الغلامان الذان فراخره ايا كان ستغياني شرا وفي رواية ان تكسبانا اه قال ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي في تركيب او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف بعد ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول مفرد

صوته فظاهر واما ان الثانی مفرد فلانه تکرار للاول بعینه واما عدی فمحال مجهولة بحسب الظاهر قوله اما بالضم فی
الاول قیل یضم الثانی ح لیس علی انه تاکید لانه خرج عن العلمیة بالاضافة وان القصد الی المضاف لغایر القصد الی
المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا یکون عین الاول فاذا کان الاول منادی مفردا کان الثانی بدلا واذا کان مرادا کان الثانی عطف بیان
قوله وتیم الثانی تاکید لفظی وانما جیئی بتاکید المضاف بینه وبین المضاف الیه لئلا یستنکر بقاء الثانی بلا مضاف
الیه ولا بتنوین معوض عنه ولا بناء علی الضم فجاز الفصل به بینهما فی السعة لانه لما کرر الاول بلفظه وحرکته بلا تغییر
صار الثانی کانه هو الاول فکانه لا فصل الا تری انک تقول ان ان زیدا قائم مع امتناع الفصل بین ان
واسمها الا بالظرف وانه قال ولا الهها بهم ابدا دوا، مع ان حرف الجر لا یدخل الا فی الاسم قوله وذلک
مذهب سیبویه والخلیل قوله او مضاف الی عدی المحذوف لئلا یلزم التقدیم والتاخیر والفصل قوله لانه اما تابع
مضاف بالاضافة کما ذهب الیه سیبویه وتاکید لفظی والتاکید اللفظی فی الاغلب حکمه حکم الاول وحرکته حرکة اعرابیة
کانت او بنائیة فکما ان الاول محذوف التنوین للاضافة کذلک الثانی مع انه لیس بمضاف قوله او تابع مضاف
بالوصف کما هو مذهب المبرد والسیرافی قوله یا تیم تیم عدی لا ابا لکم قال الجوهری فی ابالک هو مدح ومعناه انک
ماجد شجاع لا تحتاج الی من ینصرک ویقوم بامرک وقال الازهری هو شتم لانه شتم فوقه ای لست بابن رشدة قوله
فتح الیاء کما هو المشهور قوله وسکونها وهو الاکثر قوله اکتفاء بالکسرة وقد یضم ذلک فی الاسم الغالب
علیه الاضافة الی الیاء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احکم بضم الباء قوله وقلبها الفا وهی اللغة ولامتداد الصوت
ورفعه المناسب للندا وقیل هذه لغة طی وباهلة یبدلون الیاء الواقعة بعد الکسرة الفا فیقال فی لقی وقفی لقا وقفا
وفی جاریة وناصیة جاراة وناصاة قوله وقد جاء شاذا الخ قال الشیخ الرضی اما فتح یا ابنی والاصل یا ابنیا فلیس
بشاذ کما شذ فی یا غلام لاجتماع یائین قوله یکون المنادی یعنی الباء فی قوله وبالهاء للملابسة والظرفیة معطوفة
علی الفعلیة الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولک ان تقدر فعلا معطوفا علی الفعلیة ای یوقف بالهاء
وقفا قال وبالهاء وقفا قال الشیخ الرضی اذا وقفت علی یا غلا ما فبالهاء لبیان الالف واذا وقفت علی یا غلا
مسکون الیاء وصلا فالوقف علیها بالسکون اجود ویجوز حذفها واسکان ما قبلها کما تقف علی ما حذف یاءه وصلا
وذلک علی مذهب من وقف علی القاضی باسکان الضاد واذا وقفت علی یا غلامی بفتح الیاء وصلا جاز الاسکان

جاز الاسكان للوقف فيه وجاز لحاق ها السكت مع ابقاء الفتح قوله بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان
في انهما تزادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متحضة للتانيث طرات التاء لكنها توقف عليها بالهاء
لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز لحاق تاء التانيث في المذكر اجيب بان
التاء في يابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مفخمتان للتفخيم وبان التاء في يابت للحمل على يا امت مع ان التاء
في المذكر غير غريب نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في
المبدل شائبة من المبدل عنه قوله وقد جاء الضم وعليه قمي يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم
في آخره تاء التانيث نحو ثبة قال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز قد جمع الفرزدق
بينهما في قوله هما نفثا في من فمويهما قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام هذا القيد متبادر اليه الذهن
ويؤيده مقابلة الجواز الضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود
في النداء هو المنادى فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في حالة نداءه اكثر
انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء قوله اي لضرورة شعر اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام
لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحدا فاعلها وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل و
الحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية
اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله ويا رمتي اذمي لعنفا اذ الاصل اذمية قال وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم
على حكمه لكن قدمه لانه المقصود قوله اي ترخيم المنادى الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق
والترخيم التليين والحذف قوله اي آخر المنادى فخرج حذف يا رياغلام لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله
وخرج نحو ضف الكلمة الاخيرة في علبك بدليل اجراء الاعراب عليها قوله اي للجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه
للاعلال ولكنه يخفف لان حذف آخره لازم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف
العلة واجرك وذلك ثقيل وقيل في اخراج الترخيم حذف في التركيب والحذف في هذه حالة الافراد قوله لا لعلة اخرى
من قال انه حذف في الاخر لا لعلة او على سبيل الاحتياط اراد بهذا المعنى والاحتياط في اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم

قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى ولك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قال ان لا يكون مضافا
لو قال ان يكون مفردا كان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف فانه سيق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف
وشبهه قوله او حكما قيل الكفى بذكر المضاف عن المشبه به اذ هما يتحدان حكما قوله ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى
المعنى هذا ظاهرا اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاى زيد واما اذا لم يكن علما فبانه ان المضاف
من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله دلان من الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله خذ وجهتكم يا ال عكرم
اى يا ال عكرمة قوله لانه ليس آخر اجزاءه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب
الاضافي تراعى حال جزءيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية
اللفظ والمعنى قال والحق بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم النقص
الاسم الذى في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف
فيه شاذ دوالشاذ لا يعبأ به قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قال واما بتاء
التانيث فذكر الترخيم فيه ولهذا اعمل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء واذا وقف
على ذلك المرخم الحق آخره ها السكت فيقال في يا طلح يا طلحة وذلك لانهم يلحقون ها السكت باخر ما ليست
حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها قليلا ما يوقف على السكون وقد يغنى عن الها في الشعر الاطلاق نحو قفى قبل
التفرق يا صبا غافلا زيادتان قيل لا بد عن كونا لمعنى فنخرج نحو عصبص قال في حكم الواحدة صفة لزيادتان من
قبيل فلان في السعادة قوله في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة منهما لمعنى غير معنى الآخر كزيادتي
مسلمان ومسلمين علمين وها بان الزيادتان سبقة اضاف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم
نحو مسلمون ومسلمين علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان
وبا والنسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والفا التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها قوله او كان
في آخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول
غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في
اسماء وافتراقهما في بصري وعمار قوله وهو اعم انما عم لان ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة

والمدة السابقة قوله في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان
مثل دلو ظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه تقول دلو او دلوا ودلي ساكنة احترازا عن نحو كنهور على وزن
سفرجل غيم السحاب وشريف على وزن مدحرج اي مفطوع شريانه وهو ورق الزراع اذا طال وكبر حتى يخاف
فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور وعلق نبت متعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه اه خلافا
للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثنوان لم يحذف زيادتا بنون جمعوان بل انهما غير تا نيار الواحد
فكانه ليس جمع المذكر السالم كما تقدم قوله اما في الاول اه لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة
الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل آخره مدة قوله دلت على النقد
قال قدس سره في الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند كوتاه دست
و پاي زشت روي نقدة يكي يقال لك قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثني عشر
حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم
برأسه قوله يا خمسة وفي الوقف بقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت ووقفت يا مسلمة بالهاء
قال فحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد اتى هناك بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الوصف كثيرا
مستمرا ان قلت استمراره تجدد وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف
اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة
المضارع للماضي الواقع خبرا في الشق السابق فقد المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت
قال وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف علة موجبة وليس الحذف
علة موجبة فينبغي ان لا يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان المحذوف ههنا علة قياسية مطردة
فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف
حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي الا سكون كان
مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الاخر وغيره يجيز الكسر
ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يار اد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون

الساكن على سكونه نحو يا محمد والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر قال فيقال الفا فصيحة اذا كان كذلك
فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية الماولة بالفعلية كانه قيل يحفل المنادى ثابتا بجميع اجزائه والحذف
ثابتا فيقال قال يا حار ويا ثمود ويا كروشل بثلثة امثلة لان التغيير فى الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف
او بكليهما قوله وفى يا كروان قال قدس سره الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال فى الصراح
هو طائر يقال له الحبارى انرا شواظ كويند كرى نروى كراوين جماعة كروان بالكسر افيه جماعة على غير القياس
قوله فلا جرم قلبت يار الانه لم يات فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو يارا او الضمة
كسرة نحو القاضى والاولى والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه قال وقد استعمل صيغة النداء فى المندوب اه
لان فى صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على
باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه
بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا مفعولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى
بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعنى او اخص ويلزم ح ثبوت موضع خامس من مواضع حذف
الناصب للمفعول به قياسا قوله يعنى يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفى
هذا التعبير اشعار بان يا اصل فى هذا الباب قال المتفجع عليه التفجع ورد مندشدن صلة اللام فالظاهر المتفجع له
ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال فى المحمول عليه لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا قال بها او
وا الباء للالصاق صفة للمتفجع عليه وقيل للسببية اه الاستعانة قوله متازا به اشارة الى ان الباء متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء فى المقصور اعرف من دخوله على المقصور عليه قال وجاز لك اى وجاز ان
لا تلحقه سواء كان مع يا او وا قال الامدى يجب مع ايا ونحوها ان يتبعن بالنداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال
ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها قوله اى آخر المندوب وقد يلحق
فى آخر غير المندوب قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف و
يقدر الاعراب نحو اضرب الرجلا فى المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس المعتد بها
مدة من جنسها او اليسير حركة البناء اللازمة لها قال سيبويه يقال فى ندبة يا غلام باسقاط يا الاضافة يا غلاما قال

قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبته يا غلام بالضم قال واعلم انه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك اغلاهبوه قال واعلم انه مكموه قال الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا فلذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالتقاء الساكنين نحو واغلاكماه خلافا للمصرفانه يقول يستغنى بها عن الالف الندبة والخانت واو او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت بيا غلامي يسكون الياء نسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمصريقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانا متاميتين فانك تكتفي بهما فيهما من الندبة نحو واغلاماهوه وواغلامهوه وواغلامهي واضربوه واضربي واذا سمي بهما ولم يكونا متاميتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلاكموه وواغلامهي والواو والياء بعدها اما الالف حذفتا في الجمع لاستقلال ما قبل الندبة واما الفاء المقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غيرهذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يا منأفي المسمى بمن قوله لبيانها ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بها ساكنة بينت كما بين بها الحركة وبهذا ارها تحذف وصلا وربما ثبتت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قال الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ويجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وامن قتلع باب خيبراه واما حكماه الكوفيون من قوله وارجلا سحاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واراده على التنوين وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر فيه ان التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف الندبة انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك تنبيها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة ولان المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقائه على اصل النكير قوله كاسم الجنس ولانها موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب بين كون الاسم مشارا اليه وكونه منأى اي مخاطبا متأخرا ظاهر فلما احتيج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعلة مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد

ما قاله الشيخ الرضي من ان المصروح لم يذكر لفظ احد منها لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع
ابدال الميمين منه في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل عربي واعترض عليه بانه لو كان عبريا لم يصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع
بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السينين قوله ولفظ اي اذا وصف بذي اللام فانها واذا كانت اسم جنس معرفا
بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة عطف
على قوله لفظ اي قوله اي صرصبحا او ادخل في الصباح حوله قالته امرأة امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق
هو مثل في مثل شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم قوله قالت شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة
قوله وفي اطرق كرا الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسترو كردن قوله هي رقية اذا سمعها تليد بالارض
فيلقى عليه بثوب فيضاد صار مثلا لمن يكبر قد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام اه قيل معناه ان ذكر الحباري
يكون طويل العنق فاذا انخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيدت قوله بخلاف قراءة الاسجدوا
بتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا ان يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا ويجوز ان يقال
انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم
الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اي
مفعول به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه
على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع عدد المحدود ثالث من المواضع
الاربعة لانه يجب بعض افراده منها قوله اي اضمر عامله بناء على شرط يعني ان على بنائه ولك ان تقول يعني ان على صلة
للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله
تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات
لمجرد التفسير بل اتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا
علمته كاتبا قال كل اسم اقحم لفظة كل لبيان المانعية قال بعده فعل مبتدا او فاعل الظرف قوله وزيدا انت ضاربه
لا يشترط الفصل بما اتصل عليه ما قبل الاسم المشغول بل يجوز زيد هند ضاربها وازيد اضاربه العمران وبعده كالمثال المذكور ومثل
زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدا وضاربه خبره قال مستغل صفة لما خذ الا من المفهوم من لفظة او او الكل

او او الكل من الامرين على سبيل التنازع قال عنه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله او متعلق ضميره في هذه التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمة بوجه وتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرو اغلامه . ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرو او الذي يضربه او رجلا يضربه قال لو سلط التسليط بسكاشتن برچيزى قال او مناسبه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شئ من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يقال تسليطه تسليط بعينه او يلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن وبان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وخبر جملة لا يعمل في خبر جملة اخرى او موكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا انه منطلق او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك نحدث فان التقدير اما يكن من شئ نحدث بنعمة ربك مجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء او حقها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الزبر اللهم الا ان يغير صحة المعنى في التسليط فح يكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن دال هذا القيد وسابقه واحدا كما قاله الشيخ الرضي قوله بالتراوف فيه مسامحة لان الترادف انما يكون في المفردات قوله بالملزوم وبوساطته كما اذا توالت اسماء منصوبات بمضمرات مميزات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اخته اخاه ضربت غلامه قوله ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل

المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمستعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاذرة مع المستعلق فى زيدا مررت فعلامة جوز
ايضا فى ماعدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة قال منصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم
لانخفى ... وان ماعدا الصورة الاولى يجوز ان يبدا بعد الاسم المحدد ونا صبا بتكلف بان يقال انها سادة مسد
افعال صالحة لان ينصبها وفى قوتها اعنى جاوزت ذا هنة ولابست اما الصورة الاولى فضعفها اشكال اذ لايجوز تعلق
فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة متعلقة باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فلكان الثانى
بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة لكان الاول بدلا من الثانى
لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة قوله فى مظان الاضمار قال قدس سره فى الحاشية اى فى
مواقع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى المواقع قال ويختار الرفع ابتداء
به لسلامته من التكلف تقدير عامل قال بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى
وجه اختيار الرفع قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقويته جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او
اختياره على الرفع او مساواته وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة فى مثل زيدا ضربته ولان
انتفاع القرينة المطلقة ليستدعى وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافا راجعا الى
اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد قوله لسلامته عن الحذف يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت
على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون
من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه فيرد انه يلزم مع خروج مثل زيدا ضربته عن هذه الضابطة و
اندراجه فى الضابطة التى يليها قال كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التى تساوى قرينة النصب وتكون اقوى منها
شيئان فقط على ما ذكره اما واذا للمفاجاة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه احصر للاشارة الى
انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا مع عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا
لجملة استفتحها مبتدء فعلية نحو انا زيدا فقد اكرمته فى جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب
هى التناسب والتطابق المذكوران قوله كالامر والنهى والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
متكلم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضى اى ان الجملة الطلبية فلما يكون اسمية

اسمیۃ لاختصاص الطلب بالفعل الا تری الی اقتضاء حروف الطلب للفعل کحروف الاستفہام والعرض و
التخصیص لا یعارضہ السلامۃ من الحذف لکثرۃ وقوعہ فی کلامہم قولہ فالمراد بلزوم الاسمیۃ او المراد بلزوم الاسمیۃ فی
غیر ہذا الموضع لو رود النصب ہہنا قولہ لسبب عطف جملۃ وبواو ولکن بل قال علی جملۃ فعلیۃ حقیقۃ او حکما نحو مررت
برجل ضارب عمرا وہند اقتلہا فان اسم الفاعل شبیہ بالفعل فی حکمہ واستثنی سیبویہ عن الجملۃ الفعلیۃ
الجملۃ التعجبیۃ نحو احسن بزید وعمر یضربہ لکون فعل التعجب مجردہ وبتجردہ عن العروض لزما بالاسماء والظاہر ان الجملۃ
الثانیۃ فی المثال المفروض اعتراضیۃ لا عاطفۃ والا لزم عطف الخبریۃ علی الانشائیۃ قولہ ولا یقدر
فی عدم تقدیر معمول لما بحث قولہ لانہ یختار الرفع فی اسم الاستفہام اذا کان ہو الاسم المحدود اما اذا کان
الاسم المحدود بعدہ نحو متی زید اضربتہ کان حکمہ حکم ہل کما صرح بہ الشیخ الرضی فلو قال او بعدہ کلمۃ الاستفہام
لکان اشمل نعم لو قال او مع الاستفہام لم یصح کما ذکرہ قدس سرہ قولہ فلا یکفی فیہ تقدیر الفعل مع جواز النطق
بہ والسر فی ذلک علی ما ذکروہ ان ہل طالبۃ للفعل فاذا لم تجد فعلا استلت عنہ کما فی ہل زید خارج واذا وجدت
فعلا تذکرہ الصحبۃ القدیمۃ فلا ترضی بان تفارقہ ولہذا قبح ہل زید خرج قال اذا الشرطیۃ کما ذہب الیہ سیبویہ
والاخفش خلافا للکوفیین فانہم ذہبوا الی ان حکمہا حکم اذ فی وقوع الجملتین بعدہا خلافا للمبرد فانہ ذہب
الی ان حکمہا حکم متی الشرطیۃ فی لزوم دخولہا علی الفعلیۃ قولہ الدالۃ علی المجازاۃ لکنہا قاصرۃ عن افادتہا
اولیس یدخولہا علی خطر الوجود بل قطع الحصول قال وحیث دون حیثما فان حکمہا حکم متی قال اذ ہی مواقع الفعل
فیہ انہ لا یثبت المدعی لجواز تقدیر فعل رافع فیقال فی اذا زید یقتلہ اذا قتل زید یقتلہ ویمکن ان یقال الاولی مطابقۃ
المفسر للمفسر فیہ فوات ذلک قال وعند خوف لبس عطف علی قولہ فی الامر وانما اتی بلفظ الخوف للفرق بین
تحقق اللبس وتوہمہ فان الاول انما یکون عند تساوی الاحتمالات ورفعہ واجب والثانی عند رجحان البعض ورفعہ
مختار کما نحن فیہ وذلک لان اللفظ اذا دار بین کونہ خبرا وصفۃ کان الاولی ان یحمل علی الخبر لما فیہ من الفائدۃ
التامۃ قولہ وہو خلاف المقصد قال الشیخ الرضی ما حاصلہ یرجع الی انہ لا فرق بین کونہ خبرا وکونہ صفۃ لان
المراد بالشیء المخلوق لا مطلق الشیء لانہ متناول لممکنات المعدومۃ فاذا اردت بالشیء المخلوق وجعلتہ صفۃ کان
المعنی کل مخلوق مخلوق بالقدرۃ فیہ نظر لانا لا نسلم تناول الشیء للمعدوم لاختصاصہ بالموجود کما ذہب الیہ اہل السنۃ

ولئن سلم تناوله للمعدوم فجاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لابد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلانم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة فى ان المخلوق اعم من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او الموجود عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قال وسيتوى الامران فى الاختيار قوله قلنا هى معارضة بترك المعطوف عليه اى السلامة من العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لابد له من عائد اذا كان جملة فغرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه فى ذلك ليس الا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبر انا قوله قلنا هذا بالاعتبار المنتهى اذ اجعل الجملة خبرا اما اذا اجعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذى هو فى حكم الملفوظ كما قيل فى زيد عرف كانت الكبرى مفصولة بالاعتبار المنتهى الذى هو الضمير قال بعد حرف الشرط وما فى حكمه من الاسماء انما استحق فى الشرطية قوله ولا بالتشديد وجوز التخفيف فيها التخفيف قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضى لاشك ان التخضيض والعرض والاستفهام والنفى والشرط والتمنى مما يليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحقيق وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين مع اولوية ايلائها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا النفى وبعضها اختلف فى اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المروى فى ان امرؤ هلك يجوز ان يكون عند الاخفش مبتدأ قوله فانه وان صدق عليه اه قال الشيخ الرضى ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه بحيث يكون معنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعنى يجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله فيكون تقديره زيد ايلابه الذهاب به الاظهر ان يقال يلابس زيد الذهاب به وفى هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفى الثانى ملابسة مبتدأ الصفة لموصوفها قوله ان اتحادا اسند اليه قال الشيخ الرضى الاسم الذى قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير فى ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو

الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد
الى يلابس واذهب ليس كنسبته به الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب بالابتداء كذا ذكره المصنف
وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بانه بتقدير الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قال وكذا
خبر ومبتدأ وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر بنشتين قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك
سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الظاهر لهم بحسب الظاهر وحوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو
قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر وقال ونحو الزانية والزاني الواو للعطف على كل شئ فعلوه
فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الاية
جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط
المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب
قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية قال عند المبرد وقيل ظرف لعامل الظرف المقدر
والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان
الدين عند الله الاسلام قوله مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها
لغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد واقوى من
هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار دلا اقدمه المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتدأ محذوف
المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية الزاني كما في المفصل واللباب قوله ان جعلت بناء ما ذكر على ما بعده
شهدا او بالاقرار قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال
السببية بعيد قوله او للتفسير لان اجلد وايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله جر والجملة اه يجوز
ان يقال ان ما بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا تعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب اه يعني
ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه
وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ
لا يعبأ به قوله لضيق الوقت في كلما مستمى التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه

قوله وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذورا او محذور منه قوله اي اسم عمل فيه الناصب بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل فقال بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال باتق دون التقدير قال تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذور اما ظاهرا او مضمر والظاهر لا يجيئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيئ في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيئ متكلما نحو اياي واياك وسيبويه يقدر نحو لاحذر وغيره يقدر نحو حذر حظار والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قال واذا ذكر المحذور من هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذور منه نظر اذ ذكر مصدر ففي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او ههنا اتصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قيل والمذكور قيل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر منساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا للتقدير والمعنى على تقدير اتق دون غيره من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرضية ولا دخل للتقدير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف بأو في الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فبقي قوله معمولا متناولا للقسمين قوله قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذور منه من نوعه او باستتار ضمير في ذكر جعل المحذور منه بدلا منه قال مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجز ابين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال واري ان هذا الذي ارتكبه تعويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير

بتقدير اياك بعد بتاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لو احدا ذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى الخ قوله غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تاكيد الميس في تقدير بعد قوله لانه يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء بر هيز يدن لا پرهيز انيدن قوله فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه قوله لان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك فيه تامل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص نفسه والتحذير منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرفا لمحذر منه في الحقيقة هو المضر وهي محذرة بالحال فاذا نظر الى الحال صح هذا المعنى قوله لان حذف حرف الجر اه لان ان حرف موصولة طريقة وصلتها كونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا هو في الحقيقة اسم واحدا جاز وافيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قال ولا تقول اياك الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه * فلضرورة الشعر اولان اياك اياك من باب اسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترك او احذر اولان المراء في تاويل ان تماري قوله فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه والمفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر استيناقية على الاولين قال ما فعل فيه اي في سماه مسامحة او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قال مذكورا اي مؤدى قوله تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستقل في المعنى الالتزامي وما لمح الى معنى قوله اذا كان العامل مصدرا او بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الخشية اه فيتامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الخشية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجدي الخشية نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في ثم يصير قريبا بان اعتبارها ،،،، قوله ولا يخفى اه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الا الاحتراز اما يخرجه القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يجعل المصدر ظرفا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا من الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل علاقة المظروفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها القرص قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة

على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله سيما كان الزمان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمدة وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قال وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول انكانت و لما كانت اضافة اظرف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان مايبين قال وفسر المبهم بالجهات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة كما قاله الفاضل الهندي في الرشنا وفيه ان الجهات الست لاتعرف بالاضافة كما لاتعرف مثل يمين ومنهم من فسرها بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند لدى وسط بين تلقاء ليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكتف ونوى لايقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس الغرض كل معين مجرور اعندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قال حمل عليه ينبغي ان يكون المقادير الممسوحة الغير فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست بمشابهتها لها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لايخصص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قد اما داخلين شيئا لاقال ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة المكان مستقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون منتصب بالدال على ذلك الحدث وما ينتصب المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب المكان المختص قال وما بعد دخلت كذا سكنت ونزلت قوله ولانك ان الدخول لايتم فيكون في صلة له كما ان من صلة لصد الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم يلزمه كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا ويكونه ضد الخروج وهو لازم لانخفى ان ماذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة وله التفصيل فيه اه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه واما يوم الجمعة سرت فيه ومثل ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه الصيف فيستوي فيه الامران نحو زيد صائم يوم الجمعة سرت فيه ويجيء ومايجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ماعمل لاجله فعل اي ماهو حامل على

على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه اه لا يقال يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن فان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب بحلول الجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ان تلك تحصيل التاديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب يعني التاديب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التاديب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان وصرحت بالعلة الحقيقية ليتم نصب عند النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا فيل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام المبارزة للزجاج والمجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقاعل اه او القول بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا فالقول للزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير قال فانه عنده مصدر لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبنه في القعود عن الحرب جبانه ان القعود مغائر بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغائرا للفظ فعله اللهم ان يراد بالجبن اثره الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قدير اد بالشجاعة الاثر المرتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه نيابة عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورده ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمعمول مطلق فكذا تاديب الذي بمعناه قوله ولم يكيف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد المحذوف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في معنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستمناما للبلية والمستحق المبين المعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون خالدا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستفهام على حال المفعول

وهی الاستحقاق قال ومقارنة اجاز ابو علی عدم المقارنة فی الزمان لقوله تعالی فی القراءة الشاذة هذا یوم ینفع الصادقین صدقهم بالنصب ای لصدقهم فی الدنیا ولا یخفی انها تدل ایضا علی اتحاد العامل لاشتراط ولم یشترط ان یکون نکرة کما شرط بعضهم لانه قد یقع معرفة لکن الغالب فیه التنکیر کما کان الغالب فی المجرد والتعریف قوله او یکون زمان وجودهما بان یکون آخره اول الحدث او بالعکس بغیر ذلک قوله لانه بهذا الشرائط قال المص انما اشترط ذلک لان علة الافعال کثیرا ما یجیئ بامثلة للشرائط مخصوصها دلیل علی اللام المقدرة قوله وفی بعض الحواشی ان هذا الشریف جد الجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تکلف اعتبار ضمیر راجع الی مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غیر تخصیص قوله وقد حمل بین العیر والنزوان قال قدس سره فی الحاشیة العیر الحمار الوحشی والاهلی والنزوان الوثوب ومنه قدس سره فی تفسیر الوثوب برجستن قوله سواء کان ذلک المعمول شرط بعضهم کون المعمول فاعلا نظرا الی ان عمرو افی قولک ضرب زید او عمرو ا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وینتقض ما قاله نحو جسبک زیدا فان الکاف فی المعنی مفعول اذ المعنی یکفیک قوله نحو استوی الماء والخشبة ای تساوی الماء والخشبة فی العلو وصل الماء الی الخشبة فلیست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقیاس یعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زیادته قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل اه فلا یجوز ضحک زید وطلوع الشمس کما ذهب الیه الاخفش ویجوز غیره استدلالا بقولهم مازلت اسیر والنیل فان الماء لا یسیر بل یجری ویمکن ان یقال المراد بالسیر معنی مجازی شامل للسیر والجریان قوله او مکان واحد المشهور الاکتفاء بواحدة الزمان قوله نحو ترکت الناقة وفصیلها اکلت صغیرها قال قدس سره فی الحاشیة فصیل بچه شتر از شیر باز کرده ورضیع الصبی شیر خورد کودک قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفیه ان الاولی رعایة اصل الواو فی کونها غیر عاملة ولو نصبت بمعنی مع مطلقا لنصبت فی کل رجل وضیعته وقال الاخفش منصوب بنصب الظرف لانها قامت مقام مع لکن لما کانت فی الاصل حرفا اعطی النصب بعدها قوله واصلها واو العطف لهذا لا یجوز تقدیم المفعول معه علی ما عمل فی مصاحبه اتفاقا ولا علی مصاحبه خلافا لابی الفتح قال الشیخ الرضی لا اری مانعا من تقدیم المفعول معه علی عامله اذا تاخر عن المصاحب کما جاز تقدیم المعطوف علی عامله اذا تاخر عن المعطوف علیه قوله فناسب معنی المعیة لان فی المعیة زیادة اجتماع قوله ای وجد جعل کان تامة فضلة لفظا تمییزا او حالا ویحتمل ان یکون ناقصة والاول اولی لما مر قوله او وجوب العطف فانه یجب العطف فیما الاصل

الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرو في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلاهما فيه مصاحبة
الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به والالم يقل بعد ذلك تعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع
ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل على عمل العامل
المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف
قال والاولى ان يقال ان قصد النصب على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال
الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف
الجر مع انه لا تحمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المصنف
لوروده في القرآن كقوله تعالى يسئلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكما بمعنوية الفعل المشعر بمعنى الفعل
في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر والطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والمثال
الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصفة فالاشعار على الفعلي في هذه الامثلة قوي تعاضد الامرين بخلاف نحو ما لك و
وايا ك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيها ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات
معاضدة الاستفهام بام آخر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين
والاخيرين وبين الاخيرين قال لان المعنى ما تصنع وما يمانك مستلزم بمفهومه الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره
بقوله وانما حكما وذلك لان قوله مثل مالزيد وعمر وخبر محذوف تقديره ذلك مثل مالزيد وعمر وامي العامل المعنوي
مع جواز العطف مثل مالزيد وعمر وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام
مجملها حكما بمعنوية العامل في تلك الامثلة ذا الحال من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي بذا القسم بها لانه
لا يخلو عن انقلاب غالبا قال تبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب والمراد ههنا
الحالة وهو اعم من ان يكون بسبب تحققها وهي الحال المحققة او بسبب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها
خالدين اي مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرا نبوته والغرض
من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقها فلا يرد النقض بجاء زيد راكبا لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم

ونسب الی صاحب المفصل فی دفعه انه قال فی بعض حواشیه ان زیدا قائم یبین هیئة لازم الفاعل او المفعول
اعنی زمان الاتیان وقد استمر فی کلامهم التعبیر عن الملزوم باللازم فکان هیئة اللازم هیئة الملزوم وذلک بعید لان
قیام زید لیس هیئة لزمان زید الا بتاویل وان زمان الاتیان لما کان مباینا مفارقا عن فاعل الاتیان وعن مفعوله
لم یلائم دعوی الاتحاد بینهما علی ان عبارة التعریف لا یدل علیه دلالة ظاهرة قال الشیخ الرضی الحق ان الحال علی ضربین
منتقلة وموکدة ولکل منهما حد لاختلاف ماهیتهما فحد المنتقلة ما یجری مجری کلام یتقید بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذی فی ذلک
المقام بالفاعل او المفعول وما یجری مجراهما ولقولنا مجری کلام تخرج الجملة الثانیة فی رکب زید وقام رکوبه علامة
اذ لم تجعلها حالا وحد الموکدة ما لم یتقدم عن صدر یحیی مقرر المضمون جملة وقولنا غیر حدث احتراز عن رجع رجوعا قوله
ای من حیث هو فاعل او مفعول فی دلالة الحال علی ان مدلولها کلام یتقید بوقت حصول مضمونه الحدث الذی فی
ذلک المقام هیئة للفاعل او المفعول من حیث انه فاعل او مفعول نحوی تامل نعم انها تدل علی هیئة الفاعل او المفعول
فی زمان تعلق الفعل بها قوله لا الجمع اذا اوانفت حال الفاعل والمفعول جاز التعریف کقولک ضربت راکبا زیدا
راکبا والجمع کقولک راکبین واذا اختلفا فان کان هناک قرینة یعرف بها صاحب کل منهما
جاز وقوعها کیف ما کانا نحو لقیت هذا مصعدا منحدرة وان لم تکن فالاولی جعل کل واحد منهما بجنب صاحبه
نحو لقیت منحدرا زیدا مصعدا ویجوز علی ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخیر حال الفاعل لیقع احد الحالین بجنب صاحبه
هکذا قال الشیخ الرضی وقال بعض شراح المفصل حق المعرفة ان ترتب علی حد ترتیب صاحبها قال لفظا او معنی
معنا تمییزعن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لکان المقدر کما اشار الیه فی الشرح قوله ای لفظیا بان یکون
یرشدک الی هذا التفصیل العامل قوله فکانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصی بمفهومین علامة اتحادهما ذاتا
قوله فکان الحال عن المضاف الیه اه لان الداخل فی الذات فی حکم الذات قوله ولو قری اه هذا موافق لما قاله
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاویل والجمهور جوزوا الحال عنهما بتاویلهما بالفاعل والمفعول
ولا یخفی انه لو قری کذلک لزم جواز الحال عن المفعول فیه قال وزید فی الدار قائما مثال اللفظی الملفوظ حکما هذا
توجیه جید لکن المصنف جعله فی شرحه مثالا للفاعل المعنوی وینبغی علیه ان فاعل الظرف فاعل لفظی لان عامله مقدر فی نظم
الکلام اللهم الا ان یقال ان اعتبار عامله لما لم یکن بضرورة المعنی کان فی حکم المفهوم من النحوی ولا یجوز ان یقال

ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذى هو فاعل الظرف لانه
يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لايجوز عند الاكثرين على انه لابصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار
معنى الاشارة اى التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لامنبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب
الاسم والفعل قال وعاملها اه فصل العامل ههنا لتحقيق الفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطئة لامتناع
تقديم الحال على العامل المعنوى وجواز تقدمها على اللفظى المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لافصل من
مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من تركيب اى من صيغته
قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفى وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمنى
والترجى قال الشيخ الرضى الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك
اذا قلت ليت ابنى فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر كان المعنى ليت ابنى راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت
ابنى والكان فقيرا راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمر وكاتبا وزيدا اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكره
قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال بنا فى المعرفة فيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال
والكان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصصة
بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها او لوقوعها فى حيز نهى او نفى او بمعناه قوله ان جعلت امرا
حالا اشار به الى انه ليس بصاف الاستغراقها وجواز ان يكون مخصوصا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل فى
انزله اى امرين امرا او عن ضمير مفعوله لاتخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس بمضاف المقصود جواز ان يكون
حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة فى حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة
فى حيز النفى فى كونها غير موجب قوله او بعد الا نفضا للنفى لم يعتبر قدس سره فى تعيين صورة النكرة عبارة اللباب
حيث قال لايكون اى صاحب الحال الا نكره موصوفة او مضافة عند المعرفة لاستغراقها او فى حيز الاستفهام
او بعد الا نفضا للنفى او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه فى قوله بعد الا نفض لايمكن الخلاص عنه الا ان يقال ان
بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا فى قوله فى الحال يعنى ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها
على المذهبين لاضمير النكرة ولاتخفى لابد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرف صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال

عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة
على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك بدون الاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون
الاستثناء مفرغا والاستثنا المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وقال المصنف انما حسن التنكير ههنا لان الا تقطع ما بعدها
عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او معقبا عطف على الحال
انما حسن التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله وصاحبها اه وح يكون غالبا ظرفا للنسبة
بين المبتدا والخبر والعامل والمعنى فعلى هذا استعاد من قوله معرفة اى يتوقف غالبا قوله ولم يذدها قال قدس سره
في الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نقض الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنقض
بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من نقض الرجل نقضا اى لم يتم مراده انتهى في الصراح النقض بمراد تمام نارسيدن
وسير اب ناشدن فشتر قوله والاتن جمع اتان خرماده قوله ثم يريد من العطن قال قدس سره في الحاشية
العطن ماحول الحوض والبيرمن مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاى شتر خوابانيدن قال ومررت به وحده
قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر يقال وحد يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله اتار
ثم حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل فعلة جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره
في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها [illegible] وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
قال متناول اى كل واحد منها او نوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهرا ان كانت معرفة
كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها على الوجهين والا كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها انها
في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساتر المكبترتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى لا فاول
ونحو جاء الرجل ثلثتهم وكذا ربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الجاز
على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين في المجيئ وتاكيدا لما قبلها في تتميم قوله احدهما انها مصادر لافعال او لصفات
اى مشتركة ومنفردة والحذف غير واجب في المثال الاول واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف
موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة قال فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا ولو كانت جملة

جملة يجب الواو ولا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين قوله لتخصص فيه ان الحال
اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختصا بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال
حكم آخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر قوله ولئلا يلتبس بالصفة فيه ان هذا التباس لو كان محذور انوجب
التقديم والنكرات المخصوصة لتحقق الالتباس قال ولا تتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فلا تقديمها
عليه جائز الا لما منع كتصديرها بالواو ومراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تقديرها عاملها
بحروف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي كما جاز قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد عمرو او زيد ضرب
من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل
على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق او الحال الى غير
واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث
المصرح به وان لزم التقديم على العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد
يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسر اطيب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا قوله على
العامل المعنوي كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان تكون اعتراضية تقديره المبتدأ قوله واما اذا جعلته
واخلاه اليه ذهب المصنف في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف لا يتقدم
على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف
عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي ومن
ذلك بقبيل البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين قال ولا على المجرور والمفهوم منه جواز تقديم
الحال اذا كان صاحبها مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة
واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مرورا عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان
المضاف مجرورا المضاف اليه او جار تمام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم كمن على قلة نحو بحسبك ما تشاء يزيد وتبع
ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع اه قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله

قبل الفعل وان امتنع بمارض الالتباس بالبدل اقول وجه تقدمها على صاحبها المجرور انه كثيرا الحال عن المجرور ولم يسمع
من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع التجهل كافة الا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا ما فا للناس عما يضرهم ان قلت
انه صلى الله عليه وآله وسلم كما ارسل فانا هيا ارسل مرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي او تحقيقي كما اذا جعلته حالا عن
الناس لانه صلى الله عليه وآله وسلم مبعوث على الثقلين اقول الحال قيد العامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك
لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله واما المبالغة
كالكافة والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله اى ارسالة كافة اى
عامة شاملة قوله ويعضهم جعلها مصدرا اى لتكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كما علمته
لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر من هذا المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا
قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان
الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاءني زيد رجلا صالحا ومنها
ما يقصد به التشبيه نحو جاءني زيد اسدا اى مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد
التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف او
بدون الواو نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح
البسر غورة خرما اول ما يدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بليح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله ولا حاجة الى ان قوله
وهو ما فيه حلاوة ولين ان يدل البسر بالبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان البسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان
اشارة الى الثمر كما هو الظاهر فتاويلها بالنضج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قدر
تفصيل ذلك في ذي الحدثين قال وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فتعرب بالجزء الاول منها
اعراب الحال ويلزم تنكيره انفهم لقيامه مقام الحال دفاه الى في ستاذ ونحو يدا بيدا اى في ذوي يد بذي يد اى النقد بالنقد
ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى كما في كل رجل وضيعته
اى شاة ودرهم مقرونان فنصب بهما الجزء ان المعتبر لهما الاعراب قال الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاة
شاة بدرهم ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها

مضمونها ولا لقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل بهما او في الفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما عنك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قال فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية لا لنظر السابق قال والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد اولا خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو والكثير مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظة لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله ليدل اه هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره والقوم ههنا كلام بعيد من التحقيق نحري ان لا نذكره قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد الثمن وغيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم وجب الثمن زايدا اخذ في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت اليوم من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والمقصود قوله وهي اي الحال المؤكدة اه هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فانقول بان الحال مطلقا قيدا للعامل غير صحيح الان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قال اي الخفاجي اه وذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك ضربت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى عالما عطوفا فهو مفعول ثان او حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره فكانه قال العطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى انه معطوف على قوله لهذا المعنى فيكون لاحق مشتبها معنيان التحقق والاثبات ولاحق مجردا معنى وهو التحقق والبين المعنى اللغوي لهما اراد ان بين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتقييد ذاته

فقال اى تحققت ابوتك اه قوله اى شرط وجوب حذف عاملها او شرطها فى وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال الموكدة قد تكون موكدة لجملة كقوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين اى لافسدوا ومن خصص الموكدة بالجملة الاسمية ياول امثاله بالمصادر فمثل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا يجئ صيغة الصفة مقام المصدر قال التميز ويقال له التبيين والتفسير والتمييز بكسر الياء وقيل يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس يرفع الابهام قال ما يرفع الابهام الاظهر فى تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو عجبت من راسه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان عجبت من راسه بمعنى عجبت فى راسه وان ام بطنه متضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه فى نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان المعنى سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعى المجازى لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعانى الحقيقية وهى العدد والكيل والوزن لاتستدعى تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجئ وهى فيها مجاز قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضى من ان لفظ المستقر لايدل الا على اثبات المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال فى مقابلة المعدوم وقد يقال فى مقابلة الحادث الطارى والمراد ههنا هو الوضع الثانى قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة فى كل واحد منهما من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل لايمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لانا يقال صح لاحاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام فى هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضى ان لايصح التميز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا فى قوله تعالى ما زاراد امثلا بهذا ممثلا تميز عن ذا الحال عنه وكذا الحال رجلا فى هذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبنى على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما فى ربه رجلا ونعم رجلا قوله لا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مسامحة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصنجة لا ابهام فيها وانما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه فى قوة قولنا

قولنا طاب شيئي منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيئي زيد على ان يكون زيد بدلا من شيئي او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما يتساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد الابهامي سبب له او عن نسبته في جملة اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيئي في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة ان النسبة فلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لان له سبب لاعتبارها يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد الكاف اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيئي بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذا الموضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر بالشيئي وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقولك تعالى ملأ الارض ذهبا والملء قد يكون بما يملأ به الشيئي وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول على مثلك بالصفة ونحو بطولك رجلا وبعرضه عرضا قال وصنوان سمعنا تثنيه منبا بالقصر وهو افصح من المد بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لان نون الجمع نحو حسنون وجهلان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف وان اضيف مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد تم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبالها رجلا وربه رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي

قوله عندی الراقود خلا راقود نوعی از پیمانه وخم قاراندود کرده قال فی الاساس الراقود مکیال معروف لاهل مصر یاخذ اربعة وعشرین صاعا قال فیفرد الی قوله یجمع ضمیر الفعلین راجع الی تمییز غیر العدد وتعریته الاضافة وذلک لان هذا الحکم لایجری فی العدد مثلا تمییز عشرین مفرد سوا رکان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشیخ الرضی اذا قصد به الانواع وجب تجرید التمییز عن التاء نحو عشرین تمرا واذا لم یقصد به الانواع وجب کونه مع التاء قوله وهو یشارک اجزاءه ای یتشارک اجزاءه فی اسم الکل ای اذا کان له جزء واما اذا لم یکن فلا کذلک لان لابوة جنس مع ان لیس لها اجزاء قوله ویمکن ان یجاب عنه کان جوابه قدس سره مبنی علی التنزل والا فالظاهر ان الحلبة بفتح الحاء او کسرها لیس من باب الجنس الذی نحن فیه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء کالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم یصح التثنیة والجمع قوله وعندی عدل توبین عدل تنگ بار ومانند آن قوله او المعنی ان وجه التمییز بهذا الاحتمال مناسب للسیاق قوله بنون الجمع اراد شبه نون الجمع قوله لانه لایعلم مثلا عند اضافة عشرین لایخفی ان رمضان لو کان تمییز الکان نکرة ولو لم یکن تمییز الاحتمل ان یکون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس لیس الا علی تقدیر ان لایکون علما قال وعن غیر مقدار قال الشیخ الرضی هو کل فرع حصل له بالتفریع اسم خاص یلیه اصله بکون بحیث یصح اطلاق اسم ذلک الاصل علیه نحو خاتم حدید او هو ینتصب عنه التمییز واما الفرع الذی لم یحصل له اسم خاص فلا یجوز انتصاب ما یلیه علی التمییز نحو بطیخة ذهبا قوله ولقصور غیر المقدار عن طلب التمییز الذی یکون للتنصیص علی التمییز فان التنصیص علیه انما یناسب ما هو طالب التمییز قوله کان الظاهر ان یقول لان الابهام الذی یستدعی التمییز لیس الا فی الذات المقدرة التی هی طرف النسبة لکن کان ذلک الابهام مستلزما لنوع ابهام فی النسبة حسب استحالات الطرف ورفع ابهامها المتبعی مستلزم لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبته والنکتة فیه التنبیه علی ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق یاعتبار ان لیس هناک نسبة کذلک لا باعتبار عدم ذکر الذات ههنا وذکرها فی السابق الا تری ان نحو رجلا مندرج فی القسم الاول مع ان الضمیر غیر مذکور هذا حاصل کلامه قدس سره قوله والمصدر جعله الشیخ الرضی داخلا فی مشبه الجملة ولهذا قال لاحاجة الی قوله او فی اضافة لکن المصدر یحیله من هذا القسم ولهذا قال او فی اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما یشتمل علی النسبة قریبة من النسبة التامة ولیست الاضافة کذلک قوله نحو حسبک زید ای یکفیک زید قوله فکانه قال طاب زید ای کانه مثل بفعل او شبه فعل تنازعا فی نفسا وابا وکذا فی عطف اعنی ابوة قوله والمدرج فی الاصل اللبن قال

قال الشیخ الرضی الدرفی الاصل ما یدرای ما ینزل من الضرع من اللبن ومن الغنم من المطر وهو ههنا کنایة عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله الیه تعالی لقصد التعجب منه لان المتعجب منشئ العجائب فکل شئ عظیم یریدون التعجب منه ینسبون الیه تعالی ویضیفون الیه لمعنی لسدوره ما اعجب فلانا قال ثم الکان اسما یصح الی قوله والا فهو لمتعلق فی هذه العبارة شبهة مشهورة وهی انتقاض الشرطیة الاولی بجاءنی یدنفسا فان نفسا اسم یصح جعله لما انتصب عنه ولا یصح ان یکون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقیید مقدمها بکون التمییز لم یکن بعضا فیما انتصب عنه وکذا قید مقدم الشرطیة الثانیة بذلک لئلا ینتقض بمثل طاب زید نفسا واجاب الفاضل الهندی بان نفسا کما یصح ان یکون لما انتصب عنه بان یکون معناه طاب زید من حیث انه نفس من النفوس صح ان یکون لمتعلقه بان یکون معناه طاب زید من حیث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بدیع وفیه نظر اما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشئ والقوة المدرکة والقوة الحیوانیة والنقض لیس الا بالمعنی الاول ولا یخفی انه غیر صالح للمتعلق واما ثانیا فلان هذا الجواب لا یحسم مادة الشبهة اذ لو تعقلت الشرطیة کفی زید رجلا لم یجر هذا الجواب فیه اللهم الا ان یقال انه خارج عن هذا الحکم لانه فی حکم الصفة اذ معنی رجلا ههنا الکامل فی الرجولیة ویمکن ان یجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو کانت هذا المثال کان الجواب ذلک ولو کانت المثال الاول قلنا لو اردنا بالنفس القوة المدرکة او القوة الحیوانیة کان للمتعلق قطعا ولو اردنا بها الذات لم یصح ان یکون تمییزا اذ الذات من حیث هی لیس لها الطیب ان قلت المراد حملة الشخص مع جمیع صفاتها قلنا فح کان فی حکم رجلا فی المثال المذکور ولو سلم صلاحیة التمییز قلنا المراد بکونه لما انتصب عنه صحة الحمل علیه والقول بانه هو هذا اولا یخفی صحته ههنا کما اشار الیه الفاضل الهندی والمراد بکونه لمتعلقه صحة الاضافة الیه. لا یخفی صحة اضافة النفس الی زید و لبعض الشارحین جواب آخر وهو تقدیر معطوف فی مقدم الشرطیة الاولی والتقدیر ثم الکان اسما یصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان یکون له ولمتعلقه واعترض علیه بعض الافاضل بوجهین احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالی لتقدیر تقیید المقدم بکونه قبل جعله تمییزا وتقیید التالی بکونه بعد جعله تمییزا وثانیهما عدم صحة الشرطیة الثانیة لان مقدم الشرطیة الثانیة نفی لمقدم الشرطیة الاولی وهو مرکب من امرین وانتفاء المرکب بانتفاء احد الجزئین او بانتفاء کلیهما فیلزم ان یکون التمییز اذا کان لما انتصب عنه فقط لمتعلقه واذا لم یکن لشئ منهما

كان للمستثنى ويدفع الاخير بان هذا الشك غير واقع والاول بتقدير محذوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو للمستثنى
اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح
جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء
المنسوب الى زيد المغائر لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد
كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها لما قبلها كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ
الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شراهر ذا ناب ان شئت سميته لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة
تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظ مبتدأ وكائن معناه فاعل ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تراد في
التمييز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا بكذا قال الشيخ الرضي وقال
في المقتبس يقال صدوره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال
فمن تخلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولغرض الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن
البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذ احبلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له لكان التمييز
باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع
لان التفجر شروع الى ما رغد وملح وغير ذلك او الى ما وقار او غير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان
الظاهر غير مراد قوله وذلك بينة مثل قولك ربح زيد تجاره يعني تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم قال خلافا
للمازني استاذ المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس قوله قول
الشاعر هو من مجيدي الشعراء قوله ابجر او قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك قوله بالطراق في بعض الروايات
بالعراق قوله او قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا قوله غير قادح في التمسك اذ بنار هيم
على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف وانما سمي بذا القسم من المنصوبات
بذلك لان المتكلم يطيب من نفسه حزنه عن حكمه اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير
عن منع وقوع المؤمنين فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية
الكريمة اهـ ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انها

فی انها غیر کافیة فی الحکم علیه اجیب بان تعریفه لفهم من تعریف قسیمه کما یشیر الیه قدس سره هذا هو الحق لکن المصنف قال ان المستثنی مشترک لفظی بین المتصل والمنفصل لان ما بینهما مختلفتان فان احدهما مخرج والآخر غیر مخرج ولا یمکن جمع شیئین مختلفی الماهیات فی تعریف واحد بحسب المعنی وفیه نظر لجواز ثبوت قدر مشترک بین الماهیتین المختلفتین قابل لتعریف واحد کالحیوان والماشی المشترکین بین الانسان والفرس فکذا هذا فالقول ان المستثنی هو المذکور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفیا واثباتا مع انه یشکل علیه عدم المطلق من المنصوبات وتقسیمه الی القسمین ورجع الضمیر فی قوله الاتی وهو منصوب الیه فیحتاج فی دفعه الی تکلف عموم مجاز واجراء حال المدلول علی الدال والاستخدام بجعل الضمیر فی قوله الاتی الی المعنی المجازی للمستثنی بعضهم قال المستثنی المنقطع مجاز بعضهم حمل هذا القول علی ان اداة الاستثناء فیه مجاز لان لفظ المستثنی مجاز فیه قوله لا یمکن اجراؤها علیه بخصوصیته الا بعد معرفة بخصوصیته قال فالمتصل الفاظ التفسیر قال هو الخروج سواء کان اقل مما بقی او اکثر منه او مساویا ویرد هنا اشکال مشهور وهو ان زیدا فی جاء القوم الا زیدا داخل فی القوم اذ خارج عنه وعلی الثانی یلزم ان لا یکون مخرجا للاخراج المستثنی فرع دخوله ویلزم التهافت مخافة الاجماع والعقل الصریح فانه لو تملت له علی دینار الا دانقا کان الدانق داخلا فی الدینار وعلی الاول یلزم التناقض الصریح فکیف وقع فی کلام الله تعالی وکلام العقلاء واجیب عنه بوجوه واختار الشیخ ما اختاره الاکثرون وقال هذا هو الصحیح وحاصله ان التناقض انما یلزم اذا قدمت نسبة المجیئی علی الاستثناء لکنها متاخرة عنه لان المنسوب الیه هو المجموع المرکب من المستثنی منه والمستثنی فالنسبة متاخرة عن المنسوب الیه قطعا کما انها متاخرة عن المنسوب الیه فی جاء القوم الا زیدا هو القوم المخرج منهم زیدا لا القوم المطلق حتی یلزم التناقض وفیه ان هذا الجواب لا یتمشی فی بعض ادوات الاستثناء کما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقیدان للنسبة فیکونان متاخرین عنها نعم یمکن ان یجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم علی الحکم فلا تناقض وبیان ذلک انک اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجیئی الی القوم علی احتمال ان یکون علی طریقة الایجاب بالقیاس الی الکل او الایجاب بالقیاس الی البعض والسلب بالقیاس الی البعض الاخر وذلک لان تقرر الایجاب او السلب بعد تمام الکلام فاذا قلت الا زیدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقیاس الی زید والایجاب بالقیاس الی ما بقی ولیس معنی الاخراج الا المخالفة فی الحکم بعد التشریک فی النسبة ولما لم یکن فی المنقطع تشریک لم یکن هناک اخراج قال جمع متعددون فی عدد وکثرة قال بالاغیر الصفة بیان للواقع لئلا یذهل قال واخواتها اراد بها

کلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم الخارج منهم زيد و المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك وايضا يرد على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاء في القوم اه قيل لا ولكن لاستدعيان اخراجا ولهذا استعملا في صورة لا تصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي ليس بنفي اه الموجب والمثبت مطلقا ما ذكره وغير الموجب غير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان البدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا اجاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان البدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفيد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون اه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك للبصرية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قال وتقدما عطف على قوله بعد الا اذ هو الظاهر المتبادر الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما ان المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف

عطف الا انها كلكن لعاطفة فى وقوع المفرد بعدها والمتاخرون لما راؤها بمعنى لاكن قالوا انها لمناسبتها بنفسها
النصب لكن الاسماء وخبرها محذوف فى الاغلب نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجئ
خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا فى المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
ليس للاستدراك والا انها يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها قال الاكثر
متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الاعراب وخبر محذوف قوله واما بنو تميم اه فى بعض شروح المفصل ان بنى تميم يجعلون
المنقطع متصلا بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك
اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس
السابق بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه معدودا كان او غير متعدد نحو جاءنى الا عمرو اقوله لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم وذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق
بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من
قال بتقدير مضاف والتقدير الا مرحمة من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من
المومنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا عاصم اليوم معتصم من جبل ونحوه
سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعنى السفينة قوله التى هى ام الباب لانها موضوعة للاستثناء
وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان آخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفى وغير ذلك استعملت
فى الاستثناء لضرب من المناسبة قوله والى اسم انفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى البعض مطلقا
كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على البعض فذكرت فى ضمن الكل وانما يحمل اجمالا الى الكل لان صيغة
الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل من الابعاض لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق والدليل العارف
عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى قوله والتقدير جاءنى القوم عدا اه اذا قيل عدانى كذا
كان معناه انتفى عنى كذا فاذا قلت جاءنى القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجيئ عنه واذا قلت عدانى زيدا
او بعضهم زيدا كان معناه انتفى عنى المجائى او البعض عن زيد يعنى ان ليس زيد جائيا او بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان
معناه انتفى منه فاذا قيل جاءنى القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيئ من زيدا وانتفى المجائى او البعض من زيد

اى سلب عنه قوله وقت خلوهم اى خلو الجائى منهم قال ولا يكون لا يستعمل فى موضع غيره ممثل كان ولم يكن
قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا اه ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد
ولا يكون فعلهم فعل زيد قال فى ما بعد الحال من الضمير المجرور قبل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا لكان المبدل منه فى حكم النسخة ثم قيل ليس فى بعض النسخ لفظة فيوجه يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز
ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذا النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب لك ان تجعل قوله فيما بعد الا
على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله فى كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع
او بالاخير فقط لان جواز النصب فى المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط
لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءنى احد حين كنت
جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فى جواب
من قال اقام القوم الا زيدا افاد النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السوال قوله على البدلية اراد بدل
البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه لان الاستثناء المتصل يغنى غناء الضمير لانه يفيد
ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا باصالة اى بنوع تحمل قال ويعرب على حسب العوامل اى على قدرها
اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الاول فى نحو ما مررت الا بزيد فانه
معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور
اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا
ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو
العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضى انما اعرب باعراب
المستثنى لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه
الجزء الاول والمستثنى حاء بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعنى فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى
حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين ينبون
دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاءنى كل احد الا زيدا فينبغى ان يجوز جاء الا زيد

الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا واذا لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لهما معارض فيتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العموم لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فتورث بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه حينئذ يتعين المراد قوله اذ معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يبين ان نفي النفي يفيد ودوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لانه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قال ما جاءني من احد بل من احد لوضع من بالبار المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي تقدر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله فمرفوع محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في النصب نصبه لانه الا اصدان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا في الاعلى قوله قيل انما وصفه به لو لم يوصف به يصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير قوله لان من الاستغراقية انما قيدها بها لانها قد تكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم تكن استغراقية قوله لانها لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء كان باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامرأة قوله لا يقدران اي لا يفرضان وقوله عاملين تمييز او حال او مفعول ثان بتضمن معنى الجعل قال لانهما عملا النفي يعني انه علة تحملها على ليس وان اوجزه العلة وعلى التقديرين بانتفاء منتفي العلة قوله فمرفوع على انه اه النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر علتها لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر للضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قال لنقض معنى النفي اي تناقضه فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليت ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي فيه ويبقى حكمه نحو ما كان زيد الا عالما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين اه قال الرضي كسر السين

مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان قوله لكونها حرف جر والیه ذهب سیبویه والدلیل علی حرفیتها قولهم حاشای من دون نون الوقایة وامتناع وقوعها صلة لما المصدریة مطردا ودخول ما علیه ونصب الاسم بعدها شاذ عنده قوله واجاز بعضهم النصب اه بدلیل حاشیت زیدا واحاشیه قیل تحمل ان یکون بمعنی قلت حاشا نحو لالیت ای قلت لا الا ولولیت ای قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا اولیته اللام تعین فعلیته قال الشیخ الرضی الاولی انه مع اللام اسم للجملة منونا نحو حاشا لله فی بعض القراءة وانه بمعنی تنزیها صدر فیجوز علی هذا ان ترکیب کون حاشا فی جمیع المواضع مصدرا بمعنی تنزیها واما حذف التنوین فی حاشا لک لاستکراههم التنوین فیما غلب علیه تجریده منها لاجل الاضافة کما قال بعضهم فی سبحان من علقمة ان ترک تنوینه لا یدل علی علمیته لانه لاجل ابقائه علی صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها تنزیه المستثنی اذا استعمل حاشا فی الاستثناء وفی غیره فمعناه تنزیه الاسم الذی بعده من سوء ذکر وربما اراد وا تنزیه شخص من سوء فیسندون بتنزیه الله سبحانه من السوء ثم تنزیهون من اراد وا تنزیهه علی معنی ان الله منزه عن ان لا یظهر ذلک الشخص عما یشینه فیکون اکد وابلغ قوله انتقل اعرابه الیه فالاعراب حقیقة لما اضیف الیه ولهذا اجاز العطف علی محله نحو ما جاءنی غیر زید وعمرو بالرفع لان المعنی ما جاءنی الا زید قیل لما کان اعرابه بعینه اعراب المستثنی بالا کان الاحسن ان یقول واعراب غیر اعراب المستثنی بالا بدون الکاف وانما لم یبن غیر مع انه بمعنی الحرف لان ذلک فیه عارض قال وغیر صفة غیر مبتدأ وما بعدها خبر ان له قوله باعتبار قیام معنی المغایرة بها سواء کان بحسب الذات او بحسب الوصف لکن قال الشیخ الرضی ان استعمال الغیر بالاعتبار الثانی مجاز قوله وذلک لاشتراک کل منهما اه یعنی انه استعیر غیر لمعنی الا لاشتراک کل منهما فی المغایرة فان غیرا تدل علی مغایرة مجرورها للموصوف بها واذا وصفا والا تدل علی مغایرة ما بعدها لما قبلها فی الحکم فجاز استعمال کل منهما فی معنی الاخر لعلاقة الملابسة قوله اذکر انما اشترط ذلک لیکون الظهر فی کونها صفة قوله نحو ما جاءنی رجلان الا زید قال الشیخ الرضی لا یجوز الاستثناء المتصل لان المحکوم علیه اثنان من هذا الجنس وزید اثنین اه قوله وانما قلنا اه هذه الزیادة لدفع شبهة وهی ان مناط حمل الاعلی الصفة تعذر الاستثناء وما ذکره من الضابطة لا یوجب التعذر وانتفاءه لا یوجب عدم التعذر فلا یکون الضابطة مطردا ولا منعکسا فوجب ان یقول بجمع غیر معلوم قوله والمستثنی ولا عدم

عدمه وقد يمكن بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله فالا في الآية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يغير النفي المستفاد من لولا النفي المعنوي ليس كالملفظي الا في علماء اقل وابي ومتصرفاته وصرح بذلك المصنف شيخ الرضي وابن هشام البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ويجب ان لا تتعدد الا الله اي يجب ان لا يكون اله الا احد لان التعدد يستلزم المغائرة والمغائرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزمة لانتفاء الملزوم فكلما كان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها قوله اي بناء على طريقتهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال احد قوالي مكانا سوى اي معنويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل المطلق الاستثنائي فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله ـ والمراد بجعلية المسند اه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد بجعلية المسند لدخولها ان يكون اسنادها واقعا بعد دخولها قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها قال كامر خبر المبتدا في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد تخلص بعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيتجه ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يقولوا في يصبح زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر وها في قوله تعالى والكاظمين غيظه قد منع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا مما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار

وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع لان يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المصدرية تقلب الماضي الى معنى
الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله وكذا انتفى
الاعراب اما وقع في بعض النسخ سير في قوله تعالى وما زالت تلك دعواهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على ان النحاة في تعيين الدعوى
لا في كون تلك دعوى قوله وهو كان يعني ان اطلاقه ليس بسديد قال في مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضي يحذف كان مع
اسمها بعد لو وان الكان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين
وبعد لدن وافراتها نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قوله وهي ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقديره معها وفي عملها ونحو
ذلك من كان المحذوفة واذا لم يجز تعيين المنصب نحو اسير كما تسير آن آسير فراكب من زاجلا زاجل التي كنت راجلا فانا راجل
قال اربقه اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لام ما بعدها ان صح رجوع ضمير كان الى المقدر الى مصدر
ما عدى بحرف جر نحو المر مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي الكان قتله سيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس
مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح قوله وفصلها يجوز في الثاني تقدير
فعل لائق نحو بخير جيء اقوله ورفعها قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم
الكان نفس عمله خيرا الا ان كان في عمل او معه خيرا والثاني في فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة
حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذف مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا
متصلا فان قلت لم يقدر للرفع كان التامة فان قلت لم يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف تقديرها لقلة استعماله
ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة داعية الى الحذوف قوله فكان جزاءه خيرا ان ناصح دخول الفاء
على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله اما جرانته اما انت ذا نفر * فان قومي لم
تكلهم الضبع * ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم تكلهم اذ يمنع تقديم ما بعد الفاء
عليها الا مع الشرطية فلا بد من تقدير فعل هنا عند البصريين من نحو قوله تفخر وتكبر ثم قال الاولى ان ان الشرطية
كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر

كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من
ما يكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها
او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفا نحو اما انت منطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق فلا بد اذن
من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفا غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قال المصنف بلا التي
لنفي الجنس من غير تبعيضية فلا يرد نحو لا غلام رجلا عندي ما حسنا من انه منصوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي صفة الجنس
اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة عن تعريف المنصوب بلا الى هذا
لانه يخرج بقوله يليها نعم اما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل
في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها وعلة ما ذكراه مع حذف مفعول لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها
قوله وهذا القدر كاف اه فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان نكرة لا يسمى اسما فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني
بالدخول عليه العمل فيه قوله او مشبها به ان قلت ما القول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم بفعلكم
ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فكونان مشبهتين
بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او
بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله
لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبر الان حرف جر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر
مبتدا كان او منفيا ولا يضر تقديرا يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم
الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول كتب ما على ان يكتب خبر عن ما قوله اي المسند اليه بعد دخولها
يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر
قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه
فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله واليا
منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقد
قدم في باب النداء انه مضاع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية

لا يفيد التنقيص الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني
من رجل قوله لان الاضافة الى الاسم الصريح يرجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا
الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه قال والتكرير وكذا وجوبا لتكرير في النكرة المتصلة بلا اذا نفيت عملها لان
القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناءه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا
لا بعينه يعني ان تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى
نعم اولا قوله لاشتهاره ح لقوله عليه السلام اقتضاكم على قوله ويقوى هذا التاويل اعلم ان نزع اللام
واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او في ما اضيف اليه الا في عبد عمر وعبد الرحمن اذا عمر
والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع في الصورة الاولى فلمراعاة اللفظ واصلاحه
واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال في مثل ولا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله
فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول
نفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن
العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون في الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان
ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاولى ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على
موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون لا لنفي الجنس وان رفعت الاول
وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرئة قوله وخبرها محذوف اي موجود مرفوع بلا الاولى الثانية وانما جاز
ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم العامل الواحد في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اي لا حول
ولا قوة موجود الاظهر موجود ان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره
في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب
بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير
زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مقصودة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى

الاولى او الثانية او كليهما قوله والثانى معطوف على محل الاول والقياس فى ذلك مضى الخبر كما فى ان قوله وضعف
المضعف الشيخ الرضى قوله لاكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا كون الاسم بعدها
مرفوعا والخبر منصوبا فى نحو لا براح ولا مستصرخ فقطعوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة قال
واذا دخلت النهرة دون الجار فانه اذا دخل الجار يجره نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شئ وربما فتح نظرا الى لفظة لا كما
يبنى مع اللام الزائدة نظرا الى لفظها قال اما الاستفهام ظاهر عبارة المص الحصر فى الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يعنى التقرير
والانكار والتوبيخ قال ولى ان يصرف العبارة عن ظاهرها ويقال انه اخص الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافى
لا يكون المجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضوع فى صورة التمنى اذ التمنى يخرجها عن الخبرية فيصير اسمها مفعولا
بمعنى الاغلام اتمنى الغلام قال الدلسى ما نقله الشارح قدس سره قوله واما قوله الا رجلا يعنى كان القياس الا وجل بالبناء
آخره * يدل على محصلة تبيث * الحصلة المرأة تحصل تراب المعدن تبيث اى تثير فعل كذا قوله لكان الاتحاد اى
لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفى اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اى كيسا فكانك قلت لا ظريف
قال وهو رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعى الا فى ان ان
قوله ويجعل مرفوعا قد مر ان القياس مضى الخبر قوله لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم قولهم المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضى وجوب البناء
فى البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء والتاكيد اللفظى يجب بناءه واما المعنوى فلا
يكون فى النكرة وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضى قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم
المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الاذوفانه لا يقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضى فالوالد والاب
والاخ قوله واجراء احكام المضاف عليه انما زاد الكاف لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك
لنون لا بالة كما يزين لاحسن وجه ولم يحذف النون فى لا غلامى قوله اى مشاركة بسم لاحسن يضاف يعنى ان صورة
هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى
الاول واما المعنى الثانى فلا يعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الاختصاص جعل
الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المعانى الاخر قد يلحق به قال لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان
مضافا لزم الرفع والتكرير فيه ان الصورة غيرة فلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا

وذا التيسير مع المعرفة قوله ولا يحذف الاسم وجوبا الخبر كما يحذف الخبر الاسم وجوبا لدلالة واحدة قال خبر
ما ولا وقد يلحق لا الناء كما في ابت وثمت لما نابت الكلمة المبالغة ولا يدخل ح الا على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب
او على وان او وهنا مستعار للزمان نحو لات حين مناص الغالب في النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقديرات
الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقديرات حين مناص موجود او لا يستعمل الا محذوفا احد
جزئي الجملة قال المشبهتين في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما ليس نفي الحال عند النحاة والحق انها لمطلق النفي
قوله اي خبرية يعني ان الضمير راجع الى الجزئية المستفادة من خبرها ولا قال الشيخ الرضي لا يقال عن احد رفع اسم
لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث لا يذهبون اه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من
الاسم او الفعل ليكون مكتسبة جهتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل قوله نافية موكدة والا فالنفي على
النفي نفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوه من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قال وانتقض
النفي بالا نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا تجزئا باهله * وما طالب
الحاجات الا معذبا * واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران متجزئون وان معذبا مصدر كقوله تعالى
وفرقناهم كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سير اقوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس نظرت على الاسم المتقدم على الخبر
فلا يجوز ما زيد اعمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي على خبرها منصوبا
كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ الرضي المرعبد القاهر خبر مبتدا محذوف
اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند الغائها عن العمل قوله
يعني الجر بباء الزائدة فلا يتوهم المدر قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المصنف ذكر اقسام المعرب قوله بل بحيثية كونه
مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب واعلم ان يقال بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ
لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اه جر سابقه مع ان المراد بين قوله لكن المشتمل على علامة اعم منه
لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء قال والمضاف اليه اتى الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد لاحتمال
انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وحكما شبهه نحو كفى بالله بخلاف
المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي لفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر

المقدر وجاز تقديركان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتاها سرعة وبطوءا والقول بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو عن تحمل قوله وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف الجر دوري لان الخفاء في الجر وربما عتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله اي منسلخا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب فان المعنى محلى تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجر وتنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه انما فاعل قام مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة جزء من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في كم رجل وحوائج بيت احمد والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد بسحته ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط شيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة الحقيقي عمل الجر لانها اذا عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ قوله علامتها انما قدرها اذ لا يسوغ حمل قوله ان يكون اه على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرانها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها قوله كاسم الفاعل اه المنسوب قوله واما مساء وكان المراد بالمساواة المشابهة المطلقة والمساواة قوله واعم مطلقا كما هد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقيين وفي المسجد الجامع وطور سينا مر والاسماء اللازمة

الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجبت تنافرا لانه غير مانوس قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات اه قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهارها اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا لو الزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا لاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكل مما يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد فان معنى ضرب اليوم اه يعني ان هذا الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقا والسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرات الخرقا الملابسة انها تشرع في التهي لاسباب التشاء عند طلوعه لاقبله كما شان النساء والمدبرة الهيئة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فغير كثيرة وايضا لو كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابس مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه قولنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ثم ان وضع هذه الاضافة يفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي منه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه لغرض خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذو اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا احاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او البعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق وما كلام الشيخ قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشتمل ما به بمعناها كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختصارا قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل اي المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كانت للحال والاستقبال او غيرها كذا قيل وليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك كفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحدا منه وعبد لطيفة كثيرين وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم ان

ان واحدا مضاف الى ام دام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير
في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف فمعنى ضرب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل
وسيجئ ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فالكلام ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا الكلام نكرة
مختصة فتبصر وكذا ينبغي ان قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وناذرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي
يتوهم في امثال هذه التراكيب قوله لتوقفها في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا امثالها فانه يشتمل كل
ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السيرين وقد صرح ابن السراج في قوله
تعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها
واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل للصفة والمراد بسلم اضيفت صفة محمول على غاية حاله لان غاية حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان
تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد قوله نكرا بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان
تنكير العلم قد يكون بارادة اشتهر اوصافه او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك
قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب
النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف بمعنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر قوله لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول
اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف قوله وبين جعلها
علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما قوله بل فيها زوال تعريف اما
حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا زالت بمقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم تزل
بمقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله من ترك اللام فقط قوله
قال ذو الرمة تنث الاثافي اه نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما ايا منزلي سلمى سلام عليكما * هل الازمن
الاتي مضين رواجع * وهل يرجعن التسليم او يكشف العمى * ثنث الاثافي في الديار البلاقع وقال في هل يرجعن اي يرد
جوابه السلام وفي او يكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي ثنث الاثافي جمع اثفية وهي احد
من الاحجار الثلث التي ينصب القدر عليها وفي بلاقع جمع بلقع بمعنى الخالي قال صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي

ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل به فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار وبمعنى فان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضارب غلمانه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببيا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتها الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث تحتملها والمعنوية وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل او المفعول المستعمل بغير الاضافة لفظية كما يؤول المقيد بالمقيد والعبرة بالعين او ضمها وسكون الموحدة بالعابر قوله ونحو مصانع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد التخفيف في اللفظ اي الاخفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضيف الفاعل اليه بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع من الصفات تغلب المرفوع بخلاف الناصب من المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه اه لا يخفى ان المجموع المركب من شيئين يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال لبيان لاحق على سابق واستدلال بالاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك مشكل بالقياس الاقتراني لانتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثمة اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او تركيب مجاز كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب اه لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قال خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله واجاب المصنف واجاب بعضهم بان الاضافة تبقى اذا كانت مفيدة ابدا فيلزم بعد دخول اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله اللهم ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف في التركيب لا في الاستدلال قوله اذ لا نص فيه اه فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال قوله ليستوي فيه

فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه وجهان اخران اه اما الرفع فتبع لخلو الصفة عن الضمير
واما النصب ففيه تحمل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة النحاريين
حيث فسروا كلام المصنف كذا بناء على نقل سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب
قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الزمخشري
والمبرد في احد قوليه وجاز احمد قال جملا اى لجعوبته اى لحالة يتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اى
جوزوا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيدا اه بقي على هذا التقدير دون السابق شيء وهو انه لم يحملوا الضارب يد على
كما حملوا الضاربك على ضاربا فلنا دون التقدير السابق او حاصله ان حذف التنوين في ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير
لان التنوين لاتصال الضمير مطلقا فيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب الفرق الى الخفة
لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف ضارب زيد فان التخفيف فيه منظور فيه ان قلت يرد على
هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول
او قال بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما
في حواري بمعنى اصدقاء ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على
ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة
وليس الضارب زيدا مشابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه
كما ترى قوله ورد على القاعدة الاولى اه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف
مع افادة التعريف او التخصيص تمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة ونحوه فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا والوجه
هو الوجه حقيقة لكن جعلته غيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة جرد قطيفة قدم جرد واضيف
للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع
قوله متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما ان هذا الوقت جامع للناس في مسجد للصلوة فاضافة
كاضافة سيف سجاع قوله وتاويلها اه قال الشيخ الرضي يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب

والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المخصصة لفائدة التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سايرالامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين قوله متاول بصلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحبة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطى الاقدام وقال مثل جرد بطيخة قال قدس سره فى الحاشية جرد خرد زشته از بهمكى وفرسودكى بطيخة جادر بچيده صراح قال اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص اراد المشابهة فى شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان مايطلق عليه الاسد يطلق عليه وبالعكس بخلاف كل عالم يطلق عليه الاسد ولم يطلق عليه الليث وبالعكس قوله سوا اوكانا مترادفين اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه ابن الشجرى والرضى قال بخلاف مثل كلاهما زيد وعين الشئ وكذا احمى زيد اى ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اى كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسما مقحم قوله فانه اى المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله تخصيص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهى فى المضاف دون المضاف اليه لان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله سوا افادت اه يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشئ بمعنى الموجود فى الخارج عند جماعة واشتهر فى ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهنى والخارجى عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشئ نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه فى الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق فى الذهن فهو فرد من افراد الشئ لمفهوم الانسان بالنسبة اليه مع يكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على المدلول اه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال ذو وذوات ومتصرفاتهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صبح اى وقت صاحب هذا الاسم وذوات صبح اى مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح مايشرب فى الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشراب قوله جاز فى مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الدال غير صحيح قوله لان مقصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكرا ولا يغنى غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا والمغلوب لاحكم له فان من عرنثم غلب سبب قوله وهو فى عرف النحاة مالبس فى آخره حرف علة وذلك لان

وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم قال او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح
قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لا تستقل بها
في حكم الابتداء بها قال فالكان آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فالكان اه قوله لتشاكله
ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروا بها الى الياء ليكون الكسر قبله قوله ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب
على هذا ان لا تقلب واو الجمع ياء للتناسب وأجيب بان أصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذا القلب
لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجمع بخلاف قبل اياه في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس عرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة اه
لان الياء ساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء
واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادى الى اللبس وزن يوزن خانت مخيرة في ابقائها وقلبها كسرة وقبلها كسرة نحو لي
في جمع الوى الا ثنية فعل بفعل قوله فتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث تدجا الياء ساكنا مع الالف في قراة
نافع محياي ومماتي اما لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر شدة من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد
عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قال فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله
تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالحال في
اخ اه او فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله
وتقول حمى عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو بدليل
اخوان وابوان قوله ابي مالك بصيغة المخاطب قال قدس سره في الحاشية او في نسخة قدر اهلك ذا المجاز
وتدارى اه كتب على قوله قد راى تضار وقال ذو المجاز اتم سوق بمعنى ومعنى راى ظن انتهى قوله لارى بصيغة المجهول قوله
مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب المجرد الاحتمال اي الى جمع اب فاصله ابين كما في جمع اخ قال وتقول اي
امراة اه قيل انما صرح بالقول بتجوز اما من نسبة الحم والهن الى نفسه واقول يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما
الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف

والله جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان للام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كابا واخا واحا ولان قياس فعل صحيح العين افعال كجمل على اجمال واما هن فلم يسمع فيها هنا وحتى يستدل به على تحريك عينه ومونثه وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تا التانيث لابد من فتحها وكذا الاول فى منوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة واو وعينها واو بدليل افراده وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فلا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان ما كان العين منها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت شيا عوضت الميم عن الواو ليكون الكلام راجعا الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال * هما نفثا فى فى من فموبهما * وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهى اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعنى فوك فاك وفيك قال وجاوحماه لم يراع فى الذكر درجات فصاحة اللغات والاخلق ان يقول كدلو وعصا ويد ودم وفيه نوع سادسة ادنى الكل وهى ان يكون كوشار قال وذو اعلم ان عينه واو ولامه يار اما الاول فلان مونثه ذات واصله ذوات بدليل ان مشاها ذوات حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثانى فلان باب الطى اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ونونه فارس عند الفراء والمشهور ونونه فرس اذ لو كان كفلس لقلبت فى المونث واوه ياء الكلية ولا يدل اذوار جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وضع وصفة اه قال الشيخ الرضى انهم اذا اردوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا يمكن لهم ان يقولوا جارنى رجل ذهب فجاء بيد وفاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة تم توصل بذو الى الوصف بهما وامكان بعد الوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب والقاتل فحذف المضاف الموصوف به واقيم المضاف اليه ضميرا وعلم مما يجرى مجراها مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف اه يعنى اللهم صل على محمد وذويه وما وقع فى كلام بعض المتاخرين اصلى على نبيه محمد واله وذويه فذلك اقتباس من الدعاء المانور قوله وكانه خص المضمر اه يعنى ان المناسب للمقام النظر

انظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه ذا العدول الى جنسه فتبصر قوله اى ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ ولكني اريد به الذو وبيانا قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة والوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره الكاهل بين الكتفين انتهى واما بالنظر الى فهو وصف بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية والكان في الرتبة الثالثة او الرابعة شبانا بالقياس الى غيره كالصفة التابعة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال للتصوير ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى التقديرين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب المرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقولك الكتاب خبر واخبر الان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصيته فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله ناش من جهة اذ الكان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء المنسوب اه لا حد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل متحدتان زيدا لبيان الجمع والمنع قال النعت مقدم على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر مناسبة كما سيجيء قال ليدل على معنى اي على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل

جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبنى زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبنى زيد وعلمه واما اعتبار قيد الهيئة فى التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضرورى قال وفائدته ليس من وظيفة النحو قال وقد يكون للجرد والتشاء اه وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير قيل الفرق بينهما ان الموكد تؤكد بعض مفهوم المؤكد كما مس الدابر دفعة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرا الحاقا لهما بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا يشتبه لاحد فى ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع من المجموع عرف على ان هذا الجواب لا يجرى فى مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر فى الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى على اجزاءه كما فى قراءة الكتاب جزرا جزرا والبيت سقف وجدران قوله ولما كان غالب اه حاصل كلام المصنف فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصقر ولم يستضعف بزيد اسد حالا وفى الفرق نظر قوله ورده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد والواو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو دائما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد فى كونه نعتا فى غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق ولذلك لان اوقع بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعى الشامل للوضع النوعى الذى فى المجاز فانه يرد نحو مررت بمنيرة اربع بنار اعلى ان اسم العدد فى المعدود مجاز ونحو مررت برجل اى رجل بنار اعلى ان اى هذا استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال فى مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التى هى الدلالة واللام للاجل والغرض متحمة ينبغى على ان اللام ليست صلة لوضع قوله فان النهى اه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قال نحو مررت برجل اى رجل اى بذة تكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق يكون تابعه للجنس

ه والمجموع كاشف

للجنس معرفة كان اذ نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى فيقال انت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يعد في جميع الرجال وحده الرجل اى كامل في الرجولية ومن سوء ادب هذا الرجل اى كامل من سوء ادب باطلاق هذا الرجل يعني به الجنس الحاضر بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وصفت لسائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولم تقع صفات اذ تلك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان التأويل يكون في غير الرجل وهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالبغال والحضار حاضر في الارض واسماء اما تلك بهذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاجزا قال وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى الاسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة وفي المواضع الاخر التي لا تدل اى لا تقصد بدلالة هذا المعنى قوله لا المعرفة الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من اقام رجل وذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه زيد قوله لان الدلالة على معنى اه قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الخبرية المحكية بقول محذوف كقوله جاء وانا بذق هل رايت الذئب قط اى بذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخر بقلة قوله ما اذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اى لم تكن هي النفس الموصوف ولا المتعلقة في الملازمة مناقشة تجوز

حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قال وقد يوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله قال وبحال متعلقة المتعلق اعم من ان يكون مالة اضافة او نسبة اليه كالاب والغلام او ماله ربط الى مالة تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله معنى بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قال والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهاد بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة ان الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها شيء ولا فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قال والثاني تبعه في النكتة الاولى ثلثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يغير فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ربما من قبيل وصف الشيء بحال نفسه تحملا وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا تحملا قوله لانه بمنزلة تعدون غلمانه لكن ضعف ما عدون غلمانه اقل من ضعف يعقدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل من الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانها علامتان قطعا قوله وحمل عليها ضمير الغائب اجاز الكسائي وضعفه بقوله تعالى لا الله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى الاسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك للمعنى اذا كان في قالب الضمير لا لقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقتصر به او اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله

قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام اه على ذلك الا ان يتبع استخدام بان يكون ثم اشارة الى الاخص والمساوى بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد فى الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه ويجيب بان الاشارة فى حكم الضمير او فى قوته فان قوله ومن ثمه فى قوة قولك من اجله قوله لانه المقصد لا يجوز ان يكون المقصود الاصلى بخطابى الرتبة عما ليس مقصودا قوله ان اسم ما ينها المضمرات قال الشيخ رضى كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصولا فى كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا والمدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذى اللام اما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه تكتيب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه ناقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر قال الامثلة اى ذى اللام الاخرا والموصول فسره بالمماثلة فى التعريف حتى لا ينتقض بقولنا معانى قال ان المرت الذى تعرفون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله اى ذى اللام اه فكانه جعل الاضافة عهدية والاشارة الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال فيه ام وهو ان الموصول الواقع صفة ما سيفى اه له اللام نحو الذى والتى دون ما ومن واى الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه والاشارة عن فسروه بذى اللام وهو منتقض بالآية المذكورة واجيب عنه بان المراد ما هو ذو اللام صورة ومادة بان الموصول ما صلته فى قوة المعرف باللام فان قولك الذى ضرب فى قوة الضارب وفيه تامل قوله او انتقض منه ينبغى ان يدعى ان الانتقض لا يحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور قوله بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة قال العطف هو فى اللغة الاماله قلب هذا القسم من اتباع به لاماله حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا عطف النسق لانه يكون مع متبوعه نسقا واحدا لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله اى فى نسبته الى الخبر فى صدقه على مثل البيت سقف وجدران فخار قوله بالنسبة الواقعة فى الكلام اى فى الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد

اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان اخوك والمكان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه
زيد قوله لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان
المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم تقع غلطا ولا مجازا
في النسبة وان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولانك انك اذا بينت شيئا فالمقصود هو المبين والبيان زعم قوله
وجيب بان المراد انه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك
توهم انك غالط به بمثل هذا النجم بدر شمس وثالثها انك نسيت المبدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة
في ان المبدل منه من تلك الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله توسط داخلا فيه وقد يجاب
ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد
من انواع الادراك اعني الحكم والتردد وغيرهما سواء تعلق القصد اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا
ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا واعتبارا كونها على نهج من الادراك
دخل فيه المعطوف بالواو ما دام لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل لان المتبوع قصد ابتداء لم يدأ له فاعرض عنه بل وقصد التابع قوله ولما تم الحد اه
يحتمل معنيين احدهما ان قوله توسط حكم خارج عن التعريف واخرج المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة
توجيه لكنه من تتمة التعريف اولانه قصد بمثل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما يساق اليه الفهم ويؤيده
تاخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظيره وذلك في تعريف الاعراب قال يتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه
تجريدا قال واذا عطف اي اذا اريد العطف لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة قوله لانه
قد طال الكلام اعلل تعيني اما هو الواجب نحو ذلك حضر القاضي امرأة والحافظ اعورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب
البصريين اشارة الى انه خلاف القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب لا استحسانا
قلت يابى ذلك ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال
الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا اسمي الا اذا لم يشبك انه لا معنى له وانما جلب لهذا الغرض كما بين فانه لا يتصور الا بين اثنين
فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود وقوله بدليل قولهم

قولهم بيني وبينك او بيني لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن
ان يكون للباء الثانية في معنى او يمكن استيناف معنى الجار والمجرور به بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان احتياجه
بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كافي الحرف اه يعني ليس باقل من الحروف الزائدة قوله مستدلين بالاستواء
وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر
لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وتاءيهما بانه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وتانيهما بان
الواو للقسم وفيه انه تقسم السوال لان ما قبله والتقوا الله الذي تساءلون به وتقسم السوال لا يكون الا مع الباء ولما كان
القسم انما يكون تاكيدا بالمقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء
ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن القرأت السبع متواترة
قوله وقوي الظاهر ولتقوي قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان للعامل وخلافه نعم قابلية الاعراب
كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او محمول اه اعلم انهم حملوا الحمل على النكرة
الضمير جوابا واشتد وجوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا
ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان ضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم تكن
تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله اذ لو نصب اخفض ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على
زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم قوله فتعين الرفع اه يحتمل ان يكون
اذ عمرو فاعلا وانما يذكر هذا الاحتمال لانه جرى في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله بان يكون معناها السببية
لا العطف كما في اذا لقيته فاكرمه ويكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما بالسببية اقول ذا الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يليها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدا واذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى مترتبا عنه اولا ونحو ذلك
جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باتحادهما وذلك لان ذلك التعلق يحيل المجموع امرا واحدا فنقول الذي جاءني فضرب
زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا
ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان

على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليتم الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا اجاز العطف على معمولي عامل واحد قوله وهذا اي فهذا العطف والكاف اه كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي تقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة وتعليل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين وذلك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف رجع بمنع دفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين منهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا في الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتاخر المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام واوله لان المخبر به في الاول موخر وفي الثاني مقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابطة المذكورة فحاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ما في كلام المصنف اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليه واما ثالثا فهو ما استثناه قاصر عن الضابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثني قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد قال التاكيد جار بالباء وبالواو اعقب به العطف لان العاطف هو ثم والفاء تقديرا في التاكيد اللفظي كما يقال واصل ثم واو كقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شاكك في العلوا اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة

في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد به التمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر مبنيا
الشيئ او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني بجعل حاله اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة
كما ان نفسه في جاءني زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاءني القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا اه لذا اطلق النسبة قوله وذلك الدفع كونها تكرير اللفظ تكرير المعنى فانه
غير نافع لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فغلت
نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله يذكر كل واجمع اه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا اراد والوحدة
والاثنينة والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
رجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة وار بعة الى غير ذلك واما اذا اراد وها باعتبار نسبة الفعل اضافوا
الالفاظ الدالة عليها الالفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرب فبعضها يجيئ
الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجيئ الا تابعا على انها توكيد وهو كلا ومثناه اجمع ومتصرفاته واخواته وبعضها لا
تابعة مضافة في التقدير على رأي الخليل وربما نصب جمعا واجمعين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بما زائدة
نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بهما مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد لفيه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضهم
يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءني القوم ثلثتهم ولا يؤكد ثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف
المخاطب كمية العدد قيل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا لانتفاء الوصف في نحو جاءني رجل رجال ثلث قوله اما البدل والعطف
فظاهر خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل اجتماع الى منبه وهو ان البدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لمتبوعها
قوله وافادتها توضيح متبوعها الخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة
انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لاقترام المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره
في حاشية الرضي قال المصنف في اخراج الصفة المركدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى نفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ فضلا عن ان واحدة لا تقرر معنى نفخة لا شائع قرض ان واحدة تدل على الوحدة التي هي
جزء لفظ نفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان الجزء لا

اعم فان اجمعون فی قوله جاء الرجال اجمعون یقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان کونهم مجتمعون فی المجیء بمعنی انه لا یشذ منهم
احد مدلول اللفظ من حیث کونه جمعا معرفا باللام المشار بها الی رجال معینین لا مدلول اصل الکلمة وقد صرح بان اجمعون یدل
علی الاحاطة دون کونهم متصفین بالفعل فی حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد کما قالا فی قوله تعالی فسجد الملائکة کلهم اجمعون
ان کلا دال علی الاحاطة واجمعون علی السجود فی حالة واحدة قال وهو لفظی ومعنوی ولا یجوز ان یؤکد النکرة بالتاکید اللفظی
الا اذا کانت تلک النکرة محکوما بها ولا تؤکد بالمعنوی مطلقا عند البصریین واما الکوفیون فیجوزون التاکید بکل واجمع دون نفسه
وعینه اذا کانت النکرة معلومة المقدار کدرهم ویوم وشهر قال الشیخ الرضی وذلک لیس ببعید قوله ای تکریر اللفظ الاول وما به
یکرر اللفظ الاول قیل جاز ان یکون الضمیر فی قوله وهو لفظی ومعنوی راجعا الی المعنی المصدری للتاکید بطریق الاستفهام ولا یخفی بعده
واعترض علیه بان صاحب المفصل ذهب الی ان زیدا فی قولک یا زید زید جاز ان یکون بدلا مع صدق حد الحد علیه واجیب بان
زید یجوز ان یذکر علی انه مقرر کما هو الظاهر وح یکون تاکیدا قطعا ویجوز ان یذکر زید الاول علی انه توطیة لذکر غیره ثم یبدا الی ان یقصد
دون غیره فذکره ثانیا بهذا الطریق وح یکون زید الثانی بدلا وجاز ان یکون شیئی واحد مقصودا وغیر مقصود بحسب اعتبارین
او حکما یذکر المرادف اعترض علیه بان کتع واخویه مرادفة لاجمع فیکون تاکیدا لفظیا مع انه عدها من المعنوی واجیب عنه بانا لا نسلم
المرادفة وکونها بمعنی اجمع لا یستلزم المرادفة لجواز ان یکون ذلک طاریا بعد ضم اجمع والمرادفة لیست الا بحسب الوضع ولئن
سلم المرادفة فلا نسلم انها تاکید لاجمع بل هی تاکید بما اکد به اجمع واما قول المص واکتع واخواه اتباع لاجمع لیس معناه انها تاکید
له بل معناه انها اتباع لها استعمالا یعنی انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنی الجمعیة فیها قال ویجری فی الالفاظ کلها اعلم ان المؤکد اما
مستقل یجوز الابتداء به والوقف علیه او غیر مستقل بخلافه لکان علی حرف واحد تکریر بتکریر حروفه فی السعة نحو بک بک
وضربت ضربت وان لم یکن علی حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تکریره وحده نحو ان زیدا قائم وقد جوز فی تکریر الضمیر
المتصل المرفوع والمجرور التاکید بالمرفوع المنفصل نحو بک انت وضربت انت ومنع فی تکریر الضمیر المنصوب المتصل التکریر بالمنصوب المنفصل
والمرفوع المنفصل نحو ضربته ایاه واما المستقل فتکریره بلا فصل نحو زید زید ومع الفصل نحو قوله تعالی ءانهم بالاخرة هم کافرون
قوله قیل لا معنی لهذه الکلمات قال الشیخ الرضی التاکید اللفظی علی ضربین احدهما ان یعید اللفظ الاول وثانیهما ان تقویه
بموازنته مع اتفاقهما فی الحرف الاخر ویسمی ایتاعا وهو علی ثلثة اضرب لانه اما ان یکون الثانی معنی ظاهرا نحو مهما مریما اولا یکون
له معنی اصلا بل ضم الی الاول لتزیین الکلام لفظا وتقویته معنی وان لم یکن له فی حال الافراد معنی نحو قولک حسن بسن فسن

فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خليت نعيت من نبيت الثرى استحرجته وقولهم اكتون البصون ابتون قيل من القسم الثاني
اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر استشقاقها ما ذكره الشيخ قدس سره قوله ويكون استنباط مناسبات اما التام
فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما اري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا
وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب نفساهما والاول اولى لكراهتهم اجتماع
مثنيين حيث يركد انتفاؤهما لفظا ومعنى قال باختلاف الضمير العائد في كله وكذا في جميعه قوله او الجمع غير الجمع المذكر السالم فانه لا يعرف
قوله وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوزه اذا كان بكسر اتره والحاجة الى
ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء الافراد قوله لان الكلي انما لم يلاحظ فيه جاز ان يلاحظ
افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصغير كان جائزا عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم
على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي
قال يصح افتراقها حسا او حكما اى افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى
لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي قال
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشئ اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد
فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال الاول للاثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال
الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد قال بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصام الزيدان كلاهما خلافا
للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس السماع قال واكتع واخواه اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك
غير كلا فنستريبه ترتيب المتن لكن يناقش في تاخير اصبع عن اتبع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المصنف قال الشيخ
الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة
للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه استعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى
واما تقديم الجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع اما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من
قولهم حول كتع اى تام قال بان نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب قال دونه ظرفا لنسب او حال من
المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع قوله لا يكون نسبة اليه توطئة لهذا غير ظاهر في بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابتداء او

او متبوع البدل لايكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فدخل فيه يا زيد زيدان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكنه صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان المتبوع لايكون مقصودا الا ابتداء او انتهاء مع انه لاحاجة فيما في اخر المعطوف بل الى قوله ولا انتهاء واقوليه بنسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن التباسا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصود قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلابد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المتصل اذ من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود وحصل القيام وح لاحاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لاكاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكرثان وينبغي ان يحمل كلام الشيخ قدس سره على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية يعني من تكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال بالغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكور والمقدر النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا اراى عطف البيان لابدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولا مبين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك الى على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا نقوض في بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد كلامه فان كلامه ملابس لمفهوم معين قوله نجلات ثربت زيدا احماره فلابد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكره قوله فيدخل فيه اي لو لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لاتوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثال لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير قال بعد ان علمت بالقصد وشرط اسلوب الترقي بالنسيان او سبق اللسان قال الشيخ

الشيخ الرضي الاخيران يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب بل قال بغيره
قيل لم يقل بالبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا
كان المبدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان بكلمة مبدلة من معرفة قال فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك
على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه
كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله فلا يكون المقصود النقص نقل عن المصنف انه جعل هذا وجها لتوصيف
بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال انهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه
او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به قوله ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ
الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك النحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي
لرجوعهما الى شيئ واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت دارك الجنة ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل
يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيده الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد ههنا اي ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل
ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب اه فيه بحث لانه يلزم ان يكون شئ غائبا
ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلولهما
واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات
قوله فان الناقة فيها مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه قوله واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء الشيء الذي شد
والعجفاء والاغر والنقباء سوده شده باي قوله الكذاب فجر اي كذب يقال يمين فاجر قوله ان جعلناه بمعنى المصير اي
ضمن فيه معنى الجعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه
الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار بهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف المبني بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر
ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجازا في غيره فلو اريد به وجه لا مفهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام
لم يقل والامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المشابهة في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كائنة في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء وقوله وتقدم
تفصيل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها

جهة مقتضية للاعراب كاضافة اى الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة
لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزام الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة
مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب قوله اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل تحقيقا لانوهما فلا يلزم بناء
التثنية لان يتضمنها لواو العطف وهى لا تحقيقى قوله فكلمة او وهنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافى التعريف ان قيل فى اى شق
يدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو
ما يتكلم به الصياد لما يرمى به الغراب من صوته انه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قال والقابه عبر عن حركات البناء
بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثارها قوله اى الالقاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها او الالقاب البناء
المفهوم من المبنى من حيث علامته يعنى الالقاب حركات اواخره وسكونها او الالقاب علامة البناء التى هى حركات وسكون
وضم وفتح وكسر وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم
والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب
والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا وتسمية للنائب باسم المنوب قال ضم وفتح وكسر ووقف سمى
الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف
وقفا لتوقف النفس عن الجرى قوله وبالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد
ان الحركات اه رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى وتعلم فهم ذلك الاختصاص من قوله
القابه لان لقب الشئ يختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبنى لا لخصوصها قوله
لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضمة رفعا قد تناقش
فيه بالفرق بين ما هو الواقع وما ليست منه قال الكتابى والاولى ان يقول وبعض الحركات لان بعضها موجب كقولك مررت بغلامه قال وامثل
انها ليست اسما لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء فلهذا اعدها منها قال المصنف قدمه على
سائر المبنيات اذ ليس فى شئ منه اعراب لانتزاع فى بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور
او تقدم مكنى عنه قال ما وضع اى اسم وضع فلا يرد المنقوص مثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه ان اياى مثلا
ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب

والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الخصوصيات من لوازمها اللهم الا ان يقال ان ما يلزم بالملك اللوازم فهو باعتبار
تلك اللوازم موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب الفرق بانه مشترك لفظي وتلك اللوازم لتعيين المراد
لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله بلفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح
انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرج جان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب
موضوعان للمفهوم وبقيد الخصوصية هناك يخرج زيد اذا اجر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر
قوله ما وضع للمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكلية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا
ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون
للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم
ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى وبقول المسمى بزيد زيد ضرب لا يقول
زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة ان قيل هذا اذا اريد الوضع بطريق الكلية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم واخلافي الحد بناء على
ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اه اعلم
ان تفسير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن
لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقديم اللفظي الى
التحقيقي والتقديري خلاف ما به فان عادته جعل اللفظ قسم التقديري كما مر في حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول
لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهديته
قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التحمل ح ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فتحقيقي لا حاجة فيه
الى تحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده اصبح الى التحمل في التقديم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير
واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان
بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب
للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب في العشي يدل على توارى الشمس الشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق

والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ
قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير والمكان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي
في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان المنزل في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب اشتغل فللتحرز
عن التكرار وحذف الفاعل قال فالمتصل الفاء والتفسير قال المستقل بنفسه في اللفظ بلسان المخاطب قوله لقيامه
مقام اتم مع اعرابه للاختصار قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقبح
اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قال الاولى ضربت وضربت قبيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى
ضربن واضربن ليكون ايراد المرفوع المتصل مستوفا قد يمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او
مستقبلا او بان المقصود التنظير لاستيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة
يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ قال الى ضربن قيل الى ههنا لعدم الحكم لا للاسقاط فلا يلزم ان
لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى ح للاسقاط فيدخل
ضربن قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب بتجريده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل
همزته ها والنحويون ههنا وقد يعد همزته نحو انا وقد يكون نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله
والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم
ان التاء هو الضمير وان عما وكما ان لواحق ايا كاف واخواته ضمائر عند الكوفيين وايا عماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على سنة لان المشاهدة شاهد على الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغائر الواحد الغائب والواحدة
الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي قال خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب
بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما
اولا فبما هذه المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها فلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصل ظاهرة واما
في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك بما سماها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى
قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فتحتاج في تعيين

تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت اوانا وهو تعيين المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اظهر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو قال للمتكلم صفة للمضارع قال مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله في الصفة مطلقا قال في الصفة مطلقا اذ يكرر او مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف قال ولا يسوغ المنفصل الا يحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر قال الا للعهد المتصل اللام للوقت او الاجل قوله اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله واذا لم يكن قبله عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد الا المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثانيا في بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت قال الخوخ قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضرب زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قال صفة جرت يعني يجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قال وما ضرب الا انا وكذا انما ضرب الا انا قوله ولكنه تاكيد لازم لا فاعل هذا تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا قال واذا اختلف ما جرى عليه ما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكرنا فان اتفقا في الغيبة ايضا فالبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فالبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب في غائبيه مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاثنان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس او لا وسواء رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فانقلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه حيث الالتباس على تقدير حذفه

تخفيف الالتباس على تقدير حذفه فانتفى لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قال واذا اجتمع ضميران ولم يكن مما تعذر فيه
الانفصال قوله احترازا مما اذا استويا قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
غائبين لم يجز الاتصال واجازه المبرد قياسا على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المستاويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه
فاعل في الاصل كضرب بكر وفاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب
الانفصال باعتبار الشناعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله اه ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيلائم مركونه متعلقا
بما هو اوفى قوله وحكى سيبويه اى عن النحاة وقال انه هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحاد المبرد
مذهب النحاة قال فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد وسبب ان الاقتضية في
المتعلق بما هو اشرف منه وصيرورته جملة بالاتصال قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال
في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان اتصاله
بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت رائحة المبتدا والخبر وفيها الانفصال قوله لانه كان في الاصل اه ان قيل الانفصال
خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ كيف يصح بقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ
عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد
لولا مبتدا عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا ولوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال قيل لكن غير الاسلوب يعني
ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله اه من اوله الى آخره
فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير اسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت اه انما لم يقل لولا انت وعسيت اه لاختلاف الضميرين
بالاتصال والانفصال ولم يخالف الضمير اى في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا
في هذا المقام اى مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون بعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن
يجر ما بعده بعدها بالاضافة واذا ولتها غدوة نصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدة الا بد له
من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش يصير فيما بعد لولا
ويلزمه تفسير اثنى عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الالتماع
والاشتقاق فيراعى جانبي لعل وعسى فيسميه الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى

عسى وجاز تركه لرعاية لعلى قال ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ
ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر قوله اى ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره قوله لتقى اه انى لتحفظ عما هو احق الجر وهو كسرة فى آخر اجزاء
الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منع الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء
كرهوا ان يوجد فيه ما هو احق له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون فى بعض الاحوال علامة له وفى ذلك مبالغة فى
الفرار والتبعيد عن الجر ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى لما بالطرد والباب او لكون الكسر مقدرا كما فى عصاى وقاضى وترکهما فى نحو
عصى لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعنى ان اضافة من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا
انه من باب رجل سوء وقال عربا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاء قيام
نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية فى ان لا معنى لها قوله لعروضها بالنسبة
الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت خطاب عام قوله مع النون
ظرف لقوله تخير قوله يعنى ان وكان اه هذا التفسير مبنى على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا ولذلك
لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء فى المشهور رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على
التسوية كما يساق اليه الفهم وتخصيص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فى ما بعد ونقول فى لدن اتبع الخبر ولى
فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر فى غير التثنية فوجهه ان
كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب اواخواتها لطرد الباب قوله وعلى السكون فى لدن قال الشيخ الرضى لم يحافظوا
على الفتح والضم الا زمين قال سيبويه يقال فى لدن بالضم لدى وفى الكاف الجارة كى لان السكون يعيد الكلمة عن
الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز
عن اخت البحرى المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها فى الحروف المشبهة
بالفعل وقد صرح بذلك التعليل فجعله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس فى لدن الا اجتماع النونين قوله كما فى نحو
فى قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا قال ويجاء فى ليت المشهور فيه ان النون لازمة
الا لضرورة الشعر قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر انظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد
وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قال قبل العوامل وبعدها واعترض عليه بان العوامل اذا دخلت

عليهما بقيا مبتدأ وخبرا لكف يصح قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجب عند بيان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبيان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبيان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر فرد في الغائب مقدر ولهذا بنى الفعلها وعلى ذلك مسائل ومانحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رايت شابا في شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب في شبابه وصباه قال صيغة مرفوع اتى الى للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر قال مطابق للمبتدأ لتشاكلهما وقد يحمل مطابقا للخبر كما قيل اذا تذكير للضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند البصريين عمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته قوله وذلك التوسط للفصل يعني ان قوله للفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصد بيان التسمية لقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان الفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قال تعالى فيحتمل ان يكون حالا قال ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لانتفاء اللبس في المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلنا انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا لزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجازا لمازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى وكما ادلك هو يرد واعترض بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد الضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالتحقيقة احتمالا آخر لانه ح مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له عند الخليل مستدل بقوله ولانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قال وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ومنعه دخول لام التاكيد فان لام التاكيد لا تدخل التوكيد قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون فصلا نحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار نحو قوله ولا يبعد اه هذا وجه وجيه قال ضمير غائب لان المراد به الشان

الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزم الافراد والغيبة بخلاف ضمير الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له
كما ذكرنا قوله ويجمع تأنيثه قال الشيخ الرضي تأنيث هذا الضمير ان لم يتضمن الجملة المفسرة موتثا قياس لان ذلك باعتبار
القصة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب ثم قوله يفسر وصف له
قوله بان كان مبتدأ او بان كان عاملا حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله واما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
بكذا قالوه وفيه انه مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على
الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت
فينبغي ان لا يكون حذف ضعيفا قلت تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهو اسم لها
وخبرها المحذوف والتقدير ان هذا القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله
لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يرما اه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ انما تدخل على
كلام المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق تكلف بعيد غاية البعد ثم يجوز ان يقال فيه ما قلناه
في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله اي اسماء
وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المغير بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزاءه قوله اشارة حسية هي تخيل
استداد واصل بين المحل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا الى المحسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد
ان هذا تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيف الى الاشارة
بل ذلك المركب الاضافي بمعنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر انه ليس
تعريفا للشيء بنفسه كما يوهم لان الماخوذ في المعرف جزاءه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذة فيه قوله محمول على
التجوز تنزيلا منزلة المحسوس المشاهد ما من شيء الا ويدل عليه قال وهي ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على المؤنثة الى
الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي نحو الجملة التي بعد ثنية والا
ان يقال اي وهي فيما سند كر وتارة بان ذا خبر بتقدير مضاف اي وهي ذو او اخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف
اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة

خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبرها محذوف والجملة خبر
المبتدأ اى هى منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال والمشار اليه ذان من باب
حذف الموصول اى الذى لمشار اليه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين ذهبوا
اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اى ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر لك الوجوه
ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والعطف قوله والعامل فى الحال اه فيه ان قوله ذا خبر المبتدأ على تحقيقه فان نظيره
البيت سقف وجدران وخبر الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الترتيب
يساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره فى الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم
وهذا ان مبتدأ وساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء اه
فان الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضربين قوله والياء ها ان الهاء قد تكون مبدلة عن تاء التانيث فى الوقف
قوله بوصل الياء لحصولها من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته اه لم يرد التثنية المتعارفة لان المعرفة
لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول
اصله قوله على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اصلا بالاخرة انما اختار
هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها خبر لاسم الاشارة اعلم انه قد تفصل منها واسم الاشارة المجرد عن اللام
والكاف بانا واخواته كثيرا نحو انا وها انتم اولاء وها هو ذا ونحو ذا قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير الغيبة
ولا تفصل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان منا غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول
فى توجيه ذاك ابن لست وفى ترجمة ذلك انت قوله وهى الحرف يذكر ويؤنث واعتبرها تذكيره بتاويه بالاسم العدد
اعنى خمسة قوله اى حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
قال الشيخ الرضى يكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان
متضمنا لوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا فى مواد
مخصوصة فلما دخلت الكاف فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة

والنسبة وهذا حال المتوسط واذا اردت التخصيص على البعد حببت بعلامته وهي اللام قوله ولما ارى المصنف اذكره الشيخ الرضي وفيه شيئ لان استعمال كل في مقام الاخر بالتاويل كما ذكره في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال ذا للقريب لم يفهم فيه الا الوضع قال وتلك اه لما كان المخاطبة بين ذا واخواته في البعد اكتفى به قوله اشارة الى الكلمة ذلك لان ما عداها غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر زيادتان الا في ذلك قوله نعم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعد ثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة اي اختص خصوصا ذكر ليتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية الحق اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم اه قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد قوله ولا يصير جزءا تاما ذكره الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا حصول لها قوله والمراد بالجزء التام اه

حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما يساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا اصرف الله قدس سره الجزم التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناها اللغوي كذا نسب الى المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضميره لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان اسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف وان ذلك العقد منات لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة مع القوم في اللفظ لا اخذ وا الصلة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا اه لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو الحاصل بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول اه لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقال خاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بما الصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بالعلم لا يجوز لانا نقول من انما تعريف العالم بالعلم جائز اذا فسر العلم بغير ذلك كان يقال مثلا العلم صفة ينجلي بها ما من شانه ان يذكر ومن ثم جاز ان الخفاء في العالم كما هو المشهور

ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكن من سبيل التقابل باعتبار مبتدئه فتعريف العالم بانه العلم تعريف الشئ
بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلة وجملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول معناها العرفي وهو
باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية ولا يدل بهيئة الاشتقاقية على شئ من معناه العرفي حتى يكون تعريفها كتعريف
العالم بالعلم قوله بان يقال الصلة اه فيه تامل قوله وصلة اى صلة عالم بتمامه اه جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة باعتبار المجموع
لا الى الموصول قال جملة خبرية ايضا كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة الانشائية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان الصلة
هي جواب القسم وهو جملة خبرية قوله او مافي معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الانادرا فانه قد يجئ الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام المعرفة
وليست بالحقيقة لما عرفته كما زعم بعضهم عود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة معنى وهذا يصح
سواء كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلة مصدرا لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون
الا جملة قوله وهي اى الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من
السياق والضمير واقع فيه قال الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها
صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو العائية لما شاكل ذو
بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات قال والتي تقلب الذال تاء قال واللذان واللتان وقد تشدد
النون فيهما بدلا من الياء في المفرد قال والذين كاللائين يجمع لمذكر من اولي العلم واللذون في الرفع بذلة وقد يحذف النون
من اللذون تخفيفا ومن الذين ايضا قال واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة قوله بمعنى الذي وفرعيه وكذا
في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة الى بني طي قلبت في التثنية احدى الياءين الفا والاخرى همزة تخرز عن الاجتماع بين الياءات
قال وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا لم يجوز البصريون
الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اى من الذي
فان ذا زائدة اذا بعده موصول قال والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه تخفيفا موصولتيها
والضمير احذ دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في

في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مرفوع او مجرور
فالكان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل
بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا انجذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر متعين
كقوله تعالى اتسجد لما تأمرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل
المتعلقات نحو مررت به او بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله المتدريج في الحذف وهو
ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه الاضفش حذفهما معا للاستطالة
واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة لا ظرفا فانه كان في صلة اي جاز الحذف بالشرطين آخرين ان لم يكن
في صلة فبشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله
في السماء وقوله في الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى
حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف
لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد به الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة
فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فانه قلما يحذف ح اما قولك لا معنى لتقييد العائد
بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال والكان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون
بلا واسطة والكان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا
هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذان الجوابان
في المجرور ايضا قوله تمرين للمتعلم او تجربة للمتمرن المتمكن والتدريب قوله وتذكيره ايانا كما يتذكر متلا بمعرفة ان الحال والتمييز
لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتي وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا تقعان مضمرين قوله لان الذي مخبر عنها
اي بسبب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد اه وانما اعتبر هذا الوصف
بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لكان سبحان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها
مفروغ عنها دون الموصول قوله اي اوقعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاصل
مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر قال وجملت اه لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك

الخبر عنه بلا تغيير شيئ من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته لانه خبر وحق الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير المبهم الشامل مثل نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مقدما لما تفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال المصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قال والضمير المستتر غير اي الذي استحقه غيرها قال وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان المبنيات ما يوافق لفظ لفظ الموصول المجعل باب تراسه بل بين في ضميرات الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كنجار وقطام باب موافقة لباب تراس ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها قوله لا الحرفية لانه ذاكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فتجيئ في بحثه قوله فانها اما كافة هي مثلا قال والاستفهامية وتقديرا دمها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف او مضاف الا اذا جاز ذا بعد ما الاستفهامية نحو بما اذا تشتغل قوله نحو شعر بما نكرا نفوس اه قيل جاز ان يكون ما كافة قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الام وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز من للتبعيض متعلقة بتكره كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة قال وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادته الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا يعرف من جلالتها ولا مرما اي امر عظيم لا يعرف من عظمه واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين قوله فان كلمة من لا تجيئ تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيئ عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله ما الاثرون من عدد اي الا ترون عددا وهي عند البصرية موصوفة اي انسانا

انا ما سعدوا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها الذي العلم ولا يفرد لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه
قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء
في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا
ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سؤال من صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما
كانت او غيره في المجهول ماهية او حقيقة ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء
او الاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير حصل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف
دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها
الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها نكرة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه
التزم فيه الاضافة الى المفرد واما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد ينتصب ما بعده كالمميز وقيد
الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض باذو اذ الانهما مضافان الى الجملة وما بلدن فانه قد يضاف الى الفعل وانما
جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها تميزه التنوين المنافي للبناء وانما يجعلوا الاضافة
الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع الى الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها
وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها
ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه
قال اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ
بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بنيت على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه
لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا قوله فيمن قرأ بالضم دون الفتح وليس
في قراءة الضم الرفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء
وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول
لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا على كل شيعة اي لننزعن عن بعض

كل شيعة لكان قائلا قال منهم فقيل ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشئ لان مفعوله
ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة معنوية فكان
ينبغى ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاستعمال توجب تنزيل الاضافة منزلة الثابت تقدير رفع الاضافة كان ينبغى
ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها لزوال ما يوجب البناء وهو الاضافة قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد موجب للبناء واى اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها
يبقى فى صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المضافة اجريت مجرى المبنى واى مضافة عنه حذف صدر صلتها سماعى
قال وفى ما ذا صنعت قال الشيخ الرضى ذا بمعنى الذى موصولة ولا زائدة الا بعد ما من الاستفهاميتين والا لوقع
فى ما ذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذى اى الذى هو هو على حذف مبتدأ واما فى ذلك
من ذا فما نافية اسم الاشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة كما فى
قوله تعالى امن هذا الذى فان ها التنبيه يدخل على اسم الاشارة قال احدهما اللذى الجملة صفة للقول وجهان
او استفهامية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى قال الشيخ الرضى لقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة وحكم فى نحو
ما ذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ
وذا مزيدة والفعل خبر بلا تقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل ودون صلة الموصول قوله والظاهر
ان مواد هما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضى من ان ذا موصولة او زائدة قال مر جوابه نصب هذا اذا كان
بعد ذا فعل ناصب لما قبله ومشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ما ذا عرض وما ذا عليهم وما ذا اجمل لهم
فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى قيل كان ينبغى
ان يحتمل ان يكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضى كان حقها
ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعى تقديرا قبلها فلا تكون اسماء
افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت
اسماء الافعال قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها فى الاصل صوتا
كصه ومه وحمل الباقى عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتداء
وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسموعا لا ينافيه معنى الفعل وفيه انه معنى الفعل لم ينافه الابتداء لصحة

لصح الفاعل يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ يا دل بالآخرة على انه مسند اليه لان قولك قائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا تصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه وقد اجعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الاشارة فيه ان المعنى لو كان على الاشارة وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى حينئذ على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما ذكره الشيخ الرضي هو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا الحاجة الى العذر المذكور قوله مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر اراد اي ارفق تصغير الترخيم اي ارافق رفقا والكاف مغير اقليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه فمن هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا حمل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناها ابعده وكان بالقياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء رحلت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة الياء مفردة ومجموع مفتوحة الياء مفردة مكسورة الوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فتجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال او ان اللام تدخل على بعضها دون بعض وهو تنوين التمكن وعند بعضهم خروج عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل اذ غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قائم صيرورتها اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر يتعين متعلقه اي اسكت عن هذا الفعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله اذ العربي الفصيح قال قدس سره

في الحاشية مع الخالص قوله بحسب الوضع والمكان ظاهرا قوله مثل الضارب امس لو قال بدل امس في الماضي لكان اخصر قوله المشتق من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان التقدير المشتق اصح من تقدير الكائن قوله اي قياسي او ذو قياس قوله على انه لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهو لعب الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية عن صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان صوتين لقيل قار قار وعار عار كخاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله مبني قال معرفة اي علم جنس كسحبان قال كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردد هم في كونها مؤنثة قوله وصفة لمؤنث لم يجئ في المذكر جميعها استعمل من دون موصوف واستعمل امالازمة النداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسا نحو جبار للنسبة وهي في الاصل لكل باحد اي يخيب ثم اختصت بالغلبة لخبث المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو فساط اي فاطمة كذا قوله اما عدلا انما عرف ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم بناء سلام وكلاهما لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدلان على كون فجار وفساق معدولين عنها بجواز ان يكونا مرادفين لها وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدل به عليه في غاية الضعف قال والاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات يعني لمشابهة الفعال الامر في زنته ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علما لاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الجار معرب في تميم اي اختلفت حال كونه علما لاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاطفين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن المتعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع قوله بمشابهة فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر في اخيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة راعوها في المنقول لانه اكثر من غيره قوله وجه الاكثرين اه اوان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة لانها ذهبي مسحن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر

تمت الحاشية على الفوائد الضيائية من عبد الغفور رحمه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اى المركبات المعدودة الخ اى مما سبق بقوله وهى المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى واللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظرف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم ان المصرح ذكر المحدود وفى قوله المضمر ما وضع اه وفى قوله الموصول ما لا يتم اه مفردا رعاية لما هو الاصل المقصد وذكر ضميرا هما جمعا رعاية لتطابق التفصيل الاجمال مع وضوح ان المقصود فى التحديد ذكر ما عدا هما جمعا رعاية لتطابق التفصيل الاجمال مع وضوح ان المقصد تحديد القدر المشترك المعلوم من صيغة الجمع كذا ذكر لفظ كل بعضها للاشارة الى الطرد وترك فى بعضها رعاية لما هو الاصل لما ذكر الشرح توجيه صيغة الجمع ولفظ كل فى شرح قوله التوابع كل ثمان تركه ههنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الثانى اه فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات كفلان وفلانة بالاتفاق ومنها معربا فى الافصح وما قاله الشيخ الرضى من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام فى اقسام الاسم ولذا ترك فى غيرها فساقط لان تصريح ما علم ضمنا من المقام لا يقرر انه لا حاجة اليه نعم لا بد لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهى انه لما كان فى اسميتها شبهة لكونها مركبات من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عنون الشروح قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فانزح الشكوك التى عرضت للناظرين قوله اسمين اى فعلين الموجود من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك ومن فعل واسم كبخت نصر قوله نسبة اصلا لانها نكرة فى سياق النفى تعم قوله لانى الحال اى فى حال التركيب قوله فلا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبنية للتركيب قوله لينخرج مثل عبد الله فانها ليسا مبنيين

للتركيب اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه قبل النقل جملة فليس بمعرب ومبني وبعد النقل محكي على ما كان عليه قوله مثل عبد الصمد اي ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى اخرى او وصفت وجعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات الناقصة والناقصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب او قبل التركيب قوله من افراد الحد وفي الكونه مبنيا للتركيب قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المصنف قال في بيانه قوله ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل المسماة بهما لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهو نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ماركب لاجل العلمية والشر بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضي ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب فحش الفساد لان الكثرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فارادة بعض الافراد دون البعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة فيخرج مثل ما بطش وعبد الصمد ويزيد وانجم اعلا ما قوله والاحسن ان يقرأ اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها وتخصيصها بان يقال المراد نسبة مفهومة اه كما هو المتبادر اذ ليس المقصد ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظرف تركيب خمسة عشر تركيب مزجي كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بعلبك قوله او غيره نحو بيت بيت اي لبيت او الى بيت قوله او وقوع اخره في وسط الكلمة اي بعد التركيب قوله فان اصله خمسة وعشر بناء على ان معناه مجموع العددين قوله يعني اخوات حادي عشر اه يؤيد الوجه الاول ارجاع الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر لخفاء في تضمنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة والظاهر ارجاع الضمير بتاويل قوله متاليين اي من نوع واحد اعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثاني بغير حرف العطف تتميما للفائدة قوله في هذا المركب اي المركب العددي وانما لم يقل او ردف متاليين احدهما لتضمين معنى حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله لان التضمن في الحكم اعني البناء الذي هو المقصد بالذات اولى بالبيان من التضمن في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله وجوابه اه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه

بنفسه او باعتبار ما اخذه قوله لاتسمع عروضها حبيبا لزيادتها على ثلثة قوله او في اخذ بعض الحروف نحو تاسر مثلاثي
ثلثة عشر او ثالث قوله وعلى هذا القياس اه فانه مشتق من عشرون بمعنى الواحد من احد وعشرون قوله لافرق بينهما اه
يعني كلواحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لافرق بينهما الا بالتصريح بحرف العطف
في احدهما والتقدير في الاخر فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هي حرف العطف الذي كان في الاصل وليس
فيه للعطف على الحادي وفيه تعريض للشارح الرضي حيث قال بانه للعطف على لفظ احد في الحقيقة وللعطف على الحادي في الظاهر انه
قائما مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه في الجواب قوله لسقوط النون واما اسقط النون لانه لما حذف الواو الموقوف
بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون الفرق لك واما كان حذف النون موجبا لشبهه بالمضاف لان نون المثنى
والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لايوجب البناء قوله مع منع صرفه اه هذا
القيد مستفاد من قوله في الاصح قال والاعراب الثاني وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بالتضمنه الحرف وهو ضعيف قوله قيل
التركيب مبنيا وان كان مبنيا قالاول والاشهر بقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب مالاينصرف وقد
يجوز فيه الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قال وبنى الاول على الفتح ان كان معربا
في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه قوله ولاكل بعض من حيث انه بعض من الاعواض المعينة فالفرق
بينه وبين كل ما يكنى به ظاهر ولم يقل ولابعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له قوله فكانهم اصطلحوا
ولم يصطلحوا في الظرف كذلك لان بعضها غير معينة شخصا كما نطرق المضافة الى الجملة والى اذا قوله وقيد رفتعريفه
لعدم وجود قدر مشترك بخصيصه قوله موضوعة وضع الحرف اعني الشائع فان اصل بناء الاسم النائي علة بنائه مشابهته
لمبنى الاصل في البناء قوله وحمل الجزئية عليها لمشاركتها لها في البناء فهي مبنية لمشابهتها لما يشبه مبنى الاصل قوله لمعنى كم يعني
الكنائية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد لتشتمل منها في المعنى وليس لها الصدر لقول قبضت كذا وكذا درهما
وتميزها واجب النصب ولايجوز جره لا بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا معطوفا عليها فيقال كذا درهما وذيقار
ابن مالك اه انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجري مجرى كم فينصب ما بعده على التمييز قوله او غيره مجرور
معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يوتى للعبد يوم القيامة اناس كبير يوم كذا وكذا
قلت كذا وكذا او ما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيئ بمعنى كيت كيت وايضا

في القاموس كيت وكيت وذيت بكسر اخرهما اى كذا وكذا ودرهم اذ في الاول عطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت مجموعهما في القاموس يدل على ان كيت وكيت تحكي بمعنى كذا وكذا ودون العكس قال وكيت وذيت بفتح الثاني وكسرها وقد يضم اصلها كية وذية حذف لام الكلمة وعوض منها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليها كما في اخت ولاستعمالهما الامكرين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قوله لاستحق اعرابا ولا بناء الا ان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه العامل والجملة من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع المناسبة بمعنى الاصل ولا مناسبة للجملة مع مناسبة معتبرة في البناء قوله ولم يخلوه عنها ذا المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن احدهما قوله رجح البناء اه لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فترجح جانب البناء وهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه داخل موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها للاعراب المحلي عارضي فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء قوله ومن الكنايات كائن ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون للتكثير غالبا نحو وكائن من نبي قاتل معه ربيون وقد يجيء للاستفهام نحو قول ابي ابن كعب لابن مسعود كائن تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلثا وسبعين قوله منحط عن اخواتها لكونها في الاصل اسما مبنيا قال فكم الاستفهامية اه كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد وبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية لعدد وبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيها فلهذا احتيج الى التمييز ولا يحذف الا بدليل والحذف في الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات قال منصوب ولا يجر الا اذا دخلت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجال مررت فيجوز في مميزه الجر ايضا قصدا الى التطابق بينهما قوله لانه لو جعل لتساويهما في الظرفية فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خبر الامور اوسطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقي الوسط فجعل تابعا له قوله لان العدد الكثير اى المائة والالف قوله ما ينبئ الصواب اسقاط ما قوله اى جوز الزمخشري رد عاقا الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في مميز مفصل بكم واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالاكثر ان المتكلم يقصد بكم اعلام المكثر الذي في ذهنه لا ان لاستكثاره خارجا ولا ينافي بين كونها خبرية وكونها انشائية لان الجهة مختلفة فحكم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال

الرجال ويقال له كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قال الاكثر هم صح ان يقع لبسوا اليكثرين ولم يصح ان يقع ما تعجبت من كثرتهم
قوله لكان اوفق اه يعني ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلا يا
وليهما بالمذكر كالنوعين واما بدون التاويل فلا يحكم بشيء منهما ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها
فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي
في بحث العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا لكثرة الحكاية تقول من
الاستفهامية وقد يجيء معربا بالحركات يرفع وينصب فان ادلته بالمذكر كان اللفظ فهو منصرف مطلقا وان ادلته بالكلمة او اللفظ
فان كان ثلاثيا ساكن الوسط فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى
كلامه فجعل كلا من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله لكلا هذين النوعين كما هو الظاهر من توصيفكم بالاستفهامية والخبرية
فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية و
الخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم واحد قوله وهما كم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى
قوله اي كل واحد في معنى اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلتا وكلا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو
قليل فما قيل ان التاويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد
منهما مع قطع النظر عن الآخر والتعبير بلفظ كلتا للاختصار ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله تعالى كلتا الجنتين اتت
اكلها قوله او شبهه ليدخل فيه كم يوما نمت سائر وكم رجلا انت ضارب قال الكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره في الرضي
هذا منتقض بقولك كم جارك فان جار فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لتسلط
الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل بتدا انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح في شريطة
التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا
عن العمل فيه لان قولك مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيدا قام وكم جارك لان الاشتغال بالضمير منع عن العمل وانكار
التقديم ايضا مانع وخارج بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا
كذلك قوله اي على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معموله الى اقتضاء العمل على ما في
الكشاف لا يكون الا بحسب المميز فاندفع ما قيل الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا قوله فالاستفهامية

المكنى بثلثة امثلة من المفاعيل فى الاستفهامية الخبرية لما بان المعروف انتصابها على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان نحو كم كان مالك والمفعول الثانى من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فيها واختلف فى المفعول به قوله وانما جعلنا اه فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع سواء تعين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما فى الرضى قوله مثل قولك كم رجلا ضربته اه فالمثال المذكور داخل تحت القائلين بالجهتين التقدير وعدمه قوله فى جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع المضاف فى قوله اسماء الاستفهام والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعى كلواحد الا انه خص عنه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشئ بنفسه كما فى قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فقيل ان فى قوله اسماء الاستفهام والشرط خزازة لان المراد اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام وهم قوله لانى كل واحد منها فان من وما يأتى فيه الوجوه الثلثة ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية واى يأتى فيه الوجوه الاربعة واين وانى ومتى واذا وكيف وايان لكونها لازمة الظرفية لا يأتى فيها الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشارح قوله فيهما الرفع على الخبرية اى بالظرفية كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا يأتى فيما مضى من تأتى الرفع فيها على الخبرية نحو من انت وما دينك قوله باعتبار بعض الوجوه وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع: هو المرفوع على الابتدائية قوله رفعه بالابتداء والخبر جملة قد جلست على عثارى قوله نصبه الى الظرفية اه بان يكون ظرفا لجلست او مصدرا اى كم مرة او كم جلسة والجملة خبر عنه لكن قوله فكان الاليق تاخيره اه ليكون الاصل مقدما على الفرع قوله فتكون منقلبة الكف والقدم الى داخل قوله اعرب مع التنوين اه لما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان غاية الكلام اى فى قصد المتكلم قوله لتضمن معنى حرف الاضافة لتضمنها معنى المضاف اليه كذا فى شرح المفصل فليس حرف الجر ههنا مقدرا كما فى غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية ليفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه قوله فى الاحتياج الى المضاف اليه فانفكت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا ولا ابدل فى بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كان ثابتا بثبوت بدله كذا فى الرضى تأمل

قال لاغير نحو رجا وزيد لا غيرهما لا جائي غيره اولا غيره جاء قال وليس غير وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره قال الاخفش يجوز ان تكون اسمه كذا في الرضي قوله لشدة الابهام الذي فيه فانه اشد ابهاما من مثل فلان فهذا لم يبن مثل على الضم قوله كما فيها اي في الغايات لكونها جهات غير محصورة قوله وحسب بفتح الحاء وسكون السين اللغاية قال الله تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم من هذا الدراهم اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة ولا يقال مررت بالحيك حسبك من رجل كذا في شرح شمس العلوم قوله وعدم تعرفها بالاضافة الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب لكونه بمعنى يحسب فاضافته لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجل هو وصف للنكرة لان فيها تأويل فعل كانه قال يحسب لك وبهذا ذكرنا وجه ظهر انه ليس مشابها للغايات في الابهام اولا ابهام في يحسب لذا لم يقل واجري مجراه لا غير وليس غير يحسب بل شبه بغير فانه ليس بمعنى لا غير على ما توهم قال حيث للمكان قد تفتح الثاء وتخفف وتكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين في الازمنة وحوث نقطة في حيث قوله قد تستعمل للزمان اي الحين كما في قوله ؎ للفتى عقل يعيش به ؎ حيث تهدي ساقه قدمه ؎ في الصحاح هذا اوان قدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خير عقل اي للفتى عقل يعيش به مدة حياته وفي الرضي ولا يمتنع حمله على المكان اي حيث مشى قوله مفعول ترى كذا في الرضي فعلى هذا طالعا حال وبجم بالرفع فاعله والعائد محذوف اي طالعا في ذلك المكان ويضيئ وساطعا وصفان لنجم وفي شرح ابيات الركني نجما بالنصب فعلى انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى وهال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قولك نفيت منه مقام الذئب وان لم تجعله صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه ان يكون العامل فيه معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله لدلالة عليه اي تراه طالعا قوله لشدة وذا الاضافة الى المفرد ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وتركب اضافة مطلقا اشد قوله زمانية هي التي للمجاوزة عند المبرد واذا اشرطية تكون للزمانية واما التي ليست ظرفا اصلا فهي ثمة اخلافا لما يجيئ ولذا لم يقل او لا يكون لشئ منها قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي واما اذا فقيها خلاف الشرط اولا انفي قالدليل المذكور في حيث اما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بـ[illegible] والعامل فيها الشرط خلافا للاولى ما قاله الشيخ ابن الحاجب انما بني حيث واذا واذا لانها موضوعة

موضوعة لمكان حدث يتضمنه الجملة او زمانه فتشابه الموصولات في احتياجه الى الجملة قوله وهي اذا كانت اه اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ المحذوف مع العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من ظروف المبنية سواء كان للمستقبل او الماضي او الحال او للاستمرار او لا يكون لشيء منها وقيل الجملة معترضة فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف الاعتراض قوله وان كانت واقعة على الماضي هي تقلب الماضي الى المستقبل عكس اذ ونحو اذ يكرمك الذين كفروا اذ يقول لصاحبه قوله وقد استعملت في الماضي اما لخروجها عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية مفعولا بها او مجرورا بحتى ومبتدأ بامتثال الاول قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى وبمثال الثاني وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاءوها فتحت ابوابها وبمثال الثالث قوله تعالى اذا وقعت الواقعة في قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ واذا رجعت خبره وليس وخافضة رافعة احوالا لتلك المعنى وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوما رافعة آخرين وقت رج الارض فاذا عنده في موضع جر بحتى فعلى هذا لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التي توهم في محل الجواب استيناف نحوي قوله تعالى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها ان فتحت جواب سؤال مقدر كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم واما بقطع نظر منها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال خلت حتى على اسم معمول لغيرها في موضع النصب بالجواب وليس لحتى عمل وانما افادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون هذه الغاية مما يستفاد من الجواب ترتبا على الشرط والتقدير المعنوي في الآية المذكورة الى ان يفتح لهم وقت مجيئهم وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتداء واختاره الرضي فاذا بائية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى واذا الذين امنوا الوا اصاقال وبهما معنى الشرط غير الاسلوب السابق واللاحق ولم يقل وللشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض له ليس بلازم سواء في سائر اسماء الجوازم وذلك لان الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل وضعه والشرط ينافيه لانه مفروض الوجود الا ان اكثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعا لما كان يظهر بملاحظة خصوصية المضمنة معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الفرض وصار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم يوضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ معنى الفرض الذي هو معنى الشرط والعروض هي الشرطية وجاز ان يكون جزاؤها اسمية نحو فاذا هم يقنطون ولم يجزم المضارع الواقع جزاء الا ولم يلتزم لا محض وقوع الفعلية بعده قوله فهذه اعلة اخرى لبنائها وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما في الصفة قوله اي لكون معنى الشرط فيها قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة كما

للمفاجاة ولا يحتاج الى جواب ولا يقع في الابتداء ومعناها الحال والاستقبال والاكثر وقوعه بحال اثبت فيها قال الفراء وقد يتراخى كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش لا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما سيجيء قوله من قوله فجئته اه قيد بذلك لان فجاء يجيء بمعنى آخر في القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها وكمنع جامع يعني انه ماخوذ من هذا المجرد وبمعناه في القاموس فجاءه كسمعه ومنعه فجأ وفجأة هجم عليه كفاجأه قوله بالضم والمد لا بالكسر والمد فانه مصدر فجأ ما قيل وانما قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجاه بمعنى اخذه بغتة فلم يوجد في الكتب المشهورة من اللغة قال فيلزم المبتدأ فيلزمها الاسمية اي على احد الاقوال فان فيه ثلثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا اشتهرت بقد يجوز دخولها عليه وان لا يشتهر فيمتنع كذا في التحفة نح لا ينافي بين هذا وبين سابق في شرط التفسير ولا حاجة الى التكلف حمل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشارح ولا الى تخصيص اللزوم بغير باب شرط التفسير كما قيل قوله والعامل في اذا هذه اه اليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهما الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو فاذا السبع اي حاضر وان قدرت انها الخبر فانها مستقرا واستقر كذا في المغني وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن اضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اي اذا حضور السبع فهي للسببية احتراز عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية قوله قيل قائله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تع ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله لا مفعول به كلام المصنف حيث قال اي خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد يفارقها الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تع فاذا جاءهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ان هذه اذا للمفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تقلب اليها خصت في بعض المواضع ان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تع فاذا جاءهم وعصيهم ففاجأه موسى وقت تخييلهم لسعي جبالهم وعصيهم وقال في تفسير قوله تع ثم اذا انتم بشر تنتشرون اي ثم جاء وقت كونهم بشرا تنتشرون فان ظاهر كل من التقديرين انه جعلها مجرورة عن الظرفية مفعولا بها واما ما قال الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيحتاج الى تكلف المعنى او يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوفه او مكان وقوفه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصا في نحو قوله تع الحاقة ما الحاقة وما ادراك ما الحاقة فان قوله الكائنة للماضي قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانه يح

يكون حالا قيه العامل واما تقدير المبتدأ والخبر فعنه منذ وحتى قوله وقد يجيء للمستقبل بتجريد عن المضي والاستعمال المطلق في المفيد قوله الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمع الثلثة في قوله تعالى لا ينصرون نقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه قوله ولقد يجيء لها يجيء اذ للمفاجاة في جواب بينا وبينهم قليل وفي جوابها كثير فالتعليل قاصر قوله فيهما للمكان اه قدر المبتدأ بالفار بقرينة استعمال الحكم على التفصيل اعني استفهاما وشرطا وجملة صفة والخبر صحيحا لكن جملة مستقلا الصق بالقلب قوله اي حال كونهما اه فاستفهاما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وفي جعلها عين الاستفهام والشرط اشارة الى رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذاتي استفهام وشرط قوله واني زيد في الرضي لا يستعمل الا بمعنى اين الاعم من ظاهرة نحو من اني عشرون او مقدرة نحو اني لك هذا اي من اني لك ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد قوله لمعنى متى ولا يجيء لمعنى متى وكيف الا بعد ان قال استفهاما وكتب الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع قال وكيف للحال استفهاما الاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد قوله وقد جاء كسرهما في الرضي كسر همزته نقله سليم وقال الاندلسي سر فونها نقله نهر بل قوله جاري مجرى الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش عند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى حيث ايوم الجمعة ام يوم السبت قوله فهو في محل الرفع على الخبرية هذا اذا لم يدخل نواسخ الابتداء على ذلك الاسم والا دخلت نحو كيف اصبحت وكيف تظن زيدا اكيف منصوب المحل خبرا ثانيا لمطلوبي ذلك الناسخ كذا في الرضي قوله على الحالية ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد قال مذ ومنذ قيل انهما كلمتان برأسهما اذ الاصل الحرف وما شبهه عدم التصرف وقيل اصل مذ منذ زيد ليل منذ وانما ذ يضم اذا ال التقى ياسا كن قوله لموافقتهما اه قال الاخفش المجازيون يجرونهما مطلقا والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر النحويين يجرون بهما في الزمان الماضي اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الحاضي والاستقبال فالاستقبال اتفاقا واذا جر بهما فقيل انهما اسمان بمعنى بعد والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من ولا بتداء الغاية اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وبمعنى في الحاضر معرفة نحو ما رايته مذ يومنا او الليلة وبمعنى من رأى جمعا قد خلا ان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاءه وذلك اذا كان الزمان نكرة

نكرتجوما رايته مذ اربعة ايام ثم ان الشارح ذكر في بيانها ثلثة وجوه الاول ما في شرح الكافية وهو ان وضع مذ وضع الحرف وعمل مذ عليه لاتفاقهما الثاني ما في الشرح المفصل فهو ما ذكره في الشرح الثالث ما ذكره فيهما وهو انها مقطوعة عن اضافة مرادة في المعنى ولذلك بنيت مذ على الضم كما بني ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك مذ يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كقبل عند القطع الا انه لم يات الا مبنيا لانه لا يذكر المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل قوله اي اول مدة زمان الفعل فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناهما اول المدة مطلقا وتعيين كونهما مدة الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما لاستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يوخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اي الاسم المفرد الدال على الواحدة لا المثنى والمجموع وما في حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رايته مذ ثلثة ايام لانه في حكم المجموع قوله امر واحد اي جهة من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة قوله اي الزمان الذي اه يعني ان ابا ليست صلة والا لكان الواجب المقصوبة العدد لانك تقصد بقولك يومان عددا اثنين لا انك تقصد بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي تقصد باسم العدد فنيابي عنه لفظ يليها لانه لا يليها المعنى المقصود باسم العدد الا بتجوز قال وقد يقع اه معطوف على ما سبقا ومن سابق كلامه اي فيقع بعدهما على المنفيين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله اي ما كتب على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف اي صورة ان يشتمل المثقلة والمخففة لان كلمة ان مستعملة في ما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يجب ان يقرا ما كتب على هذه الصورة موضع او ان ليفيد التعميم ولا شك عاقل انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصوير بالتشديد والتخفيف اختصارا في الكتابة قوله اسمين لا حرفي جر فانه حينئذ لا محل لهما من الاعراب قوله لكونهما في تاويل الاضافة كون اللفظ ما دل بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة للمعرفة ولو كفى التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدا لامكان التاويل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الى الجملة حذفت له لالة السابقة عليها ولذا بنيت مذ على الضم تشبيها لها بالغايات في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد المعرفة والتقدير ما رايته مذ ما رايته يوم الجمعة اي مذ عدم رويتي فيكون من المضاف الى احدهما قوله ويرد عليه اه قال الشارح هذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة بانها يوم الجمعة

او يومان لا بعكس واما اللفظ فلما ذكره الشرح وتقديم الظرف انما يكون مصححا اذا كان المقدم ظرفا للمبتدأ كقولك
في الدار رجل وفينا نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام ان لمنذ ومنذ ثلث حالات احداها ان يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر
بمعنى من الخالي الزمان ماضيا ومعنى في الكائن حاضرا ومعنى الى جميعها الكائن معدودا والثانيها ان يليهما اسم مرفوع
نحو ما رايته منذ يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذا بك والثالثة ان يليهما جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما مبتدآن ما بعدهما
خبرهما بدون التقدير فيما اذا كان بعدهما اسم زمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وبتقدير زمان فيما اذا كان بعدهما مصدرا وجملة فعلية نحو
ما رايته منذ يوم الجمعة او يومان جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليها وان جاز العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأيته
منذ اول مدة عدم رويتي يوم الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما فان لما بعدهما جملة مصرحا بخبرها اذا كان بعدهما
جملة محذوف واحد جزئيها اذا كان بعدهما مفرد اي منذ كان يوم الجمعة ومنذ كان ذا بك فقولنا ما رايته منذ يوم الجمعة جملة واحدة
وقال صاحب التسهيل وانما اخترت هذا اذ فيه اجرى منذ ومنذ على طريقة واحدة وهي كونهما ظرفين مضافين الى جملة بعدهما
مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخليص من ابتداء النكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير متأت
ان ادعى التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظهر ولا مقدر انتهى وقد عرفت بما حررنا لك
اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين قوله بالالف المقصورة يعامل الفهما معاملة الف الى وعلى نسيم مع النظر وتقليب
يا واو المضمر غالبا ثم ظاهر كلام الشرح ان لدى لغة برأسها وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن قوله وقد جاء لدن الخ
في لدن تسع لغات كعضد وجبل وكتف وحير وقمن وعلم وقم وخف وترك المصرح كتف متابعة للمفصل لغة كما ترك
لت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون قال وقد جاء لدن بفتح اللام اه
كما جاء في عضد بسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشرح اللغات الست المذكورة في المتن بهذا
الطريق لان تغيير اللغة للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط
النون وقدم ما فيه النون لكون التغيير فيه يسيرا فيه قال ولدن بتحريك الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين
وقد جاء بالكسر ايضا قال ولدن بتسكين الدال ونقل ضمها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح
النون ايضا قال ولد وهي ثلث لغات باسقاط النون من اللغات الثلث التي بسكون الدال وضمها وقد جاء لد كمد
وهو في غاية القلة قوله لوضع بعضها وجمع الحروف في شرح المفصل بنيت لد ولد تشبيها بالحروف لوضعها على الصيغة

على الصيغة التي ليست عليها الاسماء وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبنى لذا لانه هو وقد تقدم ان كل اسم يبنى فهو يبنى وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فبنى لذا لشبهه بالحرف وبنى لذ لشبهه الحرف وان اختلفت جهات الشبهة فانه لا يضر الا ترى ان نزال بنى لشبهه بانزل وبنى فجار لشبهه بنزال وان اختلفت جهات الشبه انتهى واورد عليه الشيخ الرضى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء عن الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنى فلا يجوز ان يكون بنائها مبنيا على وضعها وضع الحروف والجواب انا لا نسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبنى على ما يعلم حالها من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بنائها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا اجاز بعض مجرورا مع كونه ثنائيا لكثرة الحكم ومن فى بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لا وجه للحكم ببناء لدى لمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند قوله وكلها بمعنى عند اى كلها مشتركة فى هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها ان اظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا فى الرضى وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة ينافى التضمن كما فى اسماء الشرط والاستفهام وقال فى شرح التسهيل للفاضل النصرى لدن مبنية لشبهها بالحرف فى لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدا غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبنى على المبتدأ بخلاف عند ولدى فانها لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنيان على المبتدأ ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندى مال غنى وبجانحت عينه اورمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن كذا فى الرضى قوله ان تجربها اما لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة قوله وقد ينصب اه اى ينصب بلدن لا بسائر لغاته لفظ غدوة لا لفظ آخر وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كان مفردة قوله لشبهها لنونها اه وان كان من نفس الكلمة بالتنوين فيكون كما مر بالتنوين فيعمل عمله ويضعف بهذا التوجيه ان يؤنس حكى نصب غدوة بعد لدن المحذوفة النون قوله ولذلك يحذف اه اى لكون نونه مشابها بالتنوين يحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخرى قوله ولكن اه عطف على تشبيهها من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة قوله اى لاجل الفضل اه فى هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر فى امثاله ولما فى المتن على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا وفى التوجيه الثانى ابقاء اللام على المتبادر وجعل الماضى

صفة للزمان واسناد المنفي اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط قوله وبناء المخففة اه وقيل لتضمنه معنى في و من الاستغراقية على سبيل اللزوم قوله بدليل اعرابه اه فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا يعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه بجاورة الفتح لاعرابا مضمرا بهم قوله اي دهر الداهرين معنى عوض الدهر سمي به لانه كلما مضى جزء اكذا في القاموس قوله المعرفة والنكرة المعرفة مصدر عرف معناه شناخت والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب كذا في الاقليد والنكرة والنكارة شناخت قوله من اقسام الاسم نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبني لبعد العهد قوله بوضع جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين وكلي بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كما في الحروف والمضمرات فههنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود للاحتمال الثاني قوله اي بذاته المعينة اه فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما يتصور بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به في الاقليل التعريف بتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قوله الى السبتان وانت تعرفه دون مخاطبك او بما لا يعرفانه نحو قولك انا في طلب غلام اشتريته ولست تقصد به الى معين او بما يعرفانه نحو قولك غسل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب ايجازا ولفظ المعينة اشارة الى ان ما وقع في عبارته من المعينة معناها المعلومة لا المتخصصة قوله ليخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفها اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل في تعريفه المعارف المستعملة في المعاني المجازية نحو رمى الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات التي هي مجازات نحو رأيت اسدا يرمي قوله واشاراه وذلك لان المتكلم بليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه قوله الى ترتيبها بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك

فی ذلک فاحفظ فانی المفصل علی هذا الترتیب الآتی للمضاف حیث جعل تعریفه بعد جمیع الانواع کما هو مذهب المبرد لان تعریفه من حیث
والزمخشری جعله فی مرتبة المضاف الیه کما هو مذهب سیبویه بقوله فانها موضوعة بازاء معان اه هذا علی رای المحققین المتاخرین
واما رای المتقدمین فهی موضوعة لمعان کلیة بشرط استعمالها فی جزئیاتها فالمعنی الحقیقی مجموریا کلیة وکذا الاختلاف فی المبهمات
والحروف قوله والموضوع لجزئی مشخص اما شخصیة ضمیر المتکلم والمخاطب وضمیر الغائب الراجع الی الشخص نظم واما الراجع
الی الکلی فلانه من حیث تقدم ذکره لفظا او تقدیرا وحکما صار مشخصا لا یحتمل غیره صرح به فی الاقلیل وبعضهم جعل الضمیر الراجع
الی النکرة المخصصة نکرة واستعماله فیها مجاز کغیر الخاطب المستعمل فی مخاطب غیر معین نحو قوله تعم ولو تری
اذ المجرمون ناکسوا رؤسهم قوله بالاعلام الشخصیة ای الموضوعة للشخص وهی الماهیة المعروضة للشخص وهی بحسب حقیقتها
او اعتباریة بها یمتنع فرض اشتراک الشخص بین کثیرین والاعراض انما تسمی مشخصات لکونها علامات یعرف بها الشخص
لانها علة للشخص ولو قیل بکونها علة فعلتها علی سبیل البدل کالرحا قلبیت وعلی کل تقدیر لا یلزم من تبدلها تبدل
الاشخاص علی ما وهم وتفصیله فی علم آخر قوله کما اذا تصور ذات زید اه ای بوجه مختص به والکان فی نفسه یمکن فرض اشتراک
فالمعلوم جزئی وبوجه کلی کما قالت الفلاسفة فی علم تعالی بالجزئیات ولذا اختار بعض المحققین ان ادراک الجزئیات
المادیة بالوجه الجزئی انما هو بالاحساس فلا یشکل بلفظ احد ولا باعلام الموضوعة عند غیبة الموضوع له لانها یمکن تصورها
بوجه مختص بها کتصوره ثم یکرنه واجبا خالقا الکل ما سواه فالمعلوم جزئی والکان العلم بوجه کلی علی ان التحقیق ان لفظ احد
من اعلام الغالبة علی ان غلبته تقدیریة بخلاف لفظ الله فان غلبته تحقیقیة وقد حققناه فی حواشی تفسیر القاضی قوله
او الجنسیة ای الموضوعة للماهیة المتحدة مع الذهن من حیث معهودیتها فاستعمالها فی فردها الکان باعتبار معناها تقییدا
للماهیة تحقیقة والکان باعتبار خصوصیة مجاز من قبیل استعمال المطلق فی المقید کالاستعمال الاسدفیه هذا فذهب
الیه المصرح والمحققون بتعریف العلم الجنسی عندهم حقیقی واختار الرضی ان تعریفه تعریف لفظی کما ان تعریف غرقة وبشر
وصحراء ونسبة کرسی لفظی ولا فرق بین علم الجنس واسم الجنس فی المعنی بل فی الاحکام اللفظیة قوله والموصولات اه
لعل وجه کون الموصول فی مرتبة اسم الاشارة واشترکهما فی الابهام والتعیین بامر خارج اعنی الاشارة والصلة
وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة فی الوضوح ذهب الاخفش الی ان ما فیه ال من الموصولات
تعرف بها وما لیست فیه ال لکن وما قبله لانه فی معنی ما فیه ال فالموصول علی هذا فی مرتبة ذی اللام والیه ذهب سیبویه

وجمهور النحاة قوله العهدية والجنسية في التسهيل فان عهد مدلول محصوصها بحضور جنسي او علمي فهي عهدية والا فهي
جنسية ففي شرحه لم يذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام
التي للحقيقة من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض
للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف
ولم يذكر العهدية الذهنية لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة الخبرية قوله اللام الزائدة
وهي فيما وجب تعريفه او تنكيره في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه تمييزا قوله بدل من اللام
معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم
في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن دانا هم بدلها ميم
لان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف عوض اللام في نفسهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلت بازار
في الرحمن الرحيم كما وهم قوله نحو يا رجل اي اسم الجنس الذي تقصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء واما العلم الشخصي
تعريفه بالعلمية والنداء لافادة زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية قوله اذ الاصل يا رجل
يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توصل لنداءها بايا ثم حذف اللام واي للكثرة الاستعمال فصار يا رجل قوله لازم
صحة الاضافة اه فان لفظ احد الاثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم ثم قال انه تكلف فقد تكلف قوله لانه ان صدر
بكل في الاثبات والنفي فالتقابل بين الاقسام الثلثة بالذات وتوهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم لم يفد والا بعد التقدير بالباب
واللام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالجنسية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الضم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر عبارة
الرضي تشير الى هذا فانه قال والاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم او لقب وهو ما قصد به احدهما واما
كنية وهي الاب والام والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم
حيوان او صفته كابي الحسن كنيت والى غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الحلبي على التلويح وبهذا الاصطلاح
جعل صاحب القاموس ابو العباس بيته لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور قوله فهو كنيت
من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين
اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم يجوز ذلك لفظا والكنية تعظم المكنى بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف

من انه يخاطب باسمها كذا في الرضي وعندي ان التعظيم عند المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظ قوله فان قصد اه
اي حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم في
الاستعمال المدح او الذم اذا اشتهر في ضمنه بصيغة مدح او ذم نحو حاتم وتصد الواضع يفهم من كونه منقولا من معناه
الغير العلمي الى العلمي فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية قوله فهو اللقب لفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر
منه في المدح والترقي خاصة قوله فهو الاسم الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص من مقابل الفعل
والحرف قوله والاعلام الغالبة اه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المعرف
باللام العهدية وفي المضاف بالاضافة العهدية وبعد غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة
في العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي
في قوله بوضع او الحمل على عموم المجاز قوله باستقلال اه متعلق بمتناول قوله متناولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع
واحد ظرف لغو متعلق بالمنفي اعني متناول لا بالنفي المستفاد من غير فيكون داخلا تحت النفي فيفيد عموم التعريف للاعلام
المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير متناولا على ما وهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير متناولا متعلق به فليكن
اول الامر متعلقا بمتناول قوله اراد التنبيه فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة بديهي قوله فيما يكون اي
في نوع يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب الاصناف في نفسها فلا يراد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيء ولم ينبه
عليه قوله وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها اي اعرف المعارف
لان لفظ هذا للقريب وبقوله الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور قوله فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح
للفاضل المصري قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف بال وقال المصراعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب
ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته انتهى فان الكنية احاد الاشياء اي الصفة منسوبة الى كم لو قوعها جوابا
له وهو العدد المعين فان كم للسوال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء اي لافراد الاجناس قال المصرح في الايضاح
العدد مقادير احاد الاجناس فاسماء الاعداد يعبر بها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد يستعمل لمجرد العدد من
غير التمييز وقد يستعمل لمجرد العدد من غير التمييز نحو ستة ضعف ثلثة فيقول الكنية احتراز عن ما وضع لغير الكنية سواء دل على
الغير المعين كضيع الجمع ولفظ العدد او لا نحو زيد وعمرو وبقوله احاد احتراز عن ما وضع لكنية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع

وباضافة احاد الى الاشياء احترز عما وضع لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس مذكور تميز اسم عدد له التمييز وباحترازنا ظهر انه لا يجوز التعبير بما وضع للكمية لانتقاضه بالفاظ المذكور ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء لانتقاضها بما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذرع فانما يصح لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف ثلث جماعات لانها احاد الجماعات قوله فالاشياء اه

ولا يخفى انه اذا كان الاشياء هو المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد ان يقال لكمية الاحاد او لكمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يفهم المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات المنفردة او المجتمعة نفس العدد لا كميتها قوله فظهر من هذا التقرير اه

هذا تقرير لا يرضى به المصرح فانه قال في ايضاح المفصل العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما يذكر في العدد لانه محتاج اليهما في ما بعد العشرة فهما من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد انتهى وليت شعري بعد ما صرح المصرح بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشارح الرضي على عدم صحة التعريف بخروجهما عنه قوله وان لم يكونا اه الواحد ليس بعدد عندكلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس بكم واما الاثنان فعند البعض وذكروا وجوها ضعيفة لتفضيلها في شرح حكمة العين قوله بالحاق التاء كما هو الاصل في التانيث قوله او باسقاطها فان الاصل في الثلثة واخواتها ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة وعصبة وصيحة وسرية وفئة وعشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء للتوافق الاسماء التي هي بمنزلتها فاستحب الاصل مع المعدود والمذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المؤنث لتاخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت تجرد العدد تقول ثلثة نصف مئة في الرضي انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على صدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فما ظنك بالعدد في نفسه اولى قوله الى عشر كذا في النسخة التي

التي بخط الشارح وفي نسخة الفاضل البارزي وفي بعض النسخ الى تسع وهو سهو قال او بالجمع اي بالجمع وما يجري
مجراه قوله او امتزاجيا لم يدخله في قوله او بالعطف كما في الرضي بناء على ان اصلها العطف لانه من المركبات
الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار اصله وما قيل ان الصواب ان يقول او تضمنا فليس
بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني قال واحد في الرضي اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي
انفرد فالواحد بمعنى المنفرد فالمراد من الوحدة الوحدة لكونه عددا منفردا اذ لا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقال
سمي الوحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالصور المجردة بذاتها واما لانه من الانواع المتكررة مع انه غير تام
لانه اذا اعتبرت الوحدة واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد وفي الاقليدان الواحد ليس بصفة وكذا
غيره من الاعداد فاذا اجري شيء منها على موصوف نعلي تاويل معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان
لان فعلانا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت
برجل واحد وامراة واحدة فردعي جانب الاسمية بان جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل
قال وماية اصله مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في غرة وثبة ولامها ياء لما حكى الانفش
رأيت مئيا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مأي كمعي والهاء عوض من الياء قال تقول واحد اثنان اه هذه الاعداد
وما بعدها موقوفة تحكيمية كما هو الاصل فيها في الفصل العدد موضوع على الوقف تقول واحد اثنان يدل على ذلك
ترك الواو بينهما منصوبة محلا على انه مفعول تقول فان المعنى هذه الكلمات واذا ذكرها على التعداد لان اعراب الاخر
لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وبنو تميم يكسرون الشين جملة معترضة بين المعدودات والالف في اثنان وثنتان جزء منهم
وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيها فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله
مائة والمئة مائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد مفعول تقول المقدر بينهما المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن
جعلها مفعول تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيها قوله اعتبار التانيث الهاء في الاولى
وانما كان كذلك اي جاء والباء للمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق
ثم جاءوا الى المؤنث فذكروه ارادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف القياس الظاهر في الثلثة فانثوها لان عدد
الثلثة فانوثها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم عادوا الى المؤنث

تركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمونث اذ لو اوردوه بالتاء وفيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي علامة فيه ولو اوردوه تاء ان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المونث فقوله اعتبارا الخ نكتة مصححة لا يراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر وبما نقلنا لك ظهر ان تانيث ثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان مرضوفها جماعة وتانيث العدد لاعتبار المعدود وموسنا على ما قيل فانه تعطيل من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مونثة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا من شرح التسهيل والرضي قيل فعلى هذا الحوق التاء في ثلثة فما فوقها قياس وهو بناء ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد به اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير وليس بشئ لان لحوق التاء فيها بخلاف القياس انما هو في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه بعيد للحوق بالتاويل على خلاف الاصل قوله فرقا بين المذكر والمونث والمعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد الكائن المعدود جمعا لا لفظ المعدود والكائن اسم جنس اذ اسم جنس اذا كان مختصا بالمذكر اثبت التاء والكائن مختصا بالمونث حذف والكائن يحتملهما جاز الامران الا اذا نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فغيه تفصيل في الرضي واذا كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف يقال احد تعالى من جاء بالحسنة فله عشرة امثالها اي عشر حسنات امثالها والكائن مما لا يدخله التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيونث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة قوله وغير الواحد اه ظاهره يدل على ان احد مغير الواحد واحدى مغيرة الوحدة والمفهوم من الرضي ان احدى اصله وحد بفتح الحا وضمة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس بالاتفاق واحدى اصله وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح ووشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله وغير يدل على ما في التامرس قوله بقدار للجزء الاول فيها حال من فاعل تقول اي منقسما لا محالة لعدم صحة التعليل وكذا التذكير الثاني عطف عليه اي مذكر الجزء الثاني في المونث وكرامته مفعول له للتذكير اي مورد الجزء الثاني مذكرا في المذكر لكرامته اجتماع تانيثين وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فهو وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت وفي الرضي ويعزى الى الزياشي وجوب التنكير للمفعول له لمشابهته الحال والتمييز وقول حاتم واغفر عورا والكريم اذا خاره قاض عليه قوله بدل من لام الكلمة اعني الياء لانه من المثنى واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل عوض منها اي من الياء قوله لانه لما وجب قيل الصواب فلانه والجواب انه

انه جزاء اما بتقدير فيقال فحذف الفاء في جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب
قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمعنى وعشرون ليس مبنيا وهو ظن انما المحل ان يكون محليا فالصواب
المنصوب تقدير اشتغل آخره بالحركة الحكاية فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب قال ويجوز
بالرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا على محله ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملا على محل
لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون على البناء واما ثالثا فلان اشتغل آخره
بالحركة البنائية لا ينافي الاعراب بالحرف قوله لان المعطوف اه تعليل لمحذوف قوله اي عطف تلك العقود اه خص العطف
بها لعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله
الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لها كما هو الظاهر قوله كائنا ذلك الزائد اه حيث الجار
والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا كما في الرضي لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التفسير وهو الزائد لا في العقود
قال مائة والف بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو عليها للتشريع بعدم انقضائها بخلاف العقود السابقة
قال مائتان والفان لم يورد جمعها لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب يلتبس العدد
نحو ثلثمائة وثلاث الوف كالواحد والاثنين كما مر فلا من الايضاح قوله او واحدة عطف على واحد فيكون
مثالا للمؤنث عطف تتمة الزائد على المائة وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف مائة وواحدة كذا فكلها من عطف
الزائد على المائة احدها مثال للمذكر والاخر للمؤنث على الطريقة السابقة وعطف او واحدة على مائة ومائة على
واحدة بان يكون مثالا للمؤنث عطفت الماية على الزائد الى آخر الامثلة يابى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال
للمذكر ومثال للمؤنث ولزوم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على المائة وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز
العكس في الكل قوله قال الشارح الرضي اه يعني ان قوله وشذ حذفها يعني انه على خلاف القياس فلا كثرة ولا على الكثرة
قياس ليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى قال محفوظ واجاز سيبويه النصب في الشهر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود
جامدا فان كان صفة نحو ولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهذا اصلها كما سيجيء
ح استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل قال بعضهم حيث الكثير ان وجد فالكثير لجمع القلة يوتى بها واذا فيوتى
جمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات وقيل مجيئه مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل

ومحسنه ازدواج سبع بقرات واما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما سيجئ قال ومعنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن قوله الا في ثلثمائة اه اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب اذا اضيفت الى مائة واثنتاها واجب اذا اضيفت الى الف لان مميزها في اللفظ لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر قال وكان قياسها اى بالنظر الى كون ضميرها مجموعا فلا ينافي عدم مجيئي اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم قوله في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا اى مثلين فالجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كذكرين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كعنبين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله مأى كعصى فهو جمع مكسر قلبت ياءه الثانية نونا وعلى التقادير هو في صورة جمع المذكر السالم قوله ان يلي المميز المجموع اى يلي المميز الذي يذكر للعدد كما يقال مثل ثلث مئات رجل كذا نقل من الشرح فالمميز فاعل يلي والمجموع مفعوله قوله بعد ما تعود اه اخذ المميز المجموعي بعد ما هو في صورة ابن عادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى المميز والمجموعي مفعوله قوله فلتعذر الاضافة حكى الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى المميز مكسرا نحو عشرو درهم وعشرو ثوب وعند الاكثرين هو شاذ لا ينبغي على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري قوله قليلا اى من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد وواحد تذكير قليلا كتذكير قريب في قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله في الاعداد انما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون الاعداد واقع في الرضي وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله مرفوض في شرح التسهيل ان العرب لا يجمع الماية اذا اضيف اليها عدد الا قليلا قال محفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول الشاعر * اذا عاش مئتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء * وجاء مجموعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثلثمائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفراء وذلك قليل في الاستعمال كذا في شرح التسهيل قال واذا كان اه اى هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في المؤنث في ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود لفظ متفقين في التذكير والتانيث واما اذا كانا مختلفين فالوجهان فكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من المميز قدم ذكر المميز قوله بان يكون المعدود اه سواء وقع تمييزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو اشخص ثلثة او ثلث ولا ينتقض هذه الضابطة بثلثمائة ولا الف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا فان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود

بل التعبير عنه بلفظ تمييزهما اعني رجلا وامرأة مثلا قوله بتمييز زاد للتخصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفي ظ
في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فانه نص فيه اي لا يميز بتمييز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا قوله فلا يورد اه اشارة
الى ان ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز لما في الحواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغنا والبلفظ
التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك
المميز فاضرب بقوله بل يذكرون لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغنا والهو علة للنفي لا للمنفي اي ترك
الجمع بينهما بطرح الواحد والاثنين استغنا والبلفظ التمييز عنهما قوله ما يصلح ان يكون تمييزا لهما وهو المفرد والمثنى في
الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين قوله اي الصالح لان يكون تمييزا الخ في
هذه الغاية ايراد الرضي بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال قوله وبصيغة اي بهيئة بقرينة المقابلة
بجوهره قوله فان من صيغة اه اعني الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق قوله فان قلت بهذا اه
حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه انما يتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتمييزه لكونه جنسيا
للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثنتا حنظل والاستغنا بلفظه عن لعدم فهم الاثنينية قوله ينبغي ان يعتبراه يعني ان
اللائق والقياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الاعداد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز
الاثنين قياسا وما وقع في الشواذ للضرورة قوله معنى الكلام خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغنا
بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة
التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال لا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق
الى الفهم قوله فاختاروا اه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية
وكل منهما مغن عن الاخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقال ان لحوق العلامة اخف فاختاروا لهذا الترجيح قال وتقول
عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لمرافقة ما بعده من قوله وتقول حادي عشر فانه بصيغة الخطاب
بقوله وان شئت قلت وفتح قوله اي في الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه مفرد عما سواه من احاد المتعدد بهذه الصفة
اي التصيير لا يشاركه فيها غيره قال وتصييره مصدر مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف فان قدرهما الشرح
قوله على هذا القياس اي قياس الثاني فلا حاجة اليه قوله فلا يجري اه لامتناعه عقلا قوله لا تمييز استغراق اه وذلك

لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث دلا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان
لها الفعل بخرشيت من الثنتى الى عشرة من العشرين حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين على اربع وسبع وتسع واما
ما هو لبيان الحال والمكان فى صورة اسم الفاعل كالحالط والكاهل فليس لمعنى اذ لا يدل على معنى حدثى قائم به انما
معناه الواحد فى مرتبة فلا باس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله اى مرتبة من المتعدد فى نفسه
لا بالنظر الى حد وتحته فيصح مقابلة باعتبار التصيير فانه حالة بالنظر الى ما تحته قوله والحادى عشر تغليب الواحد الى الحادى
بجعل الفاء كان اللام والعين مكان الفاء فتسكن الياء فيه وكذا فى الثانى عشر مع انهما مركبان كما فى نحو معديكرب كذا فى
الرضى قوله وتقول فى المعطوف اه واما العشرون والتكون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد
فيها وكان القياس العاشرون والثانتون كذا فى الرضى ولذا تركها الشرح قوله اى من اجل اختلاف الاعتبارين اه يعنى ان قيل
اذا مرتب الاعلى اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما بينا لان التصيير يقتضى الاضافة الى
الاصل والحال يقتضى الاضافة الى الساوى والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد فى العدد الذى تحته قوله بالاضافة اه واذا
نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى والاضافة هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء
الفاعلين فانهما متساويان فيهما او النصب اكثر قوله بالاضافة فلا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة
ونقل الاخفش عن بعض جواز ذلك قال الاخفش علة له اذا اخرت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت مثلثة
قال نعم نصب على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم فضمى الى اثنين قوله الى عدد يساوى عدد الفم الاخضر الى اصله او الى ما فوقه
اذ العدد المضاف اليه نفس اصله لا ساوى اصله الا ان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلا له وكونه مضافا اليه قوله لا مطلقا فانه
اريد ذلك يقوم احد ثلثة اى واحد هم قوله او الرابعة او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثة مذكر
بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث ثلثة والمثال نحو رابع اربعة وخامس خامسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب
وليس المراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يقع ذلك الا باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية
لفظ قوله والا يلزم اه اى لكان المراد الواحد مطلقا من غير خصوصية للمرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول او الثانى
او الثالث من كل مبنى للواحد من المتعدد باعتبار حالة وتخصيص الشرح الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما قوله وذلك
مستبعد جدا اى عند العقل اذ الفهم ان يقع اول العشرة وثانى العشرة لا عاشرها والحال الاستقبال يعم كل المذكور والمؤنث

والمونث اى من الاسم المتمكن لان ما هو المتنى منها من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يرد
عن نحو هذه والتى وانت خارج عن تعريف المونث داخل فى تعريف المذكر فينتقضان طردا وعكسا واحكام الاسناد الاتية
انما هى للمونث الذى هو قسم الاسم المتمكن فان المونث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات فى تلك الاحكام تابعة لما
يعبر به عنه من كونه مونثا حقيقيا او غيره وكذا المثنى والمجموع المعرفان مما سياتى اريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة
لهما فيما سياتى احكام لما هو قسم منه تولد لاصالة او ذا من مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر ولانه لا يفتقر الى
زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا تحقق التذكير والتانيث الا فى الاسماء اذ المقصد من لولا بهما فان قصد لفظ الاسم
جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء
ان تذكيرها لا يجوز الا فى الشركة كذا فى شرح التسهيل قوله او حكما والحقيقى المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقى نار وارض
ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها فى التصغير واما الزائد على الثانى محكوم فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل
وتقدير رجوع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة ودريئة فى تصغير قدام ودرا كذا فى الكافية وفى رضى الشافية انهم اجتزأوا فى الثلاثى
الذى هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التى تلحق آخر اوصاف المونث فلما وصلوا الى الرباعى وما فوقه
والتاء والالف كلمة بهما الا انهما كحرف الكلمة المتصل بها بما يزيد زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها اصلى لحذوه
فى التصغير فقد رد الحرف الاخير كالتاء وانما هى محتاج اليها لكون الاسم وصفا قالوا اعقرب انتهى ولا تخفى مخالفته لنصهم
ولعل فيه قولين والصحيح رجعه احتمال التاء فى الثلاثى فى نحو قلنسوة وفى الرباعى لحفظ حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء والا تجر
على تقدير ما قال وعلامة التاء هاء علامة التانيث لا يكون مطردة ولا منعكسة فلا يرد ان التاء تجيئ لاربعة عشر معنى وان الالف
المقصورة قد تكون من نفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زائدة للالحاق نحو ارطى او لتكثير حرف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة
قد تكون فى نفس الكلمة كرداء وكساء وقد يكون للالحاق كحرباء وحذاء والصحيح تبعا لسيبويه وقرطاس وقال او ممدودة فى رضى الشافية
الممدودة اصلها الفان قلبت الثانية همزة فالممدودة مجموع الالف والهمزة لان الالف التى قبلها انما مد لاجل الهمزة
ولزال بزوال المقصورة واختلفوا فى علامة التانيث فقيل سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة كونها منقلبة من الالف المقصورة والالف زائدة قبلها
وقيل الهمزة بنفسها وقيل الالف والهمزة زائدة للفرق بين مونث افعل نحو حمراء وبين مونث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة
والالف معا التانيث كذا فى شرح التسهيل والجاربردى نقلا عن شرح الهادى وعلى التقادير يصدق ان الممدودة

علامة التانيث باعتبار جزئها الثاني او الاول وتبعا لهما فافهم فانه يتحير فيه الناظرون قوله وقد زاد بعضهم وهو صاحب المفصل وزعم هشام ان علامة التانيث في هذي كسرة الذال قال بازائه ذكرناه في الرضي لو قال المحقق ذات الفرج لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي لكن في النقض غير محققة فلذا قال اولى قوله ليس بشيء فيقبل فيجب ان يكون شيء ايضا شيء لكن يجوز ان يكون ذكرا كالنطفة فان في مقابلتها النور وليس بذكر او يكون ذكرا لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فلها مونث لفظي قال رضي اذا اسند الفعل اي المتصرف فانه يجوز اثباته وتركه في نحو نعم المرأة وبتعين تركه في نحو اكرم بزيد عند من اسند اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فالاولى ان يقول الشارح الفعل المتصرف وشبهه بالفصل كما هو الاصل قال فجائتا اي غالبا قد يرد حذفها مع الضمير المونث الغير الحقيقي نحو والارض البقل ابقالها وعلى سبيله عن بعض العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن فالتا اي واجبة قوله الا اذا كان اه والا اذا كان جمعا فانه يجيء بيانه بعد قوله وحكم الجمع اه فهو نميز قوله الاستثناء ايضا على الشرح المرتضى للاستثناء المفرغ قوله لك الاختيار في الحاق التاء اه وقع فصل اولا وقد جاء القران بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن ليس ببعيد لاجماع في قوله وجمع الشمس والقمر فاذن الامران مستويان كذا في الايضاح قوله وانت في غير الحقيقي ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة لاعتد بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء عرقاض عليهم وذلك ان الوضع العلمي اخرجه عن موضوعه وجعله لما هو له مقدارا التانيث شيأ منسيا فاعتبر المعنى بخلاف اسم الجنس ولها اعتبارا نيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف فلكونه حاله في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المونث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامران نقول من ان تانيث قالت في قوله تعالى قالت نملة تدل على انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه بعض النحويين قال الصريح في الايضاح اذا جاز هذه جماعة ذكر وثلث من البط ذكور مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا ثم تم ذلك على قول ابن السكيت فانه لا يجوز تانيث فعل المونث اللفظي اذا كان المذكر سواء كان محالا او لا فتانيث نملة عنده كتانيث طلحة قوله وجعل بعض الشارحين اه فحسنه قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار نا سخ لقوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الشرح مخصص له ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في مجاء العام بعد الاخراج قطعيا وعدمه كما بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناوله قوله الى المونث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا قوله حضرت القاضي اه اورد المثالين مع ان الفصل غير الا لان الاجود في صورة الفصل بالا ترك التاء في الرافع نحو ما قام الا هند قوله او ضمير الجمع اما الواو والنون قوله لكان جمع المذكر السالم اه الا في نحو فانه

فانه يجوز التاء قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل لانه في حكم الجمع المكسر لتغيير بناء الواحد فيه والالف في الجمع السالم الذي واحده مونث نحو ارضون وسنون فانه حكم الجمع المونث السالم من جواز التاء وتركه لان حقه الجمع بالالف والتاء بالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولو اريد من قوله لجمع المذكر معناه الاصلي وجعل السالم تعالى للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور لكان يخفى قوله واحده مونث حقيقي التانيث كنسوة او مجازيه كدرا ومذكر احقيقي التذكير كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع بالجمع المكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المونث السالم كالزينبات والطلحات والجيلات والمرقات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها قال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي اي مونث ظاهر غير المونث الحقيقي فلا يشمل المذكر على ما هو الفرق بينه وبين الاشياء وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان المفرد لان المجاز العارض ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما علل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي ليبقى لفظ المفرد فيه فاحترزه بخلاف الجمع المونث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو جليات وحمراوات يجوز فيه التاء وتركها كما في الجمع المكسر قوله من جمع المكسر الصواب تاخيره عن قوله غير جمع المذكر لانه بيان لما بقي بعد التخصيص وان يراد جمع المونث السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لابا لواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المونث الغائب نحو الرجال الطلحات ثبت فعلت نظرا الى عرفان معنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يقع جارت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه قوله المقرون بالتاء اي الساكنة كونها علامة عليه والمقصود ابدال التاء وان لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقامها مقامه قوله في كون جمع المونث الحقيقي او المجازي جمع تكسير او سلامة نحو النساء والزينبات والدور والطلحات والقرينة على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمونث الحقيقي مقابلة بالعاقلين اي الذكر العقلاء غير العاقلين اما بان يكون ذكورا وهو المراد بالنساء وبان لا يكون عقلاء وهو المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء وانما ذكره المصرح مثاله لانه علم تجويزه والنساء بالطريق الاولى فانه اذا جاز في جمع المونث العاقل بجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفى الذكورة والعقل اولى قوله جمع المذكر سواء كان جمع تكسير نحو الايام معتت ومعضين او جمع سلامة نحو بخيلات جمع بخيل وهو التصحيح الغليظ من المخشب قوله غير السالم الصواب الغير العاقل كما في قوله والمراد في جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن قوله موضوعة له اي لجمع المونث عاقلة كان او لا قوله لا اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا قوله غير امي اه يتفرع على المنفي لا على النفي اي الكلام له اصل

في التذكير فيراعى حقه قال المثنى التثنية في اللغة وكردن وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظاهرة وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده على عدده وقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد في التثنية وكثرته لعدم انحصاره بخلاف الجمع كما سيجيء قال آخره بالنصب مفعول لحق والالف فاعله زاده لان اللحوق لا يختص بالاخر اى آخر مفرده قيل انه يصدق على مسلمون ومسلمات فتعديله بهذا التقدير اشكال والجواب ان قيد الحيثية في تعريف الامور الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف لحق آخر مفرده من حيث انه لحق آخره فلا نقض ثم يرد انه اذا اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقدير المضاف او تقديره مع لواحقه وهذا التوجيه احسن قوله او تقدر عطف على قوله اى آخر مفرده قوله والا اى ان لا يكون احد الامرين بل يتركب على ظاهره قوله لا يصدق اه فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا وما نقله قوله ولو اكتفى بظهور المراد فان المراد الملحوق مع اللاحق الا انه تساهل بجعل الخبر قيدا لقوله عرضا عن الحركة والتنوين الذين في الواحد لان الاسم المعرى عن البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم تقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض التنوين كقولك جاءني غلامازيد فنحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك اغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لاثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلها في موضع بخر غلامان واغلامان وغلامازيد كذا في الاقليد والايضاح قال مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها مع الباء لغة وقال ابن جني فتحها يشبههم في الفتحة وقال الشيباني ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوزون ذلك قول فاطمة يا حسنان ويا حسينان قوله لئلا يتوالى الفتحات ويعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر قوله على تقدير تسليمه اى تسليم كلهما من الاستعمال وعدم الدلالة اما منع الاستعمال فلان عموم المرجح لا يقتضي عموم الراجح كما في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجح اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما جعلوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس جزء من الدال الا لا يجوز ان يكون شرطا للدلالة وكونه عرضا لا يقتضي الا اختصاص بالموضع فواضح ان يقال اه وكذا صح ان يقال ان الدلالة انما تكون بغرض من الاغراض الثلثة باعتبار كونها اغراضا من لحوق الامرين بناء على لزوم اثبات لها والا ظهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما في الايضاح قوله يعني الواحد حقيقيا كان او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع المكسر غير الاقصى على تاويل فرقتين بجماعتين وقولهم قوله باعتبار دخوله تحت اه يعني ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي وضع لذلك

ذلك المفرد سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لانسان وفرس قوله الموضوع بالمعنى الاعم للوضع
اعني تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة فيشمل المثنى المجاز ايضا كالاسدين قوله بوضع واحد احتراز عن المشترك
باعتبار تعيينه كالقرء للطهر والحيض فانه وان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس
لكن لا بوضع واحد قوله المشترك بينهما اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى قوله لاستغنى اه وما وقع
في تعريف المثنى من قوله ليدل على ان معه مثله اكثر من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المماثلة في الوحدة
مع المثلية في الوحدة قوله اشارة الى فائدة اه يعني انه ليس داخلا في التعريف قوله باعتبار معنيين مختلفين اي غيرين داخلين
تحت جنس الموضوع له سواء كان حقيقيين كالقرء ان او مجازيين كاليدان التي النعمة والقدرة او احدهما حقيقة والآخر مجازا
كالاسدين اذا ارديت الابطال والرجال والشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا ظهر اتجاه السؤال الاتي واندفع
ما توهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار معنيين مختلفين وتثنى التغليب ليس كذلك قوله لبعضهم وهو الاندلسي
ومن تبعه فانه قال يقع العينان للباصرة والجارية قوله هذا اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جاز ان
يجعل اللام اه منقول من شرح المفتاح للشريفي وفيه بحث اما اولا فلانه ح يكون تثنية التغليب قياسا لكونها داخلة تحت
ضابطة وهي ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الآخر ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان تثنية
مختلفي اللفظ تحفظ ولا تقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم بقصد افادته
ولا شك ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث انهما مشتركان في كونهما مسميين بالاب
والقمر فتأويل الابوين مثلا بالمسميين بالاب والمكان صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك في نظر المتكلم فان المقصد من قوله تعالى ورفع
ابويه على العرش رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالاب وعلى ما ذكرنا يشير عبارة الرضي حيث قال وقد تثنى
غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ واحد انتهى ولم يتعرض
للتأويل وفي شرح التسهيل ان مثنى التكثير نحو فارجع البصر كرتين ومثنى التغليب ملحق بالمثنى في اعرابه وليس بمثنى حقيقة
مع الاشكال قوله لا شبهة في صحة اه لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار
المعنى المجازي قوله والمصرح اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية وفي الايضاح جوزه شاذا ولذلك قال الشارح
الرضي والمصرح متردد وفي ذلك قوله يأول بالمسمى به وبعد التأويل ثابت في نظر المتكلم يخدش بما اذا الغلبة تنافي الاستعمال

في اكثر من واحد واذا اولت به وزالت عليته اعربت كاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر معنوي محقق بجهة مشتركة في امر مقدر وهو كونها مسمى بها ولاجل زوال العلمية اشتهروا ادخال اللام تعويضا عنها فان قيل اذا كان تثنيتها باعتبار تنكيرها وهو شاذ فليكن تثنيتها ايضا شاذا قلنا ليس كذلك لان الجواب ان تنكير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل موضع نجعله نكرة من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف مشتاه فانه لا يمكن استعماله علما لان تثنية تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر لك الفرق بين مثنى الثعلب في اسماء الاجناس وبين مثنى الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء ا يكون التاويل في نظر المتكلم الثاني دون الاول قوله ان لا يذكراه فيشمل تثنية اسماء الاجناس والاعلام قوله كما يطرق اه لا يفهم نكتة وضع المظهر موضع المضمر والنظم كما قوله الاسم المقصور اشارة بتقدير الاسم اي ان المقصور لا يكون الا اسما فلا يقال رمى مقصور قوله الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة. وعن الف المعتل بهمزة نحو قرا وقوله لا يدخل احتراز عن الف مفردة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن مثل زيدا اذا وقفت عليه قوله بحبوس عن الحركات لكون اعرابه تقديريا قوله لانه ضد الممدود اي اي مشتق من القصر المتعدي مصدر قصر يقصره بمعنى ضد المد او الحبس واما القصر كحسن خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه قوله كعصا النظم كعصا وكابى يدل قوله كابوان في المسمى بابى خان عصوان وابوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان وابوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام في كرجيان وكيتان واما كان اصل الف عصا واو احقيقة لقولهم عصوته اي ضربته بالعصا قوله لمجهول الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع ام لا والاشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من حيث ان الاصل فان الف الاسماء المرتجلة البناء لمتى واذا وابى الاصل لها وفي الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب فيكون معلوما وقد لا يكون معلوما قوله ولم يقل بكرا اوقع في التسهيل قيد في الرضي بان لا يكون بسبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل قوله اي غير ما فيه اه اي المراد بالثلاثي المعنى اللغوي اي ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحي وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة قوله من الرباعي اه بيان لما قال قلبت الفه واوا ام تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة قوله فالفه مقلوبة بالياء اي قيد قلبت الفه بالياء مع انه المرافق للاسبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه

فان فيه حذف الكسائي حيث ذهب الى ان الالف الثالثة المنقلبة من الواو في كلمة مضمومة الاول كالغضى او
مكسورة كالربوا يجب قلبها يا ء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في الخروج من الضمة او الكسرة في الصدر وهذه الكلمة
لم يقل المصرح والايا ء مع انه اختصر واوفق للسابق لانه تقدير قلبت يا ء اقوله اى غير زائدة اه فالاصلى
بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا يخرج
ح مالا يكون منقلبة عن اصلية قوله كقراء بضم القاف اه هذا يخالف لما في القاموس من انه قراء كلثان بمن القراءة وكرمان
للسنبك ولعل الشراح اطلع على ذلك قوله فينبغي ان لا يصح اه مبالغة في الهجر من اجتماع الامثال قوله اى تقل الواو
تقليل لا قرب قوله بان يكون للالحاق اه لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم في قوله والا منقلبة عن اصلية او زائدة وشارة
الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون للالحاق وللتكثير كما مر قوله
كعلياء وان العلياء عصب العنق وهما علياوان بنيهما من نبت العرق صحاح كذا نقل عنه قال فالوجهان جائزان الا ان اعتبار
الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها والبدلة من اصلية بالعكس قوله
ملحقة صفة اسم الفاعل نقل عنه بهذه العبارة الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علياء هذا الواو والياء ثم
عوض عنه الهمزة قوله قد تضعضاه اه نقل عنه بعبارة المفصل بهذا وما آخره همزة لا تخلو همزته ان سبقها الالف اولا
فالتي سبقها الف اولا فالتي سبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء او زائدة
في حكم الاصلية كعلياء او منقلبة عن الف التانيث كحمراء وهذه الاخيرة تقلب واوا ولا غير كحمراوان في الباب في البواقي ان لا يقلبن
وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اولها الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت
اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي كساء او عن الجاري مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلياء وقد رخص في القلب
وعبارة اللباب موافق لما في المتن قوله وهذا اعم اه فلا يدل على جواز القلب بالياء في رداء مضطرا عن ان يكون مشهورا
قوله عن آخر المثنى اى آخر مفرد المثنى قوله اتصالها اى اتصال كل واحد بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اى بكل واحدة
بدون الاخرى قوله صارتا اى الخصيتان ففي العبارة استخدام فان المراد من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين
معناها وضمير صارتا لفظ الخصيتين قوله اى اسم فيه اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى
ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين مسلمات بعدم كونها كلمة كما يجيء في كلام الشارح ح ان الواو والنون والالف والتاء

واما من تمام الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع وجمع المكسر خطائق وخطائقين وخطائقان فانها وان دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تضمنية قوله على جملة احاد قدر المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الاحاد لكونه لكل الافراد لا على جملتها نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر علمت نفس ما قدمت قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر واحترز به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تقصد من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل انسان من كل القوم قوله اي بحروف هي مادة المفردة بيان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من التحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له ولذا زاد لفظ الحروف ولم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد قوله الذي هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد ههنا والمكان في مقابلة المثنى والمجموع لكنه مخلوط ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد كان فلا دور في التعريف قوله اما بزيادة اه اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السكنات كمذر ومذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنين كرجال ورجل وكقضب وقضيب وقد يجتمع الثلث كقضبان وقضب قوله او حكما كفلك وهجان قوله واسماء الاجناس اي التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها للدلالة على الاحاد واما التي لا فارق بينها وبين واحدها فانما تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل قوله فانها وان لم تدل عليها اه فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو مئات مفارقه وفي اثنين نحو فلوكيا او استعمالا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما في الجموع المستعملة في معانيها الحقيقة ولو اريد بها الدلالة وضعا كما في تعريف الفصل خرج اسماء الاجناس بقوله دل على احاد قوله وبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فنحو ثمراه تقريع على ما تقدم من تعريف المجموع قوله مما الفارق بينه اه فسر النحو بذلك لان مطلق اسم الجنس لما انه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا يتميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الاحاد والتنصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا قال ونحو ركب اه نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وان وقعت المرافقة في الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا لكان جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجيء وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذا

وهذا الاير وبل تقارکیب وکذا الحال فی الجامل والباقر انتهی وبما ذکره الشریف من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت المواقفة اذ قیل انه کما خص نخو تمر باسم الجنس الذی یفرق بینه وبین واحده بالتاء لابد من تخصیص نحو رکب باسم الجمع الذی له واحد من لفظه تنصیصا علی محل الخلاف قوله والفرق بینهما الخ بین الجمع وبعدم کونهما علی الاوزان المختصة بالجمع والاوزان الغالبة فیه وبانهما یصیران علی لفظتهما وینسب الی لفظهما ولو کانا جمعین لم یکونا جمع قلة لعدم کونهما علی اوزانه فیکونان جمع کثرة یرد الی واحده فی التصغیر والنسبة ویرجع ضمیر الواحد الیهما وتوصیفهما بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذی ذکره الشریف ظاهر فی اسم الجنس الذی یستعمل فی الواحد والاثنین فان اسم الجمع لا یستعمل فیهما ولما الذی لم یستعمل فیهما فلا یکاد یوجد له واحد من لفظه فالفرق بینه وبین واحده بالتاء کتمر وتمره او بالیاء کروم ورومی وان لم یکن کابل وغنم فان واحدهما بعیر وشاة فالفرق مشکل ففی الرضی انهما اسما جمع وفی القاموس انهما اسما جنس قوله قیل ذلک اه اشارة الی ضعفه اذ کونه یجب الاستعمال دون الوضع لابد له من شاهد قوله علی انه لا ضمیر فیه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما یفرق بینه وبین واحده بالتاء فهو اسم جنس قوله کجامل وباقر اه نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطیع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة تقع علی الذکر والانثی والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها قوله فالجمع الصحیح المذکر ای المذکر مفردة بقرینة السیاق وفیه تنبیه علی انه کما یقع بالاضافة یقع بالوصف ایضا ولم یقید قوله فالمذکر بجمع المذکر الصحیح لاحتیاجه الی کثرة الحذف اعنی المضاف والصفة ولا بالمذکر المجموع صحیحا لان سوق الکلام فی بیان المجموع لا فی بیان المذکر المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا نحو مسلمون او تقدیرا نحو مصطفون وکذا الحال فی مکسور ما قبلها قوله علی سبیل الخلو قدم تفصیله فی نون التثنیة قوله وذلک اللحوق اه وکون النون عوضا عن الحرکة والتنوین لا ینافی ان یکون له دخل فی الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقیة یعلم انه لیس له دخل فی الدلالة فساقط اذ المقدر کالملفوظ فالدلالة حین الاضافة لکون النون منویا فی التقدیر قوله الواحد من حیث معناه یعنی لیس المراد ان مع مفرده کثرة ومن حیث ذاته ولفظه بل من حیث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما یطلق علیه ذلک المفرد فان مسلمین یدل علی تعدد مسمی مسلم لا علی تعدد لفظه قوله آخر مفرده علی حذف المضاف ای الیاء والالف لیستا آخر الجمع بل وسطه قوله ای الیاء الملفوظة او المقدرة المعاد عند لحوق علامة الجمع قوله والنکاف آخره جعل الضمیر المستتر فی کان راجعا الی لفظ آخره لیوافق المعطوف علیه بخلاف ما اذا رجع الی الاسم قوله ای آخر الاسم اه لم یظهر

لی فائدة هذا التغيير فانه قد سبق تفسير اخره فی المعطوف عليه باخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا فالی حذفت الالف اشارة الی ان تانيثه الضمير الراجع الی اخره بتاويل الالف قوله ای شرط الاسم اه جعل الضمير راجعا الی الاسم مع ان الظاهر رجوعه الی الجمع لان الشرط للجمع رعاية لجانب المعنی لان الشرط المذكورة تراعی فی الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون ولجانب اللفظ لان ضمير كان المكان راجعا الی الاسم الذی اريد جمعه يلزم الانتشار والمكان راجعا الی الجمع يحتاج الی تقدير المضاف ای المكان مفرده بهذا الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره الصريح فی شرحه من انه لاحاجة الی قوله فمذكر لان الكلام فی الجمع المذكر وانما ذكر لدفع ما يتوهم ان قوله جمع المذكر كالمعقب لقيد التعليق بالمسمی ان كان مجيئه هنا كما سمی لا بغير ما سمی لمنع من يقول بعكس فتقدم المذكر اولين ان طلحة واقل فصحيح علی طلحون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا رجع ضمير شرطه الی الجمع المذكر الصحيح او الی المذكر الذی يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فكونه مذكرا اه يعنی ان فی المتن تسامحا بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق بظهور ان الشرط اللذكورية والعلمية لنفس المذكر والعلم واما القول بان مناه اعتبار الخشبية ومالها الی كونه مذكرا علما فغير انه لا دليل علی اعتبار الخشبية وانا لانم ان مالها الی ذلك كما لا يخفی وكذا تقدير المضاف ای فحصول مذكر كافی الرضی لكن ثم قوله مذكرا ان يكون خبر القوله شرطه فيلزم دخول الفارق فی خبر المبتدأ والغير المقتضی لمعنی الشرطية والا يجوز الاعتذار بالحشو وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقيد ضمير راجع الی قوله شرطه ای فهو مذكر ويكون الجملة الشرطية خبر للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الی المبتدأ وهو غير جائز وتساوی الوجهين لم يشر الشارح الی تعيين احدهما لكن قال الشمر الرضی فی بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم ای فهو كريم حتی يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فانه يدل علی انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الی المبتدأ اذا كان هناك عائد اخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد الی المضاف اليه المبتدأ اعنی ضمير المكان العائد الی الاسم الذی هو مضاف اليه شرطه كاف عائدا الی المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة ای فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع فيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذی هو الاصل فی الربط كيف يجوز حذف النظ القائم مقامه لا بدله من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر ای شرطه ما يذكر وقوله المكان اسماه جملة استيانفية لبيان ما يذكر او الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فذكر عائد الی ما يرجع اليه ضمير كان ومع لا يحتاج الی تاويل قوله فمذكر بكونه مذكرا او الجملة بتاويل مضمون هذا الكلام ای شرطه مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ ای هی بيان شرطه هذا الكلام فيكون

لیکون المبتدأ والخبر متحدین فلا یحتاج الی عائد کما فی ضمیر الشان وقولنا معقولی زید قائم قصف کما لا یخفی رکاکته علی الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشمر الرضی هذه العبارة تخفیف والصواب ان یقال وهو الکنایة اسما شرطه کونه مذکرا علما یعقل قوله ای اسما محضا غیر صفة الاضطراری غیر صفة یعنی ان المراد بالاسم ما یقابل الصفة لا ما یقابل الفعل والحرف فلا یلزم اتحاد الاسم والکنایة وغیره قوله الصنع اه بلا لام فرس لبنی هلال ینسب الیه الاعوجیات کان لکنده فاخذه سلیم ثم صار الی بنی هلال واصله البهم من بنی الکلم المراد دنوس یعنی بن العصر کذا فی القاموس قوله واراد بالمذکرة یعنی ان المراد بالمذکر المعنی المصطلح وهو ما لا یکون فیه علامة التانیث الا انه خص التاء لکونها الاصل فی التانیث هذا المعنی اللغوی اعنی ما اتصف بصفة المذکورة فاندفع اعتراض الشمر الرضی کان علیه ان یقول شرطه التجرید عن التاء لیدخل نحو سلمی ودرقاء اسمی رجلین فانهما یجمعان بالواو والنون اتفاقا وقد یخرج نحو طلحة وتیم التاء لیخرج نحو سعاد وهند وزینب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زید اذا سمی به مؤنث فانه یجمع بالالف والتاء لکون التاء فیها مقدرة ویدخل نحو سعاد وهند وزینب اذا سمی به مذکر لعدم تقدیر التاء قوله غیر علم الکنایة معناه غیر منقولة عن الوصفیة فائدته اخراج نحو احمر اذا سمی به مذکر فانه یجمع بالواو والنون لصیرورته اسما وعدم اعتبار الوصفیة الاصلیة والکنایة معناه غیر علم حال الوصفیة فائدته التنبیه علی ان العلمیة لا تجامع الوصفیة لکونهما متضادین فلذا لم یشترط العلمیة فی الصفة عند جمهاء اشترط الجموع قوله کونه مذکرا یعقل لم یفسر المذکر ههنا احالة علی ما سبق لا یقال یلزم استدراک قوله ولا بتاء التانیث لان التجرد عن التاء فهم من قوله مذکرا فانا نقول المفهوم من مذکرا اشتراط تجرده عن التاء فی الجملة لا تقرر فی موضعه من المتبادر من کل قضیة الاطلاق العام ولا یکفی ذلک فی صحة الجمع بالواو والنون فان علامة یصدق علیه انه مذکر اعم مجرد عن التاء وفی الجملة لمجیئ علام ولا یجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التانیث ای لا یکون ذلک الاسم مذکرا اعم مجردا عن التاء مشابها به بان یستعمل بسببه کلا الجنسین بمعنی واحد من غیر فرق بین المذکر والمؤنث قوله ان لا یکون ذلک الاسم اه لم یرجع الضمیر الی الصفة بتاویل الوصف لعدم صحته فی قوله ولا مستویا فیه مع المؤنث کما یجیئ قوله ای مذکرا غیر مستواه قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اریدبها موزونا تها اعلام لها والعلم لا یضاف الا بعد التنکیر کما فی زید ناخیر من زید کم فلذا فسر افعل فعلاء بالصفة المشبهة وهو انه مذکر غیر مستو مع المؤنث فی الصیغة بهذه الکیفیة وهو ان المذکر علی صیغة افعل والمؤنث علی صیغة فعلاء فقوله بل یکون بیان لعدم الاستواء قوله بل یکون اه اقرب من قوله غیر مستو وتخصیص بعد تعمیم اشارة الی ان المعتبر اصالة فی الصفة التی تجمع بالواو والنون ان لا یکون المذکر غیر مستو

مع المؤنث في الصيغة اي مخالفا فيها الواقع في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتعديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كبعير وناقة وجمل وناقة او للاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كحمر حمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وذكار وامرأة ورجل ورجلة فخل صفة لاحقة التاء وكما نهاتين تعليل الجواز فلذا لم يجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث فعلاء واخواتها من هذه الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل ذلك جبرا لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور اه اشار الى ان قوله ولا ستويا عطف على قوله افعل وفعلاء ولا زائدة لتاكيد النفي والاستواء صفة لموصوف محذوف والمعنى ان يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصيغة اي في صيغتها وهيئتها مع المؤنث بان يستعملون للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشمني الرضي بان هذه العبارة اخف من قوله فمذكر علم يعقل لان ستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام كيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشيخ رحمه الله راجعا الى الاسم المذكور فقد برفانه نزله الاقدام قال مثل علامة وما يقبل ان علامة خارج بقوله ولا ستويا فيه مع المؤنث لان فعلاء يستوي فيه المذكر والمؤنث فليس بمستثنى لانه ليس مذكرا مستويا مع المذكر قوله لزم اللبس بين جمعه المجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها قوله بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بفتحها وهو قليل ومثل هذا التنبيه كسر راعين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم يسمع فيها التغير كالعضين والفالين والفنين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة قوله بفتح الراء تنبيه على انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء وكانه قيل ارض وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كعقاب وظاهرة كحنفية الكان صفة كعقبة او معاقبا كدودة او مثقل كجوزة وبيضة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كمرات وحمامات قوله تحت قاعدة كلية هي قوله سوى ما جبر نقصه من ذوي التاء المحذوف بالجبر مطلقا ما لا يذكر بجمعا هذا الجمع بغير الواو

او لكسون او غيرهما من كثيرون فيقول ما جبر نقصه خرج مالم يجبر نقصه كيد ويقول من زنى اثنا خرج ما جبر نقصه وليس فيه ثيار
كما رفال اصله ماة بدليل مياه ويقوله المحذوف العجز خرج مالم يحذف عجزه كمدة فانه محذوف الصدر ويقوله مثلا ما يكون
عجزه مثل كشاة وشفة فانها محذوفة العجز لكن عجزها حرف صحيح فان اصلها شوهة وشفهة ويقوله مما لا ذكر له خرج
ما له مذكر كهنة فان له مذكرا وهو هن وقوله مجموعا خرج المجموع حال من ضمير نقصه اي جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون
فما دخل في هذه القاعدة كسنين وبنين وقلين فليس بشاذ وما خرج عنها كارضين والبلين وبنين شاذ قال الالف والتاء
وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتأنيثه غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين
كما في رجال وسلمى والمجاورة والصارية كما في الرضي قوله وهي شرط الجمع الصحيح جرى في ارجاع ضمير شرطه ههنا على الغلم
لعدم الصارف بخلاف ما تقدم قال فان يكون اي فهو ان يكون الضمير عائدا الى المبتدا الذي هو شرطه والشرط مع الجزاء
في محل خبر المبتدا كما في الرضي قوله اي مذكر ذلك المفرد او لا مذكر للجمع قوله لئلا يلزم اي لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع
مذكره يلزم مرية الفرع على الاصل قوله جمع بالواو والنون مذكر الصفة بمرتبة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو
والنون وما لا مذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط
في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فالمذكر ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وطالق بالتاء كحائضة
يجمع بهما وكذا المذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء والمكان بالتاء يجمع بهما كصعبة
وصعباء لمن قال انه لا حاجة الى التنبيه بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن لمذكر اصلا لان ما له مذكر لم يجمع بالواو
والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يات بمثنى وان اتبع الشرح الرضي في ذلك حيث قال ان
المؤنث اذا كان صفة على خمسة اقسام اما ان يكون له مذكر اولا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض فان كان
له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر يجمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء
ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس
مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل
التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار آخر تكلف قوله بلحوق الحرف فالتغير فيه ليس تغيرا في ذاته بناء الواحد بل تغير
لغيره قال كرجال وفراس فان التغير فيها حاصل في ذات بناء مفرد بها حيث لم يبق على هيئته واكتفى حاصلا بزيادة الالف

قال افعل وافعال اه في الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاز الصفر فيجمع كثرة واما اذا انحصر جمعه التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اه اقول يجمع فيه الجمع والافهي مشترك كما جاء في مصادق قوله تعالى ثلثة قروء اه والكلام في ذلك التنبيه على ان الثلثة الاخيرة بالنسبة الى المتاخر كثرة لقلة تصور جمع من الرجال قال اسم الحدث اي موضوع وان دل بسيبه العارض على امر زائد عليه كالزوجية والعدد وقوله معنى اه اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اخذ الاسم اليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا اختصاص اتصاف اذ النسبة في التحيز فانه اصطلاح المعقول قوله قائما بغيره قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلق حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد يعني سيالا ليس حدثا بل يعني سيالا بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا مما فاتني لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقة من ان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوع ما وفيه نظر اما اولا فلان قوله سواء صدر عنه اب عن اقتضاء النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر المنتسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل وما في الرضي ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب ان يبني نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولا بحيثي من ان النسبة الى فاعل المصدر غير ماخوذة في مفهوم المصدر فالمراد ان يقال المراد معنى قائما بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث نعم رجل حدث اي بين الحداثة وانما لم يعترض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريف الحدث بل دفع توهم لزوم العدوى في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانفعال وما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني قوله والمراد بجريانه اه في الرضي يقع هذا المصدر جاريا على هذا الفعل اي اصل له وما خذا اشتق منه نحو شئ في حدث حدثا ان المصدر جار على فعل وفعل يفعل مثله او يجري على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقول الفعل جار على المصدر فسره الشريف بما ذكر والمراد بمتابعة الوقوع دلالة احدهما بان مع الفعل المضارع نحو عالم فيشتق الفعل منه نحو

اعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدري ولم تشتق من الفعل ثلثة ما آخره الياء المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر فريدا في اوله الميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشريح اخرج الثلثة من تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو ويلا وويحا ولو اريد باشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيده قول الفاضل الهندي تعبيرهم عنها بالمصادر وقوله والكل بان الاخيران منصوبا مطلقا اي بطريق الوجوب فانهما حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله قال ويعمل اه بشرط وهو ان يكون مظهرا كبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود اي الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة مذكور في الشرح للمصري قال عمل فعله اي في اللزوم والتعدي بنفسه وبالحرف قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما اي لتناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون مبناه جزء معنى الفعل وهو التجدد والذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه نسبته الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقدر أعلية ما يزيل اقتضاءه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا فيه وعلامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشاؤه عدم التدبر ولما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشيء فلذا يعمل من غير اشتراط واما قال بينهما ليشمل مذهب البصريين والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور او شرطوا كونهما بمعنى الحال او الاستقبال ليتقوى تلك المشابهة قال ولا يتقدم معموله جوز البصريون تقديم الظرف والجار والمجرور قوله لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقدير الفعل بل من شرط تقديره بالحروف السابقة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من قدر نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث يكون المصدر مطلوبا بشيء متقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذكر ان لكونه اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما واذا قال

فی السبیط بالحروف السا : لکنه وقال فی التسهیل بتقدیره بالفعل لبیان المخففة او المصدریة اذا اختها قوله لا یتقدم علیه
لکونه موصولا حرفیا قوله فیلزم اجتماع التثنیتین ای اجتماع العلامتین احدهما نظرا الی المصدر نفسه لانه یثنی ویجمع
والنوع وثانیهما نظرا الی الفاعل لغرض استتار الفاعل فیه وهذا ان اتی فیه بالعلامتین ولان حذف احدهما لزم اللبس
فلا یعلم ان ضربان مثلا للتثنیة المصدر او لتثنیة الفاعل واعترض علیه الشارح الرضی بانه یجوز ان یتحمل ضمیر التثنی والجمع
ولا یثنی ولا یجمع کاسم الفعل والظرف یعنی لا یثنی ولا یجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضمیرهما کما فی اسم الفعل والظرف
یقال الزیدان ههیات وفی الدار والزیدون ههیات وفی الدار الزیدان حال الضمیر من کونه للاثنین والجماعة من المرجع فلا لبس
ولا استحقاق اجاب عنه الفاضل الهندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنی الاستتار فی اللفظ
هو نائب عنه وهذا انما یتم علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا باطنین فی المستتر بفضیها واما علی القول بانهما عاملان
فیه بفضیها فلا وقیل الاظهر الاخصر فی وجه عدم الاضمار فی المصدر ان یقال لو کان یحذف فاعله فلو ضمر فیه لالتبس بالمحذوف
وفیه ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار اذ علی تقدیر الاستتار لا حذف کما فی الفعل قوله وکذا الحال فی اسم
الفاعل اه فان تثنیتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسهما قوله فلا حاجة الی اعتباره کما اعتبره الفاضل الهندی قوله
لان النسبة الی فاعل ای مطلقا معینا کان او مبهما غیر ماخوذة فی مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الی فاعل معین ای
کان ماخوذة فی مفهومه ولو کان معناه المطابقی غیر مستقل بالمفهومیة بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
فان النسبة الی ذات ما ماخوذة فی مفهومها مع تلک الذات لکانت مستقلة بالمفهومیة قوله مع ان اعماله اه اشارة الی
دفع ما یرد من ان اضافته الی الفاعل اکثر من اضافته الی المفعول کما یدل علیه قوله وقد یضاف اه فالاولی ان یقول واضافته
الی الفاعل اکثر وجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الی اعماله منونا فانه اولی ویفهم من الرضی انه بالنسبة الی عدم جوازها فی اسم
الفاعل قوله اولی اه الیه ذهب السعد وفی الرضی دلیل اقوی اقسام المصدر فی العمل المنون کما قیل بل الاقوی ما اضیف
الی الفاعل لکونه اذن کالجزء من المصدر کما یکون فی الفعل فیکون عند ذلک اشد شبها بالفعل ویمکن ان یقال المصدر المضاف
اقوی فی العمل فیجاعد الفاعل المضاف الیه کما یدل علیه تعلیل الرضی المصدر المنون اولی بالعمل فی الفاعل من المضاف الیه
کما یدل علیه تعلیل الشارح ولذا یعمل المنون فی لفظ والمضاف فی محله قوله وقد یضاف الی المفعول اذا قامت قرینة علی
کونه مفعولا وذلک الاضافة اکثر عند حذف الفاعل ویجتنی علی قلة ذکره حتی ذهب البعض الی عدم جوازها لکن نص سیبویه علی

على جوازها ولم يجئ في القرآن الا ما روى عن ابن عامر انه قرء وذكر رحمته ربك عبده زكريا بضم الذال والهمزة قوله ولكن جزاه وايضا قد يقع عاطفا بدون التقدير نحو قول العرب سمعا وطاعة يقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للؤم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك يعني كذا في شرح التسهيل قوله صرفا قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق لكنه ليس صرفا قوله من غير تجويزه اه وفي التسهيل ان الغالب ذلك قوله او محذوفا غير لازم كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف بل هو العامل او الفعل هو العامل قوله اي المصدر اه يعني ان ضمير كان راجع الى المصدر وقد لا يخفى تقدير الموصوف وانما لم يقل اي المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لجزالة المعنى بان الكلام في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر قال بدلا منه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة والا لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب عنه بل مجازا لانه لما سد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه قوله عمل الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل قوله للنيابة اي لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا في الايضاح قوله للمصدرية كسائر المصادر بل لكونه بتاويل ان مع الفعل قوله اكثر اي لكثرة وقوعه واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل وكون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضي من جواز تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه ماولا بان مع الفعل ح لا يضر في كون ما ذكره الشريف نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى قوله اي حدث اي معنى قائم بغيره نفي نسبة الاشتقاق اليه بتجوز باقامة المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اي مصدر كما في الرضي ويكون التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن يتلفظ به قوله موضوعا اه اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول في الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع نوعي واللام للاجل قوله اي الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يعود الى اقرب المذكورات قوله اي لذات ما اه ان موصوفة وانه يعتبر باسم الفاعل كون الذات للجهة منسوبا اليه لا كون الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل على ما نه بضرورة الاستثناء قوله لان ما جهل اعرفوا فيه كونه ناطقا لم يعلم

عند اسم الفاعل

لمن لا يعلم والمعلوم لان النكرة الموصوفة تعم قوله قصد التعليب لكن مقام التعريف يابى عنه قوله وغيره ذلك من الاسماء المشتقة
قوله ويكون من قام به اه لانه المتبادر من وضع اللفظ لشئ لكونه مقصودا واعترض الرضى بان هذه التعريف لا يشمل نحو
زيد مقابل عمرو انا مقترب من فلان ومبتعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاضافات تنسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بهما
معنيا دون الآخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبنى على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار
بالمتجاورين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاضافات المتحدة في الجانبين والحق مع قيام الواحد بالشخص بالطرفين
بل القائم بكل منهما قرب مغائر للقائم بالآخر غاية الامر اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان معنى مقترب منه قيام قرب به
متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشئ لان الاضافة المكررة من مجموع الاضافتين لا من اضافة معينة الى
اضافة اخرى والفاضل الهندي فهم ان الاعتراض انهما امور عدمية فلا معنى لقيامهما فاجاب بان القائم اعم من ان يكون
حقيقيا او اعتباريا وليس كذلك بل مقصوده انهما قائمة بالطرفين لا بأحدهما معينا دون الآخر مع انهما مسندة الى واحد
منهما معينا فتدبر قوله خرج عنه اسم التفضيل ولا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كارمني فاكرمته فانا كارمته لانه موضوع
للغلبة في معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة في رضى الشافية ويعني بباب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر في معنى المصدر
نحو كارمني فكرمته اي غلبته في الكرم قوله واسنده اخراج اسم التفضيل الى ضمره بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا
باحد الازمنة الثلثة والكحلان قد يدل على الحدث بمعنى التجدد وقوله ولا بعد ان يلتزم ذلك الاولى ترك لفظ البعد فانه قال
ابن مالك في شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي على زنة فروج استثناء المبالغة ولم يكن
في ذلك ضمير لان اسم الفاعل غير مبالغ على زنة فاعل اي القياس ذلك وقد يجئ على وزن مفعل نحو جب يجب فهو محب فلا يقع
حاب وعلى وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو مع الرجل بمعنى فهو مع قال بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وربما كسر ميم
مفعل اتباعا للعين او ضم عنه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن منتن وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب
وربما استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب قوله وعمل اه قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف
خلافا للكسائي فانه جوز عمل المصغر والموصوف قال بشرط الكمال اي الاستقبال اه ظاهر كلامه انه يشترط ذلك في عمله مطلقا واعترض
انه شرط عمله في المفعول به لا في عمله في الظرف والمجاور فانه يكتفي باحد الفعل والا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله
واما بالنسبة الى الفاعل فلكون الصفة بمعنى الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا او كان مظهرا غير كلام سيبويه انه يرفعه وذهب

وذهب بعض النحاة الى انه لا يرفع قوله وهما اه ولا يريد ون به ان اللفظ الذى فى ذلك محكى الان على ما تلفظ به
كما فى قولك من تمرتان بل المقصد بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حال الالفاظ قال جار الله وتم ما قال معنى حكاية الحال
ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما تقتل هذا فى الفعل الماضى
المستقرب كانك تستحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كذا فى الرضى قال على صاحبه المذكوره والمنوى تخريجا طالما اجلا قوله
وتحوها بالتنزيل مثل هل ضارب الزيدان ملفوظا او مقدرا تحو قائم الزيدان ام قاعدان قوله من تردد التفى صريحا او ما ولا به نحو
انما قائم الزيدان قوله والمستدى قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به صريح كونه ماضيا وقد سبق قوله وذكر مفعوله لانه
لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس قال وبيت الاضافة ولا تنصب الا ان ظرف او مجرور نحو زيد ضارب امس
بالسوط لانه يكتفيها رائحة الفعل قوله اضافة معنوية بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوى فهو ما تميز من حيث المعنى ان يظرف
اى فى المعنى احال اى وتسمى ايضا مفعولا مطلقا بمعنى اضافتى فعل يعمل جرا من حيث المعنى لانه عامل فى اللفظ والفعل مقدار عليه الا لتقيد
فى مثل هذا ظان زيد امسى قائما للزوم حذف احد معمولى ظان واجيب بارتكاب جوازه لكثرة مع القرينة والكان قليلا وبان المثال
مصنوع والصحيح هذا الظان زيد قائما وقال السيرافى انما نصب اسم الفاعل المشغول اثانى ضرورة حيث لم يكن الاضافة
اليه قوله تغيير صيغته او ليس المراد ان هذا التقدير الكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء ومعنى كون المجرور بها
مرضعا الفصل عنه الشئ بخرج منه فيؤل الى ما ذكره الشرح وعلى التوجيه الثانى من التوجيهين لانه يصح اطلاق المجرور بمن على ما قبلها
فلا غبار على التوجيهين قوله بحيث يخرج اه احترازا عن تغيير لا يخرجه عنه كالتثنية والجمع والتعريف على اعتبار الحقيقة قوله للمبالغة قوله
اذ كانت للمبالغة لا بد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه صرف كلمة من ان معناه المتبادر اعنى التبيين
فالترجيحان متساويان قوله وما فيه من معنى المبالغة اه لان المبالغة وصول الشئ الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذى يحمل له
بخلاف اسم التفضيل فان فيه مبالغة زيادة معنى فيها لا يبقى معنى الفعل على حاله فاذا لم يعمل اسم التفضيل قوله بالحاق علامتى
التثنية او الجمع المذكر فرع الجمع السالم لكونه اشرف لشبهه فى حكمه قوله مع التعريف اه اى لام التعريف اى ما يكون للتعريف
الى الجنس وان لم يكن بها نحو اسم المفعول اى المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير فتعلقت به الضرب اى وقعت عليه
وما بعده المفعول به الحدث قال من حمل اى من حدث سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر او ان كان لازما
[illegible] ما يقبل ان يجرى بها المفعول به فخرج به نحو ضرب اليوم وان وقع عليه حقيقة او اعتبارا نحو ضرب اليوم اشد ضربا

فهو موجود وتمت خر وجك فهو معلوم فان الايجاد والعلم تعلق بالمعدوم والمعنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل
يتصور واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع قوله من حيث الوقوع عليه لان المعلق بما فى حكم المحقق يشير بالجثية وكان الاولى
ذكره فى تعريف اسم الفاعل والاكتفاء به هنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له لان الصيغة
موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم المجاز والمجرور مقامه ويدخل حينئذ فى التعريفات الصفات التى بمعنى المفعول وهى
فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طحن وفعل بفتحتين نحو لقط بمعنى ملفوظ وفعل بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل نحو جريح الا ان
يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة فيه قال على صيغة اسم الفاعل وقد تشذ نحو اصنف فهو مضروف واذكم فهو مذكوم
فهو محموم واحزن فهو محزون واحب فهو محبوب قوله لفتحة الفتحة وكثرة المفعول لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل
ولموافقة المضارع الذى يعمل عمله والفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله اى عمل النصب اذ لا يحتاج فى عمل الرفع الى
اشتراط زمان وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين
كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك قوله يبقى على نصبه باسم المفعول اى كان بمعنى الحال او الاستقبال والفعل مقدر
الكان بمعنى الماضى كما فى اسم الفاعل قوله من حيث انها تثنى اه اى بعد اشتراكها كما فى كونها لمن قام به الفعل بخلاف اسم
المفعول فانه لمن وقع عليه بخلاف اسم التفضيل فانه والكان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع
ولذا لم يعمل المراد المشابهة فى اصل التثنية والجمع والتانيث لان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه لا يطرد
فى افعل فلا يقال عملة عمل فعلة فلا يقال ابيضون وابيضة كما يقال ضاربون وضاربة وفى الرضى وجه المشابهة كونها بمعناه
اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث والثبوت قال على معنى الثبوت اى اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة
ولذا تقيد به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة قوله
لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذى مر فى تعريف اسم الفاعل قوله بعد نقلها اه ولذا قالوا ان فيعلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كضروب
وكنصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة قال وصيغتها اى الصيغة المختصة بها فلا ينافى ما فى التسهيل من ان الصفة المشبهة
من غير الثلاثى المجرد تجيئ على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانهما مشتركة بينهما قوله اسما لفاعل على حذف المضاف
وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب الاضافى الى معنى مخصوص تقديرا اى فيما
مر الا السابقة وهو كما يكلشوم يدل على اسمى الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين هذا اغلبى لان قوله الصيغة اسم الفاعل خالية من

من الفاعل لفظ مع يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا اسندت بها اضمرها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين
خلاف الظاهر سوى بينهما قوله من غير اشتراط اه يشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور
سابقا اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانتفائهما بانتفاء احدهما بينه الشرح بانه باعتبار
انتفاء اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا لا اخلالا كما وهم انما يكون اخلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم قوله بالاضافة
بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند الماز في للتعريف قوله اي جعلها اقساما اه يريد ان اضافة التقسيم
الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما سبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس تقسيم المسائل سواء كانت بمعنى
الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادنى ملابسة اي تقسيم تحصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث
عنه في الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه غير خارج الى ما ذكره الشرح اي جعلها
اقساما وبيان حكم كل قسم قوله اي تشبيه معمول الصفة اه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالاضافة
ولم يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه
ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت في اللفظ
جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها
لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثوب قوله اي مفصل هذه الاقسام اه يعني ان
تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا وحسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت
مقول القول قوله وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية ولذا فسره بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه
والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجه معطوف على حسن الوجه خبر وكالحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه خبر لقوله
وذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب لنكتة التي ذكرها الشرح والمعنى ومفصل الاقسام قولنا حسن
وجهه ثلثة وقولنا وذلك اه يعني لان هذين القولين يشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن الاثنتة وانما قال ذلك لان تفصيلها
في نفسها قد علم مما سبق فههنا احتمل تركيب المتن عندي موافقا للشرح قوله فهذا التركيب ثلثة يعني ان ثلثة مرفوع خبر لحسن
وجهه بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف

كما قاله الفاضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا قوله ترك العطف اى بين هذه الاخبار
الثلثة مع ذكره في الجزئين السابقين عليها قال ممتنعا اى بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله واختلف في حسن وجهه
وليس للقراء ان يجوزوه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله
الصفة باللام اى المعرفة بدليل ان بعض الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهيهما والجموع الزيدون حسنو
وجوههم فهو من قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يجئ كذا في الرضي قوله او يجعل فيهما معا كما في حسن الوجه قوله ولا خفة فيهما
منهما لان التنوين سقط باللام والضمير في وجهه موجود قوله من الاضافة اى الاضافة المعنوية فان المعهود فيها اضافة
النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى المعرفة او اضافة النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة
اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فيما لفظا من كل وجه قوله في الجملة لا حاجة اليه قوله لاشتماله على
ضمير زائد اه يعني ان الضمير في ليس الا للربط بدليل جواز حسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل الربط بامر ما لم
زائد بخلاف ما اذا جيئ بالضميرين ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضربه من ضرب ابيه
في داره قوله لعدم الرابط اه وليس اللام في الحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير بشرط في الضمير
فيصح عند البصريين كما في الرضي دون ما اظهر الفرق بينهما وبين نحو الرجل زيد لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير
قوله غير ظاهر في الصفة لكونه مستترا قوله مثل مجهوده اه لكونه بارزا قوله لان معمولها اح اى حين رفعت المعمول بها فاعل بها
اذ لا وجه لرفعه غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استناد غير الفاعل فيلزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز
ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وهما لا يخفى قوله اى حدث اى دال على بقائمة المدلول مقام الدال وهو المصدر
ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل اه
يعني اختار الموصوف على من قام او لمن قام وقع لقصد التعميم وقصد شموله للقسمين به قوله في اصل ذلك الفعل كما هو المتبادر
من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا بنحو
المقاربة نحو عاثل لانه موضوع للغلبة في معنى المصدري كما مر فهو يدل على الاقتران بالغلبة لا على الزيادة
في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل استمرارا
وغنى عن انه لا حاجة الى اضافة هذا الى ما بعده لان اللام في الموصول صلة الرضي كما مر والمصدر المذكور موضوع

موضوعة للزيادة مطلقا او الزيادة على غيره وان افادتها فى بعض التراكيب نحو زيد افضل من عمرو زايد عليه او غالب عليه اوطائل واخبار موصوف على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة فى نفس الامر ولا يلزم ذلك فى اسم التفضيل قوله اما ظرف لغواه اى صلة له مفعول له بالواسطة قوله او ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اى الموصوف متلبس بتلك الزيادة او مقدر مفعوله اى الموصوف به اى بالفعل كما فى الحواشى الهندية قوله ولا ابهام فى تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان والآلة فيفهما نوع تعيين فيميل انه لاحاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف بل لمكان او زمان او آلة مضافة ففيه ان اسم التفضيل الذى جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل او وقع به الفعل قوله بخرج اسم الفاعل اه اما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب وحسن او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة فى ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة فى اصل ذلك الفعل بل فى صفتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار قوله من حيث صيغته اى هيئته لان حيثما دونه فانه غير منحصر بهذا الاعتبار فى افعل قوله وفعلى للمونث اما تخصيص بيان صيغة المونث وفعالتوهم استواء المذكر والمونث فى افعل مطلقا قوله اخير واشر اى المستعملين بين المستوى فيهما المذكر والمونث تحذف الهمزة وتنقل فتح الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء فى الراء قوله من حدث قدره بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو احمر الشاتين وائل الناس شاذ ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم النفى نحو ما فلس بكلة اى ما كلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفى واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالنظر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقال زيد اصير من عمر وغنيا ولن يستعمل نقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فيستغنى عنه بقوله بزيادة على غيرها فان الزيادة انما تتصور فيما يقبلها قوله والحمق فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل قوله حمقوبتذوده كما فى المفصل وشرح التسهيل قوله والحمق من ابى صيغة الصواب من صيغة باسقاط الابن كما فى المفصل وشرح التسهيل والحواشى الهندية والقاموس والصحاح والجمل المعلوم والبيض كعلس الاحمق التصغير وصيغة تعجب من سردان تقول ما اسرده فى الحمق قوله من تعليل مجرزات

ولذا يقال ذو العاريات فان الروح محركة حرارة بيضاء يخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين قوله ففيه شائبة
التعليق اي بالجواب المذكور شائبة تحمق صاحبه والفار امارة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير اما وما ذكره الشارح
بيان لفيه المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم قوله ولا يقول اه انظر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا
ان الشارح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول قوله الواقع قدره بقرينة قوله وقد جاء للمفعول قوله اشتقاقه اه قدره
بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر بحيثه لان كون بحيثه للفاعل قياسا لا يقتضي وقوعه ولو قدر
لفظ المواقع كان المعنى ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي زيد قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل على قوله فانه لو اشتق اه بخلاف
الالفاظ الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل قوله على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل
بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه الثلثة اذا لم يكن معدولا نحو آخر واسحاق نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفضيلي نحو آخر بمعنى غير قوله
وهي استعمالاته اه يعني ان الاوجه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة ولا على احد الاوجه الثلثة حال عنه ضمير يستعمل اي الى
فعوله احد الاستعمالات الثلثة وقوله مضافا بدل منه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل فان البدل في حكم
تكرير العامل واورد الفار الدال على كونه مترتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة البدل وهو افاده العلم التفصيلي
بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله وذكره اي كونه مذكورا لتحصيل الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدها وليس
المقام مقام التاكيد قوله وليست بالاكثر اه على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة اي المغرة للغالب في الكثرة قوله الا ان يعلم استثناء
منقطع لانه ح يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه قوله ان المحذوف اه ولم يعوض عنه التنوين لكون فعل
غير منصرف فاستتبع وما يخرج جوازا فقد ذكرنا مقصدهم بتعويض التنوين فيه كذا في الرضي ويجوز ان يقال ههنا بالبناء على الضم كما في
قبل لانه مختص بالغايات وما يشبهها قوله زيادة موصوفة اه فان يقصد بتاويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزمان
اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان يقصد على احدهما قوله اي على ما اضيف اه فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما يدل على
الا انه غلب العقلاء على غيرهم قوله في ضمن بعضهم وهو ما عداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم
قوله غير مقيدة اه فمعنى الاطلاق العموم لارفع القيد حتى يكون مؤداه الزيادة في الجملة اي مع قطع النظر عن المضاف اليه او الزيادة
على الغير مأخوذة في مفهومه فلا يرد من اعتبار الغير خصوصا او عموما قوله وتخصيصه عطف تفسيري للتوضيح يعني ليس المراد
بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص بالمعرفة كما في توابع الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوي اعني رفع الابهام

الابهام قوله تمام الكلمة اى متمها ولذا لا يفصل بينهما الا المفعول افعل ذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وعلها وهى احسن لو اضيفت الى الشمس قوله الرفع بالفاعلية يعنى ان الحكم بفاعليته فى المظهر معلوم لا يصح لانه يعمل فى الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب بعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول بلا واسطة تقييدا بالفاعل اى لا يعمل فى فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل فى الفاعل فاندفع ما قيل لا يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا فى ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل فى المظهر مطلقا الا فى صورة فانه يعمل فيها بالرفع قوله وانما خص المظهر اه فى المعنى فى باب الظرف ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قولك نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل فى الظرف فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبى بين افعل ومن وصرحه ابو على وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر نحن محذوفة وقدر نحن المذكور تاكيد الضمير فى افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وان المراد بالمضمر المستتر على ما نص عليه فى الرضى ان ينبغى لا يظهر اشتغى اللفظ انه لا لفظ ولا اثر قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لاشتباهه الفعل كاسم الفاعل ولاشتباهه اسم الفاعل كالصفة المشبهة تقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان اه دليل على الجزء الثانى فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الاخر ثم انه يكفى فى الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه اه وقوله لان اه لدفع النقض بان هذا الاستدلال يقتضى ان لا يعمل فى المظهر مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابه به فى الجملة وان لم يكن بمعناه قوله وهو لم يعمل اه اى اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله اى وضعا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو فى المعنى السبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثة كما مر جوابه ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببى وغير السببى كما فى المفتاح وللتخليص لا الصفة السببية وغير السببى قوله مشترك ولذا لم يقل للسببية بالاضافة الموهمة لاختصاص نقل عنه المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه سببا لان الكحل فى هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينها سبب للكحل وهو سبب لها قوله باعتبار اى بالنظر الى ان المستثنى نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع فى مفضل اى ملتبسا به وكذا الثانى حال عن نفسه وليستا متعلقين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بجر فى الجر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا فى الرضى قوله ويحصل بالنصب

عطف على تحصيل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لابد لعمله
من موصوف في اللفظ ومتعلق سبب لذلك الموصوف ليعمل فيه قوله لاشتراطه اه تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر سببا
للموصوف فيها قوله ليخرج اه غاية مترتبة على الاشتراط المذكور قوله والثاني اه علة باعتبار علية قوله ليسهل متعلق بقوله لئلا
يسبق قوله وكذا اكمل افضل اه ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية قوله وحينئذ العبارة يحمل اه بان يكون معناه لانه اي احسن بعد النفي
او قبل النفي قوله توجه النفي الى قيده اه لما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك
القيد محط الفائدة قوله فبقي اصل حسن الى قوله فيكون احسن اه زيادة الاحتياج اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان
هذا المثال لكونه في مقام المدح يابى ان يكون لنفي الزيادة فقط بل لابد فيه من نفي المساواة ايضا قوله ان يحمل احسن اه
لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو هنا مستعمل بمعنى
الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اي جرى العرف في نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المحمول عليها نقيضه بقرينة مقام المدح وكذا
على تجريد من التفضيلة عن التفضيل لجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفي الى حسن الرجل معتبرا الى حسن زيد قوله
بالنفي اي سبب النفي وهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون التفاوت بين المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله في الجواب
فاذا زال بالنفي ينادي على فساده قوله من حيث انه اه لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية في المفضل قوله
من هذه الحيثية اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله ولو
قدم اه بان يقال مارايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد قوله تعقيد تركيبي لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه
قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى قوله مع انهما ليسا اه مع ان المدعى ان العبارة المشهورة
فيها اعمال اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي لان كل عبارة
تودي معنا ما فتدبر فانه مع وضوحه قد يخفى على البعض فقال ما قال قوله مسئلة الكحل اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع
في المظهر فالاضافة بادنى ملابسة وبين بشرطها الثالث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل عليه اعتبارا
وكرره منفيا وما عبر به عنها في استعمالاتهم وهو قولهم مارايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قوله عطف
على بينه قوله وتطبيق اه عطف على ما افاده واشارة الى تطبيق حاصل يحمل مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل

الكحل مثل لا أرى اه قوله وهو اختصر منه بمقدار اه اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح بظهور المقصود فلا يرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء مدخولها على الجر لا نظير له في كلام العرب قوله مع ظهور المعنى لان المفضل عليه لابد ان يكون من جنس المفضل عليه قوله لا ان اصله اه رد على الرضي حيث قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضول قوله لا يكون من قبيل اه اى الحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم استغنى عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين حسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا في الرضي قوله بتقدير ما زائدة اه رد على الرضي حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما زائدة مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله على ابلغ وجه لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفي وجود عين مماثل لعين زيد في الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كدعوى الشيء بالبينة قوله والتاية بوزن المتفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء قوله من ابي اى تلائه اى بترك الادغام او به قوله من بئس لان البئس فانه لا يناسب المقام قوله والواو اما اعتراضية لعل القول بالاعتراض على ان ما بعد البيت شيء من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لكنه وهي لتفظيع شان وادي السباع قوله والجار في به اه والباء بمعنى في قوله بمعنى النقول فان الوادي مخوف نفيه لا خائف الا على الاسناد المجازي قوله والمعنى اه فالمفضل عليه اى منهم ومنه محذوف اى ركبا سواريا ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاز في وصفه التذكير والافراد قوله تقول اه نقل عنه حاصل معنى الشعر ان توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر الاودية وان وادي السباع اخوف من كل واد الا وقف وقاية الله تعالى الساري في وادي السباع قوله عن الافات اه متعلق بوقاية الله تعالى قوله على وجه اه على معنى الباء كما في قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اى بتقييم قوله علم اه اى علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن المضاف اليه فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة والحالات كافية في معلومية حدود ذوات تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد انه لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود قوله سلك تلك الطريقة اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة معلوما تعريفها من الدليل قوله اى كلمة اه فسر ما دل

بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا في التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع ان الظاهر الموصولة لسبق
تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض بجموع القسمين من غير اعتبار
التركيب بينهما قوله كان اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقييد ولا مستقلا
يدل لاحتياجه الى جعل في معنى الباء قوله يعني الكلمة اه فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل
الحصر من رجوع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والاوجه
ان التفسير الثاني لافادة ان المرجع نفس ما دل مع ما في حيزه من الصفة والصلة وقيل انه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة
وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما ودون معناه مخفية انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشائع في تذكير
ضمير ما وتانيثه ملاحظة ما عبر به عنه ولذا قال الشريف في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
بالفارد ما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه فتذكيره كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناه فلا وجه لبنائه
عليه فقيه انه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه فممنوع
اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس في التعريف لانه قسم الكلي الذي هو قسم المفرد قوله والمراد بكون اه اي المقصود به
الحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى ما دلت على معنى وانه عليه الكلمة
بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة يمجها الاسماع قوله دلالتها عليه فالكلمة محيط بالمعنى لاحظة الظرف بالمظروف
من حيث انه لا يخرج فهمه عنها قوله لاستقلاله اي لكونه حاصلا في الذهن منفرد العدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف
حاله قوله وح يكون المراد اه لان كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولما وصف المعنى اي المفهوم
الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله في المفهومية قوله فرجح مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور قوله لكن استدرك
لدفع توهم ناشئ من كون ما لها الى امر واحد وهو انه كيف يرجح الوجه الاول وقال في الثاني ويمكن قوله تشتمل على ثلثة معان يدل
عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اي الحركات مع الترتيب
والحروف الزائدة ان كان موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وزمانه فهو كزيد اي الجملة الا ان اجزاءه لما لم يكن مرتبة
في السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب قتل ذكر فاعله ليفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلانهم
فهموا قتل وذكر الفاعل لانه زمان النسبة تكيف يفهم فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان جهنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو

وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون في آخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل انما قيدها ان لا سود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهي لا بمعنى سياه بودن فالجواب انه لما كان الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد من النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم ان النسبة ليست ماخوذة في مفهوم المصدر نص عليه في الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه قوله النسبة الى فاعل ما اي فاعل معين كان وانما اعتبر ما تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل نسبته الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولا يحتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولا يمتنع حمله على شئ قوله هو الة لملاحظة طرفيها اي الة تعرف بها حال هما مرتبطا احدهما بالاخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية تصح ان يقع محكوما عليها وبها لا ستقلالها بالمفهومية وانكانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله فلا تستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة بالفهم الذات المنسوب اليها الحدث قوله تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشئ بنفسه والمراد بضمير به لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافي قوله فالمراد بالمعنى اه لان المراد به لفظ المعنى بدون الوصفين قوله ليس معناه المطابقي لعدم استقلاله بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه لدفع توهم ارادته والكان المتبادر المعنى المطابقي قوله بل هو اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلثة على نسق واحد قوله لا يتحقق اي في الفعل قوله ليس مستقلا بالمفهومية لما عرفت ان المعاني الحرفية الات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالاخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداء الجزئية ملحوظ بقصد توهم قوله فهو صفة الفاعل المجرد التراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متاخر عن ذكرها قوله وبقولنا وضعا عطف على محذوف اي فبقولنا مقترن خرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا لا وبقولنا في الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث اي يكون قيامه به وحصوله كذلك

باحد الازمنة الثلثة ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن مجازا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشارح لم يذكر فائدة في الفهم ههنا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم الحاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعا قوله منقولة عن المصادر او غيرها كلمة او الجوهر والتفصيل كما في العالم اما جوهر او عرض اي منقولة مفصلة هذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجمع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو ثم النقل اي الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقة مع حجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي قيد الشارح الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو يزيد وشكر فانهما موضوعان لكل احد من المعنيين بالوضع التحقيقي فباعتبار وضع فعل بازاء يزيد ونحو ضرب فعل هو باعتبار آخر اسم فنفي المنقول يعتبر الوضع التحقيقي وفي المشترك يعتبر الوصفان قوله ودخل فيه اه عطف على قوله خرج والغاء التقييد في اثبات الدخول لانه في الحقيقة تعميم لقوله مقترن وضعا سواء كان مقترنا استعمالا ولا قوله الافعال المنسلخة اي في الاستعمال بحيث يجر المعنى الاول فهي ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المصنف في الاعالي لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت والغا اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت ذلك حاصل ولم يذكر كان وانما قصد بالاتيان بها على المبتدا والخبر تقييد الخبر معنى بالنسبة الى المبتدا فجعل عنه على ما كان في الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تات عاملة في شئ غير الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة غير مرضي عنده وفي الرضي وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ الى آخره قوله لوجود الاحدى الاثنين فالمراد باحد الازمنة الثلثة احدها مطلقا لا احدها فقط قوله ولانه مقترن اي لو اريد الاحد فقط لصدق على المضارع ايضا لانه يجب كل وضع مقترن باحدها فقط قوله وان عرض اه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط فيكون نقيض الشرط اولى بالجزاء بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر قوله وانما تستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه تستعمل للتكثير فلا يصح الحصر بكلمة او لمنع الخلو اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يضاف اليه في الماضي المتقرب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال

فى الاستعمال قوله لتقريب الماضى اى الحدث الجزئى الذى مضى بناء على ان الحرفية جزئية وحمله على الفعل الماضى يحوج الى حذف المضاف او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتقضى قوله وشئ من ذلك اه اى المذكور لا تحقق الا فى الفعل الاصطلاحى ولذا لم يعود الضمير اى لا يفهم شئ من ذلك بدون ذكر الفعل كما فى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لامتناع فهم شئ من ذلك بدون ذكر متعلقه وهو الحدث الجزئى وذلك لدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين مأخوذة فى مفهومه دون ما عداه قوله دخول السين اللام للعهد اى سين الاستقبال دون سائر السينات قوله لنفى الفعل اى الحدث الجزئى لما مر وكذا فى ما سياتى قوله الا فى الفعل اى الاصطلاحى كما مر قال ولحوق تاء التانيث اى الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله الصفات اى وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها وفاعلها لامكان الاتحاد بينها وبين فاعلها قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها فى الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما فى الرضى وفى بعض النسخ الساكنة باللام قوله لاختصاصها بالاسم لحقته الاسم ولحق الفعل قوله اراد اه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الفاء الخصوصية المعتبرة فى فعلت ومن الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والا فهى الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى الفاء خصوصيته كونه تاء وافيد خل فيه ما يشاركه فى جميع صفاته وهى نون الجمع المونث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة فى بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه فى عبارة المصرح قوله اخف واخصر لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم دلة اجلوه قسما من المبنى وقالوا ان المستتر فى ضرب وضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى قوله فانه المتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله فصلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل نفيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل فى قوله تعالى ولله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لا يجئ من الظرف فاندفع الاشكال انا نشئ من وصف الزمان بالتقدم بقوله ذاتية اى ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين بين التقدم فبعض اجزاء الزمان بين ان تقدم بعض لاجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة لوقوعه قوله بالموصول اى بما هو صيغة الموصول فلا ينافى ما سبق من تفسيره بالنكرة واشار الى جواز جعله موصولة والمقصد من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ههنا ما هو بحسب الوضع

بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار قوله بلم يضرب اى حيضرب فى لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضى وليس بحاضر وكذا اضربت فى ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضى مع كونه ماضيا قوله خبر مبتدأ محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون المحكوم مقصودا كما تقرر فى موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ قوله او تقديرا اه فانه يمكن تقدير الفتحة فى آخرهى ولم نعلم للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم قوله واما البناء على الحركة اما البناء فلعدم اعتوار المعنى عليه قوله فلمشابهة المضارع اه اى لكنه مشابه للمشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه للاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه مبنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب لما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضى مقدما على بناء المضارع لا يقتضى ان يكون حال آخره من الاعراب والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لا معنى لبنائه لمشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه قوله فى وقوعه اى بوقوعه لان وقوع الماضى موقع الاسم ليس وجه المشابهة قوله وشرطا وجزاء عطف على قوله ووقوعه بتقدير ووقوعه قوله فلكونه اخف الحركات وثقل الماضى لفظا فلا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى للدلالة على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمضروب كثيرا قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب زيد او يكون معه ضمير مضروب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا قوله لكراهة اجتماع اه ولذا قالوا اصل تجاوبا تجاوبا على بناء وهو بعد علابط وهذا بعد قولك شدة اتصال الفاعل اى الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظى فقط على ان اجتماع الحركات بما ذكر ليس فى البناء ولان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن قوله احترازا عن مثل اى عن خروجه عن الحكم المذكور قوله فانه ايضا مبنى على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير بعد صيغة الماضى نحو غلامى فان الاضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تغفل قوله اى حال كونه اه يعنى ان ابا ليت صلة لا شبه او ليس الحرف مشبها به ولا بالسببية بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما يحيله للسببية لاصالة اللاتب بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها فى اول الماضى مع تغيير بعض الحركات سبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهى وقوعه مشتركا فيكون سببية الحروف بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج الى التكلف فى اعتبار سببية الحروف قوله اتين على صيغة

صيغة جمع المؤنث من الاتيان اى جئن بيان لوجه الملابسة قوله فى اوائلكن الظرف فى اوله الا انه اضاف لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزئى للكلى كانه قيل باحد حروف هى اوائله قوله جمعتها كلمة نأيت اشارة الى ان اضافة حروف نأيت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالازاد والاجتماع قوله وهذه المشابهة اى المشابهة بمطلق الاسم المعتبرة فى صيغة المضارع واما مشابهته فى اسم الفاعل فانما هو فى تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة عنه فلا يمكن اعتبارها فى صيغة والمقصد من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه قوله انما يكون اه اورد كلمة الحصر رداً على من زاد ولد خول لام الابتداء عليها لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضى مع قد اليفيد والمقصد بيان المشابهة المعتبرة فى مفهوم المضارع التى بها امتاز عن سائر اقسام الفعل قال لوقوعه مشتركا بيان للسبب الذى هو منشاء المشابهة لا لوجه المشابهة ولذا لم يقل فى وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوى لا الاصطلاحى اذ الظرف لكونه مشتركا ولعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله على الصحيح وقال بعضهم حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبعضهم بالعكس قوله بالجر اه اى ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسين قوله اى تلك المشابهة بيان لمعنى اللام بعد ملاحظة العطف فى قوله وتلك المشابهة ههنا اعادة ولقوله هذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك الصيرورة المشار اليه بعيد اوصيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو وحال الواو السابقة فى صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض قوله وتخصيصه اعاد اللام تخصيصاً للعطف واشارة الى كون كل من الامرين منشاء وجه المشابهة قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة اوالى كثرة الموارد قوله لانه لم يسم اه فالمشابهة المذكورة ماخوذة فى مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره فى التعريف ليكون حدا اسميا قوله اذ معنى اه تصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة قال فالهمزة تفصيل وبيان لمعانى حروف المضارعة قال مفرداً لم يرد به ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة ولقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب مفرداً ولا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلى بل اراد به معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اى من يحكى عن نفسه والا فالحال فلا بد من ارجاع ضميره الى المتكلم المفرد اى الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفى على الناظرين فى هذا الكتاب قوله مذكراً كان

او مونثا فالمراد بالمفرد ما الصق بالافراد وليس من باب التغليب اذلم يرد به كلاهما قال مع غيره مونثين كانا او مذكرين او مختلفين قوله وكانهما اه اشارة الى وجه الاختصاص قوله واحدا كان اه فمعنى المخاطب من يتكلم معه قوله غائبات اورد صيغة الجمع المونث نظرا الى معنى المونث والمونثين واورد صيغة التثنية اعنى ذوى نظرا الى لفظى المونث والمونثين وكسرا واو غير صحيح قال للغائب اى من يحكى عنه فيشتمل ذا تاء بالشبهة قوله اى غير القسمين فيكون للواحد المذكر والمثنى ومجموعه وجمع المونث قوله حال خبر بعد خبر لقوله فقوله قال مضمومة لانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لكان التباين بينهما قوله اى مفتوحا ماضيه فتوصيف المضارع بالرباعى على التوسع باعتبار ان ماضيه كذلك وقال مفتوحة فيما سواه للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال كما فى الثلاثى اوكثرة الحروف وهو فيما عداه واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعى زيدفيه الهاء والسين على خلاف القياس قوله لعدم علة الاعراب فيه وهى توارد المعنى المختلفة كما فى الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليلا لحكم البنوى المستفاد من الحصر لانه سينبه فى قوله وترفع الى آخره مفصلا قوله ولما كان هذا الكلام اه دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفى فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفى الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا فى احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزء البنوى مقصودا اصالة والجزء السلبى مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء البنوى المقصود بالاصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما لمعنى ما ولا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى لا والا لاقتضى ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشراحى من جعل الظرف متعلقا بمعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبى قوله يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب كما فى غلامى ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامى فانهما لشدة الاتصال صارا كالجزء منه فلم يبق ما يقبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى قوله لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون الموكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع النون لسقوطها فى الوقف والاضافة دمع اللام فلم يصر ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه قوله وسطا الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظى وهو ظاهر ولا التقديرى لان معناه على ما عرفت عوان يقدر الاعراب على الحرف الاخير والضمير للتعذر او الاستثقال قوله وخولف على كلمة اخرى معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم تغير البناء السابق لسببه بخلاف قائمة بصرى فان التاء والياء والكاف كلمة اخرى لانه بعد دخول تغير البناء السابق وصار المركب بناء اخر وامتنع

واستحق المركب للاعراب فلذا اجرى على نظائره واشباهه وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجرى فى نون الجمع قوله ولان اه اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذو جزئين فكان كل منهما مدعى برأسه قوله يقتضى ان يكون اه وان لم يلزم فى المضارع توالى الحركات الاربع قوله لمشابهتها نون جمع المؤنث اه وبذلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجح الى ما هو الاصل فى الفعل اعنى البناء قوله فلا يقبل اى ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المتصل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديرى لابد فيه من اعتبار الاعراب فى آخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلى فلا بد فيه من القبول فى الجملة كيلا يكون التقديرى مجردا فرض قال والصحيح تفصيل لانوع اعراب المضارع ومحالها اى فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا فلذا لم يقل لامه قال المجرد اه يشمل الاضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز مضموب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالى لا ما يتصل به والا خرج الصورتان الاوليان قوله متصل به اى بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك قال للتثنية والجمع اه بيان لحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشرح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمل على الجمع المذكر قال لفظا حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة فى حالة الوقف فى حكم الملفوظ به اذ يكون الوقف بالاشمام والروم والنقل وليسا تقديريتين على ما وهم وما عرفت عن معنى التقديرى قال والسكون لم يقل لفظا لانه عدمى والزائل لالتقاء الساكنين فى حكم الثابت كما فى رمتا فليس السكون فى لم يكن الذين تقديريا على ما وهم قوله المضارع اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل قوله وذلك اه اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع فى خمس مواضع والنكتان الاتصال فى سبع مواضع فان الموضعين اعنى يضربن وتضربن بنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث قال بالنون اه انما اعرب بالنون لان المشابهة التى هى علة الاعراب باقية واستتبع بالحركة تصدير ورة اخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيأتى علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فالجزم فى زيد النون بدلا للرفع للمشابهة للواو فى الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه قوله حالتى الجزم والنصب اما فى حالة الجزم فظاهر لانه اسقاط الاعراب واما فى حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلابد من زواله الا انه زال فى الواحد الى بدل وهو الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب

تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نون التاكيد امالانه يكون فى المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات قوله الاخر احضار لاصطلاح الخ لا انه مقدر قوله مناسب لها فى كونها حاصلا من اشباع الحركة وقابلا للتغيير والزوال قوله لان الالف لا تقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر جمع المونث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقدير هى فرع اللفظى فلابد من امكانه فى ذلك المحل اما بخوصه او بنوعه قوله كما هو المتبادر من عبارته قال ويرتفع اى يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر لعدم مدخلية شئ آخر وان امكن ان يقال بغير مدخلية شئ آخر لا يوجد فى وقت التجرد قوله وسواء كان العامل اه سواء يطلب اثنين فالواجب وكان العامل الاانه اعاده لبعد الاول كما فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله وقوعه اه وهو حين التجرد عن الجازم والناصب اذ لا يدخلان على الاسم قوله كما فى زيد يضرب اه اى يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب قوله لانه اذا يكون كالاسم مع كونه ثمرة المنقض بالماضى قوله اسبق اعراب الاسم لكونه اعراب اسبق المعمولات وانواه لكونه اعراب العمدة قوله نحو الذى يضرب اه فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبرا كاد يجب ان يكون فعلا وفى يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله وكيفيتا اى فى ارتفاعه قوله وانكان الاعراب يعنى وانكان اعراب ما بعده على تقديره اى الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع تقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثانى لان ذلك التغاير متحقق فى سائر المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الوصيلة قوله والسين اه وضع لما يقع فحينئذ لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع التفاوت قوله ادل الالف نونا كما ان التنوين والنون المخففة اذا اتفق ما قبلها تقلبان الفا فى الوصل لدليل على قول الفراء قوله اصله ز ان قال الشاعر * يرجى المرء مالا ان يلاقيه * ويعرض دون اقربه المغيب * اى لن يلاقى قوله انه حرف براسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف فى الحروف قوله فخفف بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفصل بعدها وجاز ان يليه الحال كما فى قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين قوله اذ الظرفية فى الرضى وانما تعلق على ذلك فهو مرتبط الزمان فيها فى جميع الاستعمالات كما فى اذ قوله نون عوض عن المضاف اليه فى الرضى وذلك انهم اراد وا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت فخففوه بتجريده عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه

منه الجملة المضاف اليه هو اليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذا تزرنى
اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك عوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة قوله نحو سرت حتى ادخلها
مثل للحروف الثلثة مع ان مثلتها مذكورة فى المتن لان المقصر ههنا تمثيل التقديران وفى المتن تمثيل النصب لذا لم يمثل لان ولن
وكى واذن وكان فى قول الشارح فيما سيجئ ان التى ينتصب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله وهى اللام الجارة عند
البصريين فانهم قالوا انه حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصد الفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتاكيد
النفى كالباء فى ما زيد بقائم ناصب لم يتعلق بشئ كذا فى معنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا
ما يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة اسقاطها كذا فى التحفة قوله فى خبر كان المنفى اما لفظا واما معنى كما فى قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
قوله لان هذه الثلثة اه هذا الكلام وما سيأتى من قوله فان الواو والفا راه تعليل لتقديران بعدها فموقعه هذا لا ما ذكره المصر
من التفصيل فانه تفصيل شروط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل تقديران بعد او لانه مفهوم من شرط التقدير صريحا قوله
وقد امتنع عطف الجر على الانشاء فى المعنى عطف الجر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه
فى كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة قوله فان التى ينتصب اه احتراز
عن ان المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا للتعلق كما فى اذن وحتى تقال يقع بعد العلم وما بمعناه كالوجدان والرؤية
واليقين قوله اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم
قد يكون بمعنى الظن فى الرضى جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فقد علمت ان تخرج زيدا بالنصب اى ظننت وفى تفسير ابى حيان
قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوى فيجوز ان العلم فى ان ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مومنات لان القطع
بايمانهن غير متوصل اليه قوله هى المخففة اى راد الضمير للجزم والتاكيد والفرق بين الجزم والنعت سوا قلنا انه مبتدا او فصل وليس
لحصر المسند على المسند اليه لعدم صحة ولا لحصر المسند لانه ضمير قوله وليست هذه تاكيد تكرار والاصل عدمه قوله على غلبة الوقوع
ان اريد بالتحقيق حمل الشئ محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثر الوقوع فان اريد به العلم والقطع فالمراد
بغلبة الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالبا اى راجحا على عدمه والقرائن فى معرفة
ان المصدرية وغيرها على ما فى الرضى ان التى ليست بعد العلم ولا ما يودى معنى القول ولا بعد الظن فهى مصدرية لا غير والتى بعد الظن
الكائن بعدها غير لا من حروف التنويض وهى السين وسوف وقد ولم ولن وما المخففة لا غير وكذا الكائن بعدها لا واقعة على غير الفعل

نحو ظننت ان لامال لک وان کانت بعدها لاواحدة علی الفصل احتملت المخففة والمصدریة والتی بعد العلم ودایودی معناه ان لم یکن فیه التحقق فان ولیها فعل غیر متصرف فمفسرة او مخففة وان ولیها فعل متصرف من غیر حرف عوض احتمل ان یکون مفسرة وان یکون مصدریة لامخففة لعدم العوض وان ولیها فعل متصرف مصدر بما جاز کونها مفسرة ومصدریة ومخففة وان ولیها فعل متصرف مصدر بغیر من حروف العوض فمخففة او مفسرة وکذا ان لم یلیها الفعل بل ولیها جملة اسمیة اذا عرفت هذا فلا بد [illegible] فی بیان المعنی من اعتبار قیود لیصح فتدبر قوله فیجری اه ذکر النتیجة بعد اقامة الدلیل وذکر المدعی اشارة الی الیها والیها ترتیبها علیه والی ان قوله فیها او جهان لیس المراد به ان فیها یجری فیها الوجهان بل ان الحق لایکون الا احدهما قوله نفیا یوکده فی المعنی ولا تفید لمن تاکید النفی خلافا للزمخشری فی کشافه ولا تابیده خلافا له فی فروجه وکلاهما دعوی بلا دلیل ولو کان للتاکید لم یقید منفیها بالیوم فی قوله تعالی علی الکم الیوم اسنبا والکلام وذکر الابد فی قوله ولن یتمنوه ابدا مکرر اوالاصل عدمه قوله ای لم یکن اه ای لیس المراد من عدم الاعتماد ان لایکون له ارتباط بما قبلها فان اذن الواقعة الغاء بعد الواو یجوز فیها الوجهان نحو قوله تعالی واذا لایلبثون خلافک الا قلیلا قری بالرفع والنصب من حیث انه وقع فی صدر جملة مستقلة تنصیب المضارع ومن حیث کون ما بعدها من تمام ما قبلها لسبب رابط حروف العطف یکون ما بعدها مرفوعا نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلک لکن الکلام فی شروط الانتصاب ولعل الشیخ الرضی انما فسر الاعتماد بکونه تتمة لما قبلها لجعله شرط الوجوب بقرینة المقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان بل المراد ان لایکون ما بعدها معمولا لما قبلها حقیقة او حکما بان یحصل له بالنظر الی ما قبلها اعراب وان لم یکن عاملا فیه وذلک فی ثلثة مواضع بالاستقرار ان یکون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن الیک وان یکون جزاء الشرط الذی قبلها نحو ان جئتنی اذن اکرمک وان یکون جواب القسم الذی قبلها نحو واحد اذن اکرمک فانه فی الصورة الاخیرة وان لم یکن ما قبلها عاملا فیفی حکم العامل اذ یحصل له بالنظر الیه اعراب [illegible] الرفع قوله فانه اذا اعتمد اه حاصله ان اذن لکونه حرفا ضعیف العمل لایعمل فیما هو متقدم علیه حکما ما لم یدرک الدلیل المشهور الذی ذکره من فسر الاعتماد بکونه معمولا دهو انه یلزم تزاحم العاملین اعنی اذن وما قبلها لان تواردهما علی جائز اذا کان عمل احدهما نفیا وعمل الاخر حملیا نحو ان زیدا قائم وعمرو قوله المذکور بعدها ای مستقلا کما هو المتبادر ففیه اشارة الی اشتراط الاستقلال بالفصل الا اذا کان بالقسم او بلا النافیة نص علیه فی المغنی قوله لکونها ای فی الاصل باعتبار مدخولها جوابا الکلام متقدم صدر عن ذلک المتکلم نحو ان جئتنی اذن اکرمک او من متکلم آخر کما فی مثال المتن وجزاء الشرط مذکور او مقدر قوله دهما لایکفان ای کلاهما لایکونان الا فی زمان الاستقبال بخلاف کلواحد منهما فانه قد یکون

ان يكون متاخرا من كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو ان جئتني اكرمتك
ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا وقد نص في الرضي ان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال قوله
وجب الرفع ولو في بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط لاستيفاء اعراب صور الفقدان فلا يرد ان في صورة
تقدم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او الجزم قوله واذا لم تعتد اه الاولى ان يجعل كل منهما خبر المبتدأ
لئلا يكون ذكر الشرطين منكرا دياولا يحتاج ح الى اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مفردين نزلا منزلة المعلوم وذكر
في الصلة التي من شانها ان يكون قصة معلومة للمخاطب والا فالمعلوم بما سبق نفس الانتساب لا المقيد بالشرطين قوله لهما
اي اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصولة التي صلتها ينتصب قال فالوجهان في المعنى
والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لتوجهها
حتما وعلى الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف قوله جائزان لم تعتد فيهما الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس
في اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء
قوله بناء على ضعف الاعتماد لان حرف العطف لكونه اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكنه يدخوله على
الجملة المستقلة ضعف الاعتماد ولكنه لم يعتد فيجوز النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد
ههنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ لم يحتج الى هذه التكلفات كما لا يخفى
قوله وكي التي ينتصب بها المضارع احترازعن كي الجارة وهو ما اذا دخلت على الاسم نحو كما او على ان نحو كي تكرمني فانها جارة
بمعنى اللام المجردة التعليل وفي غيرهما اذا اقترنت بها اللام نحو لكيلا تاسوني ناصبة لا غير واذا لم تقترن بها يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها
بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضي فمعنى قوله ينتصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها
حرف جر وان انتصاب المضارع بها في جميع الموارد بتقدير ان قوله اي سببية ما قبلها لما بعدها بحيث ان يمكن ان يرد ي حصول مضمون
ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها كذا في العباب فعلم ان مدلولها سببية ذات غاية وهي تلازم التعليل الذهني اعني كون ما بعده غاية
غائية لما قبلها فلذلك اختلف عباراتهم فقال بعضهم انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون
مترقب الحصول وقت حصول ما قبله قوله والكلام بالنظر اه اي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد
الوجوه الثلثة وذلك بان حصل ممكن السير اما للدخول او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصلا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا

كذا في الرضي ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها حاصل اظهر من الاول فظهر ان معنى ان الوصلية كانه قيل والكان استقباله بالنظر الى ما يزاحمه امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم واندفع ما قيل الواجب ان يقال سواء كان بالنظر الى زمان التكلم او اسقاقوله مستقبلا قوله اى حال كون اه اشارة الى ان قوله بمعنى كي مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة الى انه لا يكون حتى الجر معناها الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزء مما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق الفعل السابق قوله للسببية احتراز عن كي التي يكون بمعنى ان المصدرية وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا قوله لانتهاء الغاية احتراز عن الى التي بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي ثم ما ذكره لا يصح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى عن رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان السبب لا بد ان يكون بعد المسبب انتهاء بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول المصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا ومستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد المتكلم ومترقبا حصوله بقرينة قوله فان اريد الحال حيث لم يقل فان كان للحال قوله ان يكون ماضيا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم وكان قاصدا للدخول بعده قوله اى بطريق التحقيق يعني ان قوله تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانهما قسمان منه على ما يشعر به عبارة الشرح في بحث اسم الفعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وصلة حالا تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض قوله كما تقول كنت سرت امس اه فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له دائمة على ما يقتضي ان يكون الدخول ايضا متحققا فيه اذ لو تحقق الدخول في حال التكلم يكون السير في الحال ايضا مدخلا في تحقيقه فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحققه قوله كانك كنت اه بيان لكون المراد من ادخل ههنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه بوجه بان يقدر ان هذا الكلام واقع منه والا ان يحكيه وهذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم موجود في الزمان الماضي حاكيا وفي زمان التكلم واقعا يصوره

لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا الان لان ذلك التقدير فيما اذا كان المقصد استحضار صورة ما وقع
فيه كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه
قد صرح بان المقصد من الحال في عبارة المصنف زمان الحال قوله نعني زمان الحكاية اه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراك
قوله اذ لا يكون اه ودليل لقوله فالقيد ان بقاءه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يكون تقديران تولد لانها علم
الاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال
وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان يقدر اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى قبلها والكان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه الحال قوله لاجارة انها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد
امتنع هنا لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا
على من توهم انها عاطفة كما في العباب قوله كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المضوب لان حتى
المنصوب بعدها الفعل وحرف جر متعلق بما قبلها قوله لان تقديره اه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول
الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الشان وضمير الشان تكلف لا يدعو اليه ضرورة قوله لتكون حتى داخلة اه اي يقدر
المبتدأ الرعاية ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على الاسم قوله كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل تقتضي دخولها على المجرور
لا على المرفوع قوله سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس وهل سرت حتى تدخلها قوله ليحصل الاتصال المعنوي
يعني ان حتى لكونها في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضي الاتصال اللفظي والمعنوي ولصيرورتها حرف ابتداء والجملة
مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظي ولا استقلال في معناه الحقيقي فشرطها السببية المناسبة بمعناه الحقيقي فان السبب
يقتضي لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية فليكن بوجه آخر لكونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس
بالرفع قوله الان قيد به ليصير المثال نصا في الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع
الخالي عن قرينة الاستقبال والحال ظرفي الحال كذا في الرضي واشار بذلك الى ان مثال التحقيق كليهما قوله نظرا الى الامر
الاول لا بالنظر الى الامر الثاني فان كينونة السير على صفة او في نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجزاء منتفيا فمناف
لما هو المدلول كان الاباعتبار ان الانتفاء صفة متصل عليها وهو تكلف سمج قوله في وقت حصول اه على حذف ثلثة مضافات
قال الرضي وقد يحذف مضاف بعد مضاف ولم يجر القيام المضاف اليه الاخير مقامه قوله فيفيد المعنى على تقدير عدم حذف

بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه نفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب
القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه اى وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع
قوله مع الشك فى وقوع السبب المفاد سببيته لحتى فلا يرد منع استحالة تجرد السبب قوله فانا ادخل تصريح
بكونه حرف ابتداء لجعل الجملتين متخالفين لان التقدير للمبتدأ قوله لا على كان سيرى اشارة الى ان المقسم بتقدير جار ليس تعيين
هذا الطريق بل نفى عطفه على كان سيرى فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيرى بعد اعتبار تقييده بقوله
فى الثامة لكنه خلاف الظاهر قوله لعدم صلاحيته اه مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضى المشاركة فيه بخلاف ما اذا تاخر
فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوه وهو الظاهر السابق الى الفهم قوله التى تنتصب اه احتراز عن لام كى التى فى قوله
تعالى لكيلا تاسوا فانه لا تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكى واشارة الى انه مثال لانتصاب المضارع بخلاف ما ذكر فى الشرح
فانه مثال التقدير كما مر قوله وانما لم يقدر اه اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلثة اجمالا فى لام
كى ولام الجحود لاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم فى حتى لظهور كونه حرف جر قوله تنتصب بها
اى بتقدير ان بعدها فانيا للملابسة وفائدة التقييد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شىء قوله
اى يعنى ان لا مع تاكيد خبر مبتدا المحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر قوله او معنى واشترط صاحب المغنى ان يكون النفى بما ولم
والجمهور على عدم الاشتراط فاللام فى قوله تعالى والكافرون مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة الكسر لام الجحود عندهم وعنده
ان شرطيه واللام بمعنى كى قوله فان قيل اه لا ورود لهذا السؤال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة تاكيدا للنفى وعند
البصريين صلة لخبر محذوف اعنى قاصد كما مر قوله التى تنتصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء المعهودة فيما سبق
وان الشرطين لتقدير ان بعدها لا لنصبها كما هو مذهب الكوفيين وان قوله الشرطين خبر له وليس على سنن الفروض السابقة
متعلقا بالانتصاب الملحوظ منها اذ ليس هنا خبو سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فلعله زاعمة او متلبسة فلا يتوهم
انه لا حاجة الى تقدير المبتدا المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبر القوله والفاء قوله مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعيينه
لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى ولا يوذن لهم فيعتذرون وكذا فى الواو والو قوله على السببية اى كون
الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلا يانى كونها لعطف المفرد على المفرد قوله تغير اللفظ مع الرفع الذى هو اصل لجميع
الافعال الخالية عن النواصب والجوازم الى النصب لا تغير اللفظ فى حتى يرد ان تغير الاعراب لا يتبع له تغير اللفظ قوله على تغير المعنى

المعنى اى تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذى هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشير بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويأول الفعل بالمصدر اذ لا يعطف المفرد على الجملة فيما لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب فكان فى النصب شيئان ورفع يكون الفاء للعطف وتقويه كونه للجزاء وقوله لا يحتاج الى الدلالة عليها ويكون رفع المضارع على الاستيناف او العطف كما فى صورة النفى فى المعنى رفع يحدث على العطف فيكون مشتركا فى النفى او الاستيناف فيكون مثبتا اى فانت تحدثنا بدلا عن ذلك قوله بتقديم الانشاء على ما يصلح ان يكون جوابا يدل على انه الحامل على الطلب الذى هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف قوله المستدعى جوابا للنفى مبنية لكونه فى معنى الانشاء قوله عن توهم انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار عدة اشياء عن النصب قوله جملة معطوفة من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى واما بعد فقصد السببية فيجوز ان يقصد احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما فى الطلب او فى النفى قوله فيندرج فيها الدعاء اى المراد بالامر والنهى مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائى ما هو مدلول لام الامر نحو لتقم امر وفعل خير فيثاب عليه او اسم فعل نحو نزال فانك او يكون الامر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فنحو جارى مجرى صريح الامر قال او نفى وهو اما صريح كما فى مثال الشرح واما ما اول نحو فما تلقانى فتكرمنى فان قيل وما الشتق يجرى مجرى النفى فى الاستقبال واما ما يفيد معنى النفى لا يجرى مجراه فى استحقاقهم فلا ينتصب جوابه لقولك انت غير آمرنى فتضربنى وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفى قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفى كقولك كانك غزال فتشتمنى اى لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تاتنى انك فتكرمنى او تكرمنى فانك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتنى انك فاكرمك واكرمك الحاقا للشرط بالنفى فى عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما يحسن فيكرمنى زيد لانى انما معنى التحقير القريب من النفى كذا فى الرضى قوله نحو تاتينا فتحدثنا ومعناه على النصب بقصد السببية مع انتفائهما ولا يمكن القصد الى النفى الاول للزوم تحقق السبب بدون السبب وعلى الرفع نفى المجموع ونفى الثانى وحده وقصد السببية ولا يمكن نفى الاول لامتناع تحقق الحديث الذى بعد الاتيان بدون الا على القطع والاستيناف او على النفى فيكون المراد ما ماتينا تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تينا فنتحمل امرنا فان المقصد اثبات جهله قوله فيندرج فى النفى لان المراد بالنفى اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت قوله ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه معنى التمنى اما بصيغته او بغير صيغته قوله على ابلغ فانه بمعنى التمنى لامتناع بلوغه اسباب السموات وفى ابرازه فى صورة

ترجى واستهزار به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجواً وفي المغني فاطلع بالنصب عطف على معنى لعل ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان لعل يقترن كثيراً بان ويحتمل ان يكون عطفاً على الاسباب على حد للبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف * ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه ليس مذهب البصري قوله او عرض والعرض وان كان مولداً من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه فلذا لم يدرجه فيه قوله وما بعده الفاء له لاشتراكهما في الطلب وفي النفي واختار الرضي انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو آتاني فاكرمني بخلاف نحو زيد الذباب فطار فانه يتعين النصب على السببية وبعد جملة معطوفاً على مصدر الفعل المتقدم لا يكون مضافاً الى السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتخصيص على السببية ممنوع ان يدل على السببية قطعاً وان جامع العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة قوله فمحمول على ضرورة اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطراراً وقيل ويحتمل ان يكون مما دخله نون التاكيد الخفيفة في الجواب قوله اي مصاحبته اه اي لتضمن اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى النصب للتخصيص على المعية لما ان تغيير اللفظ يدل على تغيير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى المعية اذ هي المصاحبة للارادة منها فاذا قصد المعية لا يحتاج الى الدلالات عليها بتعين الرفع على الاستيناف قوله والا فالواو اي ان لا يراد المعية بمعنى المصاحبة بل المطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو للجمع المطلق وانما فلا معنى لاشتراط في الانتصاب والاشتراط قرينة على التخصيص قوله اي ما يماثل اه فذلك اشارة الى الرافع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل والى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقديم الانشاء عن توهم عطف الجملة على الجملة واما في صورة النفي فلحمل الواو على الفاء لاشتراكهما في صرف ما بعدها عن سنن العطف قوله ليجتمع الزنا فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اولى من تقديرهم لكن منك زيارة واكرام مني فانه لا يدل على المصاحبة وقال الشارح الرضي ان هذه الواو اما للحال والمضارع بتاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي او بمعنى اي قم مع قيامي لان كون واو العطف للمعية قليل والانتهاء التخصيصية على المعنى المتقدم وفيه مثل ما قد عرفت قوله ولا تاكل السمك وتشرب اللبن في المعنى وان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت عند البصريين فالعطف

فالعطف على المعنى والنهى عن الجمع اى لايكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهى عن الاول اباحة للثانى وان المعنى ولك شرب لبن وتوجيهه انه مستانف فلا يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين سماه كمعنى وجه النصب لكنه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال وفيه بعد ادخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقال انه من قبيل قمت واصلا وجهه بتقدير المبتدا فالواو واوالحالية على الاسمية تقديرا قوله التى تنتصب اه لم ينص ههنا على كون قوله شرط خبرا وان الشرط لتقدير ان الكفاء ابما سبق قال الشرط معنى اه اوفى الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين لتخصيص على احدهما تنتصب الآخر او امتنع الاول الى حصول الآخر نصبت بعد او ليبدل تغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان فلذا اختلف فى التقدير بالاو والى قوله اى بشرط ان يكون اه فقوله الى ان والآن تركيب اضافى بملابسة الدخول لا امتزاجى حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او قيل انه تكلف تكلف قوله تنتصب اه اشارة الى ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بان كان فى محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسب وان لا يقدر يجوز عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذى ذكره الشارحون تقدير ان قوله صريحا بكذا فى التسهيل وغيره فالواو كقوله لبس عباءة وتقر عينى والفاء كقوله لولا توقع معرة رضيته ثم كقوله انى وقتلى يليكاثم اعقله او كقوله تعالى الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروطة بالشرائط التى سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح تفرع على الاستيناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله فى صورة الفاء وما قيل انه يشكل بالجبنى انك فسان وتظلم فمصنوع لا يعبأ به قوله وعلى اخرها بناء على قاعده تعدد المعطوفات قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على او الذى هو احد المعطوفات قوله بعد بحسب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة ولان لم يكن اجنبيا قوله يلزم اه لا خير فى كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال انما الضرر فى كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجمل قوله يلزم تخصيص اه فيه ان التخصيص فى الذكر لا يستلزم التخصيص على الواقع نعم لابد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه اه عطف على قوله وقيل اى ويرد على ما قيل وحمل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اى لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل اه ويرد عليه ثم على التقدير الاول داخل فى تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب

ذكره في الاجمال قوله مرة في الاجمال بان يقول العاطفة بعد قوله راد ويعاد ههنا مقيدا بالعرف قال ويجوز اظهاره اه اخذ تبيين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها فما بقي مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشرح لبيان وجه الامتناع فيها كذا قوله من اللام الزائدة وهي التي تجيء بعد فعل امر الارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الاية واختلف في هذه اللام فقيل زائدة للجر والتاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل اول بمصدر مرفوع على الابتداء واللام وبعدها خبرها ارادة الله وامري فلا مفعول للفعل كذا في المغني قوله نحو اجيء لميقاتك اه اشار بالمثال الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهي ما يكون قبلها اسم صريح قوله فلم يدخل اه لاختصاصها بالمضارع قوله واما الواو اه اي المذكورات قبل قوله والا نهاء اي مثلا وتلازم المعنيين اكتفى باحدهما قوله فلم يظهر الناصب بعدها لئلا توارد ناصبين قوله لاستكراه اه اي للجمع بين قوله * فلا والله لا يلقى لما بي * ولا لما بكم ابدا اشفاء * شاذ قوله بجزم بلم ولما اما الجزم بلم ولما فلاختصاصها بالفعل وكلما اختص شيئ وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه وغيره غالبا فتجب الاستقراء واما بكلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر وبلا النهي فلمشابهتها ان ولم ولما حيث يقلبان الخبر الى الانشاء وكما ان ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك كما ان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضي قال ولا في النهي في الرضي اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وقد ينكر العلم بان يا ول بواحد المسماة به ودخل عليه اللام او الاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشترك في النافية والناهية والزائدة ولذا كان الوصف به قيدا احترازيا فيجوز الاضافة كما يجيء فالتوصيف والاضافة في العبارة مجردتان ثم الكلمة المبنية اذا جعل اسم ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول بالملفوظ فمنصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فيجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثلاثيا والحرف الثاني حرف علة وجب التضعيف فاذا اضعفت لازدت على الفه الفا اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وقلت لا فيجوز ان يقرء ههنا لا بالقصر على حالة البناء ويجوز ان يقرء بالمد مع الجر والنصب فقوله المستغلة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وانما اثر الوصف على الحال لان الوصف للتخصيص المنزل للنكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل قال وكلم المجازات اي كلمات تدل على كون احدى الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في المفتاح جزئية جازئية بمعنى اختيارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا قال بهمان اه غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية

ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء لتقاربهما في الهمس ومن معنى كف وما عند الزجاج وعلى التقادير معناه
لا يعقل سوى الزمان قال وإذا ما حرف كان غير مركبة عند سيبويه وقيل اصله اما غيرت الميم ذالا وقال المبرد اذا باقية على
اسميتها وما كافة لها عن عمل الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيثما فانها صارت للمستقبل وجازمة
بما الكافة لها عن الاضافة يفيدها التعين سبب المضاف اليه لتصير مهيئة كسائر كلمات الشرط
واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط وحدها وقيل كلمة الشرط وهما في الجزاء وقيل الشرط فقط وقال الكوفيون
الجواب مجزوم بالجوازم وقيل مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم قال وإذا والغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل
متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية و
الشرطية والاستقبال والتفصيل في مقامه قوله لم يجئ اه اوليس معنى الشذوذ مخالف القياس لا مخالف الاستعمال
الفصيح لانها اذا تضمنا معنى الشرط فالجزم للمضارع بعدهما قياسي واقع في استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما
مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة قال واما مع كيفما اه في المغني كيف يستعمل شرطا فيقتضي فعلين يقتضيان اللفظ
والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا نقلا
لمخالفتها ادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها الشرط طلبا كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب مقرب والكوفيون وقيل
يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذي ذكره الشارح جار في جميع صورها لان استوا فعل شخصين في جميع الاحوال
والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير للكل في صورة جزئية ليتضح كل الايضاح قوله ومن المتعذر اه فاذا تعذر الاستواء
تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم واما ما جاء في الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه في
صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية
فلم يجزم قوله موضوعة للابهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعة تعلق شيء بشيء مفروض وجوده في المستقبل
مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه قوله موضوعة للامر المقطوع به اي لوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها
معنى ان الشرطية لان الشرط هو المعروض وجوده لكن لما كان يكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي يتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمن اذا معنى ان كما في متى وسائر اسماء الجوازم الا ان ذلك لما صح في اسماء الشرط اذ
لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا في اصل الوضع

لم يرتبط فيه معنى ان بل عارضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم الا في ضرورة الشعر كذا في الرضي قوله اى نفي المضارع نفي
في ذلك عبارة المغني حيث قال في نفي المضارع وقلبه ماضيا قوله ولا يبعد اى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده في الجملة
وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه معنى السلب والنفي معا وكونه لنفي الماضي انما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف
النظر ولذا زاد كلمة لو والا فالظرف لا يبعد جعل الضمير اه نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعا وفيه على ما ذهب اليه بعضهم من
ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله قوله ولا يلزم الاستمرار اه بل يجوز ان ينقطع قبل
زمان التكلم قوله بين العامل اى بين اعمال الجزم في يكون معمولا له وهو الفعل حيث تقلبه الى الاستقبال فلا يكون واصلا على الحرف وذا لا يصح
بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تتمة الفعل وجزء له فيصح دخول ان عليه بقاء وخوله على معموله وهو الفعل بصيرورة
لم جزءا منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك قوله وتخصيص ايضاه فهذه في
الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك لا اشترط ذلك في المعنى
وعلة هذه الاحكام ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل انتهى وقد للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يدخل حرف الشرط ويجوز
حذف الفعل بعده قوله اللام المعلم بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور او فعل
الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام
وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو جار في الشعر اكثر منه في
النثر وقد تسكن اه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالها بما بعدهما اشد لكونها على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام
بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فخذ فتحذف بجذف الكسرة وانما تحمل عليها لكونها حرف عطف مثلها قوله وهو يدخل على جميع
بخلاف اللام كما عرفت قوله او متكلما نحو لاريتك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى لا اراك
قوله المذكورة من قبل قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا مسطورا على لم في قوله فلم تقلب اه وخروج لو لا يضر لان الكلام
في الجوازم قوله اى الجملة اه اى للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه التفسيري بافادة كون الاول سببا للثاني خال عن
هذه الفائدة بل يتبادر فيه السببية الحقيقة فلذا لم يفسرها بها قوله بل عقوبته اه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا
على الشيخ ابن حاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان سببا نحو
لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لي مال حججت او لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد في الدار فعمرو

والجان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالنسبية مجرد التوصل فى اعتقاد المتكلم ولو دعاء فيؤول
الى الملازمة الادعائية فتكلف بل اما للاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر قوله ولا يلزم اه عطف على اعتبر داخل
تحت المراد وعائد المعطوف عليه كان فى المربط او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار قوله لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى
الكرمية والاضافة من قبيل اخلاق ثياب اى الاخلاق المستحسنة المرضية قوله انه منها بكان اى ان المتكلم من مكارم الاخلاق
بمرتبة قوله لانه شرط اى علامة ما قوله ابتدأ الجزاء فى السراج الجزاء يأداش قال فالخانا اه اى فالخانا ماضيين فنسيان
ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضى مبنى تركه قوله او الاول وهو اضعف الوجود فى الشرطية لانه فى الصورة سببية
المستقبل للماضى فى الرضى وهو قليل لم يجئ فى الكتاب العزيز قوله فالجزم واجب وقد يرفع للضرورة نحو ان يضرع
اخوك تضرع قوله لدخول الجازم اى من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال فى الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لا بد
من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما فى الشق الثالث قوله لتعلقه اه فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار
ضعفه قال ماضيا بمعناه الحقيقى وهو الاخبار عن وقوع الحدث فى الزمان الماضى فيدخل افعال المدح والذم وفعلا التعجب
وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء اى قوله والا فالفاء قال بغير قد اى بغير حرف محقق للماضى على مضيه كما يشير اليه
قول الشرح فيما سيأتى ليخرج عنه الماضى المحقق فيشمل ما لا يكون الماضى الذى بجا ولا داخلا فى قوله والا فالفاء
فلا يرد النقض بالماضى الذى بجا ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد قوله ويحتمل اه اشار الى ان الاول اظهر لان النظر
على الاحتمال الثانى او تقدير اولذا قال او معنويا مقدرا قوله لتحقق اه والضابطة ان مدار ايتان الفاء وتركه التاثير
المعنوى اعنى قلب الجزاء الى الاستقبال فانه اثر فيه تاثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان ان لم يذكر
فيه اصلا فالفاء وقال الماضى المحقق لم يقل الماضى لقد اشارة الى ان المراد بغير قد مثلا اى بغير الحرف التى يكون الماضى
بعدها محققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا قال مضارعا مثبتا قيل فى اطلاقه نظر حيث يمتنع تجرد الفاء
فى المضارع المصدر بالسين وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كانا
مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شئ من الحروف درج يدخل الصور المذكورة فى قوله والا فالفاء قوله لعدم تاثيره اه
لتضمنه للاستقبال بدخول لن قوله معنى قيد به لانه المناط لترك الفاء واراده قوله خلصت لمعنى الاستقبال لان
المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة قوله وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع

المذكورين اى الماضى بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمضى لفظا او معنى او المضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا او منفيا بلا قوله لان الجزاء حينئذ اى حين انتفاء الماضى والمضارع المذكورين قوله اما ماض اه لان انتفاءها اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعنييهما الحقيقيين فيكون امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضى عن قد ونحوه فيكون بقد ونحوها او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولا والنهى او بانتفاء كون المضارع المنفى بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب فى جميع هذه الصور الفاء قوله بقد اونحوها والى قوله الى رابط الفاء لانه المناسب بالجزاء الذى يعقب الشرط قال او دعاء او استفهاما اه دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا باعتبار ان لم او من الماضى والمضارع ما كانا بمعنييهما الحقيقى اعنى الاخبار والا فالدعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضى او المضارع قوله او لم الواجب اسقاطه قوله او لم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مستدرج فى قوله اذ كان الجزاء ماضيا بغير قد فكيف يصح ادراجه فى مفهوم قوله والا وقد وجد بعض النسخ باسقاطه قوله الى غير ذلك اى منتهيا الى غير ذلك وقد عددناه فيما سبق قوله لا تأتيه اه يقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم دلالته على الزمان كما فى الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المضى كما فى الماضى المصدر بقد ونحوها او بقاءه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولا ولن والسين وسوف ولام الامر ولا والنهى والدعاء قال وموضع الفاء اى نائبا منابها فى جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما فى نحو خرجت فاذا السبع لا يفيد اختصاصهما بهما اى على القول الظرفى المغنى قيل يجوز النصب على الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيدا يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقيل يجوز فى نحو فاذا زيدا قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجه عندى ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل الاختصاص على الفعلية كما حمل الشريح اللزوم فى قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعد قوله وان التى تنجزم اه جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع فى الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم تقلب المضارع ماضيا واخلافى التفصيل وجعل الظرف اعنى بعد الامر خبر ان لانه محط الفائدة اى مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقديرها بعد الامر والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤول المعنى الى ما كانت مقدرة بعد الامر فقدر ولم يجعل مقدرة خبر ان لا بد من ان يراد بان هى المذكورة فيما سبق وهى مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف

الى الظرف فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد الامر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء ينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي تقول اذا كان اه انما اعتبر الصلاحية لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به في الرضي وليس مجردا وعار السببية كما في ذلك على ما هم تقول والطلب اه واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه للمخاطب لانه مقصود ولغيره فلو جئت بعد ما يصلح جزاء المضمومة لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاء اه فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة بغير الواو فكل فعل اختياري يطلب لذاته تقول له ترتب عليه اي تحصيل عقيبه تقول يكون ذلك المطلوب سببا لها اه لتحقيق معنى الشرط تقول لم ان مع ذلك الفعل لوجود القرينة المغنية عن ذكرها اعني الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتب والسببية تقول فيجزم بها ظاهر مذهب الاخفش انجزام الجزاء بهذه الاستة ارلا بان مقدرة لانه قال ان هذه الادوات كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاستة ار وهي دالة على ذلك المقدر دون تلك الاستة ار هم اسناد الجزم الى الفعل ليس بما استبعده بعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معنا ها فعلا واحدا كذا في الرضي ولعل استة ارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر قال لان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون المقدر للمظهر اثباتا ونفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بانتصب خيرا اي تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فنفيد الاثبات تقول واما عدم امتناعه اي يجوز عند قيام القرينة ان يظهر المثبت بعد النفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما لا يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضي قوله فمن قرأ مرفوعا الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر الكاشف على الاستيناف اذ لم يلزم من الحمل على الوصفية ان طلب ولم يا ترثه لم يهب ولم يا ترثه لان الموهوب هو الذي لم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا نلتزم ذلك على الاستيناف لانه ليس في الحقيقة اخبارا انما هو تعليل كانه قيل لم تقله فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلب ما كان فرضا ولا على الجزم لان المراد ان لم يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندي ان مآل معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان مال طلب هبة ولي موصوفا بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب هبة يترتب عليه الوراثة طلب لي بخصوص يدل عليه قوله واني خفت الموالي من ورائي فالاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس السؤل لا بوصفه كما يشير

الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له والضمير فى ذلك والذى يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى
من ال يعقوب بوراثة الملك وملك يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا فى دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا
قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازى وهو النيابة فى اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معه وان
بعد ذكر يا قوله وقال رائد هم اى قال رائد القوم وهو من يتقدم يطلب الماء والكلاء وارسوا قيموا انزلوها اى غارس الحرب بفتح
موت انسان يجرى بقدر الله تعالى وقضائه لا بغيره الاحجام وفيه حث على الشجاعة قوله فى المعنى المصدرى الذى يشتق منه الماضى
والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على المقصود من اول الامر فلا يرد ان الامر المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدرى فزيادة
لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى مابعده للبيان كما فى صيغة الماضى وصيغة المضارع
وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدرى حقيقة اى صيغة للامر كما يقوله ائمة الامر قال وهو اى الامر المطلق قوله مخصوص
اه الا انه يشترط عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون التخييرين فانهم يطلقون على الصيغة باى
معنى تستعمل قوله كذا ذكر المصنف رح احاله على المعهد اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك
الامر المطلق بينهما ولذا قال محقق التفتازانى رح فى المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما ثم عند اطلاق
لفظ الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال لفظ فى بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما
فى الوجود صرح به السيد فى حاشية المطالع قوله تناول اه اى هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا يناف ان يكون صيغة
بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج النهى قوله غالبا اه لان الطلب فيه وان كان من لوازم
اللام الا انه صار خبرا مع ما بعده وليقع للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصرى قوله فانه يطلب بها الفعل اى قبول الفعل قوله
وعن مثل صه هذا بناء على اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه
من اقسام الفعل فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا ولبيان انه معتبر فى مفهومه قال وحكم آخره لم يقل وحكمه
لان وظيفة التخوبيان حكم اخره لا مطلقا قوله لان مشابهته للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اى حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله قوله
وسقوط نون الاعراب الذى هو فى حكم الاخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب اه الصواب ليضرب ليضربا كما فى بعض النسخ
الصحيحة وليس يكون سواء للسياق قوله بلام مقدرة كما فى قول حسان فى امر الغائب * محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت
من امر تبالا * اى بلا كما الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الفاعل المخاطب قوله فان كان

فالكان اه اى اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا الى قرب المخرج ورح يحتاج الى اعتبار الحذف اى حذف واسكن آخره او بعد حذفه ورح يحتاج الى التجوز بان المراد بعد الحرف المحذوف او الى الكان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك بعد الحذف قوله متحرك بحركته الاصلية او منقوله عما بعده فيه خلل فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد بقوله والكان رباعيا قوله اسكن آخره حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة او المراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا في بناء الامر لا بد من ذكره قوله بظهوره اى مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر فيه حذف حرف المضارعة من بيان حكمه قوله والمراد بالرباعي اه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج المضارع من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال قوله ما يكون ماضيه اه اى المضارع مطلقا او المضارع الذي بعد المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة الحصر في قوله وانما هو باب الافعال التي اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو شرطان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعي مرتين واحداث معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان المقصد اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا ايضا قوله من المزيد فيه زائدة لاطائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله الكان بعده ساكن قوله بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزوت الكان ضمير بعده راجع الى حرف المضارعة وظرف يبقى الكان راجع الى حذفه قوله ليتوصل اه فيه اشارة على وجه التسمية قوله حال كون الهمزة اه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة والصيغة تتباين بسبب ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة وجاز تاخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة قال الكان اه شرطيدل على جوابه ما قبله قوله فانه اذا قيل اه هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب في بعض النسخ انه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة البتة بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل بكذا قيل ذلك ان تقول في عبارة المصنف حكمان احدهما صريح وهو ان يوتى بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموما وهذا الحكم بديهي لان المناسبة اقتضى زيادتها بانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموما لا يوتى بهمزة مضمومة والشرح علل هذا الحكم فكانه قال وانما يوت بهمزة مضمومة

في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لواتى بالهمزة المضمومة فيما افتتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولواتى بها فيما المكسور بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول من باب الافعال فافهم (بانه سهو وسهو قوله مكسورة فيما سواه اى زدت همزة وصلى على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعدها ضمة اى في صورة وجود ساكن في ما بقي سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام على حذف مضافين وبهذا ظهر ان الشرح ارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى قوله لما يكون بعد حرف المضارعة اه الاولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ قال والكان رباعيا عطف على قوله وليس برباعي بحسب المعنى اى فان لم يكن رباعيا قوله فالهمزة مفتوحة لم يقيد زدت مع انه الموافق للسابق لان الهمزة فيه ليست بزائدة قوله لارتفاع موجب اه وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن تركه لظهوره بخلاف عدها فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الرد وما في نحو اقم فانما زدت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف رح له وفي الرضي انما لم يرد الواو في عدلانه لو رد لوجب اعلالها تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه جاز في اقم الضرر الاان بقاء البقية واجب في اعلال حرف العلة وبما حررنا لك ظهر انه فاع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله الكان بعده متحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف وان اريد مطلقا دخل فيه اقم مع انه لم يحجل ما بقي امرا بل زالت الهمزة الاصلية وانه ان قيد قوله والكان رباعيا بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متناولا لاقم وان لم يقيد يدخل فيه فاعل وفعل وفعلل مع انه لا همزة فيها فضلا عن مفتوحة قطعية قوله لذلك بعينه الخ لانها همزة اصل اه قوله اى فعل المفعول وانما اضيف الفعل الى المفعول لانه بني له كذا في الرضي فعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست له في ملابسة كما وهم في قوله له وفي ملابسة باعتبار انه فاعل فعله قوله ولا يعدان يراد اه يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعين بهما في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه فظهر فائدة قوله الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفى على قوله الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشئ الى نفسه ولكون الاعادة بلا فائدة لا يساعد

لايساعده العبارة قوله بيانية اى يكون من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع وفعل الامر واما
الحرف المقدر فاللام عند الجمهور لانشراطهم فى تقدير من ان يكون بين المضاف اليه عموم من وجه وكلمة عند صاحب
الكشاف حيث جعل قوله تعالى بهيمة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من قال وهو ماحذف فاعله هذا احد مطرد
عند سيبويه واما على مذهب الكسائى نحو ضربنى وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف فى الاول على ما مر فى باب التنازع
وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قال بوزابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه يستشهد اليقوله تعالى
اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بمجد تام كذا فى الضحى فلذا زاد الشريح واقيم المفعول مقامه وبهذا ظهر فساد ما قيل لم يذكر
هذا القيد اعتمادا على اشتهاره انه لايجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشاره الى
ما تقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله دفعا للبس اى لو لم يغير لالتبس المفعول
المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل قوله ضم اوله اه مبنى الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالا لذا كان
الاصل فى اولها الحركة وفى اخرها الوقف فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل فى الدرج فانه لايضم اوله بل
يبقى ساكنا ولايضم ثالثه مع همزة الوصل فانه همزة وصل فيه وهم قال وكسر ما قبل اخره ان لم يكن مكسورا قوله لان
معناه غريب اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلتبس فى اول وهلة النظر بالاسماء فجعل
على وزن لايكون فى الاسماء قوله فى الاوزان اى اوزان اسم الثلاثى لامفعولا قوله للخروج الضمة الى الكسرة
ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضم الاول وكسر ما قبل الآخر قوله اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة لان الاول خروج من ثقيل
الى اثقل بخلاف الثانى قال مع همزة الوصل ظرف مستقر لانه لان ضم الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع الباء قوله
لئلا يلتبس قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل حكم مقرونا مع علته واشارة الى كونه تفسيرا لقوله بهذا علة لقوله ويضم
الثالث والثانى فى قوله فقط مستقلا فان الاغلاق قد يكون قرينة التجرد عن الزائد عليه قوله لئلا يفضى الى اجتماع اه يعنى كما علمت
العينين فى الماضى من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا فى المضارع لانه يتبع الماضى فى الاعلال لانه هو الماضى
بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الظرف محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين فى الثانى وذلك لايجوز ولم يعل
اخره واعل العين فقط فقيل يعطاى مثلا لزم ضم الياء ولايتحمل فى الفعل ثقلة ياء مضمومة فالكلمة جعلها ساكن كما تحمل فى الاسم
نحو راى لخفته قوله لئلا يرد عليه اى على ظاهر وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة لما يرد فلذا قيل

الاصوب قوله وانما خص اى من بين سائر المشتقات قوله لزيادة غرض اى فى اعلاله قوله فى المبنى للمفعول من ماضيه هكذا فى النسخ المصححة وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وهو سهو قوله للمفعول اى من المضارع ووقع التصريح فى بعض النسخ قوله ما ذكرنا من الغموض والاختلاف قوله نقل الكسرة اه لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة من متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اليه انقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولى وعند المصرح استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فيبقى قوله وبوع وبيع بيار ساكنة بعد الضمة فيقلب الياء واوا والضمة وما قبلها فيقول قول وبوع وهو اقل ذالا ولى قلب الضمة كسرة لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف ولانه اخف من بوع ثم حمل قوله عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاءه فانقلبت الواو الساكنة ياء الكنة فى الرضى ولا يخفى عليك ما فى التعليل الاول لان تغيير الحرف مع الحركة لازم فى قول مع تغيير الحركة فى بيع بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغيير الحرف فقط مع عدم التغيير فى قول قوله الايذان اه اى الاشعار فى الرضى وانما نبهوا على الضم الاصلى ههنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا هناك الاشعار بالتنبيه على ذلك الوزن المستبعد فى الاسماء لتحصيل الغرض المذكور اذا قصد قال ضم اوله لموافقة الماضى لكونه فرعاله قال المتعدى وغير المتعدى فى شرح التسهيل التعدى لغة التجاوز وفى الاصطلاح تجاوز الفعل فاعله الى مفعول به فان تجاوزه الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا انتهى فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما تتصف بهما باعتبار الفعل واليه اشار الشريف فى بحث اسم الفاعل فى شرح قوله ويعمل عمل فعله وترك المصرح لفظ الفعل ههنا وذكره فى قوله فعل بالم يسم فاعله اشارة الى ذلك فان قيل انهما قيدان لاقسمان توهم وفى ترك اداة الحصر ايراد الواو اشارة الى انه قد يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان فى التسهيل وقد يشتهر بالاستعمال دون القسمين وفى شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن احد الاستعمالين نادرا قيل له متعد بهما وذلك مقصور على السماع وقد عدها بعضهم خمسة نصح وشكر وكال ووزن وعدوزاد صاحب الالفية قصد والظاهر انها غير محصورة قوله من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها فانى ما يتوقف فهمه اه اعلم ان نسبة الفعل المتعدى الى المفعول كنسبة الى الفاعل فى انه لا يجوز استعماله بدونها الا على خلاف مقتضى الظاهر لكنه الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه الا باقامة شئ مقامه بخلاف نسبة المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل نسبة الفاعل يجوز تركه من غير اقامة شئ

شئ مقامه واما سائر المفاعيل فانه يجوز استعماله به وبها تعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول المعين ماخوذة في مفهوم الفعل المتعدي لئلا يكون استعماله في موارده مجازا لا حقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقولهم على متعلق متعلق معين اي معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التي مدلولاتها نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما لتحقق استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد عمرو نعم اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لابد من ذكره وح يكون متعديا بحرف الجر داخلة في التعريف كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الافعال التوقف فهمها على امر غير الفاعل تعلق به وهو الخبر وا لجواب منع توقف مفهوم منها على الخبر فان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال فان معنى صار زيد غنيا اتصف زيد في الماضي بالغنى والمتصف بالصيرورة صرح به الرضي قوله اي امر غير الفاعل اه اي ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التراكيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله وتوقف عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة فانه الذي يتوقف عليه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد معتبرا في مفهوم المتعلق وبما حررنا لك اندفع ما يتراءى من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح بقوله وان التعلق نسبة الى الفعل غير الفاعل فانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار في التعريف قوله فان كل فعل اه تعليل لتخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلها قوله لكن اه استدراك لدفع توهم ناش مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم بطريق الصدور كما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد والاسناد كما في مات زيد قوله ان فهم الفعل اي المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجهول فرعه في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يقوم مقام الفاعل فانه المفعول ما لم يسم فاعله انفرادا لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله جملة موكدة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لا ان النسبة متاخرة في مفهومه وفهم النسبة متاخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لا زمانا كان او متعديا قال السيد في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه مما لا مدخل له في معقولية الفعل قوله بخلاف الزمان اه اي المفعول فيه وله والحال عبر عنها بهيئة الامور لتظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وهيئة الفاعل

والمفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان بنية الفاعل الذي هو ركن الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهو بالمفعول
بالطريق الاولى قوله وغير المتعدي اه وما قيل ان المتعدي يصير لازما بنون الانفعال وتاء المفاعلة فتوهم ان معنى التعدي
وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال
والتفعل معناه التاثر والقبول المطاوعة قوله اما بالهمزة وكيف فاكتب شاذ قوله او بالف المفاعلة اه جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب
التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر سببا ان هذه البناء تقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان الشارك هو المفعول
ولم يجعلوه بعض آخر منه لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي
متعديا اليه نحو ضاربته وذلك كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في العباب قوله او بحرف
الجر ولا يغير شيئا من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به فانه اغير فقد المرور يجب فيه
مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء للتعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة يجيئ للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار
في السعة الا في ان وان خلافا للاخفش في الحصر وجار في غيرهما اما شذوذا في نادرا او اما لكثرة الاستعمال نحو
امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك ولا يجيئ
حذف الباء المغيرة الا في قوله تعالى أتوني زبر الحديد على القراءة بهمزة الوصل اي بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف
فلا يدفعهما اي معنى التغير فان الفعل لازما يتعدى الى احد مفعوليه نحو خرجته والنهر والكان متعديا الى اثنين
يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف الى ثلاثة ولم يقل منه الا اعلم واري والتضعيف قل تعدية اللحاقي العين الى فتي الهمزة
نحو ناية والمفعول الذي يزيد بسببها هو الذي كان فاعلا قبل دخولها فلذلك كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل
مقدما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضي وظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصوب تبديل حرف الجر بالباء وان التعدي
مطلقا يقتضي تغير المعنى وان تعديته اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول بالصيغة قال والمتعدي
بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم واري قوله غير الاول مفهوما وصدقا قوله فيما صدقا عليه اي فيما
يحملان عليه فانه معنى الصدق الحصول بعلى سواء كانا كليتين او جزئيتين او احدهما كليا والآخر جزئيا وانما قيد بذلك
لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم قال نحو علم هذا احمد البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشيء
لان الحال لا يكون جامدا وضميره واسم اشارة ويجوز ذلك في باب المنصوبين قوله كاعلم فلم يفعل علمك زيدا قائما بل

بل لم يستعمل ثانى مفعولى علمت الا ما هو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى لعلمت تقول فى علمت عمرا زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق قوله يقوله المفعول الاول لان مرتبة التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية قوله فليست اصلا فى التعدية اى ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثانية بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيا تها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما حدث وبناء ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحدث قوله بواسطة استعمالها اه لان الانباء والتنبيه والتحديث والاخبار بمعنى الاعلام واما فى انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو اخبرتهم باسمائهم نبئونى بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر فى المغنى اسباب التعدية تسعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صيرورة الفاعل مفعولا نحو كرمت زيدا السادس التضمين السابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والبواقى غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه والحق بعضهم ارأى الحلمية باعلم سماعا نحو ارانى اصدق النوم عمرا اسالما قوله فى جواز الاقتصار عليه بحيث لا يكون منويا اصلا ولذا لم يقل فى جواز حذفه فى شرح الالفية الشيخ السيوطى يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضهم اطلق كذلك لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما واما الخبر فغير جليل فنفيه ذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يخل الكلام بفائدة بذكر العلم به فى الصورة الاولى والعلم فى الثانية الثانى لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والآخران من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الآخرين فقط لان الاول فى معنى الفاعل والاخرين فى حكم مفعولى ظننت انتهى فمعنى قوله فى جواز الاقتصار عليه رد المذهب الثانى والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخرين وفى قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الآخرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذى عليه الاكثرون ولان الاخرين كثانى اعطيت لان الاول الذى هو فاعل فى المعنى اذا كان مفعولا للاول كان اخرين كثانيه بالطريق الاولى وما قيل ان مفعوليها الاول كمفعول اعطيت فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين لشئ واحد فلا يقال علمتنى زيدا قائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير فهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال لاختصاص له بباب اعطيت قال والثانى والثالث من مفعوليها اى كل واحد من الثانى والثالث بالقياس الى الاخر من مجموع مفعوليها المعتبرين معا مفعولا واحدا كثانى علمت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعيضية

وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالها كحال مفعولي علمت فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول وهو الذي زاد بسبب الهمزة يتلوان وجوبا وذكره قيل وكذا في جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع ضميرين معللين بشيء واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب وراى الحلمية والبصرية ووجود وعدم وفقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص في التسهيل وشرحه نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت في احكام اخر من جواز حذفهما وحذف احدهما لدليل والتقديم والتاخير ولذا عم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت قوله وسيمي افعال الشك واليقين عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدا والخبر والشريح مرجح عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدا محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدا اخر وامافي عبارة المتن فقوله ظننت اه خبر لافعال القلوب وبدل منه وقوله يدخل خبرا ومستانفة قوله كانه اراد وا اه لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح المميزيين بنساء الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن بشيء من هذه الافعال والاعلى ذلك حمله الشريح على الظن بتجوز الاشتراك فيها في عدم الجزم وانما قال كان لاحتمال ان يكون هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال والاعلى جميع انواعه قوله تساوى الطرفين اي الوقوع واعدمه قوله وهي ظننت اه هذه السبعة افعال تشترك في انها موضوعة للحكم بتعلق شيء لشيء على صفة فلذا اقتضت مفعولين فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصرح من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشريف بتقسيم مدلولها قوله وهذه الثلثة للظن استعمالا شائعا وقليلا ما استعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان والخالية ومن هذا النوع حجى يحجو للظن فقط وعد بعضهم حسب عند الكوفيين وهب غير متصرف بمعنى احسب وارى المجهول قوله وتارة للعلم وهو كثير والكثير بالنسبة الى الظن قليلا قوله وهذه الثلثة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن بيقينا كان كعلمت ووجدت والقيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر ولا كرايت قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق وترنه قريبا وهو مطابق قال على الجملة الاسمية لان الفعل الداخل على الجملة المقصد منها معناها لا بد ان يعمل في جزئيها التعلق معناه بمضمونها والقلبية تفيد عمل الفعل فيهما فعلا

رفعا ونصبا اما في الجزء الاول فلامتناع كون الفعل مسندا اليه والحصار ناصبه في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملين قوله من حيث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصد منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فاقيل ان ما ذكره الشريح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية كان الداخلة عليها للتحقيق فلا يفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدل على ما قلنا بيان الشريح حيث قال ان علمت لبيان ان مضمار الجملة علم قوله على انها مفعول لها اي كل واحد منها او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها كما هو النظم قوله فلا يقتصر اه الاقتصار حذف الشئ بغير دليل اعني الحذف نسيا منسيا معناه اي لا يجوز حذف احد المفعولين نسيا منسيا فان اريد بذكر الآخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد اعم للتقديري اعني الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومه كانه قيل لا بد من ذكر الآخر حقيقة او تقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربي زيدا قائما فغير وارد لان حذف الجر ههنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور مع لزوم حذف الجر انما هو على تقدير كون المصدر مبنيا قوله وهو المفعول به في الحقيقة والفعل المتعدي اليها متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول والمكان جاء افان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا قوله ومع هذا اه اي مع وجود الدليل المانع على الحذف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على قلة اي مع بقائه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول ما لم يسم فاعله قوله ولا يحسبن اي على قراءة الياء وجعل الذين يبخلون فاعلا واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخبر مفعوله الثاني قوله اي لا تحسبنا جازعين في الحاشية نقلا من الحواشي الشريفية اي لا تحسبنا جازعين على اغراك الملك بنا اذ قد شبت قبل ذلك الوشاة فلم نغير نا شحذ الصراع الاغرار برغلا نيدن ميان دو كس غراة اسم منه فقي البيت بالتاء ولا بالهمزة حتى يرد ان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بمعنى امتد وما كافة عند ابن جني يكفه عن طلب الفاعل مصورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تجيئ في الفعال الا في نعم وبئس قوله وقد يحذف ان معناه بلا قرينة دالة على تعينها فتحذف ان سيا منسيا جملة مستانفة كان سائلا يقول قد علم حال باب علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما فما حالهما في حذف المفعولين وفيهما رفع لتوهم جواز حذف مفعولي باب علمت مطلقا المستفاد من قوله

اذا ذكر الآخر بطريق مفهوم المخالفة قوله فافهم اه اى من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص
على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال فى شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك
او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك فالكلام احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار
عليه انتهى فاندفع ما قيل لانم عدم حصول الفائدة بجواز ان يحصل بامر آخر سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يخبر عن علم وظن
تفاعل اظن واعلم دون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا فى شرح التسهيل للعلامة المصرى قوله
نحو من سمع يخيل قال الاصمعى من امثالهم فى ذم مخالطة الناس واستجواب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخيل تقول من يسمع من اخبار
الناس ومعايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا فى اشتقاق ابى عبيد قوله اى ابطال علمها لفظا ومعنى قال
لاستقلال الجزئين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا مستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تاخرت قوله
الصالحين اه قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين والغاء مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع
قوله او مفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحها للامرين المذكورين على البدلية قوله كلاما حال او تمييز قوله
تاما من غير ضم الفعل اليها فيمتنعان عن التاثر عنه ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما قوله على تقدير الالغاء لكونهما
حينئذ فى معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقتضى نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع قوله عند التقديم لان افعال
القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولاها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوى
عند النحاة وعامل النصب لفظى فحيث قدمها نائب اللفظى المعنوى قوله فى معنى الظرف لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا
وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظننت ذهابه لان التقدير فى ذلك كذا فى الرضى من ان الغاء واجب فى زيد قائم
ظننى غالبا اى ظننى زيدا قائما غالبا فالمقصد منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك الا ما يتحقق الغاء بل المعنى زيد قائم فى ظنى الغالب قوله انهما
متساويان لان العامل القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر قوله نحو ضرب احب زيدا اى ضرب زيد فى حسبانى وكذا البواقى
قوله فلهذا افيد اه تقديم الجار والمجرور للحصر والاهتمام والاعتناء بشان العلة للحصر اى لاجل اخراج هذه الصورة قيد الجواز بالتوسط المخصوص
اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتاخر
بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا فى المفعولين قوله جوازه المبنى بناء على المعنى المتبادر منه واما قال المبنى الجواز
محمل الجواز على الشمول الوجوب وترك التوسط والتاخر على العموم قوله واما خص اه لا يخفى عليك ان المراد بالغاء ان يذكر معهما

معهما ما يصح ان يكون معمولا لهما ويعطل عملهما فيه وفي صورة وقوعها بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكرها معمولا فالملغى وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لانه الغى بينهما ولذا قال في التسهيل والرضي وقد يقع الملغى ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والشريح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله فالغاءها جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل والالغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد اه وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع قوله قيل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى قوله بلا واسطة اه يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه و ان يكون تعميما للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا توسط لفظ آخر او بتوسط اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام وبالهمزة وبالاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم اولا وهو ما يكون بالهمزة او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيهما الا بتاويل ان يقع علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا في جواب ازيد قائم ام عمر معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به بمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمر وعلمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم تعمل علمت زيدا قائما لذاع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم اولا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يتبع النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم والا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة الاستفهام التي بعد ليس لاستفهام المتكلم حتى لا يعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففي جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه الان المشكوك المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين او ذلك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبة الى المذكور وعدم تلك النسبة فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلانم ان نعم ولا ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما فعبارة المتن ان اجري على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الاكثر ايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيار المذهب

البعض قوله الداخل على معمولها قيد النفي بالداخل على المعمولين وكذا اللام الابتدا لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو او ما قائم او القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور ايضا وانما لم تقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول مضمنا للاستفهام كما مر قوله وضعا قيد بذلك لان لام الابتدا قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن اجتماع التي التاكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث اللفظ اه ولا يجوز العكس لانه لا يعلم حال المعنوي عاملا او لا قوله والفرق اه مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الغاء المذكور ههنا ليخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا وما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط قوله ان الالغاء جائز لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لمانع يعني ان الالغاء ما خوذ في مفهومه الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا لا محلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب في قوله وتخصص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر قال ضميرين لما كان احدهما ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيدا ظن قائما وظنه زيد قائم لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا كذا في الرضي قال لشئ واحد صفة لضميرين اي ضميرين كائنين لشئ واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة رض لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما لنا طعام الا الاسودان قوله لان اصل الفاعل اي اصل معنى فاعل النحوي بمعنى ما يبتنى عليه غيره ان يكون موثرا فان نحو طال زيدا انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقة وصفته والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه واحدا في التعريف قوله والمفعول به متاثرا من قبيل العطف على معمولي عاملين والجار والمجرور مقدم قوله لانهما من حيث اه وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا فان الواجب عاية تغايرهما بقدر الامكان قوله لانهما ليسا اي الفاعل والمفعول به الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي موثرا ومتاثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من قبيل التاثير واما المفعول به الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب قوله لانها تقتضي وجدتني اي في اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم قوله اجرى راى البصرية والحلمية اي اجرى راى التي بمعنى ابصر والتي بمعنى راى في المنام مجرى راى التي بمعنى علم للتشارك اللفظي وكان منصوبا بها

منصوبا بما يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرباط قوله ولقد راني للرماح اه اللام للابتداء او جواب القسم راني اي ابصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التي تعلم للطعن والرمي عليها من عن بمعنى متعلق بارانى وهو القرنية على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم بالجملة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه قوله علا حسبت اه بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان وهي اما العلم او الظن اي معانيها المكثرة باعتبار كونها مدلولاتها في نفسها اما العلم او الظن قوله بحيث يكون متعلق بقريب تفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معان آخر تتعدى الى مفعول واحد مع ان لها معان آخر غير متعدية بها يعني انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المرضي في شرح المفصل في وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك منظنة كونها متعدية الى المفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا اعترض لها ولمعانيها التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعاني فانها ليست مظنة التوهم لعدم كونها من افعال القلوب قوله بذلك اي بقوله قريب من معانيها الاول قوله لئلا يقال اه ولئلا يقال انه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذا الافعال معان آخر لانا نبين وجه التخصيص بالحكم المذكورة لينظهر حق الظهور قوله لا وجه للتخصيص بالبعض اي تخصيص الذكر بالبعض وتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر ولهذا البعض معان لا يتعدى بها قوله ذا اختال الخ والخيلاء الكبر والاحسب من الناس الذي في شعر راسه شقرة قوله من النظنة بكسر الظاء والتهمة كهمزة اصله وهمة قلب الواو تاء وكافي وكل قوله اي اخذته مكانا لوهمي يعني ان بناء الافتعال للاخذ كاطبخ اي اخذ طبخا لنفسه والوهم من خطرات القلب اذ مرجوح طرفي المتردد فيه كذا في القاموس في العباب معنى الاتهام جعل الشيء موضع الظن السيئ فعلى هذا معناه قريب من الظن والشم جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقا فيجعل قرينة باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك المطلق فيكون قرينا من العلم او الظن الذي هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما في مطلق الادراك قوله ومنه قوله تعالى اه اي ما محمد صلى الله عليه وسلم على ما يخبره من الوحي وغيره من الغيوب بمتهم اي بماخوذ كان وهم ان لا يكون خبره في الواقع كالكاهن فظنين فعيل بمعنى المفعول قوله وهو العلم بنفس الشيء يعني ان العرب حصروا المعرفة بادراك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء ويكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق معنويا بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت

ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول باختيارهم فانهم يخصصون احد المتساويين بحكم لفظي دون آخر قوله ومعنى البصرت قريب اه يعني ابصرت والمكان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر رأيت الصيد اي ضربته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب قوله ولما كان اه دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معاني سوى ما ذكر فلم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال لها معان آخر كل واحد منها قريب من العلم والظن قوله اي اعتقاد اه متعلق على ترتيب اللف قوله ليست بمعنى العلم والظن اي قريبا من معناهما قوله فانتم مبتدأ خبره الغير الناقصة اما خبر لانتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اي تماما مثل الافعال الناقصة يعني انها بمعنى لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه يترتب الفائدة بل المرفوع مسندا اليه والمنصوب مسندا تتم الحكم بهما وبقيد كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي ونص على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح وانما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه التأكيد والمبالغة باعتبار انه يدل ضمنا على حدث مطلق بعين خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان مطلق بعينه كان هذا خلاصة ما في الرضي وتعليل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان فقط، ودلالتها على الحدث وانما كان معنى كان ملحوظا في معاني سائرها سميت كلها ناقصة والى يشير ما في الغيابية من ان الفعل يدل على النسبة ويستتبع حدثا وزمانا في الاكثر والمكان قد يعرى عن الحدث كان وعن الزمان كنتم ومس قال لتقرير الفاعل اه اي جعله وتثبيته كذا في الرضي فهو من قرقر اذا اثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التأكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا نفاذه في ليس والنظم انه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شيء ايجابا او سلبا اي الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له واندفع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفائها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل او المفعول في الرضي تتمة مرفوعها اصلا اولى من تسمية فاعلا له لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول انتهى فلا جعل هذا لم يعده مرفوعاتها في المرفوعات على حدة واندرج في الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بمادته على الكون المنتسب الى فاعله فان كان المراد نسبته مطلق الكون اليه فتامة وان اريد نسبته كونا شيئا

بحث الافعال الناقصة

الغني اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد حصل قيامه
قوله اى العمدة اه والقرينة جعله تمام الموضوع له كما هو الفهم المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز خلوها عن التقرير بخلاف
الزمان فانه كان وليس يجيئ للاستمرار وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها
قوله ولا شك اه بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير
قوله لان ذلك التقرير اى التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه يعني
الحدث ونسبته الى الفاعل المعين لم يتعرض للزمان لاشتراكه في التامة والناقصة فكل من الصفة اه يعني كلا هما مستويان
بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الاخر بحيث يمكن ان يقرانه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها
وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيهما يصدق ان
التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده قوله ولو جعل اه فيكون المعنى ما وضع
لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر قوله لتقرير الفاعل اه
يعني يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا له كما يرشد اليه قوله فلا شك ان
كل جزئي تمام الموضوع له لان التقرير المقيد موضوع له على ما وهم قوله ولا يبعد فيه اشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر
كون اللام صلة الوضع قوله ان يجعل اه ويجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعله المحذوف والضمير العائد الى الافعال الناقصة
ومعنى تقرير الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها ودلالتها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكرنا من الوجوه الثلثة قوله
لا يحتاج الى قيد زائد اه دفع لما قال الشيخ الرضي من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره لئلا
يرد الافعال والحق عندي ان التعريف تام من غير اعتبار الكلمات التي ذكر الشرح ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا
تعريف للافعال الناقصة باعتبار امر تشترك فيه وتتميز به عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة كيفما
مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا مما يتميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل
على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا نزعوا على ذلك اجتياجها الى الجملة الاسمية قال المصرفي الايضاحات
معترضا على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا
قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان ولا يخفى كونهما متعلقي الاقتران لا نفسه

تقول اعجبني اقتران زيد بعمرو ودونها تثنيته باعتبار الاقتران والتثنية باعتبار متعلقة وكذا كل مضاف يضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك من المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها تقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا تقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث قوله بالهمزة مثلثة الثاء على ما في القاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء قوله انها غير محصورة وقد عد منها مرادفات صار ال ورجع وحال ومال وجار وارتد واستحال وتحول ومرادفات ما فتى ما انفك وما دام وما برح من رام يريم قوله وقد يتضمن اه قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر مناسب له وله طرق اشبعها جعل الفعل المذكور حالا او عكسه وههنا طريق آخر نحو احمد الله ايدي اهني اليك حمده انتهى فعلم انه ليس متعينا له طريق الحالية فجعل تامة وكلا ما صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله حالا قوله وقد جاء لفظ جبار في المتن تامة وفي الشرح بعد الدرج ناقصة كما لا يخفى قوله قولهم اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخزاعي قالوه لابن عباس رض حين ارسله علي رض اليهم لدفع شبههم ورد هم عن الخروج قولهم لما تقدم تقدما معنويا قوله من الغزارة بكسر الغين المعجمة الجراق على ما في القاموس وغيره وفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا قوله ونحوها مما يقدر به الاشياء كالجراق قوله ان لم تكن جنه اي الغزارة على مقدار تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود قوله ومعناه اية حاجة اه والاستفهام انكاري اي لم تقض حاجة من الحاجات متصفة بوصف كونه لك وروي برفع حاجتك فخبر ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله ارهف شفرته في الصحاح ارهف سيفي رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه في القاموس بالضم وقوله لا يتجاوزاه وهو القولان المذكوران قوله خلافا للفراء فانه يطرد بها وقال المصرح الاولى اطراد جا لقولهم جا البرتفيزين او صاعين وان قلنا بالطرد فلن نحا يطرد وقد في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقدر قد زيد كما تا قوله المركبة من الخبر اشارة الى اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل في حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ الذي يدخل عليه هذه الافعال ان لا يكون ما لزم الصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا ما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا ما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك ولا ما لزم الابتداء

الثبتة ائية لكونه في المثل وفي ماحكمه كالحمل الاعتراضية كقوله انت طالق والطلاق البتة او كونه بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وان لا يكون خبره جملة طلبية قوله اى لاجل اعطائها الخبر اى المقصد من وضعها ذلك الاعطاء فان المقصد من قولنا صار زيد غنيا كون الغنا منتقلا اليه وان لزم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد ولا وجه لتخصيص الخبر بالذكر فانها تعطي اسمها ايضا حكم معناها قوله بنيته اشار الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما توهم قوله لكونه فاعلا اى اصطلاحا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي ولذا لم يعد المصدر اسمها في المرفوعات على حدة قوله في توقف الفعل عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا يتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله فكان يكون ناقصة اه تفصيل لبيان المعاني التي تمتاز بعض هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها قوله كائنة لثبوت خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله ويكون فيها ضمير الشان عليه وهو حال يقتضيه الذوق السليم ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر قوله ثبوتا ماضيا صفة لمصدر محذوف ليصح كون دائما او منقطعا صفة له بتأنه مفعول فيه اى زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يقتضيه الطبع السليم مع بشاعة التنكير قوله من غير دلالة اى دوامًا ناشئا من عدم دلالة يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل هو ناش من عدم الدلالة في الباب قال جار الله كان عبارة عن وجود شيئ في زمان ماض على سبيل الابهام فتبين فيه دليل على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارئ وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع التنافي المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من زعم انها تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة قوله نحو كان زيد غنيا فقير اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة في شرح التسهيل الاصل في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لازليته ولا لانقطاع غيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ اشار الى ان اكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع قوله فهو من قبيل عطف احد القسمين اه اى ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان الناقصة كانه قيل الناقصة اى كان التي تكون لتقرير الفاعل صفته منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصريح عطف احد القيدين على الآخر المستلزم لحصول القيدين المقسم قوله لا على ما هو قسم منه عطف على قوله على الآخر والموصول عبارة عن قوله ناقصة

والضمير المرفوع راجع الى الاخراد الى احد القسمين والضمير المجرور الى اى فلا يكون من قبيل احد القسمين على قوله ناقصة الذى الاحراد احد القسمين تسم منه اى ليس من قبيل عطف القسم على المقسم ليلزم كون تسم الشئ قسيما له قوله بيتها وقفراه اليتيها على وزن حمراء المفازة التى لا يهتدى فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى عن الماء والكلاء والمطى كالركى جمع مطية وهو المركب والقطا جمع قطاة سنكخاره والحزن بفتح الحاء وسكون الزاء الارض الصلب ضد السهل قيد بقطا الحزن لئلا يسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء جوزه بصف سرعة سير المطى كانها بمنزلة قطا تركت بيضها بيوضها وصارت فراخا فهى تمشى بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة فى سرعة السير فان القطا مثل فى السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهوى فى هذه الحالة وفى المثل اهوى من القطا قيل لطلب الماء من مسيرة عشرة ايام واكثر فواخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطئ صادرة ولا واردة قوله فان بيوضها اه لم تكن فراخا لحال البيوضة ولا مبتدأ فلا يصح كان جعل كان للثبوت المجرد لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا حالا لانها تقتضى اجتماع البيوضة والفراخية قوله صارت فراخا اى انتقل الى الفراخية من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام فيكون بمعنى صار لا زائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص قوله عطف على قوله اه فى العباب كان التى فيها ضمير الشان هى الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة واما عدها قسما آخر والحكم بانها ناقصة او تامة جريا على عادتهم بعدها قسما آخر انتهى وفى شرح التسهيل للعلامة المصرى زعم ابو القاسم ابن الابرش ان الكان الشانية تسمى برا سمها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشان عطف على قوله وتكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ يكون ولم يقل وفيها ضمير الشان كما اعاد فى قوله وتكون تامة الا ان الشارح قصد حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر فرجح اعادة تكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيها ضمير الشان الا ليس قوله اذا مت من مات يموت وميت ضد حى والعضف بالكسر والفتح الزرع تمت كفرح شمامة اى وشمامة فرح بليلة العدو شامت خبر مبتدا محذوف اى احدهما ومثنى اسم فاعل من اثنى اى ذكر خبرا واصنع اى اصنعه على حذف العائد من صنع الشئ عمله قوله تيم بالمرفوع وهو فاعله فلا يكون الا مفردا قوله وقع زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت للمسلوب بالعدم اعنى الحدوث قال القاضى فى تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اى حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله ذلك عليه بقدره يقدره قدرا او قدر بالمعنى قدره عليه تقديرا وورد الامثلة الثلثة اشارة الى

الى مخيبها تامة بمقتضى فاتحة قوله وكقوله تعالى اعاد الجار اشارة الى شرافته ـ ه مغنى كن فيكون احدث فيحدث سواء كان حدوثه
فى نفسه او فى محل لان خطاب كن تابع للارادة كما يدل عليه الاية وهى صفة تتخصص وقوع المقدورات فى وقت دون وقت
وليس معناه كن كذا على ما توهم قوله لا يخيل بالمعنى الاصلى اى ما هو مقصد بالافادة من ذلك الكلام لما يفيده اصلا اذ الزوائد
لا يخلو من فائدة معنوية كالتاكيد كتكرير اللفظ وكونه افصح واستقامة الوزن والسجع قوله لقوله تعالى اه اشار بهذا
المثيل الى ان الزائدة مختصة بلفظة كان وانها تكون فى وسط الجملة عند الجمهور واجاز الفراء زيادتها اخرا والصحيح منعه لعدم استعماله واختلف فى الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان الكون وقيل انها
لا فاعل لها لانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد كذا فى شرح التسهيل للعلامة قوله اى كيف نكلم اه ليس
صبيا الخ فى المهد كلمة عاقل صبيا حال موكدة لتحسين اللفظ لا للتاكيد اذ المقام يابا قوله اذ ليس المعنى على المضى اذ لم يقع
ح استبعادهم المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا يكون ناقصة ولا تامة ولا بالمعنى صار اذ لا بد منها من
معنى المضى قوله اما من صفة اه هذا الانتقال يقتضى حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا تتم بدون ذكر احد
او الحقيقة فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثانى فلا يستدعى حصول المكان والذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال
به فيكون المقصود من صار تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان او الذات كسائر الافعال التامة فى ان المقصود منها اسناد الحدث الى
الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما اجيب من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناه الحصول بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة
الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء قوله لان العداوة اه تتدارك السيئات بالحسنات قوله وقيل مالك اه اللام للاستغاثة
والخطاب لله سبحانه ومن نبى مستغاث له فى الرضى وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لعمر من الم الفراق وهو متعلق بما قبله
من الكلام اى استغيث يا لعمر من الم الفراق فى القاموس النعى بالضم الدعة والمال والمسرة وضمير تحوان للنعى وهو ان كان مفردا
فى معنى الجنس فى المعنى الضمير فى قيسوا من قيل راجع الى السماء والسماء فى معنى الجنس والابوس جمع بوس بضم الباء
بمعنى الشدة والمعنى استغيث بك يا الله من اجل نعى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب او الاستغاثة والكاف بالكسر من تتمة
بيان ترتيب منها استغيث بها قوله لا يصورها اى ليس المراد ههنا الا وقائع المدلول عليها بصورها اعنى الزمان الماضى لان
المقصود بيان المعنى التى تميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض لزمان الماضى والزمان المدلول عليه بصورها

مشترك بينها بل بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بصورها بل خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصافه بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول اه ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون في شرح التسهيل ويكون الثلثة الغير بمعنى الملازم في الاوقات المذكورة قوله وظل وبات مضارع بات يبيت ويبات بياتا وبيتوتة بمعنى الكون في جميع الليل ومضارع ظل يظل ظلا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار قوله ثبت له ذلك في جميع نهاره اي في الزمان الماضي تركه لان الكلام في المعاني المحضة وهذه قال وبمعنى صار مجرد عن الزمان المدلول عليه بالماضي قال الله تعالى ظل وجهه مسودا في الرضي يجيئ بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عم اين باتت يده قوله تامتين قال ابن مالك يقال بات القوم وبات بالقوم اذا انزل بهم ليلا استعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره وتكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام او زال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيئ ظل تامة قوله وفصلها عن الافعال الثلثة السابقة حتى لو جمعها بالافعال الثلثة فاما بعد كرقوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيئ الكل تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجيئ هذين الفعلين تامة وليس كذلك فصلها عن الثلثة وترك بيان كونها تامتين ليستفاد منه ان مجيئها تامتين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه قوله فهذه الافعال الظاهر ترك الفاء ولعله بتقدير اما التفصيل ما اجمل سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلتاكيد كون كلها واحدا منها بمعنى صار قوله فاسقطها عن البين اي عن بين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفعل السابق بعد العهد كما قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله اشارة الى عدم قوله اشارة الى عدم الاعتداد بها في الذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد بها قوله لانها من الملحقات في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف زال وبرح وبرح واستعمال متحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا اتركها في الاجمال والتفصيل قوله من نيزال الجحود واما وي كخاف نحو خاف قوله فانه تامة وكذا زاله يزيله اي فوته وليس في ذلك الفرق معنوي بل هو مقصور على الاستعمال قوله الليلة الماضية بلا فصل على ما في القاموس البارحة اقرب ليلة مضت قوله ايضا بمعناه في الصحاح او زيد ما افتات اذكره وما فتات اذكره وما برحت اكره قوله سمي بها فاعلا مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرير الفاعل على صفته فانه يجوز ان يكون الاطلاق عليه توسعا

توسعا کاطلاق الصفة علی الخبر قوله تنبیها علی ان سهما ای افعال الناقصة مطلقا والکانت التسعة داخلة فی الافعال المصدرة بحرف النفی لان خصوصیة هذه الافعال لغات فی التسعة بدیهة قوله من وقت یمکن ان تقیله فی الصراح القبول پیش آمدن وپذیرفتن نفی المتن بالمعنی الاول وفی الشرح بالمعنی الثانی یعنی المراد من اقبال الفاعل علی الخبر لکان ان یتصف به ولیس مرادا ان فی المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحیة لانه المتبادر عند الاطلاق قوله اما دلالتها انما احتیج الی بیان وجه الدلالة لان دلالة المرکبات علی معانیها بمواد ها لیس بوضع سوی وضع المفردات فلا یرد ان هذه الافعال بمعنی کان دائما مذ قبله بحسب الوضع فلا حاجة الی هذه البیان فلان النفی فاخرجه بحیث تقتضیه الی الفاعل فی خبر غیر معین من اجزاء الزمان الذی هو مدلول تلک الافعال فاذا دخل علیها النفی افاد استمرار ذلک النفی کالافعال الثبوتیة اذا دخل علیه نحو ضرب زید وما ضرب زید وذلک لانهم قصدوا ان یکون النفی والاثبات علی طرفی النقیض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واثقل فاعتبروه فی جانب النفی فاندفع ما توهم من انا لانسلم ان نفی النفی یستلزم استمرار الثبوت لان النفی الداخل علی الاستمرار غیر النفی الداخل علیه نفی الاستمرار والکان للنفی فی الجملة فیکون النفی الداخل علیها ایضا کذلک قوله استمرار الثبوت ای یستلزم لتحقق الغائر مفهوما والکانت هذه الافعال بمعنی کان دائما قوله واعتبار الصلاحیة اه ای واما اعتباره حذف منها بقرینة عدیله کما فی قوله تعالی والراسخون فی العلم یقولون آمنا به حذف عنه اما بقرینة قوله تعالی واما الذین فی قلوبهم زیغ عند الحنفیة وفیه اشارة الی ان اعتبار الصلاحیة خارج عن مدلولاتها الوضعیة لما عرفت ان مدلولات المرکبات هی مدلولات مفرداتها سوی ما یدل علیه بهیئاتها قوله اذ الید بخلاف ما اذا استعملت تامة فی معانیها نحو زال ویبرح زید عن مکانه وانفک عنه واما فتی فلم یستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفی لفظا او تقدیرا وفی القاموس فتی عنه کسمع نسیه وانفد عنه وکمنع سراه اطلقا قوله یدخل اداته علیها الکانت تامة فلا ولا فی الدعاء والکانت معطوفة فما دلا ولن والاولی ان یفصل بین ما دلا وبینها بظرف وشبهه والکان جائز ذلک فی غیر هذه الافعال نحو لا الیوم جلستی ولا امس لترکب حرف النفی معها لافادة الاثبات کذا فی الرضی قوله او تقدیرا فی الرضی وحذفها لم یسمع الا فی مضارعاتها واما جائز لعدم اللبس فقد تقرر انها لا تکون ناقصة الا معها وتحذف مع القسم کثیرا قوله وذلک اه بیان لکون مدلولها التوقیت المذکور وضمنها الترکیبی ولا ینافی ذلک صیرورته علما بعد الاستعمال فی الظرفیة بحیث لا یصح تقدیر الزمان معه قوله واما تقدیر الزمان اه بخلاف ما لم یقدر الزمان فانه حینئذ یکون مدلولا

بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا بد من تقدير مفردات اخر غير مع كلا ما تا ما قال لانه ظرف بيان لعلية العلة السابقة قوله فما دام لم يشبع ما دام اى لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثانى ففى الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يشبع خبره تقدم على اسمه وعلى التقديرين لا بد دخل ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم قوله ولم يحصل من المجموع كلام بان لم يحمل ما دام بتاويل المصدر ظرفا لا حلبس قوله لا تفيد اى المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير لا تفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلاما تفيد فائدة تامة وليس كذلك قوله ولذلك تفيده اه فانه لو كان لنفى الحال يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا او اقتاكيد بزمان الماضى والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسى بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم تقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا فى الرضى هذا اذا كان الاختلاف بينهم فى الاستعمال كما يشير قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور فى الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما قوله نحو قوله تعالى اه فان يا تيهم دليل على ان ليس للاستقبال قوله اخبار الافعال اى تقديم كل فعل بنا ء على ان المجموع المضاف والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد تفيده وعلى من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه قوله كلها اما تاكيد للمضاف او تاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيدا للمضاف اولى لانه اشائع ولعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما فى شرح التسهيل قوله اذ ليس فيها اى فى تقديم الاخبار والا نيث باعتبار المضاف اليه قوله فيما عامله فعل احترازا عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيد اقائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المقصود ههنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام فى مباحث الافعال وما سبق من قوله واعرفه كاعراب خبر المبتدا من حيث انه خبر وقد اعلم فيما سبق بانه فى الحقيقة خبر المبتدا فلا تكرار على ما وهم قوله ان تقييد التقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باستشهاد ان عدم المانع معتبر فى حصول كل شئ قوله ما يقتضى تقديمها عليها اى على الاسماء اما عليها فقط سواء كان موجبا لتوسط كون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد وكونه

كونه ضميرا متصلا نحو كان زيد ذاهبا مشبها بك او لم يكن موجبا له كاشتماله الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك
هندا بوها او الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا لمعنى
الاستفهام او الشرط كما في مثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر على ما كان لاجله في كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر
على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله مالم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثاله اشارة الى دخوله فيه قوله نحو صار عندي صديقي
فان رفع الالتباس قلب المعنى يقتضي تاخير الخبر عن الاسم وليس زيد الا قائما فان كون الخبر محصورا عليه يقتضي تاخيره
واما ما اجازه الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه فليس من قبيل الالتباس
بل من تعدد وجوه التركيب قوله ويجوز ان يكون اه فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة في قوله ويجوز تقديم
اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا يحتمله عبارة المتن لان الامكان اما عبارة عن سلب
ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يكون جملة على سلب ضرورته
قوله اي الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها وفيه اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته
للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار وقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء
اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات وللافعال بواسطتها
ومن البين ان تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافة قوله تقديم اخبارها عليها
اشارتا بتانيث الضميرين الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم حينئذ تذكير الضمير ليعود الى
القسم والعائد محذوف اي قسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير
المستكن وجعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا والى الاستخدام كل ذلك تحمل قال وهو من كان الى اراح
اي في الترتيب الذي ذكره المصنف والغاية داخلة في المغيا بقرينة المقام قوله لكونها افعالا وجواز تقديم معمول الفعل عليه
بخلاف الحرف قوله وجوازه لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب
العامل والجزء الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب
على الافعال فقد سهى قوله اي هذا القسم فسر مرجع الضمير مع انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة

عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال والقول بانه على حذف المضاف اي اخبار ما اوله ما تكلف
لا يدعو اليه داع ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهو ليس لم يفسره في قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث
وهو كان الى راح فيجوز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار فقال ما اوله ما لم يقل ما في اوله اشارة الى ان ما صارت
كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لاكل ما دخله
ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معهما في حكم عدم الجواز لان خلافا ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه
لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيها واقتضائه للصدارة بقي ان المصنف لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها
لم ولما ولن وان لانها شريكة للافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها عند دخول الثلثة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان
والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة تدبر فانه مما تحير فيه الناظرون قوله فلا متناع اه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما غير معنى
الجملة حقه التصدر الا انه بقي على اصله في ما وان ولم وبقي في لم ولن ولا يجوز تقديم ما في خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة
او غيرها اما لن فلكونها ناقصة سوف التي يتخطاها العامل واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها
في الكلام حتى وقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع
تقديمه ويخالف هذا الحكم اه قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستانفة وليس حالا لعدم صحة لفظا ومعنى
لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل
على ما تقرر في بحث التنازع فيستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل
بمجرد بيان ان ناصب المنوي الذي لا يجوز اظهاره وكون المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به الرضي وجعله من المواضع التي
يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر اراد حذف الفاعل
وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل لا يصح كونه منصوبا مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه والكان مصدر
المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان ح يكون منصوبا صريحا فيكون
فاعلية حقيقة قوله ثابتا لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان المحذوف او
جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة واللام ينصب بل هو
كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر قال الشارح الرضي ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو عجبا له وحمدا له منبه المحذوف

محذوف اى هذا القول له والجملة مستانفة وما ذكر اشهر لفظا واصح معنى قال ابن كيسان الخلاف فى الافعال الاربعة
تختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول خبرها مطلقا لعدم قولهم بتقدير ما على ما فى شرح التسهيل نقلا
عن ابن مالك فاندفع ما قيل الخلاف لا يخصه بل الكوفيون ايضا خالفوا فى ذلك ما عدا الفراء قوله كما يقتضيه باب المفاعلة
من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والاخر مفعولا صريحا قوله لتقدمهم اه متعلق بقوله لا من جانب الجمهور قوله فكانه لا مخالفة
منهم فلا يتحقق التخالف المقتضى للمشاركة فى اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثانى فى القسم الثالث قوله فلا يلزم تقديم
ما فى حيز النفى بحسب النفى وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل اولا
الى الجملة ثم اعتبر نفى النفى كان النفى الذى هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفى الى الفعل اولا ثم
اعتبر بعد صيرورته منتفيا نسبة الى الجملة لم يكن الجملة معمول النفى فيجوز التقديم والنظر هو الثانى لان صيرورته ناقصة انما هو بعد دخول
النفى الا ان الجمهور قالوا المراعى فى التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الافعال اه كما فى قول الشاعر * جار
امرا لا له فاخشت الناس * فداع الى ضلال وباد قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرين فى اصل الفعل من احد
الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا قوله وسيبويه فى شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضى ذلك قوله على
انه يجوز فى الرضى وهو الصحيح لثبوت مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم يأتيهم معمول المصروف فاذا تقدم معمول
عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول فرع تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو امازيدا فاضرب
وبان نصب يوم بفعل مقدر اى يعرفون يوم وبانه مبنى لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه قوله على انه فعل اصله ليس
بكسر الياء فخفف كما يقال فى علم علم وليس مضموم الياء او لم يحكى من مثل العين بالياء ولا مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم تقلب الياء
ليدل على عدم تصرفه ومفارقته لاخوته والدليل على كونه فعلا لحوق تا التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون
انه حرف كما يدل عدم التصرف وقيل اصله لا ليس بمعنى لا موجود فخفف واستعمل استعمال التبرية قوله وبهذا اندفع ما قيل اه
حاصله الفرق بين الافتعال والخلاف فان الاول للمشاركة فى اصل الفعل صريحا فيقتضى وقوع الفعل من الجانبين معا
والثانى يقتضى وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا قال افعال المقاربة هى افعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها
لما اختصت باحكام ازيد بها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد فى الاخرى وعندى انها
ليست ناقصة لان المتم نسبة الحدث اعنى القرب الذى هو مدلول مصاريها الى فاعلها الان مع انها لما كان قرب الفاعل عن الخبر لابد

من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب الخروج او قرب من الخروج ومعنى كاد وقرب ومعنى طفق اخذ وجود وعدم التمام بالمرفوع لا يقتضى كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المبتدية ناقصة نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا قال في اللباب وتسمى بالافعال الناقصة افعال المقاربة قوله اى فعل فسرها بالمفرد لما قالوا انه لابد من تقديم احد المشترك في التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منه انها للتنويع لا للابهام فالموصول اما خبر مبتدا محذوف اعنى هو الراجع الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او اضافة الافعال للجنس فيطابق الجمعية فيكون خبرها واختيار صيغة الجمع للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول قوله اى للدلالة اه لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان في مدلولها ايضا والمبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم يحتج اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذى به تمتاز عن افعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشاء وهب وقام ولمقاربته هلهل وكاد وكرب واوشك واولى ولرجائه عسى وحرى واخلولق وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجي واخارة الرضى ومن هذا قال بعض الناظرين ان الشروع قد دل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان الدنو فتبصر ان كون الشئ لازما للشئ لا يستلزم كونه غرضا منه والمصرح اختار ان في الكل معنى الدنو اما في كاد فظاهر واما في عسى فلما في المفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء وفي شرح التسهيل انها لاعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفي مغني اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في شئ لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق يفعل كمنع اخذ وحرب طفقا وطفوقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل بان تتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضي اليه من وجوهه لما قوله على قرب حصوله للفاعل اى في اعتقاد المتكلم اذ احداث الموضوعات لاعلام ما في الاذهان قوله منصوب على المصدرية اه حاصل كلامه ان الدنو الذى اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشاه رجاء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشعر فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر فالدنو متنوع انواعا ثلثة باعتبار منشائه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا واحدا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا لان سبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف

الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصلا في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا في متعلقه واليه اشار المصنف في امالي الكافية حيث قال يريد بقوله رجاء او حصولا واخذا فيه ان القرب مرجوا وحاصلا او مشروعا في متعلقه فاذا قلت عسى ان يشفى مريضي فقرب الشفاء مرجوا اذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف وجعل يقول انه اخذ في الخصف والقول انتهى ويجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها انواعا له واليه اشير عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله رجاء او حصولا اذا اخذا فيه خبط لان النظم ان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة الدنو فيكون المعنى وجاز الخبر او الدنو حصولا او الدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصرح وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا على تكلف اذ الحد لا يستعمل فيه هذه المحتملات لا يصح قوله حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يرد لو جعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشرح اختار جعله مصدر العدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام يعارض التنويع بالاسباب بقي ان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره الشريف يدل على معناه القرب الذي سبب رجاء حصول الخبر والامر في ذلك هين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت قوله بان يكون ذلك الدنو اي دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم قوله بحسب اي بقدره ووفقه لكونه سببا له قوله لا يجزم به عطف على قوله بحسب رجاءه والضمير المجرور للدنو للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وامثالهما انما الجزم فيها الدنو قوله على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك اه فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالته على اخبار المتكلم بالقرب بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان يخرج قوله ترجوه لك اي الحصول قوله لانك جازم به اي بالقرب كما في كاد وما عطف قوله بان يكون اخبار المتكلم اه لما كان معنى دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببيته له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشئ لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو في اعتقاد المتكلم سببا للاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بل السببية بقوله بان يكون اه يعني ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر

على الحصول فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب فقوله لا اشتراف على حذف المضاف على ما سيصرح به فى تفسير معنى كاد وقوله لجزمك متعلق بقرب اى يدل على القرب فى اعتقادك المسبب من حيث الاخبار بجزمك به اى يدل على القرب المجزوم بحصوله فى الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه والكان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل اى قولك واخبارك لجزمك بالقرب قوله بالتصدى اه هذا اذا لم يكن الجزم اذا اجراء والا فالتلبس خبره منه قال عيسى وقد يكسر سينه اذا اتصل به الضمير البارز قوله قال سيبويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجئ للاشتقاق اليصوح لا يرد وما قيل انه يجب ان يقول المصرح رجاء او اشتقاق اذ ليس المقصد ضبط المعانى بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة والكان لما وضع للقسم الاول معنى آخر قوله حيث لم يجئ اه لانه غير متصرف فى نفسه فانه يجئ منه صيغ الماضى كلها قوله والاثنائية اى المعانى الانشائية من التمنى والترجى والعرض والقسم والنداء والتخصيص والطلب من معانى الحرف انما قال فى الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع كثرته فى نفسه مغلوبة للحروف الانشائية قوله والحروف لا تتصرف فيها فكذا ما تضمن معناها واما امر الخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه متضمن معنى لام الامر قوله بان الاستقبالية وقد يقام السين مقامها ان قوله فى محل النصب للمثل السائر عسى الغوير ابوسا قول الشاعر * لا تلحنى انى عسيت صائما * قوله بتقدير مضاف وقيل ان من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة قوله لوجوب اه متعلق بتقدير مضاف اى مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونها فى الاصل مبتدأ او خبرا والحدث لا يصدق على الجثة قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفته كما عرفت قوله وليس بخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله وتقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف فى اللفظ اصلا لا فى الاسم ولا فى الخبر قوله لان المعنى الاصلى اى الوضعى فى المعنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد وفى الرضى فيه نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله ثم نقل الى انشاء الطمع اى طمع حصول معنى الفعل المرفوع بها فلم يبق معنى الفعل المتعدى وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل والمفعول فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفى الاستعمال الثانى كاللازم قوله بدلا مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا فى المغنى واما عسى الغوير ابوسا فشاذ على تضمينها معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسى قوله لانه اه بيان لوجه اختيار البدل قوله والذى

والذى ارى اه فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة فى عسى فكيف يغير ترتيب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذى اعترف
لا يتم بالمرفوع قوله فاقيم مقامها عطف على استغنى عن الخبر قوله فهى اى عسى ناقصة الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر
قوله وان اقتصر عطف على اتيم قوله وفى يخرج اه وح يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس
لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام بقيت التقوى ففيه التباس قوله واخر
اى ههنا احتمال آخر نحوى بكون عسى فيه مستعملا باستعمال الاول متحدا معه فى معنى لا متوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسيا
ان يخرج الزيدان وعسى ان يخرج الزيدان قوله وان اعمل الثانى اه فمقول فى اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى
اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث قوله فى الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم
على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة قوله لشبهها لها بكاد لاشتراكهما فى كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع
وفى كون ما بعدها اسما ثم مضارعا لا بلعل لقلة المشابهة بها قوله عسى الهم اه البيت لهدبة ابن الخشرم كان قد هرب عن قومه
لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زيادا بن مرثد فرجع بالحيم وقوله يكون جزاى عسى الحزن الذى مسيت فيه اى صرت واتصفت
فيكون وراءه اى قدامه انفراج قريب والتاء فى مسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب بالتذكير والتانيث
يخاطب نفسه تسلية لها قوله دون الاستعمال الثانى عن ان فى قوله وقد يحذف عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول
حال كونه مجازا عن الحذف فى الاستعمال الثانى وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يجئ غالبا ان فيه سواء كان ناقصة
او تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجئ فلا يراد ان انتفاء علة معينة لحذف ان يوجب انتفاءه لجواز تعليل
الحكم الواحد بعلل شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول الا انه آخره ليكون قريبا بالحكم المذكور فى خبر
كاد ثم حذف ان فى الاستعمال واقع سواء قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال الجملة عن المفرد اولم يقدر لجواز وقوع
الجملة خبرا مفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يات منه الا الماضى والمضارع ومعناه قارب كذا فى الاتقان اى
فى الاشهر وراوى عند الاصمعى قوله فتخبر عن دنو الخبر فى القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه فى التاج الاشفار
بر كناره چيزى رسيدن وقوله فى الحال متعلق بالحصول فحذف لدلالة كاد اشتراك الخبر على الحصول فى زمان الحال وشدة قربه
منه الا انه لم يشترط فيه على ما فى الرضى فاذا كان فى الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان فى النفى يدل على
شدة نفى القرب لا على نفى شدته كما ان الجملة الاسمية المنفية يدل على دوام النفى لا على نفى دوامه فاندفع ما قيل انه لا يظهر

الاشراف فی قوله تعالی وما کادوا یفعلون وفی قوله * لم یکد رسیس الهوی قوله فعاعله اسم فعل لا یاتی کما فی الاستعمال
الثانی بعینه قوله لیدل علی قرب الحصول اه فانه لو کان اسما لا یدل علی الحصول والحدوث بل علی الثبوت مطلقا ولو کان ماضیا
فبعد دخول کاد یدل علی قرب حصول الخبر فی الزمان الماضی بخلاف ما اذا کان مضارعا فانه اذا کان مضارعا فدخول کاد مشترک
لکنه ظهر فی الحال علی ما نص فی الرضی والظهور فی احد المعنیین بسبب عارض الاستعمال لا ینافی الاشتراک فی الوضع فبسبب ظهور
دلالته علیه یدل علی حصول الخبر فی الحال فبعد دخول کاد کان الظاهر ان یکون مدلوله قرب حصول الخبر فی الحال ومعلوم ان القرب
لا یجامع الحصول فیکون المراد قربه من الحال قوله من غیر ان متعلق بقوله نسل ای فعل مضارع بلا ان قوله لدلالته علی الاستقبال
ای لدلالته ان زمان الاستقبال المنافی للحال فلا یناسب ذکره مع کاد الذی مدلوله الاشراف علی الحصول وقربه منه غایة
القرب قوله تشبیها له عند من قال هو خبر واما عند الکوفیین فیتقدیر ان بدل من الفاعل قوله قد کاد من طول البلی ان یمصحا
اوله * رسم عفا من بعد ما قد انحی * فی الصراح رسم نشان سرای یازمین هموار شده عفی ای درس الدروس
کهنه شدن الانحاء سوده شدن البلی بالکسر کهنگی المصوح رفتن والمعنی هذا رسم دار البیت خبر ومعناه تحسر علی فراق الحبیبة
وذهاب آثار الربع الذی اقام بها فیه قوله کسائر الافعال ای الکلام علی حذف المضاف بقرینة المقام قوله فی افادة ادوات
النفی نفی مضمونها ای کما ان سائر الافعال اذا دخل علیه نفی افادت نفی حصول الحدث الذی هو مدلوله ککاد ونفی قرب حصول
الخبر لفاعله فیفید نفی الفعل بالطریق الاولی والیه یشیر قوله فیما سیاتی ان قوله وما کادوا یفعلون یدل علی انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه الاتری انک اذا قلت ما قرب زید ان یخرج فی نفی الضرب ما ضربت زیدا فکاد اذا دخل علیه النفی یفید نفی المقاربة ونفی الفعل معا او انها
تفید نفی المقاربة من غیر دلالة علی الحصول وعدمه بل کل منهما مرکول علی القرینة لاستعماله فیهما نحو ولدت هند ولم تکد تلد وقوله
تعالی لم یکد یراها ونحو ما کاد یفعل فرقوله ماضیا او مستقبلا ای کان علی هیئة او مغیرا الی هیئة المستقبل فلا یرد انه لا یصح
کون کاد مستقبلا فالتعمیم المذکور غیر صحیح واختار مستقبلا علی مضارع لمراعاة المطابقة قوله یکون للانتباه ای لفظ کاد اذا
دخل علیه النفی یفید ثبوت الخبر لفاعله فالقضیة شخصیة فلا یرد ما یتوهم ان الخبر فی لا یثبت الکلیة ومنشاء ذلک ما قال ابن مالک
انه قد یقول القائل لم یکد زید یفعل ویکون مراده انه فعل یاسیرا لا سیما قوله وهو خلاف الظاهر الذی وضع اللفظ له اولا ولا مکان هذا
رجح ذو الرمة قوله بدلیل تذبحها فانه یدل علی حصول الذبح فلو کان المراد من قوله تعالی وما کادوا یفعلون نفی القرب عن
الذبح الذی یستلزم انتفاء الذبح علی وجه ابلغ لزم التناقض قوله لتسلیمه اه عطف علی تخطئة الشراح اعاد اللام اما لکون کلواحد

كلواحد دليلا مستقلا او بعد المعطوف عليه قوله ان قوله اى بان وحذف حرف الجر عن ان قياسي قوله وقوله قد يجاب قرينة
فانبات الفعل مفهوم من القرينة لامن كاد وقوله وعن الثاني فللتخطية اه لفظ تخطية لانه عطف على قوله عن الاول رعاية التوجيه
انه بتقدير اما اى واما الجواب عن الثاني فللتخطية قوله قدم ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد لابن
قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قوله كقوله تعالى لم يكد يراها فى قوله تعالى ظلمات
بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولا يصح ان يحمل فى هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمة وهم
بانتفاء الرؤية والقرب لاباثباتها قوله ومالشتق منه زاده هنا لانه يصح الحكم على النفي الداخل على كاد انه فى الماضي للاثبات وفى
المستقبل كالافعال فان التفصيل لابد له من اجمال المشتق عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح هنا واختار مالشتق منه على قوله
ومستقبل اشارة الى تقدم المرجح من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهي هنا قوله وفى
المستقبل واما كون الماضي مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه ماخوذا منه والكلام الاصل للكل المصدر قال بقول ذي الرمة اه
فى القاموس الرمة بالضم قطعة من حبل وقد تكسر به سمي ذو الرمة فى الصحاح رسي الحبل ورسيسها اول مسها مثية اسم جبيه
ذي الرمة سيرح يزول لم يكد يبرح الخ من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمقاربة الحب البراح بصيغ تحكم الهوى فى قبله فيقول اذا
غير الحب المحبين ايل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الجثية قريب الزوال عن قلبي فكيف الزوال قوله انتفاء قرب
رسيس الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما فى قوله تعالى لم يكد يراها قوله وهذا مسلم اه لما كان موافقة الدعوى الثانية
لقول ذي الرمة موهمة لحقيقتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اى كون لم يكد فى البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية
به وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب لا لم يثبت ان النفي الداخل على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية
كونه للنفي فى المستقبل موقوف على عدم كونه فى الماضي لكنه اذا لم يثبت تلك يثبت هذه ايضا فيكون كلتا دعويه باطلتين
وحاصل ان كلتا الدعويين متلازمان فساد احديهما فساد الاخرى وقد عرف فساد الاولى فضعفت الثانية ولا يتوهم صحتها
بموافقة البيت لها حين لم يتدبر فسر قوله مدعاه بجزء الامرين ثم قال لا فائدة فى هذا الكلام الا الاطالة قوله وجه القدح
فيه اى فى ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك المذكور وفى تمسكه عليها بانه لم يثبتها قوله ومعنى اخذ اشار بتفسيره باخذ الى
ان المراد الذي يسبب الاخذ والكان مغائرا لكسب المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا فسره به قوله فى كون خبرها اه وهي بذلك
اولى من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف خبر كاد قوله بمعنى اسرع اى فى اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب قوله عطف

على طفق اشار الى رد ما فى بعض الشروح من ان اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع الاستعمال معها مع
ان دائما ذكر ما بعد فراغه منه وكاد منها مشتركتين بين مقاربة الخبر رجاء او حصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى وجه
الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء حتى يجيء ان يرجا زيد قوله مثل عسى وكاد فى الاستعمال لا فى المعنى وفيه اشارة
الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل فان الشائع فيه التجريد وان جاء مع ان على قلة قوله قاله
تستعمل اه واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى وشك زيد فى ان يخرج ثم حذف وجر بالكثرة
الاستعمال قال ما وضع لانشاء التعجب هذا وضع طارئ على اصل الوضع فانه فى الاصل للاخبار او لطلب الفعل والتعجب
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده
اى جمع لدلالة على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف الجنس الجمعية للدلالة على كثرة الافراد لكانت الاضافة للجنس
والكانت للاستغراق افاده مع ذلك شمول التعريف لجميع افراد المعرف قوله وعلى كل تقدير من التثنية والجمع قوله فالتعريف
للجنس لا للافراد او النوعين قوله ايضا متعلق بقوله للجنس اى كما كان فى تقدير الافراد قوله فهو ما وضع اى اذا كان التعريف
للجنس على اى تقدير فهو الجنس ما وضع اه قوله بمثل اه وهو ما كان يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من غير شخص
قلت لمن دونه اى خيره قوله وايها له اذا تعجبت من طيب شيء قلت وايها له قوله نحو قاتله احد من شاعر اذا تعجبت من شعر
شخص قلت ذلك قوله ولا مثل عشرة بتى لمن اجاد الرمى والطعن لانه عشرة اى صابه قوله بعد الوضع فان الشيء اذا
بلغ غاية يدعى عليه صد تاله عن عين الكمال وكذا لا مثل عشرة دعاء له بعدم المثل قوله او المراد اه بان يكون الاطلاق
قرينة التجريد عن القيد اى لفعل التعجب اه كون المقصد من التعريف ايجاز الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد
المعرف والمعرف يرجح الثانى فلذا سوى بينهما قوله احديهما اه بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدا اذ يجوز
ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان وبدلا ثم لما كان ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان المحل مبنى
على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتين يتضمنهما التركيبان المذكوران لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب
بل من حيث انهما فى هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يوازنهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين
قوله غير متصرفين لما عرفت من شابههما الحروف بسبب تضمنهما معنى الانشاء قوله فلذا يتغير ان ولذا صح العين فى ما اقوله و
ما ابيعه ولا يجوز الادغام فى شده به قوله اى فعلا التعجب اشار الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبنى على تاويلهما بالفعلين

بالفعلين ولعدم الاحتياج الى الميم وضمير المجرور في قوله فيهما لصيغتي التعجب قال الاعلم يبنى منه افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى الا من فعل قابل واستمر بخلاف افعل التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منها قوله للمبالغة والتاكيد فان المقصد للاثبات التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على وجه الكمال وتقريره ولكنه المقصد من زيد افضل القوم كما له في الفضل وتحقيقه قوله ولذا اى لمشابهتهما افعل التفضيل قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته ابغضه قوله اى عيب ظاهري واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا قوله بنائهما اه بيان لمعنى المثل يعني اذا اريد بنا صيغتي التعجب مما يمتنع بنائهما منه يتوصل بنائهما من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا قوله وجعل اه بصيغة المصدر عطف على بنائهما واتما جعل الممتنع مفعولا وفي افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب قال بتقديم وتاخير ولا فصل خص هذا الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف التعجب منه نحو اسمع بهم وابصر قوله واتما قيدنا اه اى قيل الاطلاق خير من التقييد لانه مكتف بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقييد الجائزة في غيرهما والممتنعة كما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه والكان معه مانع آخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتاخير لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما تفيد العموم اذا انسحب حكم النفي عليه كما نص عليه في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب قوله جريا مجرى الامثال لمشابهتها اياها في خروج كل منهما عن موضوعه الاصلي وتحقق الغرابة فيهما قوله كما لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوه مثلا الا لقولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ على التغيير قوله اجيب اه نقل عن الشريف واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شيء وتاخيره بالنسبة الى شيء اخر هو للتاكيد كما في قوله تعالى لا يستاخرون عنه ساعة ولا يستقدمون قوله بين العامل والمعمول بقرينة قوله بالظرف واتما قيد بذلك لما سياتي انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشريف قال وما ابتداء اه هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لاشتمال التعجب على الاغراب

والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلي قوله بمعنى شئ فكان معنى ما احسن
بيانا شئ من الاشياء الا اعرفه جعل زيد احسانا ثم نقل الى الانشاء والتعجب والمعنى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في شئ يستحيل كونه
بجعل جاعل نحو ما اقدر احمد وما اعلمه قوله من باب شر اهر ذا ناب في كون كل منهما بمعنى كلام فيه النكرة فاعل فاعل بمعنى
شئ احسن زيدا الا شئ لا اعرفه كما ان معنى شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه
وهو ان استعمال نكرة غير موصوفة نادر نحو نعما هي على قول او لم يرد وهو ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه
ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الجر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور
وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز قال موصولة عند الاخفش في
المعنى جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها قوله والخبر محذوف فيه
بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده قوله من حيث المعنى والكان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور قوله قد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب لكون منشأ وكل منهما الجهل قوله ما ادرنك ما يوم الدين ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره
وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس والجملة تسد مسد مفعولي ما ادرنك علق عنها بالاستفهام قوله وما احسن
بزيد اه اي ما اصل احسن فهذا دليل كون الجملة تاويل المفرد لم يحتج الى عائد قوله ومعناه الماضي لان التعجب لا يكون الا مما
تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس وبان مجيئي للمهزه للصيرورة وزيادة
الباء في الفاعل قليل قوله اي مجرورة وهذا التاويح شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال عند سيبويه
متعلق بجميع ما تقدم فالشراح جمع عبارته بالمتن في بيان مذهب سيبويه قوله اذا كان اه استئناف من لازمة لامن
زائدة قال مفعول يؤيده جواز حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر قوله اي احسن انت الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام تاويل الخطاب
ولذا لا يتصرف فيه بتانيث الفعل وتثنيته وجمعه قوله بزيد على تقدير كون الباء تعدية او زيدا على ان تكون زائدة
المعنى اجعله حسنا والجعل باعتبار القول قوله لم لكل احد اه فالخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا لمخصوص من يلقى اليه الكلام
قوله فلهذا قيل اه لانه اذا كان الخطاب عاما معلوم عدم اتفاق الكل على وضعه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن
للامر بالوصف بالحسن وهي جهة شئت فهي اعتبار عموم المخاطب مبالغة تاسب ما وضع له الباب اعني المدح العام
قوله يعني الافعال المشهورة عند النحاة لاحتمال ان قيد عند النحاة معتبر في ماينبئ من الافعال لان المقصد بيان المعنى الاصطلاحية فحط الفائدة

الفائدة قيد الشهرة يعني المراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال المشهور بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما
في التسهيل وشرحه انه يلحق بها بئس وبها ونعم فعل موضوعا لوصف حسن الخلق حلم الحلماء وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى
كبرت كلمة تخرج من افواههم ومحولا من فعل او فعل نحو قولهم لقضو الرجل فلان وعلم الرجل زيد يعني نعم القاضي ونعم العالم
ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المدح عند النحاة
لاشتراكه معهما في الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعا لانشاء المدح والذم نعم
سيعمل كذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهورة لم يكن الحد جامعا فاحفظه فانه من مواهب قوله بهذا اللقب اي بهذا الاسم
المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علما قال ما وضع لانشاء مدح وذلك اذا قلت نعم الرجل
زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة وهذا الكلام اياه
حتى يكون خبرا بل تقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجا قوله فلم يكن مثل مدحته اه لان القصد فيه الاعلام بمدح موجود في
الزمان الماضي يقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيدا وذلك لانها وان كانت يفيد انشاء المدح لكنها
ليست موضوعة بل الانشاء التعجب وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكذا مثل الامر من مدحت وذممت لانها انشاء
طلب المدح والذم لا انشائها قوله وهما في الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة
في بعض اللغات وقيد في الاصل بحط فائدته قوله على وزن نعل له يعني انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لا قوله فعلان
ليوهم انهما لم يبقيا فعلين قوله في فعل فعلا كان او اسما نحو رجل لعب قوله باسكان العين لتنقل الكسرة على الحرف الحلقي قوله
مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين قوله اتباعا للعين فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل
الحركتين وان كان الفتحة في نفسها اخف من الكسرة قال وشرطها اشارا الى ان ورود فاعلها نكرة نحو نعم رجلا زيد او
مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم الاسلاح لهم قليل بحق بالعدم قوله للعهد الذهني اي قصد به الى معهود في الذهن
من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعين ههنا بالخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق والى
اشار الشارح بقوله وهي لواحد غير معين ابتداء اه هذا الذي اختار المصرح في الايضاح حيث قال وما حظه بعض النحويين
من انه للجنس بكماله فخطاء محض لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد جميع الرجال لانه يثنى ويجمع ويطابق المخصوص والجنس
بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد وما في ذلك ليطابق نعم رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده فيكون

جميع الباب على نسق واحد ولحصول الابهام ثم التفسير الذى يناسب وضع الباب اعنى المدح والذم وما قيل انه يلزم خلو الجملة عن عائد ففيه انه يلزم فى نعم رجلا زيد لعدم رجوع الضمير الى زيد ذاما ان يقال ان اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ فى الخارج كاف فى الارتباط كما فى ضمير الشان او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف فى ايضاح المفصل مع زيادة تظهر ان ما ظنه بعض النحويين من ان الكلام للجنس بكماله خطأ محض وكذا احمله على الجنس من حيث هو قوله ليكون اوقع اى انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع للمتشوق النفس الى معرفة ما ابهم ولصيرورته مذكورا مرتين والمقام يقتضى الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام قوله ولم جرا الى قبل جرا قال ومضمرا اظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين المضمرين لعدم التعرف فى هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحق ما ذكرناه ثانيا شابهون من غيره للحوق بعض الحروف البعض تحولت وتمه ربه ولعله فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا كذا فى الرضى قال مضمونه لا مجرورة بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص لم توجد فى غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين قوله مفردة فى الرضى ذهب الجزولى ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين وقد صرح المصرح وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق قوله نحو نعم رجلا اه نشر على اللف وانت متعلق بكلا احد من الامثلة قال او بما اما موصوفة بالجملة او المخصوص محذوف كما فى نعما يعظكم به او مذكور كما فى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما فى نعما هى قولهم دقة وقا فنعما قوله عبسى شئى فالمراد بالنكرة الصريحة كما هو المتبادر قوله اى نعم شيأ هى اى الصدقات اى ابداؤها اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر فى الابهام فلا يميزه لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شئى اعظم كما فى التحفة وغيرها لكن اكتفاءهم فى التفسير على مطلق الشئى يابى عنه والاظهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود دال على وجوده المميز قوله ويكون اه فيه شارة الى تضعيفه لان حذف الصلة باجمعها قليل وكذا يضعف قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم وبئس قوله مفرقة تامة يضعف عدم مجئى تامة بمعنى الشئى فى غير هذا الموضع بل بمعنى شئى نكرة اما موصوفة او غير موصوفة والاخير يلزم فى نحو قوله تعالى نعما يعظكم به بحذف موصوف الجملة اى شيأ يعظكم به والقول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق الشئى المدح قوله وبعدية اه لحصول التعيين بعد الابهام قوله لقيام لام تعريف اه يعنى انهم لما قصدوا الى معهود فى الذهن كان كاسم الجنس الذى له شمول فى المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير

الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحت ما يقدر من احاده في المعنى كذا
في الايضاح وأورد عليه الرضي انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير اذا اقام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في
نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيدا بل لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابره قائم زيد وفيه نظر لان لا نسلم الملازمة المذكورة
فانه اذا اقام الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد تمييره صار كاسم ظاهر مذكور بلام العهد الذهني في المعنى
على فرد مبهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد والاظهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد وقيل انه
اذا كان زيد مبتدأ وايعد ان يحمل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا كون الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرجع رتبة والحق
ان لزوم تاخير المبتدأ انما يدل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا له لان خلاف الاصل لا يكون مطردا او كثيرا قوله حملان والثاني
مستانفة محذوف المبتدأ حذفا لازما لشدة اتصال المخصوص بالفاعل قوله اي مطابقته اه يعني يجوز ان يكون من اضافة
المصدر الى المفعول او من اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب الالتباس بل من باب تعدد طرق افادة المعنى والمراد بمطابقة
الفاعل مطابقته فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميرا اذ لا تصور فيه مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصوص
فليس بشرط للجواز افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجرولي ومن تبعه قوله او تاويلا نحو نعم الاسد زيدا وانما خصص
هذا التعميم بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيما عداه تاويلا وما يتوهم في نحو بئس المراة هند ان تذكيره بتاويل المراة بالجنس
فباطل والا لجاز قام المراة قوله حيث وقع المخصوص حض السؤال بعدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا
بجواز ان يقال جعل ومثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فيتحقق المطابقة في الجنس تاويلا قوله وحذف المخصوص
والقرينة تقدم ذكره في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اشار باقامة المكذبين مقام الذين
كذبوا الى ان الموصول ليس ح للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين لتحصيل الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة
لان المقصود ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا باياته نعت محمد صلى الله عليه وآله وسلم فلا يلزم اتحاد
الفاعل والمخصوص لفظا ومعنا على ما وهم قال وقد يحذف المخصوص وضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل قوله
ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرط مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد حذف المخصوص
حذف المخصوص في نعم وبئس وعراقتهما في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني في عين الاول غالبا فهو اذا
كانا ظاهرين في التسهيل وقد يحذف ويخلفه اسما نحو نعم الصديق حليم وكريم اي رجل او علا ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما

بئس ما يأمركم به ايمانكم وقيل فى غيره نحو نعم الصاحب لستعين به فيعينك اى صاحب قوله اى نحن لقرينة قوله والارض فرشناها
قال وساء مثل بئس اشار بتشبيههما بئس وعدم جمعه معه الى عدم عراقته فى الاستعمال لانشاء الذم مثلهما ولذا قال فى
التسهيل وما يلحق ساء بئس وذلك شيوع استعماله يعنى الاخبار فى القاموس ساء سوءا وفعل ما يكره وساء سواءا كسحاب قبح
وزنهما فعل كظرف قلبت الالف واوا قوله ومنها جبذا فجعله عن نعم وبئس لاختصاصه بالكلام ذكرها وبعدم عراقته فى المدح فى شرح التسهيل
وقيل ليست اى جبذا للمدح بالوضع وانما وضعه للمبالغة فى تمكن الحب قوله من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان
هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح والذم مع ان جبذا بعد دخول لا تفيد الذم ايضا قوله حب فى جبذا اى حب
فى هذا التركيب فى شرح التسهيل مقتضى كلام المصرح ان جبذا بمعنى نعم وتفرق بينهما بان جبذا تشعر مع دلالتها على المدح بان
الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا جبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس قوله من حب الشئ ينصب الشئ على انه مفعوله او حب
بفتح الحاء وقوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان جبذا مركب امامن حب المتعدى يقال حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم
على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدى من الثلاثى حول الى فعل كما فى علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد ان فى
حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صريح فى انه مركب
من احدهما ومن ذا ولانه يلزم ان يكون ذكر الشئ مستدركا اذ لا دخل له فى التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الواو دون ذا
او قال وفاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا بما فى اسماء الاشارة من الابهام المقتضى لهذا الباب والاشارة
بهذا الامر الذى ذكرناه الى ضم اسماء الاشارة للكناية فى الخارج قال ولا يتغير من هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبرا لما بعده فمعنى جبذا الامر هو حبيب
واختاره ابو على وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب المبرد قوله لجريها مجرى الامثال كانهم عاملوه معاملة
الضمير فى انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح مثنى ومجموعا ومونثا وشبهه بالمضمر فى نعم رجلا اقوى منه بالنظر فى نعم
الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا قوله اى بعد جبذا لم يقيده ههنا بالغالب اذ مخصوص جبذا لم يستعمل مقدما
قال المخصوص خلاف لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد جبذا ولم يقل بعد فاعله
كما فى نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزءا من جبذا قال ويجوز ان يقع اه انما لم يلتزموا التمييز فى جبذا والتزموا فى نعم
اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل فى كل منهما امر ذهنى لوجهين الاول ان فاعل جبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم مستتر
فجعل التمييز دليلا على وجوده والثانى لزوم الالتباس بين المخصوص عند عدم ذكر التمييز فى ما اذا كان المخصوص معرفا

معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدرى عند حذف رجل ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف
او هو المخصوص وفاعله ضمير مبهم قوله تمييزا او حال فان قصد تقييد المبالغة فى مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا
نحو جندا اسند مواصلة اى فى حال مواصلتها وان قصد بيان الجنس المبالغ فى مدحه كان تمييزا نحو جندا زيد راكبا قوله وجندا
رجلا ولا يلزم الفضل بالاجنبى لان المخصوص ليس باجنبى لاتحاده بالفاعل قوله من الفعلية لم يقل من الفعل ليشمل مذهب
من قال باسمية جندا قوله وذو الحال هو ذا لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ ابهام فى المخصوص قوله اى كلمة دلت اه اشار الى
ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان قوله فى غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم
والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر فى تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون
ظرفا لغوا متعلقا بدل وفى بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصد تقييد الدلالة بحال كون المعنى
فى غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول فى الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد بالحرف
ما دل على معنى فى غيره فقط اى لا يكون دالا على معنى فى نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى
المطابقى عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى فى غيره باعتبار مدلوله المطابقى يدل على معنى فى نفسه اى باعتبار المعنى
التضمنى اعنى الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا تضمنها وضعا لمعنى الاستفهام والشرط
الذى هو غير مستقل بالمفهومية تأويلا ان تضمنها طارئا بعد الوضع بسبب استعمال مع حرف الاستفهام والشرط او قلنا تضمنها لمعنى الاستفهام والشرط
المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التى تنسب اليها الحدث فيها معناها المطابقى والتضمنى
كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معانى الحروف كلها ابسائط او مركبة من اجزاء ليس
شىء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان اثبات ان الابتداء المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتداء بالاسم
الخاصة دون خرط القتاد وقد فرع بان معانى الحروف من حيث انها مدلولاتها الا لات لملاحظة متعلقاتها ومراة لملاحظة
احوالها فلا تكون مستقلا بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معانيها المركبة فى نفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت
قصدا يكون مشتملة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضر لما قوله متعلق بالنسبة اليه صفة كاشفة لما حاصل فى غيرها فان حصول
المعنى فى غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالة عليه وان يكون باعتبار تعلقه بالنسبة اليه
قوله اى لا يكون اه تفسير لكونه متعلقا بالنسبة اليها ليس المراد بكونه متعلقا بالنسبة الى الغير انه متعلق بالنسبة الى الغير وتقييده حتى يرد على تعريف

بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابنة لها المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير مستقلا تبعية لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه او به لان النفس مجبول بعدم الحكم على شئ او بشئ مالم يلاحظه قصدا وبالذات قوله بل لابد له ذلك اى فى كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر وهو ما يكون بهذا المعنى آلة لملاحظة فاذا انضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو زيد لاحجر وزيد فى الدار قوله فى جزئية للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احدهما الى الاخر فى الجزئية بل فى تمام الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل الاولى ان يقول فى جزئية لما يفاد به شئ كلاما كان او مركبا ناقصا قوله او غيره اى غير ما يفاد به شئ قوله الى مستقل معناه قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام ولئلا يرد الموصولات فانها محتاجة فى الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يستقل معنا بالنسبة اليه ليكون معانيها مستقلة بالمفهومية قال وفعل الخ قال الرضى الحرف يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والشرط وقد يحذف الجملة التى يحتاج اليها فى الفهم ولما كان قد ولما قال حرف الجر اختص حروف الجر والتنوين من بين سائر الحروف بالتعريف لان ما عداها اما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاطفة اما مفهومها هو المعنى اللغوى كحروف التخصيص والرد وغيرذلك بخلاف الجر فان لها فى الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوى الى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام فى قوله ما وضع للافضاء صلة للوضع لا للغرض على ما وهم قوله اى ايصاله فى الرضى المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال تعليق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد فى مررت بزيد كما تقدم فى قول الشرح فيما بعد لانها تجر معانى الافعال الى ما يليها ولا ينتقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال فى بعض المواضع كما فى العطف على محل الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التاكيد فلا حاجة الى ان يقال انها فى الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضى انها لا تقتضى ما تتعلق به لان الجار انما كان يطلب لكى يكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهى مستعملة على خلاف وضعها قوله وهو كل شئ ولم يقل لفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشتمل الجار والمجرور والجملة التى يستنبط منها معنى الفعل فى الرضى بمنزلة تعدية الحرف يعنى الفعل تومئ بنا انت منى لان معنى ابنيتك والتباعد يستنبط منها معنى الفعل منه الا يكون

ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل قوله والظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك بعيدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة يعدي الفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل وشبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي كذا في الرضي قوله وغير ذلك نحو حرف النداء وها التنبيه واسم الاشارة قوله الى ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما الثانية والبارز الى ما الاولى وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما اورد لاجل ما يليه فهو متاخر عنه في الاعتبار والكان متقدما عليه في الذكر قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليهم في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم في اخر قوله بجمعها بضم الراء اي بسعتها قوله وسميت هذه الحروف اه قدمها على بيان وجه تسميتها بحروف الجر والكان النظم يقتضي تاخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية قوله لانها تجره اه فالجر مصدر بالمعنى اللغوي قوله او لان اثرها اه فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم قوله على سبيل الحكاية اي عما وقعت في التراكيب قوله وفي عدها اي على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فحتى بمعنى رب جارة بنفسها قوله تسامح فانها لا تستلزمها تقدير حرف الجر مطردا وعدم ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان يكون جارة بنفسها او باستلزامه اياها قوله فالعشرة الاول اه هذا ما قاله المصنف وتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا احق بالتقديم في بحث الحرف مما يكون حرفا واسما احق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وباؤه بعد تاره سهو من الناسخ كيف وكون معنى الباء للقسم لا يقتضي كونها حرفا جارا سهو قوله والثلثة الباقي اه قال المصنف ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لاني اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا المتماثلتين لفظا تواخ وتناسب من حيث المعنى كتشارك على للاسمية والحرفية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا الا مع انه امر من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للموئث من وفى يفي وول امر من ولى يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنى واراعي ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو لتحلله اذا كان اسما وحرفا وكذا من وفي ول افعالا اصلها امين راوفى واولى قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو ثم اعترض المصنف على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفها

نخلا فهما نعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحروف فى عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لا فعالها
قال الرضى وهذا عندى يرد قوله اى لابتداء الغاية فاللام للعهد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرائين قوله والمراد بالغاية
المسافة فى الصراح غايه پايان هر چيز از زمان ومكان ومسافه دورى وفى القاموس المسافة البعد فليس مختصة بالمكان
على وهم واعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها فى الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشارح
قوله اطلاقا لاسم الجزء على الكل فى الرضى لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا
يستعملان بمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد
بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله فى المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك
وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح الثانى لابتادر معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك برجحه قوله اذ لا معنى
لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا يستعمل فى ابتداء ما
لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه فى انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اى لابتداء ذى الغاية لان
المجاز اولى من الحذف قوله وقيل كثيرا ما يطلقون اه اى يستعملون العلماء لفظ الغاية الذى هو بطيق فى اصطلاحهم للفائدة
المترتبة على الشئ بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل وبمعنى المقصد مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة لانه
قد يكون غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال
الاختيارية ولا يصح غلا القدر من اول النهار اه على ما وهم قوله وهذا الابتداء اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان
معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلابد ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والشئ
ويكون الشئ المجرور من الشئ الذى لابتدأ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون اصل الشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان
وخرجت من الدار قوله او من الزمان اختار مذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل فى الزمان على الحقيقة لانه النظر الكثير
الاستعمال على ما فى الرضى وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انها للابتداء فى غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا
او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وفى اللباب من لابتداء الغاية فى المكان فقط واستعمالها فى غير المكان زمانا او غيره
على سبيل الاستعارة قوله لان معنى اعوذ به التجئ اليه فى الصراح لجا بفتحتين پناه گرفتن يقال لجأت والتجأت اليه وعدت
به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى قوله بالجر عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع فى بعض النسخ والتبيين باعادة

باعادة الجار غلط اذ لامعنى لاعادة الجار ههنا تبركه فى قوله لتبعيض قوله ويجيئ من التبيين اقول لكان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور واعاد لفظ يجيئ ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشرى قوله وعلامته اه اى علامة اللفظية واما المعنوية فتقدم من قوله لاظهار المقصود من امرهم وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قدم من المبينة المذكور بعد عطف بيان للمبهم المقدر لتحصيل البيان بعد الابهام فقولك يعجبنى من زيد كرمه اى من خصال زيد فى تقدير يعجبنى شئ من خصال زيد كرمه قوله لصحة وضع المفصول موضعه بدون تغيير كما فى الآية او مع تغيير كما فى قولهم قد كان من امر كذا اقول كان من بيانية اى الشئ الذى هو المطر قوله اى وقد يجيئ اه اشار الى نكتة للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشرى لان الدراهم فى قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قال فى زائدة لم يفد الزيادة لانها تجئ للتاكيد للزيادة قوله فانه مرفوع اه باعتبار نيابته عن المخبر المحذوف قوله وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله فى غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلافا للكوفيين لان خلافهم انما هو فى الجزء السلبى المفهوم ضمنا لا فى الجزء الثبوتى المذكور صريحا وقد رموصوف الموجب لان المشتق لابد له من موصوف ولم يذكر موصوف الغير لانسباق الذهن اليه فالمعنى فى كلام غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاءنى من احد اه والدليل على زيادتها دخولها على لا يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل واورد مثال النفى لاصالته والنهى والاستفهام لشبهه به واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل قوله كان بعض مطر او شئ من مطر نشر على ترتيب اللف واعترض الرضى على التقدير بان حذف الموصوف واقامة الجملة مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او فى نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اى الا ملك وحذفه فيما عدا ذلك قيل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبنى للفاعل الا اذا كان الجار زائدا انتهى بامعة قوله او هو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا تكون الا فى غير الموجب ابتداء لما تقرر من ان الحكى يبقى على حاله قوله فاجاب اى مجيب والظرف اجيب قوله سواء كان اه وهذا التعميم مما لا خلاف فيه على ما فى الرضى قوله فان قلت المخاطب اظرف ان قلت المتكلم منتهى اليك وغاية التكلف ان تقول المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام ضمير الخطاب قال وحتى لك اه من الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء او تقديرا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيه عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا

وان الفعل المسند الى حتى السببية في اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزاء الملاقي له واما الى فان كان ما قبلها ذا اجزاء وبعدها الجزاء او الملاقي فكحتى الا غير لكنك والا فلا نحو قلبي اليك والا خلاف في وقوع الملاقي بورا الى وامابعد حتى ففيه الخلاف كذا في الرضي قوله اي حتى اي الجارة اما اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاء القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك قوله لما التبس الجر ور بالمنصوب اي خيف التباسه مع تخالفهما في المعنى فان المنصوب يجب دخوله في ما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وبهذا لا التباس نيابا اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو شعر * فلا والله لا يبقى اناس * فتى حتاك يا ابن ابي يزيد * ورده صاحب المغني بانه يقوى العاطفة اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الجارة حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس والجواب ان التغيير في الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وامكان خلاف الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به الرضي في بحث لولاك فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل يوجب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباس بالمرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام مرفوع المتصل وما قيل انهم جوزوا الالتباس في مواضع واحالوا رفعه الى القرائن فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون ضمير احاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضمير اغائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه قوله على سبيل الندرة اي القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل في حكم العدم فلا يقاس عليه قوله لحكمون بشذوذه اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة قوله نحو النجاة في الصدق كان الصدق محيطا بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منه شئ منها كالظرف بالمظروف قوله اي على خروج النفس في الرضي الاولى انها بمعنى الظرفية ليمكن المطلوب في الجزء بمكن المظروف في الظرف قوله اي لافادة الصوق اه يعني ان الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر وان معنى كينونته للالصاق كينونته لافادته اياه وان الالصاق معناه الصوق فانه يجب لازما ومتعديا على ما في تاج المهيقي ولم يجعل اللام صلة للوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعاني المذكورة ولذا اختلف فيما سلف في الالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الالصاق ثم الصوق الذي معناه الباء اعم من ان يكون بطريق المقارنة والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتدا البسم الله الرحمن الرحيم على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به داء اي خامره ولا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان تكون خبر المبتدا نحو مررت بزيد قوله الى المجرد الباء استعمل الصوق بالى مع انه يستعمل بالباء ايضا يلزم اخذ الالصاق في تفسيرها لان الباء

الباء التي هي صلة اللصوق بار الالصاق ووضع الظم اعني الباء موضع المضمر كيلا يحتاج تفسيرا الى ارتباط بالمتن قوله نده كما تر في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بدونه وعلى التقديرين جملة مستانفة لبيان مغائرة الالصاق للايصال الذي هو معنى مشترك بين جميع حروف الجر يعني افادة اللصوق المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يفيد لصوق المرور بزيد اي بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز في الظرف حيث جعلوا اللصوق بالمكان قريب منه لصوقا به بخلاف الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل بمدخول حرف الجر اي تعلق كان من الابتداء والانتهاء والظرفية واللصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يراد على تفسير الالصاق حقيقة او مجازا ليشمل اللصوق المجازي نحو مررت بزيد فان اراد ان اللصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فغلط وان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم قوله اي استعانة الفاعل في التلبس الاستعانة باري كرخواستن وهذا الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهي معنى غير السببية على ما في المغني فما قيل الاشمل ان يقال وللسببية ليس بشيء قال والمصاحبة وهي التي تحسن في موضعها مع ويعني عنها ومن معصوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محققا كذا في شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التغيير بقوله ومعنى مع كما في الى وحتى لعدم لزوم افادته مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقي للكلمة مع واستعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة معنى حقيقي للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي له لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة عنه وكذا لم يحتمل الشر اللام في قوله للالصاق صلة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الالصاق على ما فسره لصوق امر مجرور الباء وهو لا يقتضي ان يكون محل الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية المجرور الملصق به آلة ففي قولنا به واء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الالصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول لم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يستلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به اشتراء فتصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الاشتراء

بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبا السرج واشتراك الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الا تناقض
قوله اى لافادة اه خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التلويح المقابلة برابر شدن وبرابر كردن و
كلا المعنيين صحيح ههنا قوله اى جعل الفعل اللازم اه اى جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا فالتعدية التي هي مدلول الباء صفة
المتكلم والباء في قوله بتضمينه متعلق بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله باد خال متعلق بالتضمين المعنى اللغوى اى اعتبار شئ في ضمن آخر
لا التضمن المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء تكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى
التصيير في ضمنه باد خال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض من وضع الباء وليست مدلوله فاسد اذ لو لم تكن
مدلوله لما لزم ان يكون للباء في ذهبت بزيد معنى قوله باد خال الباء اه وليس بمعروف حذف الباء للفعل الاني في قوله تعالى ائتوني
زبر الحديد اى بزبر على قراءة ائتوني بهمزة الوصل قوله صيرته ذاهبا سواء ذهب معه اولا فمعنى ذهبت بزيد اذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المتعدية عنده بمعنى مع
فقوله تعالى اذهب بسبعهم الباء فيه للتاكيد عند المبرد وكانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي قوله بهذا المعنى اى بمعنى تغيير الفعل
قوله مختصة بالباء اى من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف قوله بمعنى ايصال اه اى من غير تغيير معنى الفعل قال وزائدة
عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت الاستفهام اى في
الاستفهام مرتبة ظرف لزائدة بعد تعلق في الخبرية ويجوز ان يكون حالا من الخبر قوله لا مطلقا تعريض للمصرباته ما كان له ان يطلق
الاستفهام والنفي قوله او بما خص النفي بليس وما لان زيادتها لم يثبت في ان النافية واختلف في لا التبرئية نحو لا خير بخير بعده النار
فقيل الباء زائدة وقيل بمعنى في والظاهر من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي
والزمخشري الى انه لا يزاد في خبرها وجوزه غيرهما قوله قياسا اى زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعا في الرضي لا يزاد
قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وتيقنت وحسبت قال نحو بحسبك جعل الرضي زيادة الباء في بحسبك وفاعل كفى
ومتصرفاته وفي فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادته من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي
ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياسي وكذا الحال في افعال القلوب التي مرت قال وكفى بالمرء شهيدا او قال الرجاع
دخلت الباء في فاعل كفى لتضمنه معنى اكتفى وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالمرء فحذف المصدر وبقي معموله
والا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة قوله والقى بيده اى نفسه ولو كان المراد القى نفسه بسبب يده لم يكن الباء زائدة

زائدة قال واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع المستغاث المباشر لها او مفتوحة مع كل مضمر الا مع ياء المتكلم قال للاختصاص اى الحصر كما ذهب اليه بعض لان الارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر لكثرة استعماله فى مواضع لا حصر فيه والبه يشير تعميم الشارح قوله بملكية اشارة الى ان ما ذكره من معانى اللام من الملك التمليك الاستحقاق كلها داخلة فى الاختصاص قوله لبيان علة شئ يشير الى ان التعليل على ما فى انتاج جيزى راعلة نهاون وهو فى فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة من ما لاجله الشئ وقوله ذهنا او خارجا يميز من العلة قوله نحو ضرب للتاديب فان ضرب علة غائية للضرب متقدم عليه فى الذهن متاخر عنه فى الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يوجد ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا ينبغى تاديب فهو كقولهم رماه فقتله قوله نحو خرجت لمخافتك فان المخافة مقدم فى الوجود على الخروج حالة عليه قال وبمعنى عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول متعلق به وجعل شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضى حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فى المحكى بالقول فلك ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكى وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا فى حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذن لا تعيين ما قاله ابن الحاجب قوله اى قلت عنه ولو كان اللام بمعنى ما كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقول انت لم تفعل الشر قال وزائدة وهو فيما اذا دخل على مجرور ليصل به معنى الفعل بدون اللام كما فى ردف لكم فانه متعد بنفسه قال وبمعنى الواو وفى القسم للتعجب وقوله فى القسم المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التى من شانها ان يتعجب منها على ما فى الرضى والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه فى القسم الذى جوابه تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من ضمير فى القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على ما فى اللباب والمعنى من ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعنى قوله وبمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله فى القسم متعلق بالواو او بمعنى واللام فى قوله للتعجب للوقت والمعنى وبمعنى الواو التى فى القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل فى القسم وان كان الباء اصلا للواو ولاشتراك اللام مع الواو فى دخول حروف العطف نحو فواعد وفلعد ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما فى الاختصاص بلفظ اعد قوله وانما يستعمل اه اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب

منه على مافي الرضي اوالى فائدة زائدة لابد من اعتبارها ان اريد به المعنى النظم قوله وربّ فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنى عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد مع التخفيف كذا في المغني قوله اي لانث التقليل في النتاج بالتقليل باندكي والمؤدون فالمعنى لاحداث ان المتكلم يستقل مدخوله والكثير في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لاتنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا والكثير قليلا قوله ولهذا وجب اه فان مفسر الجملة يجب بالكلية ان يتقدمها مرة غير مرة وقيل لان القلة في معنى النفي قوله كما ان لم اه ايضاح لحكم رب بحكم مثليها فان الاشياء المتباينين باضدادها قال مخضرمة بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظهر على مافي المغني والقرينة عليه قوله وقد خل اه او نكرة ظاهرة او مضمرة تفسرها رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على مافي العباب والمراد بالموصوفة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجلا ابوه منطلق او فعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان يجر المعرف والشذوع ربما الحامل الموبل فهم + بجر الحامل وصفته وان صحة الرواية تحمل على زيادة ال وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال قوله لعدم احتياجها اه يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل للقبيلتين وبهذا حرر ناك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس لها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضي صحة التعريف بجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر سوى رب قوله ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا ورب تفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فمندفع من انها نكرة بعد الوقوع قوله صار اقل واخص اه لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة قوله واشتراط اه اشار الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا للنكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه قوله ومن وافقه اي المبرد وابن السراج على مافي الرضي قوله وقيل قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما قوله اصلها اي

اى معناها الموضوع قوله كالحقيقة اه فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز قوله يعنى الفعل تعلق به رب
يعنى انها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه الى مجروره وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف
فى الدلالة على معنى فى مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى فى مسمى مفهوم بلفظها
وانهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل لكن تكفل حرفيتها نحو رب رجل اكرمت فان
الفعل المتعدى لا يوصل بحرف الجر دنحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر الى ضميره سواء نحو رب رجل كريم
جاء فى جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك نبريد والضمير فى مرتبه وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لقوته
العمل فان الفعل متاخر ضعيف عمله فى المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان القوية مختصة باللام وعن الثانى والثالث بان جاءنى
واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اى ثبت وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما فى رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد
التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الرضى ويقوى عندى مذهب الكوفيين اعنى كونها اسما فرب مضاف
الى النكرة معنى رب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له ولتضمنها النفى الذى له صدر الكلام
كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل قال ماض مذهب اكثر النحويين منهم المبرد والفارسى ان ما تعلق به رب يجب
ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا دون ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون
ماضيا وحالا ومستقبلا والمضى اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا فى شرح التسهيل قوله لانها للتقليل اه الى انشاء
تقليل نوع من جنس متحقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذى لقيته قليل والا تعلم
ان تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلم احد هذين من قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ونحوه مما دل على تنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد او بتقدير كان
اى الحكم مخصوص بما اذا لم يكن بكفوفة قال محذوف غالبا اذا كان الكلام الذى رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالا غلب
حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب الحتمى به كذا فى الرضى وقال المصرانه
قد يظهر رب رجل كريم حصل وقال ابن عيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا فى ضرورة
قوله لوجود القرائن المقالية او الحالية قوله نحو رب رجل كريم اى لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه
عليه وكذا مفسره لانه متحد نفسه لا يحتاج الى حروف الجر ولم يثبت تفسيرا ناصب بفعل آخر متعدى بحرف الجر كلامهم نحو زيدا جاوزت
اى مررت بزيد جاوزته قوله لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا فى هذا الكلام

قال مفرد ذكر لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان ابهم فهو كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال في
مطابقة التمييز اى يجوز دون مطابقته في شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنية وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز
لان العرب استغنت بتثنية المميز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف في المستثنى منه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة
لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل على التعليل مع حذف مضاف اى بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع في المعنى حرف
خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم تحقق في هذه الصورة قوله ما الكافة حض ما بالكافة تقريبية قوله فقد خل
على الجمل قال فقد خل على الجمل اى يصح دخولها على الجمل ومعناها تقليل المنسبة التي هي مدلول الجملة والنظم منه انه تدخل الجمل مطلقا
فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وما قيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية ماضية بالماضوية التنزيلية في الاسمية ليست
ما كافة بل نكرة موصوفة وقوله وقد يكون اه بيان لفائدة زائدة مع الاشارة لقيد التي للتقليل الى وجه ترك المصرح بها نحو شعر
ربما ضربته بسيف صيقل ✣ اخره ✣ بين بصري وطعنه نجلاء ✣ الصيقل فعيل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصري اى
امكنه بصري بالضم والسكون قريبة بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان
ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث انجل الواسع الجرح والتقدير بما طعنه نجلاء بين بصري فان المطعونين يشتركان والمعنى اتجليت
بضربات كثيرة على بالسيف المجلو والرمح في بصري شام قوله اى واورب في حكمها تقدير الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة
للحكم على طريقة قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله الآية حيث ذكر في المغني ان تؤمنون جملة مفسرة للتجارة
للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة
اشارة الى انها لا يشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعريض ببيان حال متعلقاتها
تنبيه على ان متعلقاتها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا تولة مثل وبلدة اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يؤانس به
اليعافير واحدها اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا وقال بعضهم اليعافير تؤوس الظباء والعيس
بالكسرة الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب مفازة لا يسكنها الوحش تقطعتها وسرت منها كذا في شرح
ابيات الايضاح وليست بجارة بل الجار رب المقدرة وتحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب شرطين احدهما ان يكون في الشعر
خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فشاذ في الشعر ايضا كما في الرضي
قوله فان لم في اول الكلام بان كان قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء

سواء قبلها الكلام او لا قوله انها حرف عطف اى فى الاصل قوله قائمة مقام رب جارة بعدها الصير وتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله وواالله وثم واالله كذا فى الرضى قوله فلا يقدرون اى لا يعتبرون ليشتمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قوله لان ذلك اى تقدير المعطوف عليه فى الواو تسعة بخلاف تقديره فى الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دال على كونها على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تسعة قال انما تكون اى فالمعنى لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السؤال قال عند حذف الفعل خبرا تكون وقوله لغير السؤال خبرا ثانيا وخبرا واو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بتكون والآخر خبرا لكلاهما متعلقا به على انهما تامة والا لكان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر فى انما فيكون المعنى فانما تكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصود مع انه يوهم انها عند حذف الفعل تكون للسؤال قوله فعل القسم اى والله القسم واشتق من القسم قوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل المحذوف وتقتضى التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه قوله فهى اكثر استعمالا اى اذا لم يخرج ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما فى الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا فى الرضى قوله ان هذا الشعر بان واو القسم فى العطف وقد صرح بانها لم تكن فى الاصل واو العطف كما مر قوله يعنى لاستقلال الواو اه اشار بهذا التقدير الى انه حكم مستقل كما عرفت سببا لما يكون جوابه يدل على الطلب كالامر والنهى والاستفهام قوله خطا للواو اه تخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرته وكثرة استعمال الواو فى القسم ولكونه ممنوعا سبق لم يتعرض لخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعالى قوله يعنى ان الواو مختصة اه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محط الحصر قوله لاصالته فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه بالاختصار والاصل بالاستعمال قوله فى اشتراطها اه لم يقل وفى اختصاصها بالظاهر والكاف مثلها شاملا ايضا لانفهامه من قوله مختصة باسم الله فغنى اوخاله فى مثلها تكرار قوله باسم الله اى باسم هو لفظ الله قوله فالمراد اه يعنى ان المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد

بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى الباء اعم منها في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى لزومها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانها مختصتان بوجودها فلا يرد ان اللازمية في الحذف مثلا تفيد كون المحذوف في الباء اكثر من حذفه فيها وهو فاسد قال وتلقى الاسم اه في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اى استقبلها وفي الحديث نهى الرسول صلعم عن تلقي الجلب اى استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اى يوتى به في جوابه اللام وان اه قوله الذي لغير السؤال اشار الى ان اللام في قوله القسم للعهد الى القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظ يكون بغير لفظ فما قيل اشارة الى ان اطلاق المصرح به للقسم تقصير عن فهم المراد قوله ما اولا خصها بالذكر اه يجاب بانها فيه بغير نحو والله ان زيدا قائم لكونه قليلا والمصرح في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما في الجواب بلم ولن فناه ولا يقاس عليه قوله فاللام اه هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين لام ان حينئذ العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان واللام وقد يجمع بينهما وقد يدخل اللام على الخبر فلا يستغني الاسمية منهما من دون استطالة الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها اولا وان النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا لا في التعجب او المدح يلزمها مع اللام قد او ما النافية في معناها مثل ربما وقد يقدر وقد يكتفي باللام باللفظ ولا يكتفي بقد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها وان كان مضارعا استقباليا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفي عن اللام بالنون الا في ضرورة الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفي باللام نحو لئن متم او قتلتم لالى تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي ما اولا ولا يلزم تكرار لا ههنا لان الماضي ينقلب في الجواب مع لا استقبالا وفي المضارع استقبالا ان كان او حاليا ما اولا مع النون وبدونها هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بلو قوله وقد يحذف حرف النفي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التاكيد مع ثبوت القسم كما في مثال المذكور في الشرح ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو والله ما فعلت وقل مع حذف القسم وعدم تقدم النفي عليه قوله اى لا تفتؤ قد لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا قوله اى جواب

جواب القسم اى الجملة التى يوتى لاجلها القسم كان القسم يطلب بها كالسوال يوتى لاجلها القسم كان يطلب بها كالسوال للجواب
قوله اذا اعترض اى القسم بقوله اعترض الشيء اى صار كالخشبة المعترضة فى النهر كذا فى الصحاح والقاموس فالمعنى اذا
صار القسم كالخشبة المعترضة فى النهر اى متوسطا بين اجزاء الجملة قوله اى بتوسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب
التنازع كما وهم لان اعترض لازم قوله لا سيما الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم الصدارة لكونه انشاء قوله لان الجواب
مجامعة لام النفى والاستثناء قد يقع فى تراكيب المصنفين للتخصيص على المقصود وان لم يقع فى كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم نص عليه فى المطول قوله ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس
جواب القسم قوله اى المجاوزة تشبيه اه سواء كان مجاوزة شيء عن مجرور بها كما فى رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها
عن شيء نحو اطعمه عن الجوع فيدخل تارة على المتجاوز عنه وتارة على المتجاوزة لكن بقى قيد ذكره الرضى وهو ان يكون المجاوزة
بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد السهم عن القوس بسبب الرمى بخلاف التعدية للاشارة الى ان صيغة المفاعلة
بمعنى اصل الفعل قوله اى استعلاء شيء على شيء اما حقيقة كما فى المثال الاول او مجازا كما فى الثانى كانه جعل نقل البيت
على عنقه او ظهره قال اسمعيل بمعنى جانب وفوق قيلتان رح لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما فيلزم من الاضافة
بخلاف على قال بدخول من عليها حال من ضمير يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بالاستعلاء بدونها
كان ذلك علامة يعلم به اسميتها فلذلك قال الشرح يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهمه ظاهر
اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص قال للتشبيه فى المصراح التشبيه مانند كردن قوله اذ التقدير ليس مثله شيء
به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت
لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جنى ولانهم اذا بالغوا فى نفى الفعل عن احد قالوا
مثلك لا يفعل كذا وهم انما هو النفى عن ذاته لانه اذا انتفى عن هو على ما خص اوصافه فقد انتفى عنه وقيل الكاف
غير زائدة ثم اختلف فقيل المزائدة مثل كما زيدت فى مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت ههنا
لتفصيل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل بزيادة الاسم لم يثبت وقيل لا زائدة منها فقيل
مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا فى المغنى وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لاخى زيد اخ
اى ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ هو زيد وما قيل ان نفى مثل المثل لا يستلزم نفى المثل لان مثل الشيء

يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي المشاركة في اخص الصفات والمساواة في جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به
في شرح العقائد النسفية قوله بمعنى المثل والواقع لكن عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاخفش
والفارسي يجوز في الاختيار نجوز وما في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع
هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المنتهى قال بعضهم اه وقيله * بيض ثلث كنعاج الجم * بيض صفة مصدر محذوف
اي نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق
والجم جمع الجماء وهي التي لا قرن لها قوله اللطافة متعلق بمثل قوله ما انا كائنة من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض
قال ومنذ ومذ اه منذ بسيط مبني على الضم ومذ مبني على السكون فقيل هو تخفيف منذ لرجوعهم الى ضم الذال في مذاليوم
ولولاه لكسر تصغيرهم اياه على مُنيذ وجمعه على امناذ وفيه انهما مبنيتان في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم
للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل في الحروف عدم التصرف وكسر ميمها لغة سليمة وهما حرفا جر اذا الجر
ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان ما بعدها مجرور بالاضافة واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف
في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصنف لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اي كونان للزمان
والشارح خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لاستغراق في الزمان المستقبل وقوله للابتداء بدل اشتمال
من قوله للزمان لتشوق المخاطب لانتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والزم كونهما اسمين
بنين وذلك بانهما للابتداء والظرفية والى اشار الشارح بقوله فهما بتقدير المبتدأ مع الفاء يعني ان قوله للزمان
تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة بعده قوله للابتداء قوله يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اي بدخولهما قال المصنف في امالي
الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية
وبكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي اذا جرا بعدهما فهما حرفا جر فالكان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو
رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رأيته منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته
من يومين الى ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف والكان الفعل حالا نحو ما اراه منذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى
في قوله لا يكون بصيغة الخطاب قوله للظرفية الخصة بمعنى في قوله من غيره اه تفسير للخصة واشارة الى انه اذا اعتبر
معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية ضرورة وقوع الفعل في مدخوله قوله كجعل الاول مثالا اه ليكون النشر على ترتيب اللف

الف وان احتمل الثانى بتقدير المضاف اى فى فجر يوم ما قوله كما يتوهم بحسب النظر فان النظر ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعد المثالان لهما الا بتكلف التقدير قوله دخول شهرنا ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو فى مذ ومنذ الاسميين ليصح الحمل كما مر قوله لاستثنا وما بعدها اه واذا استعمل حاشا فى الاستثنا ودنى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فيه او فى غيره فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى كذا فى الرضى قال الحروف المشبهة بالفعل اى اعتبر شبهها بالفعل للاعلام ولذا قال وجه شبهها اى وجه المشابهة التى اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها قوله فلا تنسها اى باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه سداسيا ابدا لا يغير فى المشابهة وكذا كون الاسم ابدا منقسما الى تلك الاقسام او غايته انها مشابهة للاسم ابدا لكنه لم يتغير تلك المشابهة لعدم تغيرها قوله ولبنائها على الفتح لاستحقاقها بسبب تشديد الاول والاخر والتاء وهى جهة مشابهتها بالماضى واما شبهها بالفعل فى الوزن فان كفر وان كفر وكان كقطعن ولكن كفارين وليت كلعل وكان فى بعض لغاتها وهى لعن كقطعن فوزن عرضى غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية اقتضائه الاسمين فترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام فى بيان المشبه المقتضى له قوله معانيها معانى الافعال كلون كل منها معانى جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم الافعال كالحروف قوله مثل كدت اه عبر بصيغ الماضى المستعملة لانشاء الدالة تحقق معانيها لكون تلك الحروف ككاد تورا الى انها اذا لوحظت اه والخبر عنها بالسنة بادعاء ان يكون ذكر الاصول ذكرا للفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الصنف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجى والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا فى تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجموه الا على الحروف فاذا لم يتعد جمع الكثير شيئ يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع فى التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر قوله آخرهما مع ان كونهما ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضى خلاف هذا الترتيب قوله لكونها للانشاء انما تحلات الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذ الثلثة ليست للانشاء اصلا وكان والكائنة للانشاء والتشبيه لكنها بمعنى للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا اخرها قال لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اى هذه الحروف تقع فى صدر مركب تام يصح السكوت فيصح استئناف المفتوحة كما اشار

فيما يجيئ فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يكلما فاندفع ما قيل ان اريد صدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر الكلام مقصودا لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله تعالى الا انهم ليأكلون الطعام وبقولنا جاءني الذي هو قائم وبقولنا ما يوم الجمعة فان زيدا قائم قوله ليعلم اول الامر اى ليعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لحيرة السامع وتوهمه اولا معنى غير ما اراده المتكلم قوله على حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة عكس نفسها لان دخولها في المرجح وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيها ترجع الى الحروف كلها قوله مع لو وقت اه اى حين اقتضائها التعلق بشئ آخر لو وقت في صدر الجملة بان يؤخر ما يتم به كلاما البتة بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبر الان المفتوحة وان تكون جملة مستأنفة وان المكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ قوله لان مجرد الاستئناف يفيد كون قوله نهى لعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذا لك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة قوله اى هذه الحروف صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكافة اى عند الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للانفاء وتقييد دخولها على الفعل بالظرف اعني حين اذ على تقدير لحوق ما الزائدة لا الفاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح للحكمين وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني الزائدة نوعان كافة وغير كافة فالمغني اشار الى لحوق ما الكافة سبب للانفاء فيستفاد منه وجوب الانفاء ح وعطف قوله وتدخل بزيادة ح على تلحقها لا على بلغني اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول في بعض الاوقات لكن تقرر ان المتبادر من كل حكم ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان اغناء لان المراد بالانفاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال بلغني وجوبا وقد تدخل في الصراح الانفاء باطل كردن وفي القاموس انفاء فيه فتور اى تمزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح الفزل بيكاره كردن وجه الكون قوله وقد تحل اى هذه الحروف ح لا تكون ما الكافة بل زائدة كافية فيما رحمة في ارضين ان الغيت فما كافة وان اعملت فما زائدة تحريفية ولا يجوز ان يراد ما يعم الزائدة وان لم تكن كافة ويكون قوله فتلغي بمعنى يجوز الغاءها لان الغاءها واجب على الاصح بناء على تعيين كونها كافة نعم لو لم يقيد بما بالكافة وبعلل قوله فتلغي اى يجب الغاءها بكونها كافة وقوله قد تحل بكونها زائدة لكان اظهر في المقصود فان يقال الشارح يريد انها على تقدير كون ما كافة تحل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور ثم المراد من قوله وقد تحل

وقد تعمل اى جميع تلك الحروف التى تكفها ما وهو موافق لما فى المفصل والعباب من ان اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه فى انما وانما ولكنما وفى شرح التسهيل قال الزجاجى ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك اخواتها متخالف لما فى الرضى من عدم سماع الاعمال فى كانما ولعلما ولكنما وجوز كأنما قياسا اذ لا فرق بينها وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع فى بعضها على اللغة الغير الافصح ايضا قوله كما وقع فى بعض اشعارهم روى بيت النابغة * الا ليتما هذا الحمام لنا الى * حمامتنا ونصفه فقد * برفع الحمام ونصب قوله وتدخل اه ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق ما تدخل على الافعال وفى المغنى خلافه حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابى الربيع وظاهر انفرونى ويجوز رفع افعالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورد وا بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا الشعر بيان الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الافصح قوله اخرجتها عن الشبه بلحوقها وضرورتها كالجزء منه ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لاتيز الغاء لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين هنا ان المكسورة والمفتوحة المشددة كونهما للتاكيد والمفتوحة لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر قوله قوله سماها جملة الضمير راجع الى جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذا العبارة شائعة فى محاوراتهم قالوا سمى الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المعلول الاول للثانى وبعض القاصرين صحح العبارة بتغيير التشبيه فى سماها وكانت وعليها قال فى حكم المفرد بتاول المصدر خبرا مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وبلغنى انك زيد اى زيد شبيك وقس على ذلك بكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مركبا اضافيا المصدرية قال وجب الكسر فى موضع الجمل اى وجب الكسر فى ان اذا وقع مع ما دخولها فى موضع الجملة وسد مسدها فلا ينتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية او المفاجاة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع ما دخولها سادة مسد الجملة بل مسد خبر الجملة واما وقوعها بعد علمت فصحيح تحقيقه من انها مفتوحة مصدرة بمكسورة معنى قال فى موضع الجمل اى وصيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا فى كتاب الطهارات قال فكسرت ان يحتمل ان يكون ان مفعول عالم يسم فاعله وان يكون مفعولا له وكذا فى قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اى فى موضع ابتداء الكلام فى شرح التسهيل للعلامة المصرى ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو هو قصدك فيجوز نصب ابتداء

بتقدير في والمراد بالكلام المعنى اللغوي او الازم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون بامعها كلاما مستانفا لا تعلق
من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء الكلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو ما بني فان الله اصطفى لكم
الدين ونحو مرض فلان حتى انه لا يرجى فان قلت لم يقصد المصرح ههنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر
على ما ضبط في التسهيل ستة ان يكون مبتدأة وموصولا بها وجواب قسم وحكاية لمقول وواقعة موقع الحال او الموقع خبر
اسم عين او قيل لام علة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لا يكون او خاليا بعد المبتدأة فلذلك
عمم قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو فتحت في الابتداء
يلزم الابتداء بالمفرد ومما يدل ان كونه موضع لا يمنع الفتح ابتداء انى مثل انك قائم عندي مالم يضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة
في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فحمد فرع بان
المقصد ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقع في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابتداء
الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة انما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ او
فيه خبرها لتحقق كونه في موضع الجملة قوله لان مقول القول اه اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له
لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصمك بالقول انك فاضل اى انك فاضل والمراد بما وقع
عليه القول اى التكلم اذا اريد به المعنى لا يكون الا جملة تحقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطلا فلا يرد ان مقول
القول يكون مفردا اذا كان مرويا بمعنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا تحقيقة او حكما
ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو * اذا وقت فاها قلت طعم مدامة * فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان
عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او قلت مصدر نحو قلت
حقا والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان اريد به مجرد اللفظ فان اريد به مجرد اللفظ ينصب مفعولا وان لم يرد مجرد اللفظ بل
كان مقتطعا من جملة في التقدير حكى فيقول مقول خرج ما يكون تحت المصدر ريد ظ وما يودى معنى الجملة لانه تعبير عن المقول لا نفسه
ويقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ ويقولنا تحقيقة او حكما دخل المفرد المقتطع فصح الحصر بلا ريبة وما قيل انه
كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت اندفاعه بان الكلام فيما كان الجملة المصدرة
وحدها مقول القول وفي المثال خبر المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندي فتدبر قوله حال

حال كونها مع جملتها اشارة الى ان فى كلام المصنف مسامحة حيث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها باعتبار انها مع صلتها بصيرورة ما بعدها كذلك قال ومفعولة اى ما بعدها مفعول القول بقرينة ما سبق ولانه يطلق ان عليه المفعول دون المقول ولا حاجة الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين اللذين هما فى الاصل جملة قال ومضافا اليها هذا باطلاقه يدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وهو المشهور فى حيث وقال بعضهم انه من مواقع الكسر ولما اذا وقعت مضافا اليها لاذ وا اقلم يوجد فيه نقل صريح فى تعيين الفتح او الكسر والظاهر ان ما بعدها ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران كالفجائية واذا المفاجاة قال وقالوا الا انك اه غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولولان المقصد دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين المكسورة والمفتوحة على ما صرح به المصنف فى شرح المفصل حيث قال ثم اوردوا لا اعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقد ران لولا ولو انما تدخلان الجمل فيكون فى موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فان لا يقع بعدها الا فى موضع ابتدأ خاصة فجعل الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما فانه يودى الى ذكر الخبر وهو مرفوع قد حذف خبره فى الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع انه لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز حذفه وذكره فيجوز الامران واجاب عن الفتح فى ان الواقعة بعد لو فى قولك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا يرى ان لو فى قولك لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اى انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض رد اعلى المخالف فان المبرد والكسائى زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق ح ذكرها فى مبحث لولا ولولا فى مباحث الحروف المشبهة قوله معمول للفعل اه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا اه لان التخصيص انما يكون على معانى الافعال دون الاسماء والحروف قوله نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان مشروط لو اذا وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون فى الجملة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا وقد صرح به فى مبحث حروف الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كما فى قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام ولعل الشراح اختاروا التمثيل بما يكون الخبر اسما لانه ابعد عن تقدير الفعل واظهر فى كون ما بعد ان جملة والتمثيل بكيفية الغرض

وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالى يودوا لو انهم عادون في الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله تعالى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشئ لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتمني والكلام في الشرطية قال فان جاز اه اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت قوله جاز الامران بالنظر الى افادة المقصد والا فبالنظر الى ذلك رجحان احدهما بعد الحذف فيه قوله فجزاره اه قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشئ جزاء لغيره كونه جزاء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية بياداش قوله او اكرامي ثابت له قيل في كونه مبتدأ والبحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كان خبر وايضا تقديم الخبر ههنا واجب فالتقدير فثابت الى اكرامه وكلاهما ليس بشئ اما الاول فلانا لا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون للمعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المغني ان القائلين بان الواقع بعد لو الداخلة على ان المفتوحة نحو لو انهم امنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اي لو ثبت ايمانهم وبعضهم يقدر نحو خير اي لو ايمانهم ثابت قوله لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ وعلى التقديرين معمول العامل المرفوع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله وكما قيل جملة معترضة فائدتها تأييد الظن بقول غيره قوله انه لئيم في الصراح اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد لمولاه فالمراد بالعبد مقفاه اللازم اعني الخادم وفي الرضي لئيم صعفان في الصراح الصعفان سيلي زننده فما وقع في تفسير الصعفان في شرح الفاضل الاسفرائيني من يضرب في قفاه ولهزميته سهو قوله ان يأكل بعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه قوله او بارادتهما مع حواليهما كما في قولهم حب مذاكيره وانشاب مفارقه قوله بالجر لا بالرفع عطفا على مثل من يكرمني اه والكان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما المثل لفظ المثل والنحو قوله اي مثل عبد القفا وهكذا في اكثر النسخ ولعله سقط لفظة من قلم الكاتب يعني ان المقصد تشبيهه بما وقع بعد اذا اعني ان مع مدخوله لا المجموع اذ انه كما يوهمه ظاهر العطف لانه المثل به على ما صرح به سابقا بقوله مما وقعت بعد اذا وجدت في نسخة تخطئ الشرح اي مثل اذا انه عبد القفا ووجه التفسير غير ظاهر وانما قيل وشبهها لئلا يتوهم ان المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمني اذا اني اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية ومشابه للثاني من حيث وقوعه بعد

بعد اذا المفاجاة صورة قوله انی احمد الله ای هذا الکلام فیکون قد قال کلاما اولا انی احمد الله ثم اخبر عن ذلک ولا یکون انی احمد الله معمولا فی اللفظ لانه لو قیل لانه وقع خبرا عن اول والکان یعقل من حیث المعنی قوله لان اول الاقوال اه فیکون قد اخبر عن المصدر ولا یتعین ان یکون الحمد بعد اللفظ قوله ولذلک قدم العلة لتحصل الحکم معللا فانه اوقع فی النفس قوله لانها فی حکم العدم فهو بمنزلة البارفی کفی بالله قوله التاکید فقط لا دخل لها فی افادة اصل المعنی قوله من جهة انه فی محل الرفع علة لجواز العطف بالرفع قوله سواء کانت المکسورة اشارة الی ان کلمة او للتسویة لا لاحد الامرین لابیان لوجه الترکیب فان حذف جملة کان مع اسمها وخبرها لم یجئ فی کلامهم واما وجه النصب فی قوله لفظا او حکما فهو ما اشار الیه بقوله فی حکم المکسورة من انهما منصوبان بتقدیر فی بناء علی ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم ای ان المکسورة فی اللفظ او فی الحکم وتحمیل النصب علی التمییز ای المکسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء علی ما صرح به فی شرح التسهیل فی بیان فائدة قول مصنفه میز الجملة منصوب بفعل یقدر غالبا باسناده الیه مضافا الی الاول من انه اشار بقوله غالبا الی المنقول الی ما لا یصلح لاسناده الیه ولا لایقاعه نحو امتلا الکوز ماء او کفی بالله شهیدا او ما احسن الجلیس رجلا واما ما وقع فی شرح الفاضل الاسفرائی ای کسر اللفظ او کسر احکیا فمع بعده من حیث اللفظ غیر سدیدة من حیث المعنی اذ لا کسر حکیا فی المفتوحة بل هی فی حکم المکسورة قوله بان یکون اه بیان لقوله حکما فکان النظم تقدیمه علی قول المصنف بالرفع آخره عنه لطول بیانه فتقع الفصل الکثیر بین قوله بالرفع وما یتعلق به اعنی جواز العطف قوله بتاویل الجملة لانه نائب مناب مفعولین کانا فی الاصل جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء فی المفعول الثانی فلا حکم المکسورة بخلاف اعجبنی ان زیدا القائم فانه لا یجوز لانه لا یجوز ان یکون فی حکم المفرد من کل وجه لکونه فاعلا ولا یبانی کونهما بتاویل المفرد ولذا لا یجوز حذف احد مفعولیه فان لهما شبها بالجملة من حیث ان باب علمت من نواسخ المبتدا والخبر شبههما بالمفرد لکونهما بتاویل المفرد قوله لا یصح فرض عدمها فلا یکون لاسمها الرفع اصلا فلا یصح العطف بالرفع وفیه اشارة الی بطلان مذهب من جوز ذلک قال وشرط مضی الخبر اه فانه اذا مضی الخبر یقدر للمعطوف علیه خبر آخر یکون معطوفا علی لفظ خبره لانها اعتبرت فی حکم العدم فکان الرافع لاسمها وخبرها الابتداء ویکون الکلام من قبیل عطف المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر یکون معطوفا علی محل خبر ان دون لفظه لیتحد عامل المعطوفین علی اسم ان وخبرها العطف علی محل خبر ان لم یوجد فی کلامهم ثم اعلم ان قوله جاز العطف اه اشارة الی جواز وجه آخر مثل العطف علی لفظ بالنصب العطف بالرفع عطف الجملة علی الجملة عموما والعطف علی الضمیر المستتر فی الخبر اذا کان مستقرا ومقدما علی المعطوف فان قیل اذا جاز

عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت فائدته التشريك
في معنى التاكيد المستفاد من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة الملغاة وفي قوله على اسم ان المكسورة رد لقول
الجزولي حيث جعل الرفع محلا لجميعها دون اسمها اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها
مجردا دون المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما والذي تاويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء
وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا قوله مثل ان زيدا
وعمرو قائم محتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبران والتقدير في حكم المعنى نحو ان زيدا ذاهب وقائم بها الغريب * بان يكون
خبران محذوفا قوله وهو باطل لانه كاجتماع عاملين مستقلين على معمول واحد قال في مثل انك وزيدا ذاهبان اي فيما لا يظهر
فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيدا ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن
للبناء اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل
المذكور مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
قوله لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الاثبات فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيدا القائم اشار
بذلك الى انه انما يدخل الخبر المشتمل على ما يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لغير الدار زيد وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر
التاخير وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا افصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما
قال اذا افصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم
قوله لان فيما عداها اه هذه اربع صور اذا وقع فصل بين ان واسمها نحو انها او المجعول خبرها يدخل اللام على اسمها وان
لم يقع فصل بينها يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاء ما انما يكون بان
لا يكون فصل بينها ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك انه يلزم ح
توالي الحرفين قوله وان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء
كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها مغيرة لمعنى الجملة و
اللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله ولا يوافق اللام اه يعني حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبها صدارتها
لكن جوز ذلك شدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكانه لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لاتناسبها فلم يغتفر معها

معها سقوط صدارتها قوله * ولكني من حبها لعميد * في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي
بعض الشروح يقال فلان عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يتعهد بالوسائد وفي الحواشي الشريفية
على الرضي العميد هو الذي به العشق في الرضى وما افسده اما ان يكون شاذا او اما ان يكون في الاصل لكن
انثى فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو المصدر بالاتفاق منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا قال فغيروا بها اللام
وذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد تدخل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين
ونحو قول الشاعر * بامد ربك ان قتلت لمسلما * اجاب عنه ابن مالك بان رتبة التقدم للفظا
قوله ولهذا اي لاجل ان اعمالها قليل قوله وفلفرق بين المخففة والنافية ولم تعكس لام الابتداء لكونها تاكيدا لنسبة
الثبوتية لاتجامع النفي ولانه لما حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن المحذوف
قوله فلطرد الباب اي باب ان المخففة وان لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثيرا اه فاللام
في صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا يجب ان هذه النكتة لا تنفي عن اعتبار
طرد الباب فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قال ويجوز دخولها اه وح يجب اعتبارها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا
نحو وان كانت لكبيرة والكاذبين ليقتلونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد
الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين كذا في المغني وح لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر
كما مر في الامثلة كذا في الرضي قوله اي من الافعال اه فالاضافة لادنى ملابسة وهي افعال القلوب والافعال التي قصد
بها افعال القلوب قوله لا غير اي لا غير من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله
خلافا للكوفيين في التعميم قال خلافا للكوفيين في التعميم اي يخالف الكوفيين القول المذكور مخالفة كائنة
في ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص لان
الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من
المثقلة فان مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الا استغناء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم حينما نطقوا
في تعميم صورة ان مع اللام او في تعميم ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشارة الى التوجيه الاول في شرح التسهيل
والى الثاني في حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين المحتشم قال بامد ربك قال صدر الافاضل الرواية بامد بالدال الموحدة

وانشد ابن جني في سر الصناعة * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المعتدي فقتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على الخاطب كذا في شرح المفصل قوله شاذ قياس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزنيك لتفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا في المغني قال المصنف في شرح المفصل وجه رد مذهب الكوفيين اذا صح تمسك بما يرد به تقدير ضمير الشان في مثل ذلك وتنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا انما قام زيد مقام انما زيد قائم قال فمثل اه ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا في المغني قوله اكثر قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة التشبيه في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول كالماضي واما المعنى فلتغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل قوله كما سبق في بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحواله لاطائل تحتها قوله كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم ولام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب بفعل مضمر اي ليوفينهم او بنفسه وبه قال الفراء وردبان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل قوله بحسب النظر واما بحسب الحقيقة فلان ترجيح الاضعف على الاقوى مغير للمعنى ودون الاضعف مقدر وضمير الشان لانه يجب تقدير معمول يكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شان وقد سبق ويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا انك قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب النظر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة هي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية للشيخ قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها ناسخ المبتدا فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية الصغير قوله فلو انك اه بفتح الكاف والتاء وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر يصيف نفسه بالمرافقة بحبيبه فيقول لو انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقة سالتني ان افارقك لم ابخل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفصل قال ويلزمها مع الفعل الحرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تاويلها

تاويلها بالمصدر بل اسمية اما مجردة او مصدرة بلا او باداة شرط او برب او بكم نحو الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضرب اضربه وعلمت ان ربي خصم وعلمت ان كم خادم لي وقيدني التسهيل اقتران الفعل باذ كقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا ان يهلون فجاد وقبل ان يسئلوا باعظم سول وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين هي الناصبة للمضارع اهملت حملا على ما اختها قوله اي الفعل المتصرف اه في التسهيل او الفعل يقترن غالبا ان تصرف ولم يكن دعاء وقد او لوا وبحرف تنفيس او نفي انتهى فبيان المصور والشروح كليهما قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشروح ذكروا لاستثناء الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو حسبوا ان لا يكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما فلذا قال الصبان في امالي المسائل المنثورة اراد وا باد خال هذه الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق خارجي قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد قوله للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية لو قوع الالتباس بينهما الفظ فانه مع فلكونهما حرفي المصدر دا تحاصل الفرق لان المصدرية لا يجتمع بينها بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا يجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصح بعدها دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما حروف النفي فلزيادة مضارعة تلك الحروف الثلثة ولذا لا يجمع بينها وباذ كرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حروف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل اه في الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا فصل بينها وبين الفعل شئ من حروف النفي الا بلا الكثيرة ودرا نهافي الكلام تقول علمت ان لا يقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشربان يقال المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع في بعض الصور قوله لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية هكذا في النسخ التي رأيتها والصواب ان عني به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية تختص بالمضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي لا نشائه وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا نحو علمت كان زيد قائم او في الدار وعندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشئ لا يشبه نفسه ولذا يقال كاني اشئ وفي الرضي الاول انه للتشبيه فيفيد المعنى كانك شخص قائم اه انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر هو الاسم لا الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني اشئ ولا يخفى ما فيه من التكلف لان مقصود القائل

من کان زیدا قائم افادة الظن بقیامه لاتشبیه برجل قائم ویجیئ للتحقیق والتقریر ایضا وذکره فی المغنی قوله حملا اه اوجهان ذکره المصنف فی شرح المفصل وترک الثالث وهو انها لو کانت ترکیبة لادی الی ان یکون مع جملة جارا ومجرورا فلا یکون کلاما مستقلا ویحتاج الی تقدیر المتعلق ونحن نقطع بانه کلام مستقل لظهور دفعه بانه یحصل بالترکیب احوال لم تکن قبله قوله ومذهب الخلیل اه فهی عنده للتشبیه والتاکید فی المغنی انه مذهب الاکثر حتی قیل انه کالاجماع علیه قوله وان خرجت بسبب صیرورته حرفا قوله ونحو مشرق ویروی وصدر والمعنی واحد الحقه بالضم معروفة واراد الحقتان ویجوز ان یکون مما یحذف منه تاء التانیث عند التشبیه جعل النهر مشرقا بیاضه وشبه بذیه بالتحتین فی نهوضهما واکتنازهما قوله ویجوز ان یقال اه فی الرضی لکن لما یلزم الفصلیة التی یلیها مالزم ان المخففة من حروف العوض قوی اضمار الشان بعدها اجراء لها مجری ان قوله وقال الکوفیون اه فی الرضی ولا یخفی اثر التکلف فیما قالوا لانه نقل الحرکة الی المتحرک والاصل عدم الترکیب انتهی قوله ومعنی الاستدراک اه ای عرفا واما لغة ففی التاج الاستدراک دریافتن چیزی وفی الصراح استدرکت تدارکت مافات فتلیس السین فیه للطلب فی الحواشی الهندیة ای للطلب ودرک السامع ویدفع ما عسی ان یتوهم فجعل السین للطلب وعلی التقدیرین نقل فی العرف من المعنی العام الی الخاص قوله ای تغایرا منصوبا بحیث یکون معنی الاول موهما للنقیض الثانی قوله وجعل الشرط الرضی الاخیر اظهر لعل وجهه ان واو العاطفة للجمع ولیس مقصودا للمتکلم بجاء زید ولکن عمرو لم یجئ افادة ان الحکمین المتغایرین متحققان فی نفس الامر فان المفید لذلک جاء زید ولم یجئ عمرو فدفع التوهم الناشی من الکلام السابق وهو لا تمام الاول فیکون للاعتراض وما قیل ان الاعتراض لا یکون لدفع التوهم لانه فی آخر الکلام فمدفوع بان دفع التوهم مستفاد من لکن لا من الواو وان نحتار الرضی ان الاعتراض یکون فی الاخر ولذا قال ان الواو فی ان الوصلیة للاعتراض وعلیه المحققون قوله ولیت للتمنی ویقلب ابدال الباء تاء واداوغامها فی التاء قوله فیدخل علی الممکن ای ممکن الوقوع ومستحیل الوقوع والامکان امکانا ذاتیا ولا یدخل علی واجب الوقوع فلا لعل وعسی عند المحققین فی الرضی ماهیته التمنی محبة حصول الشیء سواء کان مع ارتقاب حصوله اولا فیشمل الممکن المترقب وغیر المترقب وفی المحال قوله واجاز الفراء النصب الجزئین بعد لیت قیاسا مطردا یدل علیه لفظ اجاز فلا یرد انه لا خلاف فی جواز هذا الترکیب انما الخلاف فی توجیهه کما یدل علیه بیان الشرح لان ذلک البیان انما هو فیما وقع فی الاستعمال قوله اتمنی زیدا قائما وهو مستعد الی مفعولین کذا فی الحواشی الهندیة قوله ای اتمناه کائنا علی صفة القیام یعنی معنی تمنی کون زید ذات القائم تمنی حصول صفة القیام له قوله واجاز اه ای توجیهه الکسائی مطردا فی النکرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا یجری فی لیت الشباب هو الرجیع علی الفتی والشیب هو البدی الاول

الاول قوله اى ليت ايام الصبى لنا اه كانه بدل مما اشار بذلك الى نيابة الجار والمجرور عن عامله المحذوف وتحمل ضميره
قال وقيل للترجى وذهب الاخفش والكسائى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها
تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل والاستفهام والشك خطاء عند البصريين
كذا فى شرح التسهيل قوله وداع دعا اه يقال استجاب له واستجابه بمعنى اجابه اى رب داع دعا هل يجيب الى الندى
اى هل احد ممن المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت لعل الى المعوار قرب منك فيجيبك ويجلب فانه الجواد
والشاعر يقول هذا على طريق التلهف والتحسر على فقد كذا فى شرح ابيات الكشاف قوله ثم وقد يلحقها التاء فيخص بعطف الجمل
نحو فمضيت ثم قلت لا يعنينى قوله بكسر الهمزة وقد تفتح وقد يقلب بهمزها الاولى ياء اوقد تقلب نونا ويحذف ما قوله وعند الاكثرين عطف
بيان او بدل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا طاز ما لعطف الشئ على مرادفه ويقع تفسير الجمل اضرارا اذا وقعت بعد
وقيل فصل مسند للضمير حكى الضمير نحو يقول استكمته اى سألت كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولوجئت باذا لمكان اى فتحت فقلت اذ سألته
لان اذا ظرف لتقول قال فالاربعة الاول اظهار للتفصيل اى الحروف العشرة بعد اشتراكها فى التشريك ثم اقسام باعتبار
حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهى الاربعة الاول وقسم يثبت الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او اما وام
وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا بل ولكن ثم ان احاد كل قسم يفترق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد فى الاخر
قال للجمع اى للجمع بين المفردين وما فى حكمه فى كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين فى حصول
مضمونهما واذا دخل عليهما النفى فاذ نفى المجموع اما باثنفاء اجزائه او باثنفاء احدهما واذا اقتضى على الاول حتى بلا الزائدة
بعد الواو نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو قوله مطلقا اه اى لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة تشترك فى مطلق
الجمع والواو للجمع المطلق قوله اى حصل الفضل اه خبر لقوله فقولك بتاويل معناه قوله بمعنى انه لا يفهم اه فعطف الشئ على مغاير
وعلى سابقه ولاحقه فقام زيد وعمر واحتمل ثلثة قوله وجودا كما نقل عن المبرد والكسائى وبعض الفقهاء او عدما بان يكون
للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر وبعكسه قليل كذا فى المغنى قوله اى للجمع مع
الترتيب فى تاج البهبقى الترتيب يك از پس ديگر ذاكردن فليس الجمع بمعنى اشتراك المعطوفين فى الحصول معتبرا فى الترتيب
فلذا زاده الشرح بعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب
قوله غير مهملة اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح قوله فى مطلق الترتيب

لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لشناعة التكرار قوله غير ان اه هكذا قال الجزولي وقال الرضي الاولى ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة او الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون بعض الفعل جامدا حتى اسبق وقد يكون في اثناء المتعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي لا يتغير فيها كما لا يتغير المهلة انما المتغير فيها الترتيب بيان الضعف الى القوي او بالعكس وسيجيء في كلام الشرح وفيه قوله يجب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة للتدريج الذهني قوله جزء قوي او ضعيف قدر الصفة بقرينة قوله ليفيد الى آخره والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول ولدها لانه الضابطة انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل قوله من حيث انه قوي قيد بذلك ليترتب عليه قال ليفيد قوة او ضعفا قوله ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف عليه ليفيد اه قوله اي ليدل عليهما اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن قوله فصلح لان يحمل اه فعنى العاطفة معنى الجارة لانها فرعها مع معنى الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط ان يكون مدخول العاطفة جزء المحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا لتحصل معنى الغاية قوله وول انتفاء الفعل اه فيصير الكلام نصا في الشمول بخلاف ما اذا لم يكرر حتى تخرج قدم الحاج قوله وتاتيهما اه اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدريج الذهني في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بمدخولها قوله على رجالتهم الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصحب ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش قوله كذلك الانتهاء اه يعني ان المقصود من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية وتحصيل المقصود من شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي ليفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشرح وجها لعدم دخول حتى العاطفة على الملاقي لتكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد عطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او ضعفا بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله كذلك في بعض الشروح انما تمشى بعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فنصوصية حتى العاطفة بالجر مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله كما وقع في بعض الحواشي اراد به الحواشي الهندية لكنه لم يقل بشمول الجار المجرد ثم بشمول حتى العاطفة حتى المصباح لا لكن توجيه كلامه بان مراده بقوله وحكما ما اعتبر كجزء منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبني الجارية

الجارية حتى حد بنها وضربتني السادات حتى عبيد بهم قوله اى للدلالة اه اشار الى ان اللام فى لاحد الامرين ليس لمجرد الوضع
لان الوضع ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اى للشك بل لاحد الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم فيكون للشك او معلوما
عنده قصد به الابهام على السامع او التفصيل او الاباحة او التخيير او التسوية فان مدلول او لاحد الامرين والخصوصيات مستفادة
من القرائن الا ان استعمالها فى الشك اشيع فلذلك جعله المصنف معنى كونه لاحد الامرين ازيد على الواحد الجزئى المبهم بين الامرين المذكورين كائنا ما كان فقط لفظ احد
الا ان معناه جزئى محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ احد وما قيل اى لاحدى النسبتين من النسبة الى المتبوع لكى
الى التابع او لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فمتوهم لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول او انما تستفاد
من الكلام الذى فيه او قوله عند المتكلم بناء على ان الالفاظ لا فائدة ما فى الاذهان قوله لكل من الامرين اذ لا يجوز ان يراد
لا قطع واحد منهما واطع الآخر بقرينة الاتم والكفر قوله والعموم مستفاد اه تحقيقه انه لا فرق فى اصل الوضع بين المثبت والمنفى
فى ان الحكم على احدهما دون الآخر مثل رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا معناهما رايت احدهما دون الآخر واضرب
زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا معناهما اضرب احدهما دون الآخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رايت زيدا او عمرا
او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رايت احدهم دون الباقين ومعنى الثانى ما رايت احدهم ورايت
الباقين وكذا الحال فى الامر والنهى هذا هو مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او فى الاثبات
فمعناه الواحد فقط واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب حينئذ
حينئذ ان يقابل كلاهما كذا فى الرضى قال دام المتصلة اراد ان بين الفرق بين الثلثة وبدا من القريب قال لازمة لهمزة الاستفهام
لفظا او تقديرا دون هل لكون الهمزة عريقة فى الاستفهام قوله اى غير مستقلة اه يعنى ان اللازم هنا بالمعنى اللغوى المعبر عنه
بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشئ حتى يرد ان الصواب دام المتصلة
ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس قوله يليها احد المستويين والاخر الهمزة ليكون
ام مع الهمزة بتاويل اى والمفرد بعدها بتاويل المضاف اليه اى نحو ازيد عندك ام عمرو اى ايهما عندك ام عمرو اى ايهما عندك دانى الدار زيد ام فى السوق
اى فى المواضعين قوله بعد ثبوت احدهما تعلق الظرف بلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس قوله
لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى واين يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير اسم واحد لذلك
سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم مما ادير به التسوية فالهمزة دام جرده تا عن معنى الاستفهام

واستعمالها بجر والاستواء فهي معنى مجازي ر فلا يرد ان ام ههنا للاستواء في الواقع فلا يصح قوله عند المتكلم م
واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان
الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار
بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل على مجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة
لان الفعل لازم للشرط قوله ورد بكون تركيب اه هذا تكرار محض وتفريع للشيء على نفسه اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو
الكلية كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني المخالفة بين ما وليا هما قوله ازيدا رأيت ام عمرا كان
عن المعادلة بين ما وليا هما ورد بكون تعريفا للجزئي على الكلي والاولى تركه قوله لا يعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف
وان كان يصدق عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح قوله لانها لا تفيد التعيين لان نعم تقرير ما سبق ولا رده وما سبق
ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا استفادة منه التعيين قوله فانه يصح اه فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المصرح
في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب مع زيادة
قوله لان المقام اه فالسؤال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله وقد يجاب اه
تحقيق للمقام بان ما ذكره المصرح حكم اكثري وقد يجاب بان المتصلة على سبيل القلة تبنى كليها وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفي
كلا الامرين جواب ام المتصلة وفي العباب انه تخليط للكلام حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو ليس احدهما
عندك كان محقا في السؤال فتقول له ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس
بجواب انه اريد به ما يكون في مقابلة سؤاله وخرج اله عن التردد وهو جواب والنظم هو الثاني قوله فالمشار اليه اه تفريع على تفسير ثم
في المرضيين يعني واحد قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين والاخر الهمزة والمتفرع عليه عدم جواز
التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين قوله لا تخلو من حاجة لان المذكور سابقا حكم
واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي
ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار قوله على طريق اللف والنشر اي لف الشرطين ونشر الحكمين وقوله لكان
اخصر واحسن لكن ما ذكره المصرح اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير جعل كلا واحد منهما اشارة الى الشرط قوله في الاضراب عن الاول
سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه فلا يلبها الا الجملة

الجملة اما ظاهر الخ نحو ازيد عندك ام عمرو وعندك او معتدا احدهما كما في المتن قوله للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعاني وقد يجيء للانكار نحو ام يقولون افتراه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام اتخذ من هذا الذي الخ هو عليم ونحو ام هل تستوي الظلمات والنور قوله اي ان المقطعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع قواطع على غير قياس كانه جمعوا قطعا كذا في الصحاح قوله كما تقول ازيد عندك ام عمرو اه هكذا في النسخ التي رأيتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من القلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة خشية اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع تساوي النظم والتفصيل ان ما بعد ام الكائن مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة ويلزمها الهمزة اما للاستفهام الطلبي او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر وقليل بل قليلا والكائن بجملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان خبرا او استفهاما بما يعتبر الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة والكائن قبلها همزة الاستفهام الطلبي فالكائنات الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة والكائنتا فعليتين مشتركتين في الفعل متساويتي النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى ان يكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها فعدولك الى الجملة دليل الانقطاع والكائنت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة او لا فهي منقطعة عند المتاخرين خلافا للمصنف والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميتين وتاخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساويتي النظم نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فالظاهر الانقطاع قوله اي غير مستقلة الا معها اي غير مستقلة الا مع العاطفة الا مع لما قبل المعطوف عليه افاد للزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستقلال قوله يعني اذا عطف اه اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف في المعنى انهم يعبرون بالفعل عن ارادته والكثر ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لما قبلها والعبارة تقتضي ذلك قوله يلزم ان يصدراه افاد ان قبل ظرف للازمة وانما قال المصنف هنا مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة لان ام المتصلة لكونها بمعنى اي الامرين يقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهي تدل على شك المتكلم وابهامه من ابتداء التكلم الى تمامه لانه عرض لمن يتاخر التكلم والتزام اما الاولى لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر فلذلك قد تترك اما الاولى في الشعر فهي لازمة منها لا اياها قوله يجوز ان يصدراه فمبنى الكلام اما على

احد الشيئين وامامع او فان تقدم اما فهو لك وان لم تقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك او الابهام بعد ذكر المعطوف عليه قوله والجواب اه اقتصر ابان ذكرهما المصنف في شرح المفصل بل للتنبيه على الشك هذا اولى مما ذكره الشارح من ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لعطفها على اما الاولى وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتاكيد العطف المجتلى اما غير عاطفة وجب لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده ان الواو للعطف اما التي للتنبيه مع مدخولها على الاولى مع مدخولها لا بقاعدة الارتباط وعدم البداءة واما العطف مدخولها على مدخول اما الاولى لافادة قوله متكلمة لانفي الحكم اه فلا تجيئ الا بعد الاثبات اللفظي او المعنوي ونحو ما زال نائما لا قائما ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله لصرف الحكم اه هذا التفصيل في المفرد بل وامافي عطف الجملة على الجملة فلا ضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض اه نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا في المغني فلذا لم يتعرض له الشارح يجوز ان يوافق ما قبلها اثباتا ونفيا قال الله انكم لتاتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك قوله ذا الاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن بها او خطا واعمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فهو في النفي والاثبات على طريق واحد قوله تثبت الحكم المنفي اه كلمة عن متعلقة بالنفي واللام تثبت ولذا قالوا لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعدا ويتعين الرفع قوله في حكم المسكوت عنه جاز ان تثبت وان لا تثبت قوله فهي نقيضة لانا في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا اذ لا يكون في المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفي قوله فتكون لا يجاب اه اي لاثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك قوله فتكون لازمة اه اي الانتقال عن الاولى باق بحاله ما لم يقع الحكم غلطا وانما جيئ بلكن لدفع التوهم قوله وانما كانت في عطف الجملة اه اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الخبوشاني مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها في المفرد ويقدر العامل بعدها ويكمل ذلك اذا وليها بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر المجرور والتقدير لكن عمرو مررت به تكلف اذ جر الجار ليس بقياسي وقيل انه مجرور بجار مقدر بعد الكلة اذا لم يدخل الواو واما مع الواو فهي لم ثبت بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي وفيه نقل في المغني عن ابن

عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة قوله حرف التنبيه قال المصرحمه الله في امالي المسائل المتفرقة تسميتها
حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى المعنى المختص بها
الذي من اضافتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني يقول المقربون هي حرف
استفتاح فيبينون مكانها ويجعلون معناها وفي بعض الشروح حروف التنبيه وهذه تسمية المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه
على حسن الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان يعد من قبيل حروف الزيادة قوله
يصدر بها الجمل اه اي يوتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فلا واما واجبا التصدير
جائزه الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة نحو ها انا ذا قولها حتى لا تفعل اه ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق ما بعدها
لتركبها من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذلك لا يكاد يقع الجملة بعدا الا للصدارة بما يتلقى به القسم نحو الا ان
اوليا ء الله واما من مقدمات اليمين واما والذي لا يعلم الغيب غيره قوله وأكثر تعيين معانيها اه نحو موضوعة للتخريجات بالوضع العام
او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على ايراد بها الاشارة قوله حروف النداء بالكسر والمد آوازدادن
مصدر ناداي وقد يضم بحيلة من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب لادعو وقيل انها
اسماء الافعال لتمامها بافادته ورده المصريان بناء بعضها ليس لشبهه بما له مرفوع لعدم التعقل ولا متكلم لامتناع النيابة في اسماء
الافعال ولا مخاطب لانه مدعو لا داع قوله لانها تستعمل اه وفي الاستغاثة والندبة للبعيد حقيقة او حكما كالساهي والنائم
والمتحير ووجه التخصيص عند البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما متحققان في اي واي وهيا ن
في اي والهمزة والمد متحققان دون الكثرة في يا فلذا يصح للقريب والبعيد وبهذا اظهر كون اي للقريب والهمزة للاقرب قال نعم فيه
اربع لغات فتح العين وكسرها وبدلها هاء او كسر النون اتباعا لكسر العين قوله وجه تسميتها اه وهو ان في جميعها معنى الايجاب
اي التحقيق وليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في غير بلى قوله اي محققة لمضمونه اي ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه
انما يوجد فيما بعد الخبر بل التحقيق يعني راست كردن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجيئ بعد الامر والنهي و
التخصيص والعرض و الاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والمقصود منه المطلوب والمستفهم منه وقد يقع في صدر
الكلام نحو نعم هذه اطلالهم والحق ان هذا جواب لسوال مقدر قوله استفهاما كان او خبرا نحو ان يقول انشاكان او خبرا لتفيد
جواز تقريره غيرالاستفهام مما سبق الا ان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات والاستفهام عن النفي

ولذا لم يعرض لامكنة الخبر اثباتا ونفيا لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد تصديقا له قوله وبلى
في جواب الم يقم زيد اه ذكره هنا لطرفيته لبيان عدم صحة نعم في جواب البست بربكم وصحة بلى فلو قيل نعم في جواب البست
بربكم لكان كفرا اه لكان احضر واحفظ من الحوالة الى ما بعده ومن لزوم التكرار في بيان معنى البست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى قوله
لكان كفرا كما روى عن ابن عباس رض قوله تصديقا للاثبات لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان
جواب الاستفهام يكون بما بعده قوله من الحار النفي فالهمزة للانكار والانكار النفي اثبات وفي الرضي انها للتقرير اي للحمل على الاقرار
قوله سنفي العرف الطاري على الوضع ولذا قال بعضهم لو قال بلى في جواب البست بربكم لا يكفر قوله بعد الاستفهام بالهمزة
او بهل وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها تطلب التصديق وحروف الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن
مالك رح ان اي اه في المغني ان اي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما يقع نعم بعدهن وزعم
ابن الحاجب انها تقع بعد الاستفهام قوله اي لاستعمل الام القسم فالزوم بالمعنى المتعارف وفي الاستعمال قوله تقول اي والله
واذا اسقط الواو جاز اسكان الباء وفتحها كما في من مع اللام وحذفها وعلى الاول يلتقي ساكنان على غير حدهما لكونهما في كلمتين
ومع ذلك ضعيف لان شرط المدغم في غير حرف المد ان يكون له في الاصل حركة وليس اللام اصلا في الحركة قوله واجل بسكون اللام
جعله في المغني مثل نعم والاخفاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن هرون اكثر ما يكون بعده قوله للخبر قد اناك زيادة
قد اناك مفعول للخبر اي قد اناك تفسير اجل وجير وان قوله نحو قول ابن الزبير اه روى ان عبد الله بن الزبير اتاه فقاله ابن شريك
فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي دبرت ونقبت حتى اليك فقال له ارفها لنبت واحفضها بهلت وسربها البردين فقوافي جبك مستغنى
لاستجلا فلعن احمد ناقة حملتني اليك فقر ابن الزبير ان وراكبها النبت الراحة والهلت القشر والبردين اول اليوم وآخره و
الاستمناح طلب العطاء قوله مرجوى جهن في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجع وتطاول المرض وداء
في الصدر وكلها في البيت حسن قوله اي اصل المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونها الا تخيل في المعنى المستفاد منها تكرار الحكم كما
ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع التحقيق لرد الانكار يحصل بدونها وخلاصته انها للتحقيق والتثبيت دون التاكيد
وفرق بينهما هذا اذا قلت ان التاكيد معنا ها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى ان الله
لا يستحيي ان يضرب مثلا ما الآية وعدها من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسما التاكيد فلا سميتها لم يطلق
عليها زوائد قوله ان وان قيل لم يعبر في ان هل هي الشرطية او النافية والمخففة عن المثقلة في ان هي المحققة او الناصبة

او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانها غير ما كذكرها سقاطا لها في المغني وذكر فيه ان الاخفش قال ان
ان الزائدة تنصب المضارع كمن والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعالى ما ان نشتكل على احد وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره
انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحروف المعدى في الاختصاص
بالاسم فلذلك عمل ثم قال والمعنى لان الزائدة غير التوكيد سائر الزوائد قال مع ما النافية دخلت على جملة فعلية كما في الشروح
او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منيتنا في هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية نحو ابعد الذي
قوله وقلت مع لما قال صاحب المغني انه سهو وردبان نسبة السهو سهو وفي الرضي زيادة المفتوحة بعد الما هي المشهورة تقول
لما ان جلست جلسة فتحا وكسرا والفتح اشهر قوله نحو كان ظبية اه اوله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة
والضمير للحبيبة والمقسام الحسن وفلان قسم الوجه ومقسم الوجه العطر المتناول برفع الراس
والبدين والناضر الشديد الخضرة ويروى وارق اي الشجرة الخضراء والسلم
بضمتين شجر عظيم وله شوك قوله على تقدير رواية اه ويروى بنصب ظبية على اعمال كان
المخففة ويروى بالنصب على الغاء ها او اعمالها في ضمير الشان المحذوف والمعنى تاتينا هذه المراة يوما
بوجه حسن لم يخل عن الحسن موضع منه كانها في حسن عينها واستداد جيدها كظبية تعتقها الى غصن ناضر من هذا الشجر وصف الظبية
بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا قوله وما تزداد اه في الرضي لم يعد ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها
تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئة لدخول ما لم يكن ان يدخله وفي المغني عدها من الزوائد حيث قال فهي اي الزائدة
نوعان كافة وغير كافة قوله حال كون اه يعني ان شرطا حالا من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها تستعمل شرطا
وغير شرط بزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطيتين قوله نحو لا اقسم بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت
لنفي الجواب لاقسم بيوم القيامة لاتتركون سدى وردبانه قد يجيء الجواب بعده مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل
زيدت لمجرد التاكيد وردبانه لاتزاد كذلك صدر ابل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي اقسم ان يكون
اخبار لانشاء اي لا اعظم بالاقسام لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء متقدم وهو ما
حكى عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم كذا في التسهيل قوله في صورة في القسم وان لم يكن نفيا حقيقة لان في
القسم مقصودا قوله كقولك في سبر لا حول له تمامه يا فكه حتى اذا الصبح حشر البيت لعجاج الجزء الهلكة كذا في الصحاح وقيل حور في محاورة

اى نقصان فى نقصان ويحتمل ان يكون اسم جمع لحائر بمعنى الهالك وقيل هو بير يسكنها الجن والمراد المهلكة والافك الكذب
حشر الصبح الغلق قيل يصيف فاسقا اوكافرا سرى ياباطيله فى سير المهلكة او النقصان او فى مهالك الهالكين وما علم نفر غفلته
انه صار فيها حتى اذا انغلق غلقات الشبه او قامت القيامة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك الوقت يحتمل ان يكون وصف الرجل جرى مجرى خواص فى
المهالك سار فى مساكن الجن ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشئ منها ولا يصدقها فيه والمعنى سار ليلا بهذا الرجل لجرأته
فى مهاوى الهلاك او فى المواضع الخالية يسكنها الجن حتى اضله عن الصبح وما شعر به اى التقى بيده فى المهلكة وهو غافل عن ذلك
لعدم مبالاته وهذا المعنى اشبه بمذهب العرب كذا فى شرح اثنيات المفصل قوله والحور المهلكة بفتح الحاء واللام
الهلاك كذا فى شمس العلوم وكذا المهلك بضم الهاء وسكون اللام وما المهلكة بوزن الغرفة فلم توجد فى الكتب المتداولة
والشرح حمله على صيغة الجمع كالطلبة فجعل الحور جمع حائر جريا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع على فعل لكن لم يوجد
فى الكتب حور جمع حائر بل جمع حوراء واحور قوله فهى تفسير كل مبهم وفى التسهيل اى غالبا فيما سوى فيه معنى القول وفى
شرحه وليس لك بل يقع فيه وليس لك بل يقع فيه نحو كتبت اليه اى قم وذهب قوم الى ان المفسرة اسم فعل معناه
اوعواوا افهموا انتهى كصه وسه قوله تقرر المظروف فى الظرف اه لما كان مظروفية اللفظ للمعنى غير ظاهرة بينه بانه على
التشبيه فى حق عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى عما ينفك المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة
ولذكر قبل الالفاظ قوالب المعانى لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقها والسامع يأخذها منها ولان المقصد من اللفظ معناه
قوله فلا يقع بعد صريح القول وذلك لان المفسرة مشروطة بان يسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد
لله رب العالمين وان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت سعيدا اى ذهبا صريح القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد
ان وما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعوله جملة قوله وقوله تعالى ما قلت لهم اه جملة مستأنفة وليس عطف على قوله قولك لانه ليس مثالا
لما يكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيان لفائدة قيد فى الاكثر اذ الواجب تأخيره عن قوله وقد تفسر بها المفعول به الظاهر بل هو
رد لما توهم من انها قد تكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه الآية فانه فى قوله ان اعبدوا الله اما على تقدير اما اوزائدة
فى خبر المبتدأ على مذهب الاخفش ربى والعائد الى المبتدأ الاول محذوف اى فيه قوله تفسير للضمير فى به وما قيل انه لا يجوز
ان يكون ان اعبدوا الله ربى وربكم ما امرتنى به فلا بد من تقدير القول اى ما امرتنى بقوله ربى الخ يكون تفسيرا الصريح القول فلا يجوز
الامر به الحكى هو واعبدوا الله عيسى واحد وقوله ربى وربكم من كلام عيسى انما اردف به الكلام الحكى تعظيما لله سبحانه

سبحانه كما قال الزمخشري في قوله تعالى انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله والى هذا اشارة في كلام الشريف
اكتفى الى ان اعبدوا الله في كونه تفسير الضمير ويجوز ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى قد حكى قوله تعالى عبارة
اخرى كانه قال الله تعالى بعبارة اخرى كانه قال الله تعالى مرهم ان اعبدوا الله ربكم وربهم ونظيره قوله تعالى فحق علينا
قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وفي الرضي ان قول المقدر كغير الصريح قوله لانه مفعول لصريح القول اذا لم يقل
قلت بامرت فلا يرد ان الزمخشري جوز ان يكون تفسير القول على تاويله بالامر اي ما امرتهم اي بما امرتني به وقال ابو علي الفارسي
يجوز ان يكون ان في الاية مصدرية بدلا من ما او من الضمير المجرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان البدل منه
في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا عائد فمدفوع بان القول ياول بالامر وان العائد موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطف
البيان بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع احكامه قوله
وقد يفسره اه بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم يجعل الاية السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها مفسرة قوله
اي للجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف والثاني لبيان معنى اللام والفعل وتخصيص ان بالفعل المتصرف مضارعا كان
او ماضيا او امرا او دعاء نحو كتبت اليه ان قم وهذا هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما يسبح فيه فهي تفسيرية وتقع في
موضعين في الابتداء ان تكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع ونصب
وجر وما تكون غير زمانية كما في مثال الشرح زمانية نحو ما دمت حيا اكرمك ودوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما مع صلتها وما نقله
من نهج البلاغة من هذا القبيل قال حروف اه مصدر التكثير والحض على الشيء على الشيء والحث عليه وهذه الحروف ظاهرها انها مركبة
كما في المفتاح ويحتمل ان يكون الاصل ها ابدلت الهاء همزة قوله مشددة ولين بدلها تخفيفا اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل والا
مخففة حرف تنبيه وعرض واستفهام نفى قوله وفي بعض النسخ وتلزم الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني
بالمعنى اللغوي والافادة تلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لا تدخل الا انشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله
* بنت ليلا ارسلت شفاعة * فهلا نفس ليلى شفيعها * واول باضمار كان الشانية وهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها
خبر لمحذوف هي شفيعها قوله نحو هلا ضربت اه في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على النفي قوله نحو هلا زيدا ضربته اه
واذا تقدم الظرف نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فهو معمول للفعل المتاخر لتوسعهم فيه قوله فمنها اي اذا علمت انها تدخل المضارع و
الماضي فمعناه في الماضي اي ما يستعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم لان التخصيص على ما قلت يستتبع التوبيخ واللوم

اذ لا معنى للحض على ما فات سوا كان معنى حقيقيا او مجازيا او كنائيا والنظم الاخير لما سيجئ انها لا تخرج عن الحض على مثل ما فات
وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم يشيان كن وتوبيخ سرزنش كردن والوم ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض على ما فات فكان
المخاطب ذا شرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم قوله بمعنى الامر الا انه طلب بحث وازعاج ومع ذلك لا يخرج عن توبيخ ولوم على انه كان
للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل بأدب فيكون للعرض قوله ولا يكون الخ عطف على قوله
فنحاه اذا دخلت الخ قوله الا انها تستعمل الخ بمعنى لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء
عليها بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما مر وندا سماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض قوله فكانها للتحضيض الخ هذا فيما
يكن له مثل دائما فيما لا يكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام لما شقت قلبه فلا قوله وحروف التوقع اضافوا الى التوقع و
التقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بهما والرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انه ليس بالتوقع مطلقا
وهذه المعاني لقد اذا كان حرفا وقد تستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهته الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية
نحو قدني درهما معربا عند الكوفية فيقولون قد زيد بالرفع وقدني وقد تستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قد درهم زيدا وقد في اي كفني
قوله اذا دخلت الخ اشار الى انه لا بد في فعل الطلب وشرط في الماضي ان يكون متصرفا فان غير المتصرف ليست للمضي حتى تقرب
الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابهة بالحرف بقرينة الاطلاق قوله متوقعا للمخاطب قبل الاخبار فلا يرد لو توهم الاخبار فانه يتوهم
ما توهم القائل بانه ليس التوقع في الماضي لان المضي ينافي التوقع قوله واقعا اي واقعا في الزمان الماضي القريب من الحال قوله
وقد يكون الخ اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا انكره الخليل قوله المجرد الخ اطلاق قرينة التجريد قوله وقد تستعمل للتحقيق الخ
وقيل قد تستعمل للتحقيق مع التكثير وفعل الآية من هذا القبيل قوله ويجوز الفصل الخ ويجوز حذف فعلها نحو * اذا الرجل غير ان
ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد * قال الهمزة وهل واما ان فعلت بمعنى هل فعلت فتعدى بعلى كما حكاه قطرب عن ابي عبيدة
فيقلب الها وهمزة قوله قد غلان الخ اشار الى قصد المثال للاشارة الى هذا العموم قوله الا ان الهمزة الخ اشار الى ان قوله
وكم ليس على عمومه بدليل قوله والهمزة انما تصرفا كانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشراح هنا والا فالاولى ذكره
ذكره في ذيل قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت قوله الا على شذوذ اي على استعمال غير فصيح لما صرح في المفتاح
بقبحها قوله تذكرت محمودا بالحمى الخ المحمود جمع عهد بمعنى الحمى كالي بمعنى الحمى والمراد هنا الارض التي فيها الحلا
ورخت امامن الخ بمعنى السيل ومن الخبين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الاليف بمعنى الالف الى الالف والمعانقة وراغوش كردن

کرفتن وتسلت عنه انظم انسلت عنه علی ما فی الصراح اسلابی غم کردن انسلاء لازم ر منه واما التسلی ففی القاموس انه بمعنی
النسیان وفی الصحاح والتاج الانکشاف وشئ منها لا یناسب المقام الا ان یراد تسلت بها عنه علی حذف المضاف وذا الحال
حالا ای للاجل وهو بها عن الفعل والکلام لتصویر وتمثیل لحال بل بحال العاشق والمقصد انه اذا امکن مراعاة حالها
الاصلی قبح ترکها قوله ای التصرف فیها یعنی ان تصرفا تمییزا عن النسبة والمعنی اعم تصرفها ومعنی الاضافة التصرف فیها
لا تصرفها فی شئ بان یکون الاضافة الی الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فیها من حیث الذات فانه لا تصرف
فی الهمزة بخلاف بل فانه تصرف فیها بقلب الهاء همزة وقیل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة فی جعل بالنقل من الاخبار والی الاستخبار
ولا یتاتی هذا التصرف من بل وهذا اغرب من تفسیر الشعر وفیه انه ان اراد بقوله لا یتاتی هذا التصرف من بل انه یدخل علی
علیه الهمزة الا انه لا تصرف فیها فغلط وان اراد انه لا یدخل علیها حتی تتصرف فیها فمسلم لکن هذا فرع العموم فی الاستعمال
فالحق ان یتبع قوله علی وجه الانکار التوبیخی ای ما بعدها ما کان ینبغی ان یقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد
یجیئ الانکار الابطالی ای ان ما بعدها غیر واقع وان مدعیه کاذب نحو افاصفکم ربکم بالبنین والافاده تنافی ما عداها
لانهم ثبوته الکان منفیا لان نفی النفی اثبات ومنه الیس الصبح بکاف عبده والانکار تصدیقه مختص بالهمزة فلو حمل الشعر المثال علی مجیئها
للانکار مطلقا بان یقول باستعمال الهمزة للانکار ما دخلت علیه لکان اشمل وائیه قوله محذوف بالتحقیق اذ لا معنی للاستفهام
عن الضرب الذی هو معلوم الوجود فی الانکار التوبیخی او معلوم الانتفاء فی الانکار والابطالی بخلاف الرجاء فانه امر خفی واقترانه
بالحال الذی ینافیه یدل علی عدم استحسانه وهذا مبنی علی استعمال الهمزة فی الاستفهام وکون الانکار متولدا منه واما
واما علی تقدیر کونها مستعملة فی الانکار فالوجه ما ذکره فی المفتاح من انها مختص بالاستقبال ولا معنی للانکار ما لم یقع قوله
هی الاصل فی باب اه ای فی غیر دخیل فیه والاقوی لکونها موضوعة له اسبق الیق عند العقل ثم اختص الاستفهام بها هو الانسب
عند العقل فلا یرد انه لا یدل علی عدم جواز جعل بل معادلة لام علی عدم الانسبیة قال واذا اما وقع اه اشارة الی الایات
الثلث اعنی قوله تعالی اذا ما وقع امنتم به وقوله افمن کان علی بینة من ربه وقوله تعالی اومن کان میتا فاحییناه وجعلنا له نورا
یمشی به فی الناس کمن مثله فی الظلمات فمدخول العاطف عطف علی السابق عند الجمهور وعلی مقدر عند الزمخشری تقدیر الاول
اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم به وتقدیر الثانی افمن کان مومنا کمن کان فاسقا فمن کان علی بینة کمن لیس کذلک
علی حذف الجر کذا تقدیر الثالث قوله بادخال الهمزة اه رعایة لتمام التقدیر لو اقتصر فی الاستفهام فان العاطف لکونه

لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها بخلاف هل فانها لعدم عراقتها في الاستفهام لا تقتضي كمال التصدير وبه اعتد الجمهور وقال الزمخشري الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصح عطفه عليه مع انه لم يجئ الاستفهام الا مبتدا على كلام وفي المغني قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف منها قوله تعالى ان من اهل القرى انه عطف على اخذناهم قوله تعالى انا المبعوثون وابائنا الاولون آبائنا عطف على ضمير مبعوثون والكثير بالفعل بالهمزة وجواز الوجهين في موضع وقال في غير هذين العدد يبعثون وخلت همزة الانكار على الفاء والواو عاطفة جملة بتوسط الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي ينولون فغير هذين العددين يبعثون وفيه انا لانم انه لو كان المعطوف مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع لها تعلق بما قبلها وانما ان المعطوف عليه مقدرا على ان الجواز لا ينافي عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغني خانه يتم لو لم يجز الزمخشري ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصوده منع تعين التقديم على التقديم على العاطف فلا وهو المتعين من كلامه قوله بخلاف هل متعلق بقوله تقول فيكون قيدا للكل مثبتا للعموم تصرف الهمزة لا بالاعم فانه ما بعده لفظا يحوج الى تقديره ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم فتقول الشر لكونها فرع الهمزة اه تعليل للاستفادة من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل في هذا فان قلت عدم استعمال هل في الامثلة المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذا لم يكن لهل مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير نفس الحكم في الاثبات نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع الابعد بها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان وزيادة الباء بعدها نحو هل زيد بقائم سيما المثال الثالث فانه انما يثبت العموم اذا كان الهمزة مستعملا باخير العاطف ايضا وذلك فكما ان الهمزة مختصة بالتقديم هل مختصة بالتاخير قلت جميع مواقع الهمزة لانه بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلا عن سيبويه وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لا ينافي ذلك فمن قال ينبغي ان يراد بالعموم من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام لم يات بشئ في المعنى ان هل تفترق عن عشرة اوجه اقتصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعدم الدخول على الشرط وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعه بعد العاطف لا قبله وبعدم ورادة النفي بالاستفهام به وبمعنى من غير استفهام قال صاحب حروف الشرط في القاموس الشرط اللازم الشئ نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول اخرى باي الحروف الدالة على التعليق قوله فان للاستقبال اي يجئ لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال قوله وانما ليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضي قوله نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم فان المعنى لا تحكم تزوجكم قوله

قوله فانها موضوعة اه لانها حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح المحقق التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح قوله
مقدر فيه اى مفروض الحصول قوله كان منتفيا فيه اذ لو كان حاصلا فيه لما قدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر
يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح للمنطقيين قوله فيلزم اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله مشروط به غير متوقف حصوله
على حصول شئ آخر وان جميع ما سواه يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء افلو حصل ما علق بدون ما علق عليه لم يكن
المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعى الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء
الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون بكونه مدلولا للجملة الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم
بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثانى للاول قوله فقد علقت حصول اه فالمعنى المطابقى هو التعليق
المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع لامتناع مدلول التزامى له ولما كان كلا الانتفاء ين معلوما للمخاطب لم يكن تعليق
الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول
فرضوا ما هو المقصود من المعنى المطابقى مقامه تنبيها على ذلك قوله فى زعم المتكلم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه لا يلزم كون
الثانى مسببا فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء ولو طال ذو حاجز قبلها لطارت ولكنه لم يطر قوله وقد تستعمل اه الى انه معنى مجازى له
لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص وكذا المعنى الثالث والحق ما ذهب
اليه الشلوبين واختاره فى تفسيره انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق وفاقا للاشتراك والحقيقة والمجاز وتبادر منه
لكثرة استعماله لا ينافى ذلك كما قالوا فى الوجود قوله على قصد لزوم الثانى للاول من غير قصد كونه معلقا عليه قوله مع انتفاء اه
متعلق باللزوم فيكون مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج
الى استثناء التالى ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان لفساد اه اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالى قوله عكسه
المشهور وهو انه لانتفاء الثانى لانتفاء الاول قوله ولم يدر ان ما ذكره اه اى لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم
قوله فيربط ذلك الشئ ما بعد النقيضين عنه اى عن ذلك الشئ فيدل على ربطه بازب النقيضين منه بطريق الاولية فيدل على
استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفى قصد ان هذا الجزاء
لازم على كل تقدير كما تقول لو كان من يخبرنى الآن عدو لى اعطه الخ فانه يدل على ان الجزاء لازم للاخبار الان وليس فيه قصد الاستمرار
لم يات بشئ لان ما توهمه مبنى على فهمه من ان مراد الذى يقول وقد يجئ جواب لو قليلا لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم جميع الازمنة

مطلقا وليس كذلك بل جميع ازمنة تقديري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كل تقدير اي
الجزاء في جميع التقاديرقوله وتمام الفعل اي الشرط والجزاء واما جزاء ان فقد يكون اسمية جزاء لو فعل مخزوم بلم او ماض
في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في خبرها صلة مخرجا ارى الذي لو ضربته شتكرني او طال الشرط كقوله ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير قوله ولو تملكون انتم بكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه قوله
فاحدوا انتم اي في الايتين قوله كان ضمير امتثلا مستترا اه الصواب اسقاط المستتر لكونه مهوا الاعلى قول الاخفش والفارسي
فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارز لكونه لغوا قوله وليس تاكيدا اي ليس انتم في الآية تاكيد الضمير المتصل
على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه بعض تقليلا للتصرف قوله لان حذف الفعل اه فيه انا لانم انه
ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل
بدون الفاعل وقيل لانه لم يعهد حذف الموكد والعامل مع بقاء التاكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف
الموكد فقط معهود نحو الذي نفسه محسن اخوك اي هو نفسه صرح به سيبويه في الكتاب وتفصيله في المغني وعدم الاجتماع في الاستعمال
لا ينافي الاعتبار في التقدير قوله اي بصيغة الفعل او الاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء
مضارعا واما قوله تعالى يود واحدهم لو يعمر الف فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل التمني وقدم قوله اي في اول زمان
التكلم استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشراحي انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان التكلم
على التوسع او جعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والشناعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام
كما يفصح عنه قوله اي القسم اي بين اجزاء الكلام وفهم ما قيل انه كلام لا يليق بأول زمان التكلم والفاضل الهندي الى انه منصوب
بتضمين الدخول وتقدير في جائز في غير المبهم من المكان بعد الدخول وفيه انه ثبت بالاستعمال تقديرها بعد صريح دخلت
واما في المتضمن فلا شاهد عليه وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير في المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ
اول مرفوع صفة القسم وفيه انه ليس لا يصح ان يكون فاعل توسط القسم المقيد وارجاعه الى القسم مطلقا خروج
عن السنن المستقيم اذ السابق الى الافهم اتحاد فاعل الفعلين وعندي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على ما في
التسهيل ان منه ما دل على مسمى اضافي محض اي لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما اضيف اليه كمكان وناحية وجهة وجه وغير ذلك

وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمحض عن الذي يدل بنفسه على معنى يصح كل مكان بخروف وباطن وظاهر داخل وخارج فان هذا من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلي الحقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور فيجر واجتهاد دليل عليه شاهد قوله واحترز به عن توسط اه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا عليه لانه والمكان في الذكر مقدما فهو في القصد متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولتحمله الاحتمالين ارسله الشارح على اطلاقه قوله اي لزم القسم اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الماضي الشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجزئي قوله اي الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما قال او كان الجواب للقسم لفظا للتقوي القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لتوبة وضعف القسم نفسه لكونه مؤكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوقيت قوله فقط فالاطلاق قرينة التجريد عما سواه قوله للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على ما نص عليه في الرضي وليس مختصا بالشرط فانه جعل الزمخشري قوله تعالى ما انا باسط يدي اليك جواب الشرط في قوله لئن بسطت حمل الشرح على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين وبه قال البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فحينئذ لا حاجة الى ما ذكره الشريح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجة عليهم قوله ان يكون مجزوما اه اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المصرحة بحجة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف وتغيير اداة صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما قوله واما معنى اه بيان للفائدة قوله لفظا يعني انه اذا روعي المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب اورد التحقيقة وتوقيته فيكون جوابا لهما والكان باعتبار احدهما مقدما على الاخر يفيد ان يكون جواب احدهما مقيدا بجواب الاخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد نفي كونه جوابا القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف بكونه جواب الشرط معنى فبين كلامه تدافع قوله لانه متمكن فانه روعي فيه شرائط القسم

من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى كونه جوابا لفظا قوله اى تقديم غير الشرط فقوله عطف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تاخيره لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير مما يطلب الخبر اعنى المبتدأ قبل النواسخ او بعدها نص عليه فى الرضى وشرح التسهيل قوله جاز ان يعتبر القسم فيراعى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله ويعتبر الشرط فيجزم ولا يدخله النون قوله يحتمل ان يكون او قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط فى صورة تقدمه على القسم فالمثال الثانى ليس بالفاء والشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط يجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يراعى فى جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الفاء وبدونه فترك الفاء ليس علامة اعتبار القسم وفيه بحث لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه فى اللباب وغيره وان جعل الجملة التى بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجزاء مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد دلالة اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال الفاء والشرط ومازعم من مخالفة كلام الرضى فمبطل لان اعتبار الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافى وجوب اعتباره بالنسبة الى المجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقتضى المصير الى بيان الاعتبار والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد فى المثال الثانى الفاء مع وجوبه ولم يقل ان اثبتنى فوائد لا تيك فى المثال المذكور رضى المجرد والايضاح واعلم ان المصراوردا الاحتمالين بنيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو فى ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه اطرد فيها حكم تقدم القسم على الشرط وغيره لتعين الجوابح للقسم لا يطرد لان جوابها فيها حكم التوسط لتعين الجوابح للشرط لوجوب اعتبار الشرط فى صورة التقديم كما مر ولا يكون جعل المجموع جوابا لان جوابها لا يكون الا جملة خبرية قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز اه اللف والنشر ذكر متعدد على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكرنا لكل من احاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو ضربان مرتب النشر وغير مرتب كذا فى المطول فلا بد من النشر من اشتمال على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا او مجموع المثالين نشرا له فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شئ من المثالين

من المثالين نشر الواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في مثال الاول اثر من تقديم الشرط
المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الفاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول
ولبعض اللف الثاني ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله بعض المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر خبره لانه على تقدير التسليم
كيف يصح ان يقول انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه خبر واحد مشكل لف الا ان يقال المراد على نحو
ترتيب اللف كونه مثالا للخبر الاول وعلى نحو غير ترتيبه بكونه مثالا للخبر الثاني ولا يخفى سماجته وعندي ان اللفين المستفادين
من شرطية التوسط بتقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صفة الاحتياك
حذف من الاول لاتيتك بقرينة الثاني ومن الثاني انك بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى الم يروا انا جعلنا الليل لتسكنوا فيه
والنهار مبصرا ان التقدير جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله ولا تشكرون في استعمال كل من المثالين
على الامور الثلثة يكون اللف والنشر على حقيقته ولبعض الناظرين ههنا خيال لا يليق ان يسمعها الاذن الكريمة فاذكر
هذا فنقول على المعنى الاول اي اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم الشرط وجواز الغاء القسم
واعتباره نشرا على غير ترتيب اللف لانه مثال باعتبار انا واحد الذي هو اول فيه وتقديم غير الشرط الذي هو ثان
في اللف باعتبار انك الذي هو ثان فيه لالغاء القسم الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لاتيتك المقدر الذي هو
ثالث فيه لاعتبار القسم الذي هو ثان في اللف قوله وجواز اعتبار الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره على غير ترتيب اللف
لما كون الاول منه مثالا لثاني اللف قوله وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه ليكون انك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط
المذكور ثانيا في اللف ولاتيتك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة الى اشتراط المضي في الشرط
ليطابق الشرط والجزاء المعنوي في عدم عمله فيهما قوله نشرا على ترتيب اللف لكون ان انتفى الاول من المثال مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولاتيتك
المذكور ثانيا فيه مثال لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف وانك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر
باعتبار الاول اي تقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه في اللف قوله وبالاعتبار الثاني
اي جواز الغاء الشرط وعدمه في غير ترتيبه لكون اتيتك المذكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا في اللف وانك المقدر
ثالثا لاعدم الغائه المذكور ثانيا هذا احسن عبارة اشرموا من النسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللاري لتوجيه الشرط بما صلاح
خلل يوجد في بحث الفصل لعدم مساعدة وقت اشر النظرة ثانيا زاد لفظ الغير في ثلث مواضع الاول قوله كليهما نشرا

على ترتيب اللف والنشر قوله فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب
اللف واسقطه من قوله وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في اخرها هذه نسخة تولبت نسخة مقروة على الشريح
قرأ عليها الفاضل اللاري وقرأ عليها من صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري مواقفا لهذا التصحيح قد كتب في
المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا
ظهر لك ان اللفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار كل
من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير
الاعتبارين باعتبار اللف والنشر سهو قوله بخلاف المعنى الاول فان الاعتبارين فيها متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف
في المثال وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله فيقتضي تقديم اه اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه يقتضي تقديمه
على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد اتصال اه فلذا قدم المثال الاول فانه حينئذ
يكون الغاء التقسيم متصلا به قوله على تقدير تقديمه اه واما اذا ذكرت مثالا لكل من اللفين بجنبه بان يقول واذا توسط التقسيم
بتقديم الشرط عليه جاز ان يعتبر التقسيم ويلغى نحو ان اتتني واحدا اتيتك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا واحدان اتاني
اتك يحصل اتصال المثال بالمثل له بتمامه قوله من حيث مثالا هما حال من نشرهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من انهما مثال
لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه قوله كالملفوظ في صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون الا في الصدر
نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان قوتلوا لا ينصرونهم ليشركون واورد المثالين اشارة الى ان الجواب للتقسيم سواء كان
هناك لام توطئية اولم تكن رد اعلى من قال ان قوله انهم ليشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر هنا لان
حذف الفاء من الاسمية الجزائية انما يكون في ضرورة الشعر قوله اولى به لانه اكثر استعمالا قال الرضي في بحث اما نحو
ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك قوله يلزمها الاتيان بالذكر يا الفاء لانه الاصل والا فالملازم الفاء
او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها قوله اما بالفتح والتشديد
وقد تبدل ميمها الاولى من بار استقبالا للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاضي رضي الله عنه
انها حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منهيا به او بمثبتة نحو ربك فكبر
قوله اواجله في الذهن لو كما اذا ابتدأت بقولك انا زيدا يعلم المخاطب بمجيئي اخوتك قوله ليسني واما الذين ليس في قلوبهم اه

حصل ذكر الفاء قرينة على تقديره ولم يحصل قوله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كما في المغني لا يتجه على تقدير عدم الوقف
على الا الله وكذا لم يحصل قسيمه يحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم
الفاء فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ وما زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط
وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى الشرط لجواز ان يكون لاجرائه مجرى الشرط
كما في حين واذا او اذ نحو زيد حين او اذا او اذ لقيته فاكرمه قوله وسببية الاول اي في قصد السببية والتزم حذف
فعلها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها للتفصيل المقتضي لتكرارها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع
كمتعلق الظرف المستقر قال ويبين فاعلها فيه اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا او تقديرا اذ لا تقدير الا في ضرورة الشعر اه
تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى فاما الذين كفروا الم يكن اياتي اي فيقال لهم الم يكن اياتي اه قال حفيده
فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله فاما ان كان من المقربين فروح
وريحان الاية وقد يفصل بجملة الدعاء بمعمول اما نحو اما اليوم رحمك الله فلا صنعن كذا او بمعمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله
فاضرب كذا في شرح التسهيل قوله مما خيرها وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض
كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام وحاصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا
اما زيدا فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء واذا قام زيد مقامه افاد ذلك قوله اي خيرها فانها
رعاية لقرب المرجع او خيرا ما رعاية الاتحاد الضمائر في المرجع قوله لان خبر الفاء ايضر خبرا لان بعد حذف الفعل لا يمكن
التعويض الا باعتبار اقتران الفاء مع اما مجرى في خبرها فاندفع ما قيل يجوز التعويض بخبر ما في خبر الفاء فالتعويل على الوجه
الاول قوله بحال بجواز تقديم اه اي بعد اسقاط الفاء قوله وهذا مذهب سيبويه هكذا في اللباب والرضي وفي شرح التسهيل ان هذا
مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه المازني وفي المفتاح وشرح دباجته المفتاح انك اذا قلت اما زيدا فاني
ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب قوله نحو سيبويه لما خاصية
اي حكم بان لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة به من تحقق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو
الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الادعائي واشتغال خبر واجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع الجزاء
قوله عاملا مطلقا اه جعل مطلقا صفة محذوف مبني للمفعول ولم يجعل ظرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للغاية بينه
مصدر

وبين التفصيل الاتي فانه فرق بين جواز التقديم وامتناعه قوله مهما يكن من شئ مهما اسم لما يعقل سوى الزمان ويكن تامة وفاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تعالى ومهما تاتنا به من آية وجعلها زائدة على قول الاخفش والسيرافية باعتبار المآل وهم قوله اتيم اما معناها فيه رد على من قال ان اصلها مهما بالقلب المكاني وابدال الهاء بالهمزة للان الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم اعتراف هذا القائل بحرفيتها اما لو قال بقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل ما في كلمة الشرط وما ابهامية معناه شئ او حالة فلا قوله ووسط يوم الجمعة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم قوله لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء في اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والسبب بدون السبب قوله اصلا بدون مانع آخر ولا معه قوله وهذا القائل اه في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد وفي الرضي وليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم فيجوز بتحصيله مع ما فيه فضاعد او فيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا مم انما الغائت على هذا التقدير اقامة الملزوم الادعائي مقام الملزوم الادعائي وفوائه غير مضر لان المقصد تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قوله هذا تقدير الكلام اه اذا كان المتوسط ما سوى الظرف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان تقدم مهما يكن اليتيم على ان يكون اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يكن زيدا اه على ان يكون مهما للعموم الاحوال والعائد محذوف اي حالة يوجد زيد عليها فهو متعلق وكذا في التقادير الاتية ذكر مجهولا ومعلوما على ما سيجئ ذكره فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابطة في جملة الشرط ولا رابط الان يحمل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من آية او تعليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل او غير مستدلا بقول حاتم * واك مهما تطلبي بك سوله * في جنبك ما لا ينتهي الذم انجما * ورده ابن هشام بانه لا استشهاد فيه لصحة تقديرها بالمصدر اي اعطائي قليل او كثير قوله واما تقديره اي على المذهب الثاني مبتدا وقوله وتقديره عطف عليه وقوله فخبرها غير ظاهر خبره والجملة استينافية على ان تكون زائدة ومعها عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اي اي حالة يذكر زيد عليها قوله عليها يذكر يوم الجمعة ولا بد من تقدير مثلها في الجزاء كما لا يخفى قوله منصوبا بانه مفعول به والرابط محذوف ومعها عبارة عن الاحوال قوله فوجهه غير ظاهر لعل وجهه بجريانه في نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقدير كن

يكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له والحال والجار والمجرور كما لا يخفى قوله ص انه يوهم اه انما قال يوهم لان المقصود من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال وليس الاستعمال مقدرا على التقدير لكن تقدر والمقدر في الحالتين يوهم ان الاعراب بدل للتقدير ومن هذا ظهر انه لا ابهام في تقدير بها يكون زيد لان المقدر في جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر قوله كلا فذهب الجمهور انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولا ثم شدد ليخرج من التشبيه قوله ردعا لك اي عن المعاودة الى مثل ذلك القول وقد يكون زجرا عن فعل غير الممنوع كقولك لمن يذم عالما لا بد فيه من تقدم كلام يرد بها سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تعالى صاحب موسى انا لمدركون قال كلا او كلام غيره كما في مثال الشرح ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما قبلها قوله اي ليس الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذي هو من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انه زجر عن الكلام السابق فيكفي تعلقها الا ان يقال انه غير والمغير يكون سابقا فلا بد من التقدير قوله وقد يجيء بعد الطلب ويكون ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والظاهر ما ذكره الشراح لان المقصود نفي اجابة الطالب الى مسئوله لا زجره عن الطلب قوله وقد يجيء بمعنى حقا الخ قد يجري مجرى القسم فيجاب باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون لك في قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة والمقصد منه تحقيق مضمون الجملة السابقة فيصح الوقف عليها والوقف عليها والجملة اللاحقة ولذا لا يلزم بعد كلا حقا كسران بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد تأكيد ما بعدها فالفتح والا ان اراد استيناف ما بعدها فالكسر قوله جاز ان يقال انه اسم في النفي انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل قوله يعني اه دفع لما يقال انه اذا كان اسما فلم لا يونث واعلم انه وقع في القرآن كلا في ثلث وثلثين موضعا لا يصح في جميعها كونها للردع فزاد والمعنى ثانيا فقم الكسائي انه قد يكون بمعنى حقا وقال ابو حاتم بمعنى الاستفتاحية وقال نصر ابن شميل يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قوله تاء التانيث الساكنة اي في الاصل ولذا لم يعد اللام في رمتا بخلاف تخبرينا وبعافا فانها قبل الالف متحركة في الاصل فلذا لم يحذف العين فيها لاجل السكون العارض لانها امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعد امر المخاطب من المبني للمفعول واما في تخرقل الحق فانما لم يعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بعافا قوله لانها متحركة اي ليست التي متحركة موقوفة

في الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صار كالجزء منه واجري الاعراب عليها فبين احكامها بقيه بيان المونث في مبحث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايضا كما في ثمة وربة نص عليه في المغني فهي كلمة برأسها فلذا عدت حرفا بين الحكامها استقلالا وقيل فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي تفيه ان قوله يلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون لمجرد التانيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة فانها ضمير الفاعل مع التانيث قوله فاعلا كان اه بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعني ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصرح كما مر قوله فتنبه من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على الاسم والحرف والامر نحو ان فاذا قيل انت علم قبل التامل في معنى الكلام انه صيغة الماضي قوله لانها كالحرف الاخير اه اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه وتاء الفعل فلشدة اتصالها به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذي هو كالجزء منه قوله فيما تقدمت اه فهي في مبحث المونث مقصورة بالذات لان الحكم على الاسم المونث مقصود وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوقها تانيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فاخرج منه هذه الصورة فكانه استثناء ولذا كفى منه بهذا القدر ولم يستوف ببيان جميع صور الالحاق قال واما الالحاق اه استيناف لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع لتانيث في الحاقهما للتنبيه على كون المسند اليه مثنى او مجموعا وفي عدم تقييد الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي الحاقها باي شيء مما يلحق من الماضي والمضارع والصفة لعدم اختصاصها بالتثنية والجمعين قوله غالبا احتراز عما اذا كانت منقطعة او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع قوله من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا وربة رجلا وباب التنازع قوله فليست ضمائر تدل عليه ايراد الواو لنفي العقلاء في الكلوني البراغيث واستعمال النون للرجال في بعض التسهيل اقاربه والتاويل تكلف واليه اشار المصرح بالتعبير بلفظ العلامة والى ان الضمير على تقدير القول بالعلامة قوله ولا منع اه ظاهره يشعر بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصة

بخصوصه اوازدشنوده وحكى البصريون ان اصحابنا الغوا يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت فضلة كما زعم البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى من هذا تبين ضعف قول الرضى قوله ما مر من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع فى التنزيل من قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وما فى الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله فى الاصل مصدر نونته اه كذا فى اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه فى الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا اولا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشئ بالخصوص منه نحو امرته اى جعل الشئ ذا نون بادخاله عليه فقوله اذا ادخلته عليه بيان لحاصل ثم نقلوه منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشئ ذا تنوين كما وقع فى الصحاح يقال نون الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما فى التاج التنوين منون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو قوله فسمى ما به ينون الشئ الباء للسببية او للآلة اى ما يجعل الشئ ذا نون بادخاله عليه قوله اى بذاتها اى مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بواسطة انقطاع موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغيره قوله فلا تضر ها اى التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة فى الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة قوله تشاملة نون من اه قيل ظهور ان المراد نون هى كلمة وان الكلام سيفى قسم الحرف بمنع شمول فلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام فى تقسيم الحرف يكفى بعض اقسامه حرفا قوله اى حرا لكلمة اراد به ما ينتهى اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى وقاض قوله من غير تخلل شئ كما هو الظاهر من تبعيته شيئا شيئا والتخصيص بالحرف خلاف النظم قوله متخلية عن اخرائه لان الحركات ابعاض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف قوله تلفظها لها فى الوجود والعدم اشير الى التشبيه بمتخلل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتخلل يوجب اخراج تنوين الناكيد الغير قال للتمكن اى يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف قوله اى تمكنية الكلمة اى كونه اتمكن اى زائدا فى التمكن لان غير المنصرف الغير متمكن فى الجملة وسيم الاسم المتمكن فهو فعل من التمكن على الشذوذ كذا فى شرح التسهيل ولك ان تجعله من المكانة لشرافته ببقائه على الاصل وان تجعله من المكان على الشذوذ بجاجتك قوله لم يشبه الفعل اه لم يقل يشبه الحرف او الفعل كما فى عامة الكتب لان الامكن فى مقابلة غير المنصرف

والتنوين فارق بينهما قوله بالوجهين فلا يصير مشابهة به بوجه آخر كضارب قوله مضاه وان تخصيص صورة فيه للضرورة او
التناسب فهي داخلة في تنوين التمكن وليس قسما ساد سا كما ذهب بعضهم قوله بين المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند
القسوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في ما آخره و به قوله الان اى الزمان المتصل بزمان
التكلم بصه قال واما التنوين اه انما خصصنا المثال بنحو صه اى بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا ادخل التنوين بعد جعله
كالنكرة في عدم التعيين سواء بقي سببا او لا ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد
بخلاف سيبويه فانه كان منها فاذا اريد خلع فيه تنوين التنكير قوله لا ارى منعا اى لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم
بعد التنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته اه رفع لما قالوا ان انه لو كان للتنكير كما في نحو رجل بعد العلمية وفي بعض
نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم تخصص للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف قوله وانا لارى اه
فعلي هذا قوله واما التنوين اه الكلام من قبل نفسه واما الارى عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا ارى
استيناف الكلام من قبل نفسه ولكان تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى قوله عوضا عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف
اصل كجوار او زائدة كجندل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيها للعوض مختلف فيه فتدبر المبرد
تنوين جوار وغواش عوض عن ياء المتكلم وسيبويه تنوين جندل للصرف وليس في الاسماء المتمكنة ما يختص بالصرف دون غيره الا ما بين جوار وجندل
الى اختصاصه بهذه الكلمات قوله لتناسبهما اه بيان لوجه التناسب بينهما لصيرورة احدهما عوضا عن الاخر قوله لزالت للعلمية
ولذا لو سميت بمثله زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به بضعف تأنيثه لعدم تحقق تأنيثه لانها
مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقديرتاء غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأبى ذلك لتاء اخت وبنت مع
ان التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى فيهما قوله لانها معنى مناسب اه لمشاركة النون في كون كل منهما علامة
تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيء آخر قوله آخر الابيات اه في القاموس البيت من الشعر والمدر معروف وبيت الشاعر
والمصاريع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراع البيت من الشعر تشبيها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم
قوله لتحسين الاشتراك اى قراءة الشعر فيه اشتراك الشعر قراءة قوله لانه حرف اه تعليل لما يستفاد من السابق اى سمي بالنون آخره تنوينا
الترنم لان الترنم في اللغة التغني وهو حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغنى الحروف والترديد في الخيشوم من اسباب
حسن الغناء ولذا سمي المغني مغنيا لانه يحسن صوته اى يجعل فيه غنة والاصل منون ثلثت نونات ابدلت الثالثة ياء والمعنى تنوين

تنوين الترنم تنوين يلحق لتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره الصرح في شرح المفصل وقال بعيرسمي تنوين الترنم لانه يلحق لترك الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لانه يلحق لترك الترنم تصلح للترنم لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلوه عن المد قوله وانما اعتبروا اه يعني ان محل تمديد الصوت في المخشوم هو الاخير فلذا اعتبروه والحرف بالاخر قوله والكان اي يلحق بالحق اواخر الابيات قوله لان محل التغني اه فالالحاق في الوسط واقع لا في محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان اصحاب التغني في كل فرع من الغناء مقامات بطول الصوت وقصره وترديده وحدته ونقله لو عدلوا عنها فات حسن ذلك الغناء سواء كان في الاخر او في المتوسط ولان اختلال النظم يحصل بتنوين الغالي فلعله لانه قد يكون آخر المصراع والبيت ملصقا بما بعده فيخل التنوين حينئذ بفهم المعاني قوله القافية المعلقة القافية عند الخليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتق من القفو وهو التتبع لان القوافي يجيء بعضها اثر بعض والروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق من رويت الحبل اذا فتلته او من رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يقوى عنده فينقطع قوله لان اطلاق الصوت في الصراح الاطلاق رباعيا قوله بابدال حروف الاطلاق اه والجامع كونها من الحروف الزوائد ولزوم السكون قوله اقلي اللوم اه وفي بعض الروايات فقولي ان اصبت كما يدل عليه بيان المعنى البيت لحبيرا ارى يا عاذلة فرخم وحذف حرف النداء والمعنى يا عاذلة اقلي لومك وعتابك على ما افعله وتأملي فيما افعله حتى تخبرك بحقيقته فان كنت مصيبا فيما افعله فقولي لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفني ولا تكابري وفيه ان عاذلة على الخطاء فيما تقول كذا في شرح ابيات المفصل ولقد اصاب مقول قولي وشرط تخلل بين اجزاء ما هو من على الجزاء قوله وحصل باشباع فتحها اه والاشباع لتحصيل المد فلا يدمنه والتعويض عند التغني فاقيل لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ليس بشيء قوله وقاتم الاعماق اه البيت لرؤبة القاتم المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوي الخالي والخرق بفتح الراء وكسر القاف الحمر الطريق وقيل مهب الريح يخرقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الراية والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة والمراد بالاضطراب التخافق نعت بالمصدر والمعنى ربما غازة

منظم الاطراف خالى المرسيلكا احد ولا تميز فيه اعلام لظلمته او لعدمها لماغ السراب وجواب رب محذوف اى قطعته
قوله بالفتح او الكسر كما تقرر فى تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر والفتحة للخفة وقدم الفتح اشارة الى اولويته لان
زائد فى اصله وبالكسر يزيد الثقل قوله بل هو موضوع لغرض الترنم وذلك لان المقصد منه حصول الترنم فى الخارج لا افهام
معنى الترنم وحصوله فى الذهن قوله مماثل وتسامح بتنزيل الغرض من الشئ منزلة معناه قوله فعلى اعتبار الوضع بعضها
تامل وهو تنوين المقابلة فان المقصد من الحاقها تحصيل المقابلة لا افادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام
عدم تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه المعنى المضاف اليه بالواسطة
وتنوين التمكن فان المقصد منه افهام كونه منصرفا لا تحصيل المعنى قوله وهو للتمكن اه انه يجيئ للتمكن وغيره لشمول المعنى والغرض
والحق ان لكل فوائد التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين
نون ساكنة تزاد اخرا لاسم متبوعا ببعض اصالته او لتنكيره او تعويضا او مقابلة لنون جمع المذكر او شعارا بترك الترنم فى رويّ
مطلق فى لغة تميم قوله اى التنوين بشرط بقائه على حاله وعدم صيرورته خبرا بان جعل علما مع التنوين فانه لا يحذف
قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب وهذا فى السعة واما فى الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورا
تبيح المحظورات كقوله جارية من قيس بن ثعلبة حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن واخرجه ابن جنى على البدل ورد
بان العرب لم يجعل ما فى ذلك لاضفة ولذا لم يجز الا فى الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافة مدخوله
ودخول اللام وقد يحذف فى اعداه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احد الله الصمد قوله من العلم
المعرف بما سبق فيشتمل اللقب والكنية ايضا قوله موصوفا وصفا نحويا يلفظ ابن المكبر فلا يحذف فى زيد عمرو بشرط
الا تصغير كما هو المتبادر فلا يحذف فى زيد الظريف ابن عمرو بشرط كون العلم الثانى مذكورا بناء على ان العرب لا يلبسون
الرجل الى امه واشترط بعض المتاخرين كونهما مكبرين وليس لك مضاف الى علم الاب كما هو شائع فى الاضافة وهو المطابق
لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد يسقط التنوين ولا الالف الذين خطا وقيل سواء كان للاب والجد واشتراط
المحدثين وضع جديد لهم فرقا بين الاضافتين وقوله اخر لبيان الواقع اذ اللفظ المضاف لا يكون عين اللفظ الموصوف
وان اتحدا فى المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن زيد نفسه كناية عن عدم الاب ولذا لم يوجد فى بعض
النسخ قوله لكثرة استعمال اه لالتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل فى الساكن

في الساكن قوله خطا بحذف الالف والمحذوف في اللفظ فليس متحصا بحال حذف التنوين قوله وكذلك فاعلم اعم من ان
يكون صريحا او كناية وكذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد وخل بن خل لظاهر بن ظاهر وهي ابن هي قوله وليعلم منه
بناء على ان التقييد في المسائل يفيد نفي الحكم عما عداه قوله نحو جاءني رجل بن زيد المثال الصحيح جاءني الرجل
بن زيد وزيد بن العالم والامر بين لان المثال المفروض يكفي للتوضيح قوله وحكم الابنة اه ولم يذكره المصنف اتكالا على ذكر الاصل اولا
اختلافي فان منهم من منع ذلك لان موضع السماع الابن خاصة ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله فانها لا تحذف اي خطا حينئذ
اي موضع الالتباس وعدمه قوله في مثل هذه ابنت عالم هي ما وقع صفة لمؤنث يجوز صرفه فلو حذف الف ابنة لا يدرى انه لفظ ابنة فيحذف تنوين
موصوفه ويسكن الباء او لفظ بنت فيجوز في موصوفها التنوين وعدمه لا يسكن الباء في التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن يحذف التنوين
في نحو جاءني هند ابنة زيد في لغة من حرف في الوصف بنت من غير النداء وجهان اي التنوين وعدمه رواهما سيبويه عن العرب الذين
يصرفون هندا ونحوها فيقولون هند بنة عاصم بالتنوين وتنوين الفرق بانا وبنت تكتب بصورتها مطولا وتاء انثية تكتب بصورة
الهاء مدورة ليس شبيها لانه يجوز كتابة ابنة بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تابعة للحالة الوقف ويجوز وقف ابنة بالتاء لان الاعرف
وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه لا يجوز وقفها بالهاء فلذا اكتفيا بالتاء المطولة في التسهيل وابدال الهاء من تاء التانيث المتحرك
ما قبلها لفظا او تقديرا في آخر الاسم المعرب عن سكونها وقال شارحه لعثر بقوله المتحرك قبلها من ان لا يتحرك لفظا ولا تقديرا فلا يوقف عليها
الا بالتاء نحو اخت وبنت قال نون التاكيد اه اشار بجعله قسيما الى انها اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناها التوكيد
قال الخليل رح والتوكيد بالثقيلة ابلغ قوله لثقلها اي المشددة المستلزمة للحركة فلذا لم يعرض لنكتة اصل التحريك قوله اي غير التثنية
لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بالالف الالف فالمراد جنس الالف في اي نوع كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف الجمع
قوله والف الجمع اختاره الشارح رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة القوم تغليبا لهذا الاطلاق اتى به الشارح لمناسبة التثنية والشائع الف
الوصل كما في الرضي ومعنى الاضافة ما فسره بقوله اي الفاضل نحو لا دنى ملابسة قوله لشبههما فيهما اي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون
كل منهما نونا ثانية بعد الالف ولم يقل لشبههما معهما مع ان فيه عدم تفكك الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الالفين بنون التثنية والاولى
اسقاط فيهما اذ لا حاجة اليه اي ان كلا منهما توحد الضمير وقول الخواص من التثنية والثقيلة رعاية لتغليب الجمع مع تخصيص الحكم بخصوص احدهما وعلى التقدير ين مستانفة ولا يجوز ان يكون
خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة يجيء فيه العاطفة قال بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي ورد قوله على سبيل الفاعل تشبيها له بالمضارع
في قوله اقاتل احضر والشهود وعلى الماضي في قولهم من سعد ان سعدت يوما اضطراري والمراد الاختصاص في السعة قوله الكائن

في ضمن الامر بان يكون مذكورا بعده لفظا كما فيما عدا امر المخاطب وحكما تقديرا كما في امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذفت
اللام عنه لكثرة الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الامر كامر الغائب والمتكلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام
او باللام على التوسع او الامر بغير اللام وتفهم حكم الامر بالام بطريق الاولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق
بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل المستعمل في الامر والنهي اه ففيه ان المستعمل في النهي
والاستفهام والعرض والتمني ليس بصيغة الفعل بل اتفاقا ان اطلاق الفعل على المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر
بالمعنى المصدري لا يشمل الدعاء قوله نحو هل تضربن وكذا سائر ادوات الاستفهام همية كانت او حرفية اورد المثال بهل ردا على من
خصه بالهمزة قوله في جميع هذه الاستة لو ترك بيان التخفيف والتشديد في الامر والنفي بهذا التعميم لكان اخصر لكن ذكره ابين حيث
فصل اولا تم عمم قوله بهذا المذكورات الستة وهو الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض واما المنفي والشرط المؤكد بما في
حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على الطلب اما طلب الوجود او عدمه كما في الامر والنهي والتخصيص والعرض والتمني والسؤال
عن حصول الفعل كما في الاستفهام وامافي دلالة القسم على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم على ما يعلمه مما هو ليس مطلوبه
كقسم من اتى بكبيرة واعدا عاقبن الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحمل بعضهم الباب عليه قوله دون الماضي والحال
حال ما عن النون اي مجاوز اعما يدل على الماضي والحال او عن الضمير المستتر في الدلالة اي مجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة
على الماضي والحال قوله لانه لا يؤكد اه علة لقوله المعلوم المسند الى ضمير النون اي لا يؤكد النون الا مطلوبا لان وضعه تاكيد طلب
حصول شئ اما في الخارج او في الذهن فقط لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في المطلب نظر
لانه قد يمثل ان زيدا سيقوم وهم منا قرأة يؤكد على بناء المجهول قوله وقلت في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل اما نفعلن
كثيرا لان دخول النون بينهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب فلذلك لم يشر كهما به في حكم الاختصاص ولانه لا يصح
تعلق قليلا بالاختصاص اذ لا اختصاص بالنفي عن صريحه وما يتضمن معناه فيدخل فيه فلما افطن كذا والجحد حيث قال سيبويه يدخل
بعد ان تشبيهها بلا والنفي في الجزم قوله زيد ما يقوم اورد المثال بما يعلم حكم المنفي بلا بالطريق الاولى مشابهة بلا النافية تامة
وله ايجيئ بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم دينا لمنفصلة عنه نحو لا في الدار بل عمرو زيد وما قيل انه لم يجئ في لا النافية
فمدفوع بما وقع في قولهم مصبه لا بنين لبيكما وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا كقيل العلة في النفي بلا المتصلة بالفعل
المضارع صحته كيف وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح وفيه ان قياسا لا يبنى في العلة فان كل قياسي

قياسي ليس بمستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك فمبناه التشبيه في جواز الدخول ردا على منع مطلقا قوله في جوابه المثبت فمثبت
القسم جواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف بتحاج الى ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم
محل التاكيد اي كائن في محل اي نزل منزلته قوله بعد صلاحيته لصلوحانا ما احترز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل
الماضي المثبت وما فيه مانع كالسين عما لا يصلح صلوحانا ما كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء
العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه معللا بما لا صالح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لا يخص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح
في الدليل اشارة الى ان المدعى عنى اللزوم مشروطا بالصلاحية ترك المصنف لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه
غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا عن حرف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد
فان النون لا يدخل نحو والسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكره الجمع بين حرفين
لمعنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المفعول تقتضي الاختصاص
لتسليم اصل الحكم المنافي لتاكيده ونحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال قوله فيما عدا
مثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل المنفي قوله بل جائز نحو قول الشاعر تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام
وان فاق الورى حسبا * والكثير ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح
التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يؤكد بما نحو ان تفعلن افعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرطه
مما يجوز لحوقه به قوله المؤكد حذفه لم يقل المؤكد اداته اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط في
الحقيقة تاكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله بما سواء كانت لازمة كما في حيثما واذما او لا كمتيما قال وما قبلها مع صحبة الذي كرين
حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه من الضمير ومن هذا ظهر انه بيان
لحكم الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليلين المذكورين في اخشون واخشين وهم
قوله ان اشتراطه فلا يكون ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بحرف حقيقة لكنه
كالحرف لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قال في جمع المذكرين ولمخاطبة ان فيها التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية
الثاني قال في التثنية والجمع المؤنث انه التقاء الساكنين على حده ثم الكروم الثقل في الاولين الالتباس اجتماع النونات في
الاخرين قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف المدة لاجله بل لاجل الثقل ويدل

في ضمن الامر بان يكون مذكورا بعده لفظا كما فيما عدا امر المخاطب او حكما تقديرا كما في امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذف
اللام عنه لكثرة الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الامر كامر الغائب والمتكلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام
او باللام على التوسع او الامر بغير اللام وتفهيم حكم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق
بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل المستعمل في الامر والنهي اه ففيه ان المستعمل في النهي
والاستفهام والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل اداتها وان اطلاق الفعل على المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر
بالمعنى المصدري لا يشمل الدعاء قوله نحو هل تضربن وكذا سائر ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية اورد المثال بهل واعلى من
خصه بالهمزة قوله في جميع هذه الامثلة لو ترك بيان التخفيف والتشديد في الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره ابين حيث
فصل اولا تم عمم قوله بهذا المذكورات الستة وهو الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض واما المنفي والشرط الموكد بما في
حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على الطلب اي طلب الوجود او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال
عن حصول الفعل كما في الاستفهام واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم على ما يعلمه او ما هو ليس مطلوبه
كقتل من اتى بكبيرة واحدا عاقلين الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوب به وحملها بقية الباب عليه قوله دون الماضي والحال
حال اما عن النون اي متجاوزا عنها يدل على الاستقبال والحال او عن الضمير المستتر في الدلالة اي متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة
على الماضي والحال قوله لانه لا يوكد اه علة لقوله المعلوم المسند الى ضمير النون اي لا يوكد النون الا مطلوبا بالان وضعه تاكيد طلب
حصول شئ اما في الخارج او في الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في المطلوب نظر
لانه يجيء بمثل ان زيدا ليقوم وهم منشاؤه قراءة يوكد على بناء المجهول قوله وقلت في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل اه لفظ
كثيرا لان دخول النون بينهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب فلذلك لم يشاركهما به في حكم الاختصاص ولانه لا يصح
تعلق قليلا بالاختصاص لانه اثبات قوله بالنفي عم من صريحه ومما يتضمن معناه فيدخل فيه فلما افعل كذا والجحد حيث قال سيبويه يدخل
بعد لم تشبيهها اياها بلا والنهي في الجزم قوله زيد ما يقوم اورد المثال بما يعلم حكم المنفي بلا بالطريق الاولى مشابهة بلا النافية تام
قوله ايجيء بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم وبالمنفصلة عنه نحو لا في الدار بل زيد وما قيل انه لم يجيء في لا النفي عما
هو فرع بما وقع في قولهم عصيته لابين شكرا وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا كسيل العقلة في النفي بلا المتصلة بالفعل
المضارع ممنوعة كيف وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح وفيه ان قياسا لا يبنى في القلة فان كل قياسي

قياسي ليس بمستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك فمناه التشبيه في جواز الدخول ردا على منع مطلقا قوله في جواب المثبت فمثبت
القسم جواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف بتحاج الى ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم
محل التاكيد اى كائن في محله اى نزل منزلة قوله بعد صلاحيته لصلوحا ناما احترز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل
الماضي المثبت ومافيه مانع كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء
العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه معلولا بما لح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح
في الدليل اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المصنف لظهوره فلا يرد ان اللزوم على الاطلاق
غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا عن حرف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد
فان النون لا يدخل نحو وسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين
لمعنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول تقتضي الاختصاص
لتسليم اصل الحكم المنافي لتاكيده ونحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال قوله فيما عدا
مثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل المنفي قوله بل جائز نحو قول الشاعر تالله لا يحمد المرء مجتنبا فعل الكرام
وان فاق الورى حسبا * والكثير ان لا يوكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح
التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يوكد بما نحو ان تفعلن افعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرطه
مما يجوز لحوقه به قوله المؤكد حسن لم يقل المؤكد اوانه اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط في
الحقيقة تاكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله جاء سواء كانت لازمة كما في حيثما واذما او لا كمتيما قال وما قبلها مع صبه المذكرين
حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه من الضمير ومن هذا ظهر انه بيان
حكم الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون هو الضمير نحا قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليلين المذكورين في اخشون واخشين لهم
قوله ان اشترطاه فلا يكون ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بحرف حقيقة لكنه
كالحرف لشدة اتصاله بما قبله فلم رعاية الاول قالوا في جمع المذكرين ولمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية
الثاني قالوا في التثنية والجمع المؤنث انه التقاء الساكنين على حده ثم لزوم الثقل في الاولين لالتباس اجتماع النونات في
الاخرين قوله وان لم يشترطاه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف المدة لاجله بل لاجل الثقل ويدل

على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يبقى ساكنان فى الوصل المحض الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغما مصلا لفظا او حكما وقال شارحه مثال المتصل حكما اضربان وهل تضربان اه تفسير بان قوله وهو الواحد المذكر اه لم يذكر المتكلم مع غيره فيما عدا ذلك اشارة الى انه لقلة وقوعه فى الاستعمال كالعدم لان التاكيد لا يدخل الا ما فيه معنى الطلب والتشخص عن نفسه غير صحيح الا بتاويل واعتبار تغاير اعتبارى قوله وحكمها غير ما ذكر اى ان ما قبلهما فيهما الالف لا الفتحة والرضى جعل حكمهما ما ذكر اما لان الالف حاجز غير حصين ولان الالف فى حكم المفتوحة جعل قوله التثنية والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة والظاهر ما ذكره الشريح قوله للزوم التقاء الساكنين اه على كلا المذهبين لعدم كون الثانى فى مدغمة قوله فاستجيز اه يدل على انه يجيز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك وسيجئ ذلك قوله وجعله مغتفرا اى مغفورا لتكرار فالصواب ما فى الحواشى الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين فانه لمافيه من المد كالحركة وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون قوله وليس بمرضى عند الاكثرين مع امكان التكلم وجهه كقراءة نافع وحيا اى وقراءة ابى والاولى ان كلا من القراءتين فى تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين يغتفر فيه وحال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال وهما فى غيرها اه بسط اخيره كالمنفصل وفى غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد الى المبتدا مع الضمير البارز حال غيرهما والمعنى ان النونين من نحو هما افعلا كالنقط المنفصل والحال كونهما فى غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة الاتصال بتوسط الضمير البارز قوله بيان الافعال المعتلة لانه بين الحاقهما بالصحيح بقوله وما قبلهما اه كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المثنى اه علم ذلك من التقييد بقوله فى غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء بما ذكر فى الصحيح قوله ما ذكر من الحرف المكسورة بعد الالف التثنية والالف الفصل وعدم الحرف الخفيفة خلافا ليونس قوله ومع غيرهما اه عطف على قوله مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف احد المتساويين على معمولى عامل واحد والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالمتصل وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال عن غيرهما اى ان النونين حكمهما حال كونهما مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير البارز او الضمير المستتر على ضربين وهو اى ذلك الغير المقارن بالضمير سيان اه وليس قوله اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للفرق فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر او يحتاج فى قوله وهو سيان الى تكلف التقدير او التسامح على ما مر ثم ان حصر الشئ غير المثنى والمجموع فى القسمين المذكورين مبنى على انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل فى الطلب واحالهن على الجوانى على المقابلة كما يدل عليه الامثلة وحصر ما يكون مع الضمير المستتر فى الواحد المذكر

المذكر دون المؤنث فلا يرد ان ههنا قسم ثالث وهو ان لا يكون مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد قوله وتضم الواو اه بصيغة الخطاب عطف على قوله فتقول وهي بعض الناظرين فقرنه بالباء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض فقه المذهب بقياق ما سبق ان يقه وكذا اخشون بضم الواو المفتوح ما قبلها وكذا اكسير الباء المفتوح قوله اي الغرض فتحتين الهدف قال كالمتصل لمشاركتهما في لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ بحركة ما قبله وهي فتحة فتحة ما قبلها قوله يعني به الف التثنية هكذا في شرح المصرح وذلك لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون ومعلوم انه لا يمكن في جميعه المذكر اجراء حكم ما سوى الالف فتعين الالف فما قاله الرضي ان كونه كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لا تثبت اللام معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام في اغزون محمولا على ابقائها في اغزوا لانا ننقل الكلام الى اغزوا وكل ما يجري في اغزوا يجري في اغزون فليس الحمل الا تطويل المسافة فمدفوع بانه ليس في كلام المصرح شئ يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضائه كل منهما فتحة ما قبله يلزم الاجحاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة والكسرة قوله اي لاجل اه غير الشرح ترتيب المثال المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي البناء قوله وضم الواو لئلا يلتبس بالواحد قوله لاعلى ترين كما سبق اليه الوهم اولا يدخل الاستفهام على الامر قوله وبه الامثلة اه اي لم يراع المصرح الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير المستتر بل راعى الترتيب بحسب وقوع الاختلاط في الامثلة قوله ترتيب تصريفها اه بعد اسقاط مثال المثنى والجمع المؤنث قوله لالتقاء ها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو يضربن واضربن فانه فيهما ملاق بساكن قبلها فلا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الاصل وقت لقائها الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء ساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قيل ان الحذف لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من نحو قول الواو الاول او الثاني قوله لاتهين بالنون الخفيفة علك بمعنى لعلك لاجرائه مجرى عسى فصل في شرح ان والمعنى لاتهن الفقيه لفقره عسى ان تترك وتذل والزمان قد رفعه واغره فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان تتردد وتقلبه * لكل هم من الهموم سعة * والمسى والصبح لا بقاء معه قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه المسى المساء قوله والا فالواجب اه اي لا يكون اصله لاتهينن كان الواجب صيغة النهي للواحد المخاطب قوله حصل المرتب اه ولكونه نائبا

الاسم لا يخلو اما ان لا مانع من اللام والاضافة كغلام التنوين فانه يخلو عنه الفعل بلا مانع فائدة لو ثبت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجازه وابدل يونس التنوين همزة وتبعها فيقول اضربا الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يا نسوة وقال سيبويه هذا لم يقله العرب والقياس اضربا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين قال وفي الوقف عطف على تقدير بحذف السابق اي في لا اصل او على يحذف وكلام الشريح يحتمل كلا الوجهين قوله اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالنظر مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا قوله ان يرد المحذوف لزوال المانع قبيل والذي يظهر ان دخولها لزوال قبيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطاء لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له كذا في شرح التسهيل قوله وقلت اغزوا اه وكذا نقول ابغين وهل تقدرين في حال الوقف على يقدرين وتقدرين فترد الواو والياء ونون الرفع قوله فانه لا يرد اي الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام بالتنوين ولا تقول قاضي ورامي باعادة الياء قال تقلب الفا اي حال الوقف قوله فان التنوين اي حال الوقف قوله نحو اجتبى خيرا لا يخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة في اخر الكتاب وتمه بالالف الذي هو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد المخفة هذا آخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح العتيق والحبر العميق لما رايته الظفرة من المتصدين لخدمة عن تدقيقه وعدم الظفرة بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام وعلى اله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام * *

قد وقع الفراغ من طبع هذه الحاشية على الفوائد الضيائية

في نهار عشرين من جمادى الثاني سنة ١٢٧٠ الف ومائتين

وسبعون من الهجرة النبوية على صاحبها

الف الف سلام وتحية في المطبع العلوم

كتبه احقر العباد ابو علي الرضوي

عفي عنه